شرح
عيون الإعراب

للإمام أبي الحسن عليّ بن فضّال المجاشعيّ
المتوفى سنة ٤٧٩ هـ

حققه وعلق عليه
الدكتور عبد الفتاح سليم
الأستاذ بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر - القاهرة

مكتبة الآداب
٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

شرح عيون الإعراب للمجاشعي

- يكشف هذا الكتاب عن شخصية نحوية نَقِيَّةِ الأصل العربيّ، وقليلٌ هم المشتغلون بعلوم العربية من العرب الخُلَّص.
- يتميز شرحه النحوي بالعمق، وقوةِ الدرس والدليل، وجَوْدَة الاستنباط، ثم هو مُؤَسَّسٌ على النظام التربوي الذي ينادي به الْمُحدَثُون في التدريس - والذي يقوم على صياغة المادة العلمية على هيئة «السؤال والجواب» - مع قِدَمِ عصر المؤلف.
- زُوِّدَ في هامشه بمراجعَ وافيةٍ لكثيرٍ من المسائل النحوية التي تفيد الباحث، وتخدم بحثه: بتوسعةِ مادته، وحُجَجِهِ، ومُرَجِّحَاتِه.
- زُوِّدَ في هامشه بتعليقاتٍ على آراء المؤلف: بِـرِدِّها إلى منابعها الأصلية، واستنباط ما قد تَضَمَّنَتْهُ من شروط، واستدراك عليها بإضافةٍ ممن سبقه، أو عاصره، أو جاء بعده.

كتب أخرى للأستاذ الدكتور عبد الفتاح سليم

- اللحن في اللغة «مظاهره ومقاييسه»............. الناشر مكتبة الآداب.
- المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية... الناشر مكتبة الآداب.
- في النقد اللغوي........................ الناشر مكتبة الآداب.
- أربع رسائل في النحو للزجاج وابن جني وابن هشام والخفاجي
  .... الناشر مكتبة ا
- المسائل الملقبات في علم النحو لابن طولون.... الناشر مكتبة الا
- مسائل خلافية في النحو للعكبري............. الناشر مكتبة الا
- إعراب جزء تبارك........................ الناشر مكتبة الأ
- إعراب سورة يس.......................... الناشر مكتبة الا
- الفهارس المفصلة لخصائص ابن جني.. الناشر معهد المخطوطات ا
- تفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي.. الناشر معهد المخطوطات العربيه.

شَرْح
عُيُون الإِعْرَاب

تأليف

الإمام أبي الحسن عليّ بن فضّال المجاشعيّ

المتوفى سنة ٤٧٩هـ

حققه وعلّق عليه

الدكتور عبد الفتاح سليم

الأستاذ في كلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة. ت ٢٩٠٨٦٨-٢١

E. mail : adabook@hotmail.com بريد إلكتروني

الطبعة الثانية - (مزيدة ومنقحة)
١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

أغلب الظن أن المجاشعيّ أحد هؤلاء العلماء الذين كتب الله لهم القبول في الأرض؛ فقد حَظِيَ نَحْوُهُ باستحسان عند دارسي هذا الفن وعُشّاقه، رُبّما كان ذلك لِمَا تَمتّع به من فكر ثاقب، ودقّة اجتهاد، وجَوْدة تعليل، وحُسن تَأَتٍّ لاستخلاص رَأْيٍ. أضف إلى ذلك روعة تنظيم لما كان يعيه من آراء النحويين من قبله، واستعانة بما أحاط به من مسائل المنطق والفلسفة، والآثار النثرية والشعرية، حتى لقد صَحَّ فيه ما قاله تلميذه «عبد الغفار الفارسيّ»: «واختلفتُ إليه، فوجدتُه بحرًا في علمه، ما عهدت في البلديّن ولا في الغرباء مثله في حفظه ومعرفته وتحقيقه، فأعرضتُ عن كل شيء، وفارقت المكتب، ولزمت بابه بُكْرَةً وعَشِيّةً، وكان على وقارٍ»، وما قاله اليافعيّ من أنه «من أوعية العلم»، وما قاله ياقوت من أنه «إمام في اللغة والنحو والتصريف والتفسير والسّير».

ولم يكن من العجب أن تنفد لكتابه (شرح عيون الإعراب) طبعتان: إحداهما لي، والأخرى سبقني إليها الدكتور «حنا جميل حداد» بجامعة اليرموك، وقد كانت خير باعث لي على تحقيق هذا الكتاب وإخراجه إلى مُحِبّي العربية، الحِرَاصِ عليها؛ إذ خَلَتْ مما يَتّسِمُ به التحقيق العلميّ المفيد، أو كادت، فوق أنها لم تَحْفِلْ بضبط مُهِمّ الكلمات، وتخريج كثير من الآراء، زِدْ على ذلك الخَطَأَ في ضبط بعض الكلمات.

هذه هي الطبعة الثانية من تحقيقي لهذا الكتاب، بعد أن صارت طبعته الأولى من محفوظات المكتبات الخاصة لدى الباحثين والمريدين، أُقَدّمُها في خدمة الفصحى، بعد أن تَدَارَكْتُ ما نَدَّ عن القلم في الطبعة الأولى، فأضفت إليها زياداتٍ رأيت من الخير أن تضاف، ونَحّيْتُ معايبَ رأيت من الخير أن تُنَحّى.

أعانني على إخراج هذه الطبعة في ثوبها ومضمونها عاشقٌ للعربية، خادمٌ لها، حريصٌ على بقائها ونقائها وفصاحتها وبلاغتها، باذلٌ في هذه السبيل النفسَ والنفيس؛ من مُتَّبِعٍ أنها لسان دينه الحنيف، ولغة قرآنه الكريم، ولغة أهل الجنة، على حَدِّ ما جاء به الأثر - وزعموا أنه حديث شريف: «أَحِبُّوا العرب لثلاث: لأني عربيّ، والقرآن عربيّ، وكلام أهل الجنة عربيّ».

ربنا تَقَبَّلْ منا عملنا هذا، وسائر أعمالنا الصالحات، واجعل ذلك كُلَّه في ميزان حسناتنا، وقِنَا شرَّ ما يحيط بنا في هذا العصر من دعوات إلى هدم كل نافع في دنيانا وفي آخرتنا، ولا تُزِغْ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وثَبِّتْنا على حُبِّ دينك، وصَوْن لغته الشريفة إلى يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتي الله بقلب سليم.

عبد الفتاح السيد سليم

السيدة زينب

ذو الحجة ١٤٢٥هـ

يناير ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد كان من فضل الله عليّ أن يَسَّرَ لى الابتعاثَ إلى جامعة أم القرى في مكة المكرمة - شرَّفَها الله وحماها، وحَمَى بها الإسلام والمسلمين - فهيّأ ذلك لى مجاورةَ بيته المحرم، وتلك نعمةُ النِّعم، تطمح إليها نفس كل مسلم، كما هيأ لى سُبُلَ الاتصال بأقسام المخطوطات العربية في مكتبات العالم.

وكنتُ قد قرأت في تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان - عن مخطوط نفيس تَضُمُّهُ مكتبة المتحف البريطاني، من مؤلفات العالِم اللغوي النحوي ـ «عليّ بن فضّال المجاشعيّ» - رحمة الله عليه - فكتبت في طلبه، وسَرْعَانَ ما كانت الإجابة.

لقد استحوذ الكتاب على إعجابي حين قرأت فيه، وزاد من إكبارى مُؤَلِّفَهُ أن صادفت فيه عِلمًا غزيرًا، وجهدًا بارزًا منظمًا، يشهد بعلوّ قدره، ويضعه بين أئمة النحو الكبار، على الرغم من أنه لم يُكْتَبْ لاسمه ما كُتِبَ لاسم غيره من الذيوع والانتشار بين طلبة النحو ودارسيه الآن.

ومما يُمَيِّزُ المجاشعيَّ من غيره - ممن أَلَّفَ في النحو حتى زمنه - أنه رَتَّبَ مادة هذا العلم، ونَسَّقَها، وجعلها في صورة (السؤال والجواب)، والتزم ذلك في مسائله وأبوابه كلِّها؛ لتسهل على متناوليها، فَتَعْطُوها أيديهم، وتَسَعُها مداركهم في غير عَنَتٍ ولا عناء.

وهذا الأسلوب من التأليف غريب في بابه، وعجيب في زمانه؛ إذ كان العهد أن مسائل النحو عند القدماء لا تخضع في تأليفها إلا لترتيب الأبواب، وسَرْدِ الشروط،

وسَوْقِ الأمثلة، والتنبيه على المحترزات، وربما كان «المجاشعي» - بإدارته مسائل النحو على هذا النحو - أوّل مَنْ نَهَجَ هذه الطريق وعبّدها لسالكيها، وأَحْسَبُ أن أبا البركات (عبد الرحمن بن محمد الأنباري) المتوفى سنة ٥٧٧هـ قد اقتدى به في ذلك - مادةً وأبوابًا وطريقةً - حين أَلَّف كتابه المشهور (أسرار العربية) ومن يَطَّلِعُ على الكتابين يميل إلى القول بذلك.

ولما في كتاب المجاشعي هذا من مسائلَ نحوية عُرِضَتْ في مَعْرِضٍ حَسن مبتكر، عَزَمْتُ على أن يخرج إلى النور، حتى ينتفع به طلاب العربية وعشاقها.

واللهَ تعالى أسألُ أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يُيَسِّرَ له الغرض الذي من أجله أُلِّفَ، ومن أجله نُشِرَ، وأن يجعله يوم القيامة في ميزان صاحبه تأليفًا، وفي ميزاني تحقيقًا وإخراجًا، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾.

د. عبد الفتاح سليم

روضة مكة المكرمة

٣ من شوال ١٤٠٦هـ

٩ من يونية ١٩٨٦م

المُجَاشِعِيُّ
صاحب الشرح

خَيْرُ ترجمة للمجاشعيّ وأوفاها، تلك التي جاء بها ياقوت الحَمَوِيّ في (معجم الأدباء ١٤:٩٠) ثم القِفْطِيّ في (إنباه الرواة ٢:٢٩٩)، فقد اتفقا على أنه: «عليّ بن فضّال - بتشديد الضاد - بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمعة بن هميم - (كذا)، وصححته عند ياقوت (همّام)؛ لأنه هو المعروف في جَدِّ الفرزدق - بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم، القيروانيّ النحوى» أ.هـ.

كُنْيَتُهُ أبو الحسن، كما هو المشهور في كتب التراجم، وذكر ابنُ كثير في البداية والنهاية (١٢:١٣٢) أنه يُكْنَى (أبا عليّ) وقد اشتهر بـ (المجاشعى)؛ نسبة إلى جَدِّه الأعلى، وصُحِّفَ ذلك في (البداية والنهاية) إلى (المشاجعى)، ويُطلق عليه أحيانًا (الفرزدقيّ) كما في معجم الأدباء (١٤:٩٠)، وروضات الجنات (٣٢)، والبُغية للسيوطي (٢:١٨٣)، وطبقات المفسرين للداودى (٤٢١)؛ نسبة إلى الفرزدق الشاعر الأمويّ المشهور؛ لأنه من ذريته. ويُضاف إلى لقبه أحيانًا (التميميّ) كما في طبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣)؛ نسبة إلى قبيلته بني تميم، وكذلك يُطلق عليه القيرواني - كما في البغية (٢:١٨٣)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣)، وإنباه الرواة (٢:٢٩٩)؛ نسبة إلى مُهَاجَرِهِ مدينة القيروان، من بلاد المغرب.

أشار الداودي في طبقاته (٤٢١) إلى أنه وُلِدَ في هَجَر - وهي مدينة كبيرة، هي قاعدة بلاد البحرين، أو هى ناحية البحرين كلها[١] - دون أن يشير هو أو غيره إلى

(١) معجم البلدان: (٥:٣٩٣).

السَّنة التي وُلِدَ فيها، ولم يلبث إلا مدة صباه ثم رَغِبَ عنها إلى التَّطْوَافِ في بلاد المشرق والمغرب – عادةَ العلماء في ذلك الزمان – يقول عنه ياقوت في معجم الأدباء (١٤:٩٠): «هَجَرَ مَسْقِطَ رأسه، ورَفَضَ مألوفَ نفسه، وطَفِقَ يُدَوِّخُ بَسِيطَ الأرض، ذات الطول والعرض، يشرّق مرة، ويغرّب أخرى، ويركب القِفَار، ويأوى إلى ظل الأمصار..» اهـ. وذكر القفطي في إنباه الرواة (٢:٢٩٩) أنه عاش زمنًا في كلٍّ من مصر والشام، ويبدو أن إقامته في كُلٍّ من هذين المِصْرَيْن كانت يسيرة، لم تُمَكِّنْهُ من مُدارسة العلماء فيهما، ولا من تأليفٍ يُذْكَرُ به، أو خبر يُرْوىَ عنه، فلعلّه نزل بهما وهو في طريقه إلى بلاد المغرب من العراق؛ إذ هما المَعْبَرُ الطبيعي لكل مَن رحل من العراق إلى المغرب ولم يكن من وَكْدِهِ أن يقيم بهما بعض الوقت، أو يتصل بالرؤساء أو العلماء فيهما.

ولكن الذي تثبته كتب الطبقات أنه دخل بلاد المغرب بعد أن هاجر، فأقام بها كثيرًا واتصل بكبرائها وشيوخها، فتعلّم وتفقّه، وعلّم وفقّه، ثم رحل عنها إلى بلاد المشرق، فأقام كثيرًا أيضًا يعلّم ويفقّه ويحدّث عن شيوخه في المغْرب، ومن بلاد المشرق نزل بِنَيْسابور، فأقام بها مدة، وصادف قبولاً حسنًا، فاتصل بالعلماء، وقرأ عليهم، كما اتصل بالناس وأقرأهم؛ قال عبد الغفار الفارسيّ: «ورد ابن فضّال نَيْسابور، واختلفتُ إليه فوجدته بحرًا في علمه، ما عهدت في البلديّن ولا في الغرباء مثله في حفظه ومعرفته وتحقيقه، فأعرضت عن كل شيء، وفارقت المكتب، ولزمت بابه بُكْرَةً وعَشِيَّةً، وكان على وقار»[1].

وفي كتب الطبقات أنه أقام بغَزْنَةَ – مدينة في طرف خراسان على الحدود بينها وبين الهند[2] – مدة طويلة، واتصل برؤسائها وأكابرها، فأنعموا عليه، واختاروا عليه

(١) معجم الأدباء: (١٤:٩٣).

(٢) معجم البلدان: (٦:٢٨٩).

التصانيف، فَصَنَّفَ لكل منهم ما ارتضاه (على حدّ قول ياقوت في معجم الأدباء ١٤:٩٠، والقفطي في إنباه الرواة ٢:٢٩٩).

وكانت غَزْنَةُ هذه آخر بلد نزح إليه منذ أن هجر موطنه، فمنها عاد إلى العراق فأقام ببغداد، يُقرِئ بها النحو واللغة، ويُحَدِّثُ بها عن شيوخه في المغرب، وفي العراق انخرط في جماعة نظام الملك الحسن بن إسحاق الطوسيّ الوزير، ولم تَطُلْ أيامه بعد ذلك حتى ناداه اللطيف الخبير، على ما جاء في إنباه الرواة (٢:٢٩٩).

وتتفق كتب الطبقات على أنه مات في يوم الثلاثاء، الثاني عشر [١٢] من شهر ربيع الأول من سنة ٤٧٩هـ، وفي معظمها أنه تُوفي في بغداد، ودُفن في مقبرة باب أبزر[١]، وانفرد ابن تَغْرَبَرْدِي في النجوم الزاهرة (٥:١٢٤) بأنه توفي في غزنة.

مؤلفاته:

كان أبو الحسن المجاشعي - رحمه الله - إمامًا في النحو واللغة والتصريف والتفسير والسِّيَرِ والأدب، وله في كل ذلك مؤلَّف أو أكثر، وفيما يلي بيان لمؤلفاته التي وردت في الكتب التي تَرجمت له:

١- العوامل والهوامل في النحو - أو في الحروف - أشار إليه: معجم الأدباء (١٤:٩٢)، وإنباه الرواة (٢:٣٠٠)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وبغية الوعاة (٢:١٨٣)، والبلغة للفيروزآبادى (١٦١)، وطبقات المفسرين للداوُدي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣).

٢- الفصول في معرفة الأصول - أشار إليه: معجم الأدباء (١٤:٩٢)، وإنباه الرواة (٢:٣٠٠)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣).

---

(١) من أبواب بغداد القديمة، وفي موقعه الآن محلّة الفضل والمهدية والسيد عبد الله (انظر: دليل خارطة بغداد قديمًا وحديثًا: ١٢٣، ١٧٦).

٣- الإشارة في تحسين العبارة - أشار إليه: معجم الأدباء (١٤:٩٢)، وإنباه الرواة (٢:٣٠٠)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣). وفي مكتبة المتحف البريطاني مخطوطة رقمها OR 5728 تضم كتاب (شرح عيون الإعراب) أوّلاً، ويليه كتاب للمجاشعي بعنوان: «فصول الشيخ الإمام الأجلّ الأفضل أبي الحسن بن فضّال المجاشعيّ النحوي، تغمده الله برضوانه، وهي الموسومة بكتاب الإشارة إلى تحسين العبارة».

ولا نعرف: أهذا الكتاب هوكتاب الفصول السابق أَم لا؟، وقد حقق هذا الكتاب الدكتور حسن شاذلي فرهود، ونشره عام ١٩٨٢م.

٤- المقدمة في النحو - أشار إليه: معجم الأدباء (١٤:٩٢)، وإنباه الرواة (٢:٣٠٠)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وفيه سمّى خطأً (المذمة في النحو)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣)، وحقق هذا الكتاب ونشره الدكتور حسن شاذلي فرهود عام ١٩٨٠م.

٥- شرح معاني الحروف - أشار إليه: معجم الأدباء (١٤:٩٢)، وإنباه الرواة (٢:٣٠٠)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وبغية السيوطي (٢:١٨٣)، والبلغة للفيروزآبادى (١٦١)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣). وفيه أنه شرح معاني الحروف للرمّاني.

٦- معارف الأدب، وهو كتاب كبير في نحو ثمانية مجلدات - أشار إليه: معجم الأدباء (١٤:٩٢)، وإنباه الرواة (٢:٣٠١)، وروضات الجنات (٢٣٧)، والبلغة للفيروزآبادى (١٦١)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣).

٧- شجرة الذهب في معرفة أئمة الأدب - أشار إليه: معجم الأدباء (١٤:٩٢)، وروضات الجنات (٢٣٧)، والبغية (٢:١٨٣)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣).

٨- **شرح عنوان الأدب** - أشار إليه: الداودي في طبقات المفسرين (٤٢١)، ولم يذكره غيره.

٩- **كتاب العروض** - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وبغية السيوطي (١٨٣:٢)، والبلغة (١٦١)، وطبقات الداودي (٤٢١).

١٠- **إكسير الذهب في صناعة الأدب في النحو**، في خمسة مجلدات، وقد ورد ذكره في هذا الكتاب موضوع التحقيق - [المسألة ١٤٨]؛ وذلك يَدُلُّ على أن المجاشعى ألّفه قبل أن يشرح (عيون الإعراب) للفزارى، وقد ذكر أنه كبير غزير المادة، وجاء في معجم الأدباء (٩٧:١٤) أنه ألّفه في نيسابور بعد أن اقترح عليه الأُستاذ أبو المعالى بن الجويني أن يُصنّف باسمه كتابًا في النحو ووعده بمكافأة - أشار إلى هذا الكتاب: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وبغية السيوطي (١٨٣:٢)، والبلغة للفيروزآبادي (١٦١)، وكشف الظنون (٦٩٣:٥)، وطبقات الداودي (٤٢١).

١١- **شرح عيون الإعراب**، وهو هذا الكتاب الذي بين يديك، وقد صَحَّفَتْ عُنْوَانَهُ كُتُبُ التراجم فجعلته (شرح عنوان الإعراب)، وتصويبه يأتى من أن المجاشعى إنما يشرح كتابًا ألّفه الإمام عبيد الله بن أحمد الفزارى، وليس لهذا الإمام إلا كتابان؛ أحدهما بعنوان (صناعة الإعراب) والثاني بعنوان (عيون الإعراب) - كما هو مُدَوَّنٌ في كتب التراجم، في ترجمة الفزارى - وقد أشار إلى هذا الشرح: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وبغية السيوطي (١٨٣:٢)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥).

١٢- **البرهان العميدي**، وهو كتاب في التفسير كبير، في عشرين مجلدًا - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)،

وبغية السيوطي (٢:١٨٣)، والبلغة للفيروزآبادي (١٦١)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣).

١٣- **النُّكَتُ في القرآن** - أشار إليه: معجم الأدباء (١٤:٩٢)، وإنباه الرواة (٢:٣٠٠)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣).

١٤- **شرح بسم الله الرحمن الرحيم**، وهو كتاب كبير - أشار إليه: معجم الأدباء (١٤:٩٢)، وإنباه الرواة (٢:٣٠٠)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وكشف الظنون (٥:٦٩٣).

١٥- **الإكسير في علم التفسير**، في خمسة وثلاثين مجلدًا، وهو غير مؤلَّفه السابق في التفسير - أشار إليه: معجم الأدباء (١٤:٩٢)، وإنباه الرواة (٢:٣٠١)، وروضات الجنات (٢٣٧)، وبغية السيوطي (٢:١٨٣)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣).

١٦- **سرّ السرور** - وقد انفرد بالإشارة إليه: معجم الأدباء (١٤:٩٦)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣).

١٧- **الدول في التاريخ**، وهو كبير الحجم - أشار إليه: معجم الأدباء (١٤:٩٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)، والبلغة للفيروزآبادى (١٦١)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥:٦٩٣). وهذا الكتاب آخر ما أَلَّفَ المجاشعي، ويُفْهَمُ ذلك من أمرين:

أحدهما: أنه لم يَتِمّ؛ فقد قال ياقوت (معجم الأدباء ١٤:٩٢): «رأيت في الوقف السلجوقي ببغداد منه ثلاثين مجلدًا، ويُعْوِزُهُ شيء آخر».

والثاني: ما ذكره ياقوت نفسه (معجم الأدباء ١٤:٩٢) من أن أحد أعيان نيسابور رغب إليه أن يؤلِّف باسمه كتابًا في النحو، ووعده بألف دينار، فألَّف له (الإكسير) وقرأه عليه، ولَمَّا لم يَفِ له بما وعد عاد إلى بغداد؛ قال ياقوت: «وبلغني أنه عَقِيبَ ذلك ورد بغداد وأقامَ بها، ولم يتكلم بَعْدُ في النحو، وصنَّف كتابه في التاريخ».

شعره:

للمجاشعي شعر جيد، أنشده في أغراض مختلفة، منها الغَزَلُ – وهو أكثر ما جاء عنه – ومنها الشكوى والعتاب، ومنها الحِكَمُ والنصائح، ومنها وصف الطبيعة، ومنها محبة النبي – صلى الله عليه وسلم – والتمسك بمنهاجه.

☆ ففي الغَزَل:

رَوَىٰ له الفيروزآباديُّ في البُلْغَةِ (١٦١) قوله:

يَخُطُّ الشوقُ شخصَكَ في ضميري ... على بُعْدِ التزاور خَطَّ زُورِ
ويُوهِمُنِيكَ طولُ الفكر حتى ... كأنك عند تفكيري سَمِيرِي
فلا تبعد فإنك نورُ عيني ... إذا ما غِبْتَ لم تظفر بنور
إذا ما كنتَ مسرورًا بهجري ... فإني مِن سرورك في سرور

وروى له ياقوت في معجم الأدباء (٩٣:١٤) قوله:

لا عُذر لِلصَّبِّ إذا لم يكن ... يَخْلَعُ في ذاك العِذار العذارْ
كأنه في خدِّه إذ بدا ... ليلٌ تبدَّى طالعًا من نهارْ
تخاله جُنْحَ الظلام وقد ... صاح به ضَوْءُ صباح فحارْ

كما روى له (٩٤:١٤):

يا يُوسُفِيَّ الجمال عَبْدُكَ لم ... يَبْقَ له حيلة مِن الحِيَلِ
إن قُدَّ منه القميص من دُبُرٍ ... قد قُدَّ منه الفؤاد من قُبُلِ

وروى له في روضات الجنات (٢٣٧) ومعجم الأدباء (٩٦:١٤):

واللهِ إن اللهَ رَبَّ العباد ... وخالصَ النية والإعتقادْ
ما زادني صَدُّكِ إلا هَوًى ... وسوءُ أفعالك إلا ودادْ
وإنني منك لَفِي لوعة ... أقلُّ ما فيها يُذيب الجمادْ
فَكُنْ كما شئتَ فأنتَ المُنى ... واحكم بما شئتَ فأنت المرادْ
وما عسى تبلغه طاقتي ... وإنما بين ضُلوعي فؤادْ

وروى له في معجم الأدباء (٩٦:١٤) نقلاً عن السمعاني قوله:

فَتَنَتْنِي أُمُّ عمرو وكذاك الصبُّ مفتونْ
قُلْتُ جُودِي لكئيب مستهام بك محزونْ
فَلَوَتْ عني وقالت أَتُرَى ذا المرء مخبونْ
ما رَأَى الناسَ جميعًا في كتاب الله يَتْلُونْ
«لن تنالوا البرَّ حتى تُنفقوا مِمّا تحبونْ»

☆ وفي الشكوى من الإخوان والعتاب عليهم:

رُوِيَ له في روضات الجنات (٢٣٧) ومعجم الأدباء (٩٦:١٤) قوله:

ما هذه الأَلِفُ التي قد زِدْتُمُ فَدَعَوْتُمُ الخُوَّانَ بالإخوان
ما صحّ لي أَحَدٌ فأجعله أخًا في الله محضًا أو ففي الشيطان
إمّا مُوَلٌّ عن ودادي مَالَهُ وجه وإمّا من له وجهان

ومنها ما رواه معجم الأدباء (٩٤:١٤) وروضات الجنات (٢٣٧) وطبقات المفسرين (٤٢١):

وإخوان حسبتهُمُ دروعًا فكانوها ولكن للأعادي
وخِلْتُهُمُ سهامًا صائباتٍ فكانوها ولكن في فؤادي
وقالوا قد صفت منّا قلوبٌ لقد صدقوا، ولكن من ودادي

☆ وفي الحِكم والنصائح:

رُوِيَ له في النجوم الزاهرة (١٢٤:٥) قوله:

إن تُلْقِكَ الغربة في معشرٍ قد أجمعوا فيك على بُغْضِهِمْ
فَدَارِهِمْ ما دمت في دارهم وأَرْضِهِمْ ما دمت في أرضهمْ

وَرُوِيَ له في معجم الأدباء (٩٤:١٤) قوله:

خذِ العلمَ عن راويه واجتلبِ الهُدى وإن كان راويه أخا عملٍ زاري
فإنّ رواةَ العِلم كالنخل يانعًا كُلِ التمرَ منه واترك العود للنار

☆ وفي وَصْف بعض مظاهر الطبيعة:

رُوِيَ له في معجم الأدباء (١٤:٩٣) قوله:

كـأن بـهـرام وقـد عـارضـت   فـيـه الـثُـريّـا نَـظَـرَ المبـصـر
يـاقـوتـةٌ يَـعْـرِضُـهـا بـائـع   فـي كَـفِّـه والمشـتـرى مـشـتـرى

☆ وفي محبة النبى - ﷺ - والتمسك بمنهاجه:

رُوِيَ له معجم الأدباء (١٤:٩٧) نقلاً عن السمعاني قوله:

أُحِـبُّ الـنـبـيَّ وأصـحـابَـه   وأُبْـغِـضُ مُـبـغـض أزواجـهِ
ومـهـمـا ذهـبـتـم إلـى مـذهـب   فـمـا لـى سـوى قـصـد مـنـهـاجـهِ

منهجه النحوي:

في نظرة عامة سريعة في كتاب (شرح عيون الإعراب) نجده شرحًا ذا سِمَةٍ خاصة، فهو يقوم على (السؤال والجواب)، وهي طريقة كاد يَتَفَرَّدُ بها المجاشعى منذ ألّف سيبويه كتابه في النحو حتى عصره، فيما أظن؛ إذ لم يسبقه إلى ذلك إلا أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، المتوفى سنة ٣٢٥هـ في كتابه (علل النحو)، وقد أشار المجاشعيّ إلى أبي الحسن هذا في أثناء هذا الكتاب، ومن المرجح أن اشتغاله بالتدريس زمنًا في بغداد، وفي البلدان التي طوّف بها شرقًا وغربًا قد أوحى إليه بتلك الطريقة التربوية في التأليف؛ لِمَا فيها من استثارة الأذهان وجذب الانتباه حتى يتمكن الجواب من سامعه فَضْلَ تَمَكُّن، ويستقرّ في نفسه أَيَّما استقرار.

وفي نظرة خاصة متأنية في هذا الكتاب نتبين المنهج الذي سلكه المجاشعى في تأليفه، والمذهب النحوى الذى التزمه غالبًا، ونلخص ذلك فيما يأتي:

● أولاً: الاتجاه الغالب على المجاشعى في هذا الكتاب هو الالتزام بالمذهب البصرى – وهو كذلك اتجاهه في كتابيه المطبوعين: المقدمة في النحو، والإشارة إلى تحسين العبارة – ويبدو هذا الاتجاه البصري واضحًا فيما يلي:

* في اشتقاق الاسم: ذكر أنه مشتق من السموّ، لا من السِّمة؛ والأول مذهب

أهل البصرة، والثاني مذهب أهل الكوفة، وقد أفسد المذهب الثاني بثلاثة أوجه - [المسألة:١١].

* وفي إعراب الأسماء الستة: ذكر رأى الفراء؛ وهو أنها معربة من مكانين، وَرَأْيَ بقية الكوفيين - وهو أن المدّ فيها إشباع للحركة، ثم أبطل كُلَّ ذلك - [المسألة:٢٣].

* وفي المخصوص بالمدح أو بالذم: ذكر أنه يُعرب خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ وما قبله خبر عنه - وهو مذهب البصريين - ثم ذكر مذهب الكوفيين في رفعه على أنه بدل من فاعل نِعْمَ أو بِئْسَ، وعَقَّبَ عليه بقوله: «وهذا لا يجوز عند أصحابنا؛ لأن نِعم وبِئس لا يعملان في الأعلام، وحقّ البدل أن يقع موقع المبدل منه، فيلزمهم أن يقولوا: نِعم زيدٌ وبِئس عمرٌو، وهذا لا يجوز» - [المسألة:٥٥].

* وفي نحو قولنا: عبد الله خرج، ذكر أنه لا يصح إلا على الابتداء والإخبار بالجملة الفعلية، وأنكر أن يجعل عبد الله مرفوعًا بـ (خرج)، واستدلّ على إنكاره هذا بثلاثة أوجه. والمعروف أن الإعراب الذي أنكره هو مذهب الكوفيين والأخفش - [المسألة:٦٩].

* وفي توجيه قوله تعالى: ﴿وإنْ كلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ - على قراءة تخفيف (إنْ ولَمَا) - ذكر أن إنْ هنا هي المخففة واللام هي الفارقة، وقال: «وأهل الكوفة يجعلون إنْ بمعنى ما واللام بمعنى إلّا، وهذه دعوى لا برهان عليها» - [المسألة:٨٩].

* وفي بيان العامل في المفعول: ذكر رأى كلٍّ من سيبويه والفراء وهشام - وهما من الكوفيين - ورجّح رأى سيبويه، وهو أن العامل هو الفعل، لا الفاعل وحده، ولا الفعل والفاعل معًا، واستدلّ على ذلك - [المسألة:١٠٢].

* وفي إلغاء عملِ الفعل القلبى: ذكر أنه إذا جاء على أصله، أى: متقدمًا على

مفعوليه، فلا يجوز إلغاؤه، واستدل على ذلك - [المسألة:١٠٨]. والمعروف أن الكوفيين يجيزون الإلغاء مع تقدم الفعل القلبي.

* وفي ضمير الفصل: ذكر أنه لا محل له من الإعراب، وهو رأي جمهور البصريين - [المسألة:١١٤]. والمعروف أن الكوفيين يَرَوْنَ أن له محلاً إعرابيًا على حَسَبِ ما قبله، أو على حسب ما بعده - على خلاف بينهم.

* وفي أصل الاشتقاق: ذكر أن الفعل مشتق من المصدر، وليس العكس، وأفاض في الاستدلال على ذلك، ونقض أَدِلَّةَ من يرى أن المصدر مشتق من الفعل - وهم الكوفيون - [المسألة:١٤١].

* وفي التفرقة بين (إلى وحتى) الجارّتين: ذكر أن (إلى) أَقْعَدُ في باب الغاية من (حتى)؛ ولذلك تجر الظاهر والضمير، بخلاف (حتى) المختصة بِجَرِّ الظاهر فقط، فلا يقال: حَتَّاهُ. والمعروف أن الكوفيين يجيزون جرّ المضمر بـ (حتّى) - [المسألة:١٨٢]، ووافقهم المُبَرِّدُ من البصريين.

ولم نجد المجاشعي يأخذ برأي الكوفيين إلا في ثلاث مسائل:

أحدها: أنه عدّ (لا سيّما) من أدوات الاستثناء - على ما هو الظاهر من سؤاله: ما حكم لا سيّما في الاستثناء؟ - [المسألة:١٥٤]، والذين جعلوها من هذا الباب هم الكوفيون وجماعة من البصريين، منهم الزّجّاج والفارسيّ.

والثانية: أنه جعل الواو التي هي في معنى (رُبَّ) هي الجارّة بنفسها، وليس الجر بـ(رُبَّ) المحذوفة. هذا هو الظاهر من قوله: «ويقال: إذا كانت الواو بمعنى مع، فَلِمَ لا تجر، كما جرّت الواو في القسم، وكما جرّت وهي في معنى رُبَّ؟ - [المسألة:١٥٦]. ويدل عليه أيضًا أنه سوّى في العمل بين واو القسم وواو رُبَّ. والمعروف أن الكوفيين هم القائلون بأن واو رُبَّ هي الجارة بنفسها.

● **ثانيًا:** وفي داخل المذهب البصري نفسه نراه لا يكتفي بِسَرْدِ الآراء، بل يوازن

بين آراء أصحاب المذهب، فيختار أحدها، ولا يُغْفِلُ الدليل، وقد يتوقف في الترجيح والاختيار إذا وجد لكل رأى دليله المقبول، ومن ذلك:

* أنه في تحديد مفهوم الكلام ذكر آراءَ سيبويه وابن السراج والرَّبَعِيّ، وأبطل بالدليل رأى الأخيرين، ورجّح رأى سيبويه – [المسألة الأولى].

* وأنه في بيان حدّ الفعل ذكر آراء سيبويه وغيره من البصريين، ثم أبطل الآراء، ما عدا رأى سيبويه – [المسألة السابعة].

* وفي إعراب الأسماء الستة ذكر آراء سيبويه والأخفش وقُطْرُبٍ والجَرْمِيّ، وأبطلها، ما عدا رأى سيبويه – [المسألة:٢٣].

* وفي عِلّةِ رفع المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله ذكر أن الأخفش يرى أنه رَفْعٌ؛ لأنه لمّا حذف الفاعل أقيم المفعول مقامه فهو مشبه بالفاعل، وأن سيبويه يرى أن الفعل أسند إليه من أول الأمر، وليس منقولاً عن غيره، واستدل بأن العرب بَنَتْ أفعالاً للمفعول لم تنطق لها بفاعل. ولقوّة الدليلين تَوَقَّفَ المجاشعي في الترجيح وقال: «وقول سيبويه أَجْرَى على كلام العرب، وقول أبي الحسن أَجْرَى على الأصول، من حيث لا فعل إلاّ وله فاعل» – [المسألة:٦٠].

* وفي الرافع لخبر المبتدأ سرد آراءَ العلماء ورجّح مِن بينها أن رافعه هو الابتداء، وهو أحد رأيين لسيبويه – [المسألة:٦٦].

* وفي الجار والمجرور إذا تقدّم على الاسم نحو: في الدار زيدٌ، ذكر رأى سيبويه – وهو أنه خبر مقدم – ورأى الأخفش – وهو أنه فاعل بالظرف – ورجّح رأى سيبويه – [المسألة:٧٠].

* وفي تعدية الفعلِ (دخل) بنفسه إلى المكان المختص – في نحو قولهم: دخلت البيت – ذكر رأى كل من سيبويه والجرمى والمبرد، ورجح رأى سيبويه بالدليل – [المسألة:١٠٣].

* وفي عامل النصب في المستثنى ذكر اضطراب سيبويه في تحديد ذلك العامل،

وذكر رأى كل من المبرد والزجاج، ثم اختار رأيًا لسيبويه، وأيده بالدليل – [المسألة:١٤٨].

* وفي توجيه النصب في (وَحْدَهُ) من قولنا: مررت به وَحْدَهُ، ذكر الخلاف بين كل من الخليل ويونس، ورجّح رأى الخليل، وهو أنه منصوب على المصدر، واستدل على ذلك – [المسألة:١٩٦].

● ثالثًا: وقد ينفرد المجاشعي بآراء تبدو له عند مناقشة آراء العلماء قبله في المسألة، فيذكر رأيه ويُصْحِبُهُ الدليلَ، ويتضح ذلك من:

* أنه عَلَّلَ تسمية الحرف بهذا الاسم، بأنه من قولهم: فلان يحترف بكذا، أي: يتعيّش ويتصرف، فلِتصرُّف هذه الحروف وعملها في الأسماء والأفعال سُمِّيَتْ حروفًا. ويجوز أن يكون من الانحراف؛ وذلك أنه قد انحرف عن الاسم والفعل، وصار قسمًا برأسه – [المسألة:١٤].

* وفي بيان حدّ الاسم، ذكر رأيين لابن السراج ورأيًا للربعي، وخطأهما جميعًا، وقال: والحَدُّ الصحيح عندنا أن يقال: «الاسم ما استحق الإعراب في أوّل وَهْلَة»، ثم شرح التعريف، وبيّن سلامته مما يعترض به على غيره، – [المسألة الخامسة].

* وفي بيان ما يناظر ياء جمع المذكر السالم من جمع المؤنث السالم، ذكر أن سيبويه يراه الكسرة، وأن الأخفش يراه التاء، وخطأهما معًا، وقال: «والصحيح أن الكسرة والتاء جميعًا نظير الياء» – [المسألة:٣١].

* وفي حصر الأسماء المرفوعة عامة، ذكر أن الخليل يحصرها في الفاعل والمشبه بالفاعل، ورأى هو أنه ثلاثة: فاعل ومُشَبَّهٌ بالفاعل ومُشَبَّه بالمشبه، فالمشبه بالفاعل: المبتدأ، وما لم يسمّ فاعله، واسم كان، وخبر إن. والمشبه بالمشبه: اسم ما، وخبر لا – [المسألة:٤٠].

* وجعل التمييز في قولهم: لله دَرُّهُ رجلاً، وحَسْبُكَ به شجاعًا، مما شُبِّهِ بالمقادير، وهو عند غيره من تمييز النسبة غير المحوّل – [المسألة:١٣٢].

● رابعًا: وكذلك قد ينفرد المجاشعي ببعض المصطلحات النحوية التي لا تُعْرَفُ لغيره، أو لا تكاد تشتهر اشتهار غيرها بين النحاة، ومن ذلك:

* (المتشبث وغير المتشبث): الأول هو الاسم الذي يدل على نفسه وعلى مسمّى، مثل: أخ وأب وابن، فالأخ يدل على نفسه وعلى أخيه؛ من حيث إنه لا يسمَّى أخًا إلا من هذه الجهة، والأب يدل على نفسه وعلى ابن أو بنت؛ لأنه لا يسمى أبًا إلا بعد أن يكون له ذلك، والابن يدل على نفسه وعلى أب أو أمّ؛ لأنه لا يسمى ابنًا إلا بإضافة إلى أبيه أو أمه. وأما الثاني - وهو غير المتشبث - فنحو عَصًا ورَحًى، فلا دلالة فيها إلا على نفسها فقط - [المسألة:١٢].

* (أفعال الهواجس): ويقصد بها الأفعال التي ترجع معانيها إلى القلوب والوجدان، وهي عند غيره تُعرف باسم (أفعال القلوب) أو (ظَنَّ وأخواتها)، وتسميتها بالهواجس هي للفزاريّ في الأصل - وهو صاحب الكتاب المشروح - وقد وافقه المجاشعي، ولم يعترض عليها.

* (المفعول فيه): مصطلح أطلقه على الحال أحيانًا، وعَلَّلَهُ بشبهها بالظرفين، من جهة اشتمالها على ذِي الحال، كما يشتمل الظرفان على ما يقع فيهما من الحوادث؛ ألا ترى أنه يحسن أن يقال: جاء في هذه الحال، كما تقول: جاء في هذا اليوم، وفي هذه الناحية - [المسألة:١٢٧].

* (المفعول دونه): مصطلح أطلقه الفزاريّ على الاستثناء، ولم يعترض المجاشعي عليه.

* (إنَّ قد تأتي بمعنى أَجَلْ): وقد آثر المجاشعي اللفظ (أَجَلْ) على (نَعَمْ) الذي هو مشهور بين النحاة منذ سيبويه، وفيه دقّة في الاختيار؛ ذلك أن استعمال أَجَلْ في تصديق المخبر أَوْلَى من استعمال نَعَمْ، واستعمال نَعَمْ في الاستفهام أَوْلَى من استعمال أَجَلْ، أي: إن أَجَلْ تصديق لخبر يخبرك به صاحبك فيقول: فعل ذلك، فتصدقه

بقولك له: أَجَلْ، وأما نَعَمْ فهو جواب المستفهم بكلام لا جحد فيه، تقول له: هل صلّيت؟ فيقول: نعم. والأمثلة التي وردت فيها (إنَّ) في هذا المعنى جاءت تصديقًا لخبر المخبر وإقرارًا له، ولم تَرِدْ في مَعْرِض الإجابة عن سؤال، فالأحسن اختيار أَجَلْ في معناها دون نعم، وكذلك فعل المجاشعي – [المسألة:٨٥].

* جعل من معاني الباء (الإضافة) ويقصد بها ما عَبَّرَ عنه غيره بالإلصاق، فنحو قولنا: مَرَرْت بزيد، معناه عنده: أضفت مرورك إلى زيد، ونحو قولنا: أحلف بالله لأفعلنَّ، معناه عنده: أضفت الحَلِفَ بالباء إلى الله – [المسألة:١٦٥].

* (القطع) ومعناه الاستئناف عند غيره، وذلك أنه جعل ثلاثة أوجه فيما بعد الواو من قولنا: إنْ تأتني وتكرمني آتك، الجزم على العطف، والنصب على الصَّرف، والرفع على القطع، أي: وأنت تكرمني – [المسألة:٢٥٣]، والجملة في محلّ نصب حال حينئذ، والواو فيها هي واو الحال عند غيره، ونلاحظ أن المجاشعي استخدم هنا (الصَّرف) عند النصب بعد الواو وهو من مصطلحات الكوفيين.

● **خامسًا**: وقد نلاحظ في تعبيره في الكتاب بعض التَّسَمُّح فيجرى على غير مألوف النحاة، ومن ذلك:

* أنه جعل الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ في موضع رفع فاعل – [المسألة:٥٠] وفي ذلك تسامح؛ لأن حرف الجر هنا زائد في اللَّفْظ، وما بعده مجرور لفظًا مرفوع محلاً، على ما هو المشهور المألوف عند النحاة.

* وفي وجوب كسر همزة إنَّ، رَجَعَ كُلَّ مواضعها إلى الابتداء – [المسألة:٩٠]. والمألوف عند غيره ذكر القاعدة العامة في وجوب الكسر، وهي ألّا يصح تأويلها مع ما بعدها بمصدر، وكُلُّ المسائل فرع عن هذا الأصل.

* وجعل من باب الإلغاء أفعال القلوب في مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ – [المسألة:٩٢]. والإلغاء في عرف النحاة: إبطال العمل في اللفظ وفي المحلّ، ويكون عند تأخير الفعل أو توسطه، والآية هنا ليست

منه؛ إذ الفعل هنا متقدم، فالآية من باب التعليق - الذي هو إبطال العمل في اللفظ لا في المحلّ - عند النحاة.

● سادسًا: وهو في تأليفه قد يَنْحُو مَنْحَى المناطقة في تفكيرهم واستقصائهم، وفي استخدام بعض ألفاظهم، ومن ذلك:

* أنه في تبيين وجه انحصار الكلام في ثلاثة، لا أكثر، قال: إننا اعتبرنا جميع الأشياء واسْتَقْرَيْنَاها فوجدناها لا تخلو أن تكون ذاتًا أو حدثًا للذات أو واسطة بينهما، فالاسم عبارة عن الذات، والفعل عبارة عن الحدث، والحرف عبارة عن الواسطة بينهما، ولم نجد قسمًا رابعًا.. وجواب ثان: وهو أننا وجدنا في الكلام ما يخبر عنه وبه، فسميناه اسمًا، ووجدنًا ما يخبر به ولا يخبر عنه، فسميناه فعلاً، ووجدنا فيه ما لا يخبر عنه ولا به، فسميناه حرفًا، ولم نجد قسمًا رابعًا - [المسألة الثالثة].

* وأنه في تعليل تقديم الاسم على كل من الفعل والحرف قال: وجدنا الاسم يُخْبَرُ عنه وبه، فله رتبتان، ووجدنا الفعل يُخْبَرُ به ولا يخبر عنه، فله رتبة واحدة، ووجدنا الحرف لا يخبر عنه ولا به، فلا رتبة له، فَقَدَّمْنا ما له رتبتان، وأَخّرنا ما لا رتبة له، وبقي ما له رتبة واحدة متوسطًا. وجواب ثانٍ: أن الاسم من السموّ وهو الرفعة، والحرف: الطَّرَف، فتقدّم الاسم بالاشتقاق، وتأخّر الحرف بالاشتقاق، وبقي الفعل متوسطًا - [المسألة الرابعة].

* وفي بيان خواصّ كل من الاسم والفعل ذكر أنها لا تخلو أن تكون في أوّله أو في تضاعيفه أو في آخره، أو في معناه - [المسألتان:٦، ٨]، وهي قسمة منطقية حاصرة.

* وفي شرح قول الفزاري: «والنصب من اثنى عشر وجهًا» تساءل: أقسمةٌ هي أم عدّة؟ وأجاب بأنها عِدَّةٌ، وعلى طريقة المناطقة قال: «لأنها متداخلة، ولا يصح التداخل في القسمة، وإنما تصح القسمة إذا سَلِمَتْ من الزيادة والنقصان والتداخل

والتنافر؛ كقولك في الزيادة: لا تخلو الذات الواحدة أن تكون قديمة أو حادثة أو لا قديمة ولا حادثة.. وأما التداخل فنحو قولك: لا يخلو العالم أن يكون متفقًا أو مختلفًا أومتضادًا، فقولك (متضاد) يدخل تحته المختلف؛ لأن كل متضاد مختلفٌ وليس كل مختلف متضادًا. وأما التنافر فنحو قولك: لا يخلو الخبر أن يكون صدقًا أو مخبره على خلاف ما هو به» – [المسألة:٤١].

● سابعًا: وأخيرًا، فإن المجاشعي في هذا الكتاب يهتم كثيرًا بتتبع آراء العلماء ومناقشة كل منها، وبيان موقعها من حيث الصحة والخطأ، كما يهتم بالعلل النحوية كثيرًا، ويظهر ذلك جليًا في تضاعيف الكتاب.

مصادر الكتاب:

اعتمد المجاشعيُ في شرحه على أمهات كتب اللغة والنحو، ولم يكن مجرد ساردٍ للآراء دون تمحيص وتحقيق وتدقيق، بل اتَّسَمَ بمناقشة الرأى، وبيان ما له وما عليه، من خلال مسائل مرتبة منظمة، فكان صاحب شخصية نحوية، وَرأْيٍ وترجيح واستدلال، وقد أوضحنا في (منهجه النحوى) كثيرًا من ذلك، ونعرض الآن أهم مصادره النحوية:

١- الخليل بن أحمد، وقد رجع إلى آرائه في أربعة عشر موضعًا.

٢- سيبويه، وقد رجع إلى آرائه في خمسة وأربعين موضعًا.

٣- أبو بكر بن السراج، وقد رجع إلى آرائه في سبعة مواضع.

٤- يونس بن حبيب، وقد رجع إلى آرائه في موضعين.

٥- أبو العباس المبرد، وقد رجع إلى آرائه في أحد عشر موضعًا.

٦- أبو عمر الجَرْميّ، وقد رجع إلى رأيه في موضع واحد.

٧- قطرب، وقد رجع إلى آرائه في موضعين.

٨- أبو الحسن الوّراق، وقد رجع إلى آرائه في موضعين.

٩- أبو زيد بن ثابت، وقد رجع إلى آرائه في أربعة مواضع.

١٠- أبو الحسن الأخفش، وقد رجع إلى آرائه في سبعة مواضع.

١١- علي بن عيسى الربعي، وقد رجع إلى آرائه في ثلاثة مواضع.

١٢- أبو علي الفارسيّ، وقد رجع إلى آرائه في أربعة مواضع.

١٣- أبو عثمان المازني، وقد رجع إلى آرائه في أربعة مواضع.

١٤- أبو عبيدة، وقد رجع إلى رأيه في موضع واحد.

١٥- الليث بن مظفّر، وقد رجع إلى رأيه في موضع واحد.

١٦- الأصمعي، وقد رجع إلى رأيه في موضع واحد.

١٧- الكسائي، وقد رجع إلى آرائه في خمسة مواضع.

١٨- الفراء، وقد رجع إلى آرائه في تسعة مواضع.

١٩- أبو العباس ثعلب، وقد رجع إلى رأيه في موضع واحد.

٢٠- هشام بن معاوية، وقد رجع إلى رأيه في موضع واحد.

ونلاحظ أنه أكثر من الاعتماد على آراء المشهورين من علماء البصرة، ثم من علماء المذهب البغدادي، ثم من المشهورين من الكوفيين.

أما الشعراء الذين احتج بشعرهم فكانوا من الجاهليين، وعصر صدر الإسلام، والعصر الأموي، وكلهم من الفصحاء الذين لا ينازع في لغتهم منازع. وأشهر هؤلاء الشعراء:

امرؤ القيس، والأعشى، والمتلمس، والربيع بن ضبع الفزارى، والنابغة الذبياني، وزهير بن أبي سُلْمَى، وسُحَيْم عبد بنى الحسحاس، وعبد يغوث، وأبو النجم، ورؤبة ابن العجاج، وحسان بن ثابت، والحطيئة، وذو الرمة، وجرير، والفرزدق، وابن الطثرية، والقُطَامىّ، وعروة بن أذنية، والمجنون، وقيس بن ذريح، وكثير عَزّة، وعمرو ابن معديكرب.

كما احتج ببعض النثر الوارد عمّن يوثق باستعماله، كأبي هريرة، وعبد الله بن الزبير.

نسخة الكتاب:

لـ (شرح عيون الإعراب) نسخة واحدة محفوظة في مكتبة المتحف البريطاني تحت الرقم OR-5728 – تقع في خمس وخمسين لوحة، في اللوحة الأولى دُوِّنَ العنوان (شرح عيون الإعراب) للقاضي أبي محمد عبيد الله بن أحمد الفزارى، من إملاء الإمام أبي الحسن علي بن فضّال المجاشعي النحوي، نوّر الله قبريهما – وفي بقية صفحة العنوان تعليقات وهوامش نحوية وغير نحوية، ثم يبدأ الكتاب من اللوحة الثانية، وباللوحة الأخيرة (الخامسة والخمسين) ينتهي الكتاب.

وقد كُتِبَ في آخر النسخة: «تم الكتاب والحمد لله رب العالمين، والصلاة على محمد وآله الطيبين، واتفق الفراغ من كتابته على يد أضعف عباد الله وأحوجهم إلى غفرانه (محمد بن علي النساخ) يوم الخميس: العشرين من رمضان – عَمَّتْ ميامنه – من شهور سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة.

كُتِبَتْ هذه النسخة من نسخة كتبت من النسخة التي قُرِئَتْ على مصنِّفها ابن فضّال، وعورضت، وصححت بقدر الوُسْع والإمكان».

أما عدد سطور الصفحة من كل لوحة فهو عشرون سطرًا، في اللوحات من الأولى حتى نهاية الخامسة والعشرين، ثم واحد وعشرون سطرًا من اللوحة السادسة والعشرين حتى نهاية الكتاب.

وأما الخط فَنَسْخٌ جميل، ضُبِطَتْ بعض ألفاظه بالشكل، وصحح بعضها في الهامش، فالنسخة مراجعة مصوَّبة، وقد ذكر ناسخها ذلك في نهاية الكتاب.

الداعي إلى تأليفه:

يبدو أن المجاشعيَّ – رحمه الله – كان يعاني من تدريس الكتب المؤلفة في زمنه ومن قبله لطلاب النحو، فهو بين نوعين من الكتب: إما كُتُبٌ أفرطت في سرد المادة العلمية. وأفاضت في ذكر خلافات النحاة وشرحها والتعليق عليها، وإما كُتُبٌ فرّطت

في المادة العلمية، فاختصرت، فأخلّت، فاستغلق الفهم على طالبها، وكِلاَ النوعين مرغوب عنه؛ لعدم جدواه، وعلى حدّ قوله: «فالشادى المجتهد لا يَحْظَى منها بطائل، فضلاً عن مبتدئ متكاسل».

وقد تَمَّتْ للمجاشعى صداقة طيبة بأسرة قاضى القضاة في شيراز - أبي محمد عبيد الله بن أحمد الفزارى - بعد موته، وبخاصة علاقته الطيبة بحفيده الشيخ العميد الأجلّ أبي منصور نصر بن عال بن عبيد الله، حتى لقد جرى بينهما التزاور بعد التجاور في بلاد خراسان، وإذ ذاك ظفر المجاشعى بِطِلْبَتِهِ، حين وقع على كتاب في النحو «صَغُرَ حجمه وكَثُرَ علمه»، وابتعد عن المذمّتين: الطول المملّ، والإيجاز المُخِلّ، وهو من تأليف جد أبي منصور نصر بن عال بن عبيد الله، سماه «عيون الإعراب»، فعزم المجاشعيّ على شرحه، وإيضاح ما يشتمل عليه من الإعراب، ولا سيّما حين آنس من الحفيد رغبةً في ذلك وحرصًا عليه، قال: «فبادرتُ إلى ما أَثِرَ، وامتثلت ما أَمَرَ، ورأيت المؤلف أحب الإيجاز والاختصار، وتجنب الإطالة والإكثار، فَقَفَوْتُ منهاجه، وسلكت أدراجه»، فكان هذا الكتاب (شرح عيون الإعراب) هذا الذي بين يديك.

تحقيق الكتاب:

وَصَفْنا نسخةَ شرح عيون الإعراب سابقًا بأنها واحدةٌ مراجَعةٌ مُصوَّبةٌ ذاتُ خط حسن مشكول في معظمه. ولذا سوف يتضمن عملنا في هذا الكتاب - إلى جانب تحقيقه على وفْق المنهج العلمّى في عُرْف محققي التراث - إضافة تعليقات مهمة للباحثين، واستدراك ممن جاء بعد المؤلف من علماء زادوا على ما ذكر من قواعد، أو نقصوا، أو اشترطوا ووضعوا للدلك ضوابط. وألخص ما التزمت به في التحقيق فيما يلي:

١- تخريج الآيات القرآنية الكريمة، ونسبة ما قد يكون في بعضها من قراءات إلى من قرأ بها - عند إشارة المجاشعى إلى ذلك - مع توجيه كل قراءة توجيهًا نحويًّا،

معتمدًا في ذلك على كتب القراءات والتفسير، وبخاصة البحر المحيط لأبي حيان، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس.

٢- تخريج الأحاديث الشريفة من مظانها الأصلية، وبخاصة صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الدارمي، ومسند ابن حنبل.

٣- تخريج الأقوال المأثورة والأمثلة النحوية الذائعة من مظانها في كتب اللغة والنحو، وبخاصة الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، وشرح الجمل لابن عصفور، والكافية الشافية لابن مالك، وعلل النحو للورّاق.

٤- تخريج الأشعار والأرجاز من الدواوين وكتب اللغة والنحو، مع بيان بحورها وإسنادها إلى أصحابها على قدر الوُسْع، مع تفسير ما أشكل فيها من ألفاظ.

وقد أَوْلَيْتُ كتب النحو التي ظهرت منذ أواخر السبعينات حتى الآن عناية خاصة، لِنُدْرَة الإشارة إليها في كتب التحقيق، وأذكر من تلك الكتب: علل النحو لأبي الحسن الورّاق، وأسرار العربية للأنبارى، والتبصرة والتذكرة للصيمرى، والجُمَل في النحو المنسوب إلى الخليل بن أحمد، وشرح الجُمَل لابن عصفور، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، والكافية الشافية لابن مالك، والإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب، والبغداديات للفارسيّ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، وفاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة للأسفراييني، والنكت الحِسَان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، والمَشُوفُ المُعْلَم للعُكْبَرِيّ، وغريب الحديث للحربي.

٥- تخريج الآراء النحوية لأعلام النحاة والمسائل الخلافية التي أسندها المجاشعي إلى أصحابها من مظانها الأصلية في مصنفات أصحابها، أو في كتب المسائل الخلافية، إن تعذر ذلك.

٦- أما الآراء والأدلة الأخرى التي أغفل المؤلف ذكر أصحابها فقد جَهِدتُ في إسنادها إليهم، على حَسَبِ ما ورد في مؤلفاتهم غالبًا، وبخاصة تلك الآراء التي

كانت لكل من سيبويه والمبرد والزجاجى والصيمرى، وهم من أشهر مؤلفى النحو ممن سبق المجاشعى زمنًا.

٧- التعليق على كثير مما أورده المجاشعى، إما بتوضيح لمبهمه، أو بتفصيل لمجمله، أو باستنباط شروط لمسألة أوردها، أو بإضافة لها مما ذكره غيره؛ أو بذكر رأى مخالف لما ذكره هو، مع إثبات المصادر التي اعتمدت عليها في ذلك كله.

٨- الاهتمام بذكر المَوَاطن التي ورد فيها معظم مسائل الكتاب في كتب المتقدمين والمتأخرين - مما تيسر لي وقت كتابة التعليقات، مع الإشارة إلى أجزاء تلك الكتب وصفحاتها، وأَحْسَبُ أن في ذلك إفادةً محمودة للباحثين في مسائل نحوية خاصة، وسرعةً في تقصّى جوانبها.

٩- صنع فهارس فنية للكتاب تشمل الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأمثال والكلام المأثور والأشعار والأرجاز والأعلام والكتب والجماعات وموضوعات الكتاب.

١٠- وضع أرقام لمسائل النحو الواردة في الكتاب حتى يسهل الرجوع إلى كل مسألة.

هذا وبالله التوفيق، ومنه العون، وعليه التُّكْلان.

الفَزاريّ صاحب المتن المشروح

لم يَحْظَ الفَزَارِيُّ بما حَظِيَ به غيره في كتب التراجم، من إفاضة في التأريخ لحياته، والتقصّي لتنقلاته، والسرد لمصنفاته، فقليلٌ منها هو الذي كَتَبَ عنه فأوجز، وحدّث فأَوْمَأ.

وتتفق هذه الكتب على أنه (أبو محمد عبيد الله بن أحمد الفزاري)، ويزيد صاحب هدية العارفين أن اسم والده هو (معروف). وفي هذه الكتب كذلك أنه نحوي لغوي حنفيّ المذهب، أخذ النحو عن أبي على الفارسيّ، وصحبَ السيرافيّ، وأنه وُلد في سنة ٣٠٦هـ، وتُوفيّ في سنة ٣٨١هـ، أو في سنة ٣٨٠هـ على حدّ نقل السيوطي في بغية الوعاة، وأنه حمل أمانة القضاء زمنًا، فكان قاضيًا للقضاة في شيراز.

أما مؤلفاته النحوية فقد اتفقت كتب الترجمة على حصرها في اثنين: أحدهما يُدْعَى (صناعة الإعراب)، والثاني يُدْعَى (عيون الإعراب) وهو الذي شرحه المجاشعي في هذا الكتاب.

ويزيد المجاشعي في مقدمة شرحه لعيون الإعراب – هذا الذي بين يديك – أن جدّه يدعى «إبراهيم»، وأنه نهج منهج أهل البصرة، وأنه كان في العلم والخلق وحيدَ عصره، وفريدَ دهره، تُضْرَبُ إليه أكباد الإبل، وتُتَجَشَّمُ مشاقُّ المناهل والرّحَل، وأنه خلف أبناء، كلهم قضاة، وأئمة نحاة، منهم ابنه عليّ، وسِبْطُه عالٍ، وابن عالٍ هذا هو نصر أبو منصور، الذي توطدت بينه وبين المجاشعي أواصرُ صداقة، وجرى بينهما تزاور، وعنده ظفرَ بكتاب جده (عيون الإعراب) في النحو، وآنسَ منه رغبة في نشره على طلبة العلم، فضلاً عن أن المجاشعيّ نَفْسَهُ كان قد ضاق بتدريس كتب النحو التي بين يديه، وكان يبحث عن كتاب يصلح للشُّدَاة وللمبتدئين، ليس بالمطوَّل المسرف، ولا بالمختصر المُجْحِف، فالتقت الرغبتان، فكان هذا الكتاب(*).

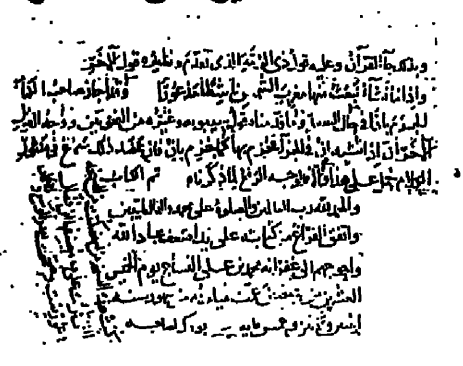
(*) في الترجمة للفزارى، انظر: بغية الوعاة، للسيوطي: (٢:١٢٦)، وروضات الجنات، للخونسارى: (٣:٨٢)، وكشف الظنون، لحاجى خليفة: (١٠٨٢، ١١٨٥)، ومعجم المؤلفين، لرضا كحالة: (٦:٢٣٧)، وهدية العارفين، لإسماعيل البغدادي: (٥:٦٤٧).

الصفحة الأولى من المخطوطة


كتاب شرح عيون الإعراب
القاضي أبي محمد عبد الله بن أحمد ... من إملاء الإمام أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي النحوي نور الله قبره

الصفحة الأولى من مخطوطة الكتاب، وفيها اسم الكتاب واسم مصنفه وشارحه

الصفحة الأخيرة من المخطوطة



(2a)بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُمَّ يَسِّرْ

الحمدُ لله الذي أرشدنا إلى معرفته، وهَدَانا بمحمدٍ صَفْوَتِه، وجعله قائدًا إلى جنَّته، وسببًا لِغُفْرانه ورحمته، صلى اللَّه عليه وعلى أبرار عِتْرَتِهِ[١]، وأخيار صحابته، صلاةً تُبَلِّغُنا إلى مَرْضاته، وتَحْشُرُنا بها يوم المَعَاد في زُمْرَتِهِ، وبعد:

فإن النحو[٢] علم يُعْرَفُ به حقائقُ المعاني، ويُوقَفُ به على معرفة الأصول والمباني[٣]، ويُحْتاجُ إليه في معرفة الأحكام، ويُسْتَدَلُّ به على الفرق بين الحلال والحرام، ويُتَوَصَّلُ بمعرفته إلى معاني الكتاب[٤]، وما فيه من الحكمة وفصل الخطاب[٥]؛ ألا ترى إلى قول النبي عليه السلام: «لا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ بَعْدَهَا

---

(١) عِتْرَةُ الرجل - بكسر فسكون -: أقرباؤه من ولد وغيره.

(٢) «النحو»: عَلَمٌ بالغلبة على هذا العلم المخصوص المشهور بين العامة والخاصة، وكان في أصل الوضع اللغوي مصدرًا للفعل نحا ينحو، وله معان سبعة جمعها بعضهم في قوله:

للنحو سبع معانٍ قد أتت لغةً ... جمعتها ضمن بيت مفرد كملا

قصد، ومثل، ومقدار، وناحية ... نوع، وبعض، وحرف. فاحفظ المثلا

[حاشية الخضرى ١٠:١ - المطبعة الشرفية].

(٣) في هذا خلط لمسائل النحو والصرف؛ فإن معرفة الأصول والمباني مما يختص بها علم الصرف. والمؤلف بهذا يسلك مسلك المتقدمين، مع أنه من نحاة القرن الخامس الهجري.

(٤) المراد كتاب اللَّه سبحانه، وهو القرآن الكريم.

(٥) عرَّف هنا «النحو» بفائدته وغايته وثمرته؛ وذلك تسامح منه في التعبير. ولم يهتم القدماء من النحاة عمومًا بتعريف العلم الذي يؤلفون فيه، وكتاب سيبويه نفسه يخلو من تعريف للنحو، وهو أول كتاب وُضِعَ فيه. وربما كان أول تعريف للنحو وصل إلينا هو تعريف ابن السراج [ت٣١٦هـ]. فقد ذكر في مقدمة كتابه (الأصول في النحو: ٣٥:١ - تحقيق عبد الحسين الفتلى) أن «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب؛ حتى وقفوا على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة. فباستقراء كلام العرب فاعْلَمْ أن الفاعل رفع والمفعول به نصب وأن فعل مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام وباع» أ.هـ. =

صَبْرًا»[1]. لو رَوَاهُ رواٍ: لا يُقْتَلْ – بالجزم – لأوجب ألَّا يُقْتَلَ القرشيُّ وإن ارتدَّ. ومعنى الحديث مع الرفع أنه لا يَرْتَدُّ القرشيُّ فَيُقْتَلَ. وكذلك لو قال[2] قائل: مَا لَهُ عندى حقٌّ أو حقًّا، كان جَحْدًا[3]، ولو قال: مَالُهُ عندى حقٌّ أو حقًّا، لكان إقرارًا[4]، ولَلَزِمَهُ أداؤه[5]، ووجب على الحاكم أن يحكم عليه بذلك.

= وأنت تجده في هذا التعريف قد خلط بين مسائل النحو والصرف، كما أن تعريفه مجمل، في حاجة إلى تفصيل. وهذا ما فعله المتأخرون من النحاة الذين عزلوا مسائل الصرف فخصّوه ببِنْيَةِ الكلمة، وأبْقَوْا للنحو مسائل التركيب والإعراب والبناء. كما أنهم وضعوا حدودًا لعلم النحو، ذكرها السيوطي في (الاقتراح في علم أصول النحو: ٧٤ – تحقيق د. حمدى عبد الفتاح). وانظر معه مقدمات كتب النحو، وشروح الألفية عند قول ابن مالك:

وأستعين الله في ألفيّه مقاصد النحو بها محويّه

(١) الحديث من رواية الشعبي عن عبد الله بن مطيع عن مطيع قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول يوم فتح مكة: «لا يُقْتَلُ قرشيٌّ صبرًا بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة». أخرجه مسلم في كتاب الجهاد (فتح مكة ١٢:١٣٤)، و(الدارمى ٢:١٩٨)، و(أحمد بن حنبل ٣:٤١٢، ٤:٢١٣).

والفرق بين الروايتين: أنه على رواية الجزم يكون الكلام إنشاءً لحكم وتشريع بعدم مشروعية قتل القرشيّ أبدًا، حتى إن ارتدّ، فالمعنى: لا تقتلوا قرشيًا بعد هذا اليوم مطلقًا، وتكون «لا» على هذا ناهية. أما على رواية الرفع فالكلام إخبار بأن قريشًا يُسْلِمُونَ كُلُّهم ولا يرتدّ منهم أحد، كما ارتدّ غيرهم بعده ﷺ ممن حُورِبَ وقُتِلَ صبرًا. فالمعنى لن يكون ارتدادٌ من قرشيّ حتى يكون قتلٌ له بسبب ذلك، وتكون «لا» على هذا نافية.

(٢) في الأصل: قاله.

(٣) «مَالَهُ عندى حقٌّ» الجحد هنا على تقدير «ما» نافية، والجملة اسمية: «له» جار ومجرور خبر مقدم، و«حق» مبتدأ مؤخر، أى: ليس له حق عندى.

أما «مَالَهُ عندى حقًّا» فعلى التقدير السابق في «ما»، والجملة اسمية حذف مبتدؤها، والتقدير: ليس له عندى مالٌ، ويكون «حقًّا» مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف، أي: أحُقُّ ذلك حقًّا، والجملة حالية.

هذا في رأى المجاشعي، ولا مانع عندى من تقدير «ما» في ذلك كله موصولة، فلا يكون الكلام جحدًا، بل يكون إقرارًا بالحق. والأمر مرجعه إلى تقدير المتكلم.

(٤) وذلك لأن «ما» هنا لا يصح أن تكون نافية؛ إذ هي جزء من الاسم «مالٌ» المضاف إلى ضمير الغائب، فهو إقرارٌ بأن المال الذي لهذا الشخص ثابت في ذمته، وأنه يعترف بذلك ويؤكده.

(٥) في الأصل: أدّاه.

وكذلك لو قال: أنا قاتلٌ فلانًا، لكان هذا وعدًا منه بالقتل[١]، ولو قال: أنا قاتلُ فلانٍ، لوجب أن يُنظَرَ في قرائن هذا الكلام؛ لأنه يَحْتَمِلُ أن يكون إقرارًا منه بأنه قد فَعَلَ، ويَحْتَمِلُ أن يكون وَعْدًا بأنه سيفعل، فالقرينة تُبَيِّنُ المراد، وتُخَلِّص المستفاد.

وكذلك لو قال: ما أَحْسَنَ زيدًا، وما أَحْسَنَ زيدٌ، وما أَحْسَنُ زيدٍ؟، لكان الأولُ تعجبًا، والثاني نفيًا، والثالث استفهامًا. فأنت ترى كيف فَصَلَ الإعرابُ بالمباني بين هذه الألفاظ والمعاني.

وقد ألّف العلماءُ في هذا الشأن[٢] كُتُبًا يتعذّرُ عددُ أَسَامِيِّها[٣]، فضلاً عن حفظ ما ضُمِّن فيها، فمِن بين مُطيلٍ مُسْرِفٍ، ومختصِرٍ مُجْحِفٍ، فالشَّادِي[٤] المجتهدُ لا يَحْظَى منها بطائلٍ، فضلاً عن مبتدئٍ متكاسلٍ.

ثم إني وقعت[٥] على كتابٍ صَغُرَ حجمُه، وكَثُرَ علمُه، صنّفه قاضي[2b] القضاة «أبو محمدٍ عُبَيْدُ الله بْنُ أحمد بْنِ إبراهيم الفَزَارِيّ»، ثم البَصْرِيّ، ألبسه الله مغفرته، وأدخله جنته، فقد كان وحيد عصره، وفريد دهره، يُضْرَب إليه أكبادُ

(١) لأن اسم الفاعل إذا كان بغير «أل» لا يعمل في المفعول إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فعمله فيه هنا دليل على أن القتل لم يقع، وإنما هو توعّد وتهديد، بخلاف المثال الثاني الذي أضيف فيه اسم الفاعل إلى معموله، فهو يحتمل الأزمنة الثلاثة، فالمعوّل عليه حينئذ هو القرينة، والذي ذكره هنا هو رأى الجمهور. وذهب الكسائي إلى أن اسم الفاعل يعمل بمعنى الماضى أيضًا، وعلى رأيه فالقرينة هي المعوّل عليها في النصب وفي الإضافة. وقد جرت مسألة كهذه بين الكسائي وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة، انظرها في (معجم الأدباء: ١٣:١٧٦).

(٢) يقصد: التفرقة بين معاني الكلمات المتشابهة في الرسم، على حسب موقعها الإعرابي. وليس النحو مقتصرًا على الكلمات المتشابهة، بل هو عام في الكلام كله.

(٣) الأساميّ، وتخفف الياء: جمع أسماء، التي هي جمع اسم، فهي جمع الجمع.

(٤) الشادى: الذي تعلم شيئًا من العلم والأدب ونحوهما، أى: أخذ طرفًا منه.

(٥) وقع على الكتاب ونحوه: ظفر به بعد بحث.

الإبل[1]، ويَتَجشَّمُ مَشَاقَّ المَناهل والرِّحَل[2]، وخَلَفَهُ من بعده أبناءٌ كلُّهم قضاةٌ، وأمةٌ نُحَاةٌ، منهم ابنه عليٌ، وسِبْطُهُ[3] عالٍ، وما منهم إلا أغَرٌّ نجيب[4]، ثم تلاهم في هديهم، وجرى على سِيرَتِهِمْ وسَعْيِهِمْ فَرْعُ تلك الشجرة، وباكورةُ[5] تلك الثمرة، الشيخُ العميدُ الأجلُّ «أبو منصورٍ نَصْرُ بْنُ عال بْنِ عليّ بْنِ عُبَيْدِ الله»، مَكَّنَ الله في العزّ عُلاه، وآتاه في الدنيا والآخرة مناه، ولا سَلَبَ أَهْلَ الفضل ظِلَّه وذُرَاه، فهو يتيمةُ الدهر[6]، وواسطةُ عِقْدِ المجد والفخر[7]، وقد زُرْتُهُ فوجدته حاتمًا[8] جُودًا وبَذْلاً، والأحْنَفَ[9] رَصَانةً وعقلاً، والخليلَ[10] ذكاءً وفَضْلاً، وأَنَّى يَعْدُوهُ[11] ذلك، وأصلُه وعنصُره هنالك[12].

---

(١) كناية عن تحمل المصاعب في سبيل الارتحال إليه؛ لطلب العلم وغيره.

(٢) تجشم الأمر: تحمله مع ما فيه من مشقة، والمناهل: المنازل التي في الصحراء على طريق المسافرين، وسميت كذلك لما فيها من الماء، والرِّحَل - بكسر الراء - جمع رحلة، وهي اسم من الارتحال للمسير والسفر.

(٣) السِّبْط: ولد الابن أو البنت، والمقصود هنا ولد الابن.

(٤) الأغرّ: صفة مشبهة، من الغُرّة، وهي بياض في جبهة الفرس، ورجل أغرّ: كريم الأفعال واضحها، وهو من باب التشبيه. أما النجيب فهو: الفاضل الكريم السخيّ. والمقصود وصفهم بكل الصفات الطيبة.

(٥) الباكور من كل شيء: المعجّل المجيء والإدراك، والأنثى باكورة.

(٦) فلان يتيمة الدهر: منفرد في الفضائل والمحاسن بغير نظير.

(٧) واسطة العقد: الجوهر الذي في وسطه، وهو أجوده، يقصد هنا أنه أفضل من اتَّصَفَ بالمجد والفخر.

(٨) حاتم الطائي، من مشاهير العرب، ويضرب به المثل في الكرم، توفي سنة ٤٦ قبل الهجرة. والكلام على التشبيه.

(٩) الأحنف بن قيس، من مشاهير العرب، ويضرب به المثل في الحلم ورجاحة العقل، توفي سنة ٧٢هـ.

(١٠) الخليل بن أحمد الفراهيدي، عالم العربية الأول وأستاذ سيبويه، توفي سنة ١٧٥هـ.

(١١) يعدوه: يتجاوزه ويبتعد عنه. و«أَنَّى» اسم استفهام بمعنى: كيف، مرادٌ به النفي أو الإنكار.

(١٢) يقصد: من سبقه من أجداده وآبائه، وأن هذا الشبل من ذاك الأسد.

ورأيته يَميل إلى شرح هذا الكتاب، وإيضاح ما يشتمل عليه من الإعراب، فبادرت إلى ما أَثِرَ[1]، وامتثلتُ ما أَمَر، ورأيت المؤلفَ أحبَّ الإيجازَ والاختصار، وتَجَنَّبَ الإطالةَ والإكثار، فَقَفَوْتُ[2]، مِنْهَاجَهُ، وسلكتُ أدراجه[3]، لئلّا أخالفَ الغرضَ، وأتجنب ما إليه غَرِضَ[4]، فأمليتُ هذا الكتاب، وتحرّيتُ فيما أَوْرَدْته الصواب، واقتصرتُ على عيون المسائل، ونُكَتِ[5]، الدلائل، والله تعالى المستعان، وعليه التُّكْلان[6].

قال القاضي أبو محمد عُبَيْد الله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري:

---

(١) أَثِرَ أن يفعل كذا أَثَرًا، وأَثَّرَ، وآثَرَ: بمعنى فضَّل وقدّم واختار.

(٢) قَفَوْتُ: تتبعت.

(٣) الأدراج: جمع دَرَج، وهو طريق السيل في معاطف الأودية. والمقصود: سِرْتُ في الطريق التي رغب فيها من شرح الكتاب بإيجاز.

(٤) غَرِض إلى لقائه يَغْرَضُ غَرَضًا: اشتاق.

(٥) النُّكَت: جمع نُكْتة، وهي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإنعام فكر، سميت بذلك لتأثيرها في النفوس. من قولهم: نَكَتَ في الأرض: إذا ضربها بقضيب أو إصبع ونحوهما، فأثّر فيها، أو لأن حصولها بحالة فكرية شبيه بالنَّكْت في الأرض.

(٦) التُّكْلان: الاعتماد وإسناد المهمات إلى من هو أقوى منك – اسم مصدر من توكل عليه، والتاء فيه بدل من الواو.

بابُ ما الكلامُ[1]: مُجْمَلاً ومفَصَّلاً

«الكلامُ ثلاثةُ أشياء: اسمٌ وفعلٌ وحرفُ مَعْنًى. ولا يُعْرَبُ من جميع ذلك إلا اثنان: اسمٌ متمكنٌ كرجلٍ وزيدٍ، وفعلٌ مضارعٌ كيقومُ ويذهبُ. وإعرابُ الاسم بالنصب والرفع والجرّ، وإعرابُ الفعل بالرفع والنصب والجزم، يشتركان في الرفع والنصب، ثم ينفرد الاسمُ بالجرّ، والفعلُ بالجزم، والرفعُ فيهما جميعًا بالضم: زيدٌ ويذهبُ، والنصبُ فيهما بالفتح: زيدًا، ولن يذهبَ[3a]، وجرُّ الاسم بالكسرة: زيدٍ، وجزمُ الفعل بالسكون: لم يذهبْ.

وقد شذَّ ستةُ أسماءٍ، فجاء رفعُها بالواو، ونصبُها بالألف، وجرُّها بالياء، وهي: أبو زيد وفُوهُ وأخوه وحَمُوهُ وهَنُوه وذو مال، تقول: جاءني أبوه، ورأيت أباه، ونظرت إلى أبيه، وكذلك سائرها.

وكُلُّ مُثَنًّى فرفعُه بالألف: يدان، ونصبُه وجرُّه بالياء: يَدَيْنِ، ونُونُهُ مكسورةٌ ومحذوفةٌ في الإضافة: يداك ويداه ويَدَايَ - في الرفع - ويَدَيكَ ويَدَيْه ويَدَيَّ - في النصب والخفض.

فأمّا الجمعُ الصحيحُ[2] فرفعُه بالواو: مسلمون، ونصبُه وجرُّه بالياء: مسلمين، ونُونه مفتوحةٌ أبدًا محذوفةٌ في الإضافة: مُسْلِمُو بَلَدِنا، وصالحو قريتنا، ورأيت مُسْلِمِي قريتنا.

وإذا كانت التاءُ زائدةً للجمْع[3] بعد ألف زائدة فإنها تُضَمُّ في موضع الرفع:

---

(١) هذا العنوان في صياغته شبيه بعنوان سيبويه في أول كتابه (باب علم ما الكلام من العربية) وفيه أعاريب قاربت الأربعين إعرابًا، ذكرها الفارسيّ في رسالة له بعنوان (أقسام الإخبار)، كما عرض لإعراب هذا العنوان أيضًا في كتابه (التعليقة على كتاب سيبويه: ١:٣ وما بعدها).

(٢) يقصد جمع المذكر السالم.

(٣) يقصد جمع المؤنث السالم، ويقال له: الجمع بالألف والتاء.

مسلماتٌ، وتُكْسَرُ في موضع الجرّ والنصب: رأيت مسلماتٍ، ونظرت إلى مسلماتٍ، وإذا لم تكن زائدةً للجمع[1]، بل كانت في الواحدة دخلها النصبُ نحو: رأيت أَقْوَاتَكُمْ، وسمعت أصواتَكُم، ودخلت أبياتَكُمْ.

وما لا ينصرف لا يدخله الجرُّ مثل: مررت بإبراهيم، ونظرت إلى إسماعيل، ولا يُنَوَّنُ أيضًا: جاءني أحمدُ، ورأيت أحمدَ.

والمقصورُ لا يدخله الإعراب[2] مثل: موسىٰ وعيسىٰ والمثنَّىٰ والمُعلَّى، وكلُّ اسمٍ آخِرُه ياءٌ خفيفةٌ بعد كسرةٍ مثل: قاضٍ وعَمٍ ومُسْتَوٍ، فإنه لا يدخله الرفع والجر، ويدخله النصب وحدَه: رأيت قاضيًا وعَمِيًا ومستويًا، وكلُّ فعلٍ آخِرُهُ واوٌ مثل: يغزو، أو ياءٌ مثل: يرمي، أو ألف مثل: يَرْضَى، فإن هذه الثلاثة تُسَكَّن في الرفع وتُحْذَفُ في الجزم: لم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، ولم يَرْضَ، وتُفْتَحُ الواو والياء في النصب مثل: لن يَغْزُوَ، ولن يَرْمِيَ، فأما الألف مثل: لن يَرْضَىٰ ولن يخشىٰ، فلا تتحرك؛ فلذلك تُسَكَّنُ في النصب كما تُسَكَّنُ في الرفع.

---

(١) يقصد جمع التكسير الشبيه في صورته بجمع المؤنث السالم في كونه مختتمًا بالألف والتاء.. ولكن التاء فيه من أصل الكلمة.

(٢) يقصد الإعراب بالحركات الظاهرة؛ لأن ألفه ساكنة دائمًا، لا تقبل الحركة، وإلا فهو معرب بحركات مقدرة على الألف.

مسائل هذا الباب

(١) مسألة:

يقال: ما الكلام[١]؟.

والجواب: أنه كل جملة مستقلة مفهومة. هذا هو المشهورُ عند النحويين، ومنهم من يطلق الكلام على الجزء من الجملة[٢]. والوجهُ الأول هو الظاهر من مذهب(3b) سيبويه[٣]؛ والدليل على ذلك أنه قال في المضارعة: ألا ترى أنك لو قلت: إنّ يَضْرِبُ

---

(١) انظر في تعريف الكلام والفرق بينه وبين الجملة والقول والكَلِم واللفظ:
- المقرب، لابن عصفور: (٤٥).
- التبصرة والتذكرة، للصيمرى: (١:٧٥).
- شرح الكافية، للرضى: (١:٢) وما بعدها.
- التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، للعكبرى: (المسألة الأولى).
- مسائل خلافية في النحو، للعكبرى: (المسألة الأولى).
- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبرى.
- شرح الفريد، للأسفرايني: (١٨٤) وما بعدها.
- سر الفصاحة، لابن سنان الخفاجى: (٣٢) وما بعدها.
- الصاحبى في فقه اللغة، لابن فارس: (٤٨).
- شرح المفصل، لابن يعيش: (١:١٨) وما بعدها.
- مغنى اللبيب، لابن هشام: (٢:٤١) وما بعدها.
- أوضح المسالك، لابن هشام: (١:١١) وما بعدها.
- الكواكب الدرية، للأهدل: (١:٢٦).
- همع الهوامع، للسيوطى: (١:٣) وما بعدها.
- شروح ألفية ابن مالك، عند قوله:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقم ... واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكَلِم

(٢) ممن يؤيد ذلك ابن سُنان الخفاجي في كتابه (سر الفصاحة) من ص٣٢ إلى ص٤٤.

(٣) كذا في المخطوط، وهو تحريف والذي في سيبويه (١:١٤): «ويبين لك أنها – يعنى الأفعال المضارعة – ليست بأسماء أنك لو وضعتها موضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت: إنّ يَضْرِبَ يأتينا – وأشباه هذا – لم يكن كلامًا، إلا أنها ضارعت الفاعل، لاجتماعها في المعنى...».

يَأْتِين(1)، لم يكن كلامًا، هذا تفسير أبي عليّ(2)، وخُولِفَ في ذلك، فقيل: إنما أراد: لم يكن كلامًا مفيدًا. وهذا خروجٌ عن الظاهر بغير دليل، ومما يدلّ على صحة ما ذهب إليه أبو عليّ في هذا الموضع قول سيبويه في موضع آخر: وإنما يُحكَىٰ ما كان كلامًا لا قولاً(3). فجعل المفيدَ كلامًا وغَيْرَ المفيد قولاً.

وقال عليُّ بْنُ عيسى الرَّبَعِيّ(4): الكلامُ أصواتٌ مختلفةٌ، كلُّ صوتٍ منها غَيْرُ صاحبه، لها اعتماداتٌ مِن أقصَى الحلق فما فوقَ ذلك إلى الخياشيم، فمتى حَصَلَتْ هذه الأصواتُ أو حصل بعضُها سُمِّيَ كلامًا، ثم ينقسم إلى المفيد وغير المفيد، هذا حقيقتُه. ويُقَوِّي هذا المذهبَ قولُ سيبويه في غير الموضعين اللَّذَيْنِ ذكرناهما: باب الاستقامة والإحالة من الكلام(5)؛ ألا ترى أنه سَمَّىٰ المُحالَ كلامًا، فهو وإن اعتمد على أن الكلام المفيدَ لا يمتنعُ أنْ يُطْلَقَ على غير المفيد.

وقال بعض المتكلمين: الكلامُ ما سُمِّيَ فاعلهُ متكلمًا(6).

(2) مسألة:

ويقال: إذا كان الكلام إنما هو المفيد، فكيف مَخْرَجُ صاحب هذا الكتاب(7): الكلامُ ثلاثة أشياء: اسمٌ وفعلٌ وحرفُ معنًى(8)؟.

---

(1) كذا في الأصل، وانظر هذه الجملة كتابةً وضبطًا في التعليقة السابقة.

(2) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (1:93) وما بعدها.

(3) في سيبويه (1:122): «واعلم أن «قُلْتُ» إنما وقعت في كلام العرب علىٰ أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولاً-نحو «قلت: زيد منطلق»؛ لأنه يحسن أن تقول: زيد منطلق، ولا تدخل «قُلْتُ»، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه.

(4) نحويٌّ لغويٌّ، أخذ عن السيرافي والفارسي، من مؤلفاته: شرح الإيضاح، للفارسيّ. والبديع في النحو، توفي سنة 420هـ.

(5) قال (1:25): «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب...».

(6) انظر: سر الفصاحة: (39).

(7) يقصد بصاحب الكتاب – حيث ذكر ذلك – عبيد الله بن أحمد الفزاري، والكتاب هو (عيون الإعراب). وهذه العبارة وردت في صدر ما نقله عنه سابقًا.

(8) ذلك لأن ظاهر قوله: «الكلام ثلاثة أشياء» لا يخلو من غرضين: أحدهما أن يراد أن الكلام ما=

والجواب: أن مَخرجَه على الحذف، والتقدير: مُؤْتَلِفُ الكلام ثلاثة أشياء، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامهُ، كما قال تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[1] يريد: أهل القرية، ومثله كثير في القرآن والشعر، وأما من ذهب إلى أن الكلامَ قد يقع على الجزء من الجملة فَأَمْرُهُ ظاهرٌ لا لَبْسَ فيه[2].

(٣) مسألة:

ويقال: لِمَ زعمتم أن الكلام ثلاثة أشياء، وما أنكرتم أن يكون أكثر من ذلك، أو أقلّ؟.

والجواب: أننا قد اعتبرنا[3] جميع الأشياء واسْتَقْرَيْنَاهَا[4] فوجدناها لا تخلو أن تكون ذاتًا أو حدثًا للذات أو واسطةً بينهما، فالاسمُ عبارةٌ عن الذات، والفعلُ عبارةٌ عن الحدث، والحرفُ عبارةٌ عن الواسطة بينهما، ولم نجد قسمًا رابعًا، فلما كان كذلك حكمنا بأن الكلام ثلاثة.

وجوابٌ ثان: وهو أننا وجدنا[4a] في الكلام ما يُخْبَرُ عنه وبه فَسَمَّيناه اسمًا،

= يجتمع فيه هذه الثلاثة، والثاني أن يراد أن كل جزء من هذه الأجزاء يكون كلامًا، كما أنك إذا قلت: العلم نحو ولغة وفقه، احتمل أن تريد أن كل واحد من هذه يطلق عليه العلم، وأن تريد أن العلم لا يكون حتى تجتمع هذه الثلاثة، وكل واحد من هذين الغرضين فاسد؛ لأجل أن قولك: زيد منطلق، وخرج عمرو، كلام مفيد، وليس بمشتمل على الأجزاء الثلاثة، وقولك: زيد، وخرج (من غير اسم) غير مفيد، فلما أدّى قوله: الكلام ثلاثة أشياء إلى هذا الفساد خرّجه المجاشعي على حذف المضاف.

(١) يوسف: (٨٢).

(٢) أي: لا حاجة به إلى تقدير حذف، انظر التعليقة (٤).

(٣) الاعتبار: الاستدلال بالشيء على الشيء بعد التأمل في علّة الحكم، وهو عين القياس. والمراد هنا: بحثنا بتأمل في جميع الأشياء لنستخلص لها أحكامًا عامةً مطردة.

(٤) الاستقراء: التتبع والتنظيم وضم النظائر بعضها إلى بعض، والفعل منه: اسْتَقْرَى يَسْتَقْرِي. وهو غير: استقرأ يستقرئ - بالهمزة في آخره، فهذا معناه: طلب القراءة.

ووجدنا ما يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه فسمّيناه فعلاً، ووجدنا فيه ما لا يُخْبَرُ عنه ولا به فسمَّيناه حرفًا، ولِم نجد قسمًا رابعًا، فحكَمْنا بأن الكلام ثلاثة.

وجوابٌ ثالث: وهو أن جميع المعاني يُعبَّرُ عنها بهذه الأشياء الثلاثة، فَعُلِم أنه لا رابع لها، فقطعنا بذلك، وجعلناه أصلاً يُرْجَعُ إليه، ويُعْتَمَدُ عليه[1].

(٤) مسألة:

ويقال: فَلِمَ قَدَّمْتُمْ الاسمَ على الفعلِ، والفِعْلَ على الحرف؟.

والجواب: أننا قدّمنا الاسمَ على الفعل في المكان لمَّا كان مقدَّمًا عليه في الزمان. وأخَّرنا الحرفَ بعد الفعل؛ لأنه فَضْلَة[2] وأداةٌ للاسم والفعل.

وجوابٌ ثانٍ: وهو أننا وجدنا الاسمَ يُخْبَرُ عنه وبه، فله رتبتان. ووجدنا الفعلَ يُخْبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه، فله رتبةٌ واحدة. ووجدنا الحرف لا يُخْبَرُ عنه ولا به، فلا رتبة له. فَقَدَّمْنا ما له رتبتان، وأخَّرنا ما لا رُتبةَ له، وبقي ما له رتبةٌ واحدةٌ متوسطًا.

وجواب ثالثٌ: وهو أن الاسم من (السُّمُوّ) وهو الرِّفْعُ، والحرفُ: الطَّرَفُ - فتقدَّمَ الاسم بالاشتقاق، وتأخر الحرف بالاشتقاق، وبقي الفعل متوسطًا.

(٥) مسألة:

ويقال: ما حَدُّ الاسمِ؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك:

فقال أبو بكر بْنُ السراج[3]: الاسمُ ما دَلَّ على معنًى مفرَدٍ، وذلك المعنى يكون شخصًا وغيرَ شخص، فالشخصُ نحو: رجل وفرس وحَجَر وبَلَدٌ وعمرو وبكر، وأما ما كان غيرَ شخصٍ فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة،

---

(١) ذكر ابن عصفور جوابًا رابعًا في شرح الجمل: (١:٨٨).

(٢) يقصد بـ (الفضلة) ما عدا المسند والمسند إليه، وقد يُطْلَقُ عليه (المكمّل).

(٣) محمد بن سهل، صاحب كتاب (الأصول في النحو) توفي سنة ٣١٦هـ.

قال: وإنّما قلت: على معنى مفرد؛ لِأُفَرِّقَ بينه وبين الفعل؛ إذ كان الفعل يَدُلُّ على مَعْنًى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل(١).

وقال مرةً أخرى: ما دَلَّ على معنى غير مقترنٍ بزمانٍ مُحَصَّل، وأعنى بالمُحَصَّل: الماضي والحاضر والمستقبل(٢).

وَكِلاَ القولين خطأ؛ لأن الحرف يدل على معنًى مفرَد وغير مقترن بزمان مُحَصَّل، ولكن إن زاد في الحدّ: ما دَلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان مُحَصَّل، صَحَّ(٣).

وقال عليُّ بْنُ عيسى: الاسْمُ ما(46) دَلَّ على معنًى دلالةَ الإشارة. وهذا أيضًا يَفْسُدُ؛ لأن من الأسماء ما لا يَدُلُّ دلالةَ الإشارة، وذلك نحو: أيْن وكيف وصَهْ ومَهْ، وما أشبهَ ذلك.

والحَدُّ الصحيحُ عندنا أن يقال: الاسْمُ ما اسْتَحَقَّ الإعرابَ في أَوَّلِ وَهْلَةٍ(٤). فقولنا: «ما اسْتَحَقَّ الإعرابَ»، احترازٌ من الحرف والفعل المبنيّ؛ لأنهما لا يستحقان

(١) الأصول: (٣٦:١)، وهو منقول نصًّا.

(٢) التعريف الذي ذكره هنا غير موجود بلفظه في الأصول، وإنّما يفهم ضمنًا من قول ابن السراج «فإذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان مُحَصَّل فهي فعل، وأعني بالمحصَّل: الماضي والحاضر والمستقبل» (الأصول ٣٧:١).

والتعريف الذي ذكر في الأصل ورد منسوبًا إلى السيرافي في كتاب (الحُلَل في إصلاح الخلل) للبطليوسيّ ص٦١، والزمان المحصَّل - بتشديد الصاد وفتحها - هو المميَّز المحدود بأحد الأزمنة الثلاثة، وقد ذكر هذا القيد ليدخل في حدّ الاسم مثل اليوم والليلة والساعة؛ إذ هي دالّة على زمان فقط غير مقترن بمعنى، وليدخل المصادر إذ لا تدل على الزمان عند بعضهم، أو هي تدل على زمان مجهول عند بعضهم الآخر، فهو ليس بزمان محصَّل.

(٣) ورد هذا التعريف بزيادته المقترحة منسوبًا إلى ابن السراج في كتاب (المسائل الخلافية في النحو) قال في حد الاسم ص٥٧: «وقال ابن السراج: كل لفظ دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل»، وإن صحت النسبة يبطل الاعتراض.

(٤) أصل الوَهْلة: الفَزْعة (المرّة من الفزع) يقال: وَهِلَ يَوْهَلُ وَهَلاً. والمراد: أوّل ما يبدو لك من رأي.

الإعراب بوجه من الوجوه، وقولنا: «في أول وهلة»، احترازٌ من الاسم المبنيّ والفعل المعرَب؛ لأن الاسم المبنى إنما استحق البناء لمضارعته الحرفَ، وذلك في ثاني الحال، والفعلُ المعرَب إنما أُعْرِبَ لمضارعة الاسم، وذلك في ثاني حال.

وللاسم بَعْدُ - سِوَى ما ذكرنا - حدودٌ كثيرة مَرْغُوبٌ عنها[١].

(٦) مسألة:

ويقال: ما خَواصُّ[٢] الاسم؟.

والجواب: أن خَوَاصَّهُ كثيرةٌ، ولا تخلو أن تكون في أَوَّلِهِ، أو في تضاعيفه، أو في آخره، أو في معناه: فالتي في أوَّله كـ (لام) المعرفة، وحروفِ الجرّ. والتي في تضاعيفه كـ (ياء) التصغير، وألف التكسير. والتي في آخره كالتنوين وياءَىْ النسب. والتي في معناه جَوَازُ كَوْنِه فاعلاً ومفعولاً ومُبْتَدَأً، وما أَشْبَهَ ذلك.

(٧) مسألة:

ويقال: ما حَدُّ الفعل؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا فيه:

فقال ابن السَّرّاج: «الفعلُ ما دَلَّ على معنًى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضرٌ وإما مستقبل. وقلت: «وزمان»؛ لِأَفْرُقَ بينه وبين الاسم الذي يدل على معنًى

---

(١) انظر هذه الحدود مفصلة في:
المسائل الخلافية في النحو (٥٦-٦١)، والمقتصد في شرح الإيضاح (١:٦٩-٧١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١:٩٠-٩٥)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١:٦٣-٦٦)، والصاحبي (٤٩-٥١)، والحلل في إصلاح الخلل (٥٩-٦١)، وابن يعيش (١:٢٢-٢٣).

(٢) خواصّ الشيء غير حدوده: فـ(الحدّ) لا بد أن يكون في جميع آحاد المحدود، و(الخاصة) هي التي تكون في آحاده خاصة، فالألف واللام من خواصّ الاسم مثلاً؛ لأنها لا تلحق بعض أنواعه كالضمائر وأسماء الإشارة، ولا يصح أن يقال في حدّ الاسم: هو ما صحّ لحوق الألف واللام به. وانظر فروقًا غير هذا في ابن يعيش (١:٢٤).

فقط[1]». وهذا القول كأنه مأخوذٌ من قول سيبويه: «أما الفعل فأمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنِيَتْ لِما كان، وما يكون ولم يَقَعْ، وما هو كائِنٌ لم ينقطع»[2]، وقولُ سيبويه أَوْلى منه وسَنَشْرَحُهُ.

وقال عليُّ بْنُ عيسى: «الفعل ما دَلَّ على مَعْنًى دلالةَ الفائدة»، وقال مَرَّةً أُخرى: «ما دَلَّ على مَعْنًى مقترنٍ بزمان مُحَصَّلٍ»، وهذا كقول ابن السَّرّاج.

وقيل: «ما دَلَّ على حَدَثٍ وزمان»، وهذا أيضًا مُغَيَّرٌ عن قول سيبويه الذي قدَّمناه[3].

وأَسلَمُ هذه الأقوالِ قولُ سيبويه؛ ألا ترى أنَّ (كان) وإن لم يكن لها حدث فلا خلاف أنها مشتقة من الكَون، وكذلك (عَسَيْتُ) مشتقة من العَشى[5a]، وإن لم يُسْتَعْمَلْ.

ويقال لمن قال: (ما دَلَّ على معنى وزمان، أو على حدث وزمان): كيف تقول في: خَلَقَ اللهُ الزمانَ؟ أَيَدُلُّ على زمانٍ كان قَبْلَهُ؟ فإن قال ذلك لَزِمَهُ أن يكون الزمان موجودًا قبلَ خلقه. وإن قال: لا، فَسَدَ قوْلُه، ولا يَلْزَمُ هذا سيبويه؛ لأنه قال: بُنِيَ للزمان، والآخَرُ قال: دَلَّ على زمان.

---

(١) الأصول: (١:٣٨).

(٢) سيبويه (١:١٢)، وفيه: «وبُنِيَتْ لما مضى» بدلاً من: «وبُنِيَتْ لما كان».

(٣) وانظر حدودًا أخرى للفعل مفصلة في:
الأصول (١:٣٨-٣٩)، والإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب (٢:٣-٤)، والمقتصد (١:٧٦-٨٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١:٩٥-٩٧)، والحلل في إصلاح الخلل (٦٦-٧٣)، والمسائل الخلافية في النحو (٦٨-٧١)، وابن يعيش (٧:٢-٤)، والصاحبي: (٥٢).

(٨) مسألة:

ويقال: ما خواصُّ الفعل؟.

والجواب: أنَّ خواصَّه كثيرة، ولا يخلو أن تكون في أوّله، أو في تضاعيفه. أو في آخره، أو في معناه. فالتي في أوّله كالسين وسوف وقَدْ. والتي في تضاعيفه كالتصريف نحو: ضَرَبَ وضارب واضْطَّرَبَ واستضرب، وما أشبه ذلك. والتي في آخِره كتاء التأنيث نحو: ضَرَبَتْ وقَامَتْ ونِعْمَتْ وبِئْسَتْ، وكالضمير نحو: قلتُ وقلتَ وقلتِ وقلنا، وقام وقاما وقاموا، وما أشبه ذلك. والتي في معناه كدلالته على الحدث والزّمان: الماضي والمستقبل والحاضر.

(٩) مسألة:

ويقال: ما حَدُّ الحرف؟.

والجواب: أن سيبويه قال: «الحرفُ ما جاء لمعنًى ليس بِاسْمٍ ولا فعلٍ»[١] واخْتُلِفَ في الضمير[٢]: إلَامَ[٣] يرجع؟ فقيل: يرجع إلى الحرف، وقيل: يرجع إلى معنًى، أي: ليس المعنى باسمٍ ولا فعلٍ. واختُلف في قوله: ما جاء لمعنى، فقيل: أراد: ما جاء لمعنًى واحدٍ ولم يدل على مَعْنَيَيْنِ، كما يكون ذلك في الفعل؛ لأن الفعلَ يدلُّ على معنًى وزمان، فقد مَيَّزَهُ مِن الفعلَ، ثم يُتَأَوَّلُ له أنَّ ذلك المعنى إنّما هو في غيره فيتميَّزُ من الاسم الذي يَدُلُّ على معنًى في نفسه فيصير مُمَيَّزًا من الاسم والفعل، وهو كما قال في موضع آخر: ما دَلَّ على معنًى ليس غير[٤].

---

(١) سيبويه (١٢:١).

(٢) يريد الضمير في (ليس) من تعريف سيبويه المذكور قَبْلُ.

(٣) في الأصل: إلى ما يرجع؟ والمشهور حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرّت غير مركبة مع (ذا)، ومن أثبتها في النطق أثبتها في الخط.

(٤) سيبويه (١٥:١).

وقيل: أراد بقوله: (ما جاء لمعنى) أنه لا يكون كالفعل الذي لا يكون شخصًا وهو يَدُلُّ على أَكْثَرَ من معنًى، ولا كالاسم الذي يدل على معنى يكون شخصًا مرةً وغيرَ شخصٍ مرةً أخرى. أي: ليس كالفعل الذي يدل على أكثر من معنى ولا يكون شخصًا، ولا كالاسم يكون مرةً شخصًا ومرةً غيرَ شخصٍ، وهذا معنًى يَخُصُّ الحرفَ ويَحْصُرُه إذا لم يُسْتَعْمَلْ استعمالَ الاسم والفعلِ في الأمر العام، ويدخلُ تحته الحرفُ الذي لا يَدُلُّ على مَعْنًى؛ كحروف الزيادة؛ ألا ترى أن قولنا: (ويَدُلُّ على معنى في غيره) صحيح في الموضع الذي لا يكونُ زيادة، ولو قلنا: (ولا يَدُلُّ إلا على معنًى في غيره) لَدَخَلَ تحت هذا القول ما[5b] يَعْكِسُهُ؛ لأن الزائدَ لا مَعْنًى له، وقولنا: (ويدل على معنى في غيره) من أوصافه، فلم يَنْفِ ما لا يَدُلُّ على معنًى أصلاً.

وقد قيل في حدِّه: «ما لم يُخبَرْ عنه ولا به»[١]، وهذا يُفْسِدُهُ نحو: صَهْ ومَهْ؛ لأن هذا القبيلَ لا يُخْبَرُ عنه ولا به.

وقيل: «الحرف ما كان صفةً لغيره[٢]، ولم يكن صفةً لنفسه[٣]. وهذا يجري مجرَى العلامة، وليس بحدٍّ[٤]، والأَوْلَى قولُ سيبويه الذي بدأنا به.

---

(١) قد يستفاد هذا التعريف من جوابه الثاني في وجه حصر الكلام في ثلاثة أشياء، فيكون ردًّا على نفسه، وهذا التعريف واردٌ أيضًا عن ابن السراج في الأصول: (١:٣٧، ٤٠).

(٢) في الأصل: من غيره.

(٣) هو قريب من تعريف أبي إسحق الزجاج للحرف بقوله: «الحرف: ما لم يكن صفة لذاته، وكان صفة لما تحته» (انظر: الحلل في إصلاح الخلل: ٥٧-٧٦).

(٤) وللحرف حدود أخرى تراها في:

الجنى (الداني ٨٥-٨٧)، والمقتصد (٢:٨٤-٨٥)، والإيضاح في شرح المفصل (٢:١٣٧-١٣٨)، وشرح الجمل لابن عصفور (١:١٠-١١)، والحلل في إصلاح الخلل (٧٤-٧٩)، وابن يعيش (٨:٢-٥).

(١٠) مسألة:

ويقال: ما خواصُّ الحرف[١]؟.

والجواب: أنَّ خواصَّه أن يكون صفةً لغيره نحو: مررتُ برجلٍ في الدار، فقولك (في الدار) صفةٌ لرجلٍ، وهو غَيْرُهُ. ومن خواصِّه امتناعُ الإخبار عنه وبه. ومن خواصِّه أَلَّا يَسْتَقِلَّ مع جزءٍ واحد، وإنما يَسْتَقِلُّ مع جزءين فصاعدًا. ومن خواصِّه أن يُحْدِثَ معنًى في الاسم أو الفعل.

وجملة ما يأتي له الحرفُ عشرة أشياء[٢]:

أحدهما: أن يأتي ليربط اسْمًا باسم، نحو، المالُ لزيد، وزيدٌ وعمرٌو قائمان.

والثاني: أن يأتي لربط فعلٍ بفعل، نحو: قام وقعد أحمد، وخرج وانطلق.

والثالث: أن يأتي ليربط فعلاً باسمٍ، نحو: مررت بزيدٍ، وركبتُ إلى عمرٍو.

والرابع: أن يأتي ليربط جملةً بجملةٍ، نحو قولك: إنْ يَقُمْ زيدٌ يجلسْ عمرٌو، فـ (إنْ) رَبَطَ الجملتين.

والخامس: أن يأتي ليؤكِّد الجُمَلَ، فهذا النوعُ على ضربين: ضَرْبٌ يُؤَكِّدُ ولا يُغَيِّرُ اللفظَ، نحو قولك: لَزَيْدٌ أَفْضَلُ من غيره، وضَرْبٌ يُؤَكِّد ويُغَيِّرُ اللفظ، نحو: إِنَّ زيدًا قائم.

والسادس: أن يأتي لينقل الخبرَ إلى الاستخبار، نحو قولك: أَزَيْدٌ قائِمٌ؟ وهل خرج أخوك؟.

والسابع: أن يأتي لينقل الواجبَ إلى النفي، نحو: ما قام زيد، ولم يخرج عمرو.

والثامن: أن يأتي للتنبيه، نحو: يا زيدُ، ويا عبدَ الله.

---

(١) في الأصل (الحروف)، وما أثبتُّه هو الملائم لعود الضمائر بعده.

(٢) عَدَّها ابن السّراج في (الأصول: ١:٤٢،٤٣) ثمانية فقط، وأسقط منها التنبيه، وكفّ العمل.

والتاسع: أن يأتي لِيَكُفَّ العاملَ، نحو: إنما زيدٌ قائم، ورُبَّما خرج عَمْرٌو.

والعاشر: أن يأتي صلةً مُؤَكِّدًا، نحو قولك: فَعَلْتُ فِعْلاً ما، ونحو: قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾[1].

(١١) مسألة:

ويقال: مِمَّ اشْتُقَّ الاسْمُ؟.

والجواب: أنه من السُّمُوِّ؛ لأنه سَمَا بِمُسَمَّاه، فأوضحه وبيَّنَ معناه، وهذا مَذْهَبُ أهل البصرة، وقال أهل الكوفة: هو من السِّمَةِ[6a]؛ لأن صاحبه يُعْرَفُ به، وهذا يَفْسُدُ من ثلاثةِ أوجه:

أحدها: أننا لا نعرف شيئًا مِمَّا سقطت فَاؤُهُ ودَخَلَتْه همزة الوصل، وإنما تدخله الهاء، نحو: عِدَةٌ وزِنَةٌ.

والثاني: أنه لو كان من السِّمَةِ لقيل في تصغيره: وُسَيْمٌ، ولم يُقَلْ: سُمَيّ.

والثالث: أنه لو كان كذلك لقيل في جمعه: أَوْسُمٌ، أَوْ أَوْسَامٌ، ولم يُقَلْ: أَسْمَاءٌ، وفي امتناع العرب من ذلك دلالةٌ على فساد هذا القول. وقد زعم بعضهم أنه مقلوب، وهو تَعَسُّفٌ[2].

---

(١) النساء ١٥٥، والمائدة ١٣.

(٢) الاتجاه البصرى واضح من إفساده مذهب الكوفيين، وفي تفصيل الخلاف في اشتقاق الاسم انظر:

المسائل الخلافية (٦٤–٦٨)، والإنصاف، المسألة الأولى (٦–١٦)، وأسرار العربية لابن الأنبارى (٣ وما بعدها)، وابن يعيش (٢٦:١)، ولسان العرب (سمو)، والإيضاح للزجاجى (٥٩ وما بعدها)، والأشباه والنظائر للسيوطي (٣٣٩:٢ وما بعدها – طبعة دمشق)، والصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية (٥٨:١ وما بعدها).

(١٢) مسألة:

ويقال: ما وَزْنُ الاسمِ؟.

والجواب: أنه يحتمل أن يكون فُعْلاً كعُضْوٍ، ويَحْتَمِل أن يكون فِعْلاً كعِضْو، ولا يجوز أن يكون فَعْلاً - بفتح الفاء -؛ لأنهم قالوا: سُمٌ وسِمٌ - بالضم والكسر - ولم يُسْمَعْ منهم: سَمٌ - بالفتح - وأنشدوا:

١- بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمُهْ(١)

يُنْشَدُ بضمّ السين وكسرها، ولم يُنْشِدْه أحدٌ بفتحها.

وحُذِفَتْ الواوُ منه على غير قياس، وجُعِلَتْ الهمزةُ عوضًا منها، وقد قيل: حذفت للفرق بين المُتَشَبِّث(٢) وغير المُتَشَبِّث، فالمتشبث نحو اسمٍ يَدُلُّ على نفسه وعلى مُسَمًّى: كأخٍ، يَدُلُّ على نفسه وعلى أخيه. وكأبٍ، يدل على نفسه وعلى ابنٍ أو بنت. وكابنٍ، يَدُلُّ على نفسه وعلى أبٍ أو أمٍّ. وغير المتشبث نحو: عصا ورَحًى، وما أشبه ذلك.

(١٣) مسألة:

ويقال: ممَّ اشْتُقَّ الفعل؟.

والجواب: أن الفعل مشتقٌّ من لفظ الْحَدَثِ(٣) الذي هو الفاء والعين واللام.

---

(١) من مشطور الرجز، لرجل من كلب، أو من بني قضاعة، وقد ذكر ابن منظور معه بيتين آخرين، هما:

أرسل فيها بازلاً يُقَرِّمُهْ

وهو بها ينحو طريقًا يَعْلَمُهْ)

انظر: اللسان (سمو)، والمنصف (١:٦٠)، والإنصاف (١:١٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (١:٣٥١)، والنوادر لأبي زيد (١٦٦)، وإصلاح المنطق (١٣٤)، والمقتضب (١:٣٩٩)، وشواهد الشافية (١٧٦).

(٢) المتشبث: المتعلق بالشيء، الملازم له، وقد استعمله المجاشعيّ مصطلحًا نحويًا خاصًا به.

(٣) يقصد بالحدث المصدر، وما ذكره مذهب البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل. انظر تفصيل ذلك في: الإنصاف المسألة ٢٨ (٢٣٥-٢٤٣)، والمسائل الخلافية (٧١-٧٦)، وشرح الجمل لابن عصفور (١:٩٧-١٠٠).

فإن قيل: فإنه يدل على الحدث والزمان جميعًا، فلم اشتقّ من لفظ الحدث دون الزمان؟

قيل: كان اشتقاقه من لفظ الحدث أَوْلَى؛ لأنه يَدُلُّ عليه بلفظه، وليس كذلك دلالته على الزمان؛ لأنه يَدُلُّ على الزمان بصيغته؛ ألا ترى أنك تقول: فَعَلَ، فيدل على الزّمان الماضي، وتقول: يَفْعَلُ، فَيَحْتَمِلُ الزمانَ الحاضرَ والزمانَ المستقبل، وتقول: افْعَلْ، فَيَدُلُّ على الزمان المستقبل. فأنت ترى الأَزمنة كيف اختلفت؛ لاختلاف الصِّيَغ، ولَفْظُ الحدث موجودٌ في جميعها.

(١٤) مسألة:

ويقال: ممّ اشْتُقَّ الحرف[١]؟.

والجواب: أَصْلُ الحرف الطَّرَفُ[6b]، ومنه حَرْفُ السيف وحرف الجبل وحرف الوادي، وما أشبه ذلك، فلوقوع هذا الجنس من الْكَلِمِ طَرَفًا سُمِّي حرفًا؛ ألا ترى أنك تقول: قد مررت بزيد، فتقع الباء طرفًا من زيد، وتقع قَدْ طرفًا من مررت، وهكذا سائر الحروف. ويجوز أن يكون من قولهم: فلان يَحْتَرِفُ بكذا، أي: يَتَعَيَّشُ ويتصرف، فَلِتَصَرُّفِ هذه الحروف وعملها في الأسماء والأفعال سُمِّيَتْ حروفًا. ويجوز أن يكون من الانحراف؛ وذلك أنه قد انحرف عن الاسم والفعل، وصار قِسْمًا برأسه.

(١٥) مسألة:

ويقال: لم أُعْرِبَ الاسمُ المتمكن[٢]؟.

---

(١) لا يريد بالاشتقاق معناه اللغويّ أو الصرفيّ، وإنما يريد علّة التسمية بذلك، كما وقع في تفصيل شرحه.

(٢) الاسم المتمكن هو: الاسم المعرب الذي يقبل علامات الإعراب لفظًا أو تقديرًا، فإن قَبِلَ التنوينَ، فهذا يقال له: متمكن أَمْكَنُ. أما الذي لا يقبل التنوين فيقال له: متمكن غير أَمْكَنَ، وهو الممنوع من الصرف.

والجواب: لِيَفْرُقَ الإعرابُ بين المعاني التي تَعْتَوِرُه[1]؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما أحسن زيدًا، كان تعجبًا، وإذا قلت: ما أَحْسَنُ زيدٍ؟، كان استفهامًا، وإذا قلت: ما أَحْسَنَ زيدٌ، كان نفيًا. فلولا الإِعرابُ ما وقع الفرق بين هذه المعاني، ولا عُرِفَ الفاعل من المفعول[2]. فإن قيل: فَهَلَّا جُعِلَ الترتيب فَرْقًا بين الفاعل والمفعول.

قيل: لو فعلوا ذلك لضاق عليهم الكلامُ ولم يَجُز التقديم والتأخير، وهم يحتاجون إلى ذلك لإقامة وزن الشعر والقوافي والأسجاع[3]، وما أشبه ذلك.

(١٦) مسألة:

ويقال: ما الفعل المضارع؟

والجواب: أن الفعلَ المضارعَ ما كان في أَوَّلِه إحدى الزوائد الأربع، وهي: الهمزة والنونُ والتاءُ والياءُ. فالهمزة للمتكلم مذكرًا كان أو مؤنثًا نحو قولك: أنا أقومُ. والنون للمتكلم إذا كان معه غيره، نحو قولك: نحن نقوم، وقد يُخْبِرُ بها عن نفسه ذو القَدْرِ. والتاء للمخاطب، نحو: أنت تقوم، فإن كان المخاطب مؤنثًا زِدْتَ في آخره ياءً ونونًا، نحو: أَنْتِ تقومين، وتكون التاء أيضًا للمؤنث الغائب، نحو: هي تقوم. والياء للغائب، نحو: هو يقوم.

---

(١) أي تختلف عليه وتتناوب، كلّما مضى وجه خلفه آخر.

(٢) انظر تفصيلاً لعلّة دخول الإعراب في الكلام في:
المسائل الخلافية (٨١-٨٥)، واللباب في علل البناء والإعراب (الورقة ٥)، والأشباه والنظائر (٧٧:١)، والصاحبي (٤٢)، والإيضاح للزجاجي (٦٩)، والمقتصد (٩٧:١-١٠٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١٠٢:١-١٠٤)، وابن يعيش (٧٢:١).

(٣) الشعر: معروف بأوزان خاصة. والقوافي: جمع قافية، ويراد بها هنا وعند العروضيين آخر ساكنين في البيت مع ما بينها من حركات. والأسجاع: جمع سَجْع، وهو الكلام المنثور له فواصل كفواصل الشعر من غير وزن. ثم إن الترتيب قد يمتنع في بعض المواضع؛ ألا ترى أنك لا تقول: ضرب غلامُهُ زيدًا، لما يلزم منه من الإضمار قبل الذكر لفظًا وتقديرًا، فتدعو الحاجة إلى تقديم المفعول. وكذلك قولنا: ما أحسن زيدًا، فـ (ما) - في الأصل - فاعل، ولا يصح تقديم الفعل عليه هنا؛ للزوم «ما» التعجبية التصدر.

(١٧) مسألة:

ويقال: لِمَ كانت هذه الحروف أَوْلىٰ بالزيادة من غيرها؟.

والجواب: أن أَوْلىٰ الحروف بالزيادة حروفُ المدِّ واللِّينِ[١]؛ لأنها أُمّهاتُ الحركات ولا تخلو كلمةٌ منها، أو من أبعاضها، وهي: الألفُ والواوُ والياءُ. فلم يُمْكِنْهُمْ زيادة الألف أَوَّلًا؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يُبْتَدَأُ به، فأبدلوا منها أقربَ الحروف[7a] إليها، وهو الهمزةُ. وأما الواو فإنها لا تزاد أَوّلاً؛ لما يلزم من انقلابها، فأبدلوا منها حرفًا يَقْرُبُ مخرجه من مخرجها، وهو التاء. وأمّا الياءُ فجعلوها للغائب. واحتاجوا إلى حرف رابع، فجعلوه النون؛ لمناسبة حروف المدّ واللِّين، وذلك أنه يتبعُ الحركاتِ ويُحذَفُ في نحو: لم يكن، كما تُحذف في نحو: لم يَغْزُ ولم يَخْشَ ولم يَرْمِ، وفيه غُنَّةٌ تُشْبِهُ المدَّ الذي فيهنَّ، إلى غير ذلك مما يشترِكْنَ فيه.

(١٨) مسألة:

ويقال: لم سُمِّيَ هذا الفعل مضارعًا؟.

والجواب: أنه ضارع الأسماء، أي: شابهها[٢]، وأصْلُ المضارعة أنْ يَشْرَبَ الفصيلان[٣] من ضَرْعٍ واحدٍ، فسُمّيت المشابهةُ مضارعةً؛ لأن المضارعة تُوجِبُ الشَّبَهَ

---

(١) هي الألف والواو والياء – كما سيذكر بَعْدُ – وهذه الثلاثة يطلق عليها حروف علة ومدّ ولين: إذا كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها، نحو كتاب ونور وديك. ويطلق عليها حروف علة ولين فقط: إذا كانت ساكنة وقبلها حركة لا تناسبها، نحو: صَوْم وبَيْع. ويطلق عليها حروف علة فقط: إذا كانت متحركة نحو: حَوَرٌ وهَيَفٌ. ومن هنا تدرك أن الألف لا تكون إلا حرف مدّ. وانظر السرّ في زيادة هذه الأحرف دون غيرها في: أسرار العربية للأنباري: ٤٤. وعلل النحو للورّاق: ١٨١.

(٢) هذا هو رأي سيبويه والبصريين عامة. انظر الكتاب (١:١٣-١٤)، والإنصاف (المسألة ٧٣)، والمشابهة بين الاسم والمضارع من ثلاثة أوجه مذكورة في الإنصاف (المسألة ٧٣)، وخمسة مذكورة في أسرار العربية للأنباري: ٤٥ وما بعدها.

(٣) الفصيل: ولد الناقة إذا فُصِل عن أمّه، وأكثر ما يقال في الإبل، وقد يطلق على البقر. والضَّرْع – بفتح الضاد وسكون الراء – مَدَرُّ اللبن من إناث الحيوان.

في غالب الأمر، وقيل: سُمِّيَ مضارعًا؛ لضعفه عن رتبة الاسم في الإعراب، أُخِذَ من قولهم: رجلٌ ضَرَعٌ، أي: ضعيف. والأوّلُ أظهر.

(١٩) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يدخل الجزمُ الأسماءَ؟.

والجواب: أن سيبويه قال: «ليس في الأسماء جَزْمٌ؛ لِتَمكُّنِهَا، ولِلَحَاقِ التنوين، فإذا ذهب التنوينُ لم يَجْمَعُوا عليه ذَهَابَه وذَهَابَ الحركة»(١). ومعنى هذا أنك لو جَزَمْتَ لالْتَقَى ساكنان: آخرُ الاسمِ والتنوينُ، فلم يكن بُدٌّ من حركة أحدهما أو حذفه، فلو حَرَّكْتَ آخِرَ الاسم لم يَبِنْ للجزم تأثيرٌ، والتنوين لا يُحَرَّكُ حركةً لازمةً؛ لأنه إنما وُضِعَ لهذا المعنى ساكنًا، ولا يجوز حذف آخر الاسم؛ لأن الحذفَ لا يَلْحَق الحروفَ الصِّحاحَ، فلم يَبْقَ إلّا حذفُ التنوينُ، ولو حَذَفْتَ التنوينَ وأنت قد حَذَفْتَ الحركة لأَجْحَفْتَ؛ لأن حَذْفَ شيئين إجحافٌ بالكلمة، ولا يلزم مثل هذا في الفعل؛ لأن الفعل لا تنوين فيه.

وإن شئت قلت: لو جَزَمُوا لسقطت الحركة، وإذا سقطت الحركة سقط التنوين معها؛ لأنه تابعٌ لها؛ ألا ترى أنه لا يوجد إلا بوجودها.

وقيل: لم يدخل الجزمُ الأسماءَ؛ لأنه لو دخل لكان تعريضًا للبناء، وذلك أنه قد يَلْقَى آخِرَ الاسم ساكنٌ فيُكْسَر؛ لالتقاء الساكنين، وحركةُ التقاء الساكنين حركة بناء.

وقيل: الحروف الجازمة نافيةٌ، والأسماء لا تُنْفَى، وإنما تُنْفَى أحوالُها. فلذلك لم يدخل الجزم فيها.

---

(١) سيبويه (١٤:١) وهو بنصِّه، وانظر هذين الوجهين في التبصرة (١:٨٠-٨١).

(٢٠) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يدخل الجرُّ في الأفعال؟.

(7b)والجواب: أن الجرَّ أصلُه أن يكون بالإضافة، والإضافةُ إلى الفعل لا تصحُّ؛ لأشياء.

منها: أن الإضافة إنما تكونَ في الأعيان[١] الثابتة، والأفعالُ ليست بأعيانٍ ثابتة؛ لأنها أعراضٌ، والأعراضُ لا تبقى زمانين، أو يَقِلُّ بقاؤُها.

ومنها أن الأفعال أَدِلَّةٌ وليست بالمدلول عليه، والإضافةُ لا تكون إلى الأدِلَّةِ، وإنما تكون إلى المدلول عليه، نحو: غلامُ زيدٍ، وصاحبُ عمرٍو.

ومنها أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين وليس من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قَوِيَّان، وهما الفعل والفاعل؛ لأن الفعل لا يخلو من فَاعِلِهِ البَتَّةَ، مُظْهَرًا أو مضمرًا.

ومنها أن الإضافة إنما دخلت الكلام لتُخَصِّصَ أو تُعَرِّفَ، والفعلُ لا يُخَصَّصُ ولا يُعَرَّفُ؛ لأنه لا يكون إلا نكرةً، فإذا لم يتخصص في نفسه ولم يتعرف، كان أَحْرَى ألّا يُخَصِّصَ غَيْرَه ولا يُعَرِّفَهُ.

(٢١) مسألة:

ويقال: لِمَ كان تَغَيُّرُ أواخرِ الأسماء[٢] بالحروف؟.

والجواب: أنهم اعتزموا على أن يجعلوا تَغَيُّرَ آخر المثنى والمجموع جَمْعَ السلامة

(١) الأعيان: ما لها قيام بذواتها، بمعنى أن له حَيِّزًا بنفسه مستقلاً غير تابع تَحَيُّزُه لتحيّز شيء آخر، كالإنسان والحيوان. أما الأعراض فليس لها قيام بذاتها، ولا حيّز تستقل به، بل هي متعلقة بالأعيان.

(٢) يريد: الأسماء الستة. وانظر: علل النحو، للورّاق: (١٥٠).

بالحروف، فأرادوا أن يكون لذلك نظيرٌ في الآحاد، تأنيسًا للتثنية والجمع؛ لِئَلَّا يَبْقَيَا كالمُسْتَوْحِشَيْنِ. وهذا قولُ أبي بكر بن السّرّاج[1].

(٢٢) مسألة:

ويقال: فَلِمَ خُصَّتْ هذه الأسماءُ بذلك دون غيرها؟.

والجواب: أن هذه الأسماءَ تَدُلُّ على أنفسها وعلى غيرها؛ لأنك إذا قلت: أبٌ، دَلَّ على ابْنٍ أو بنت، وإذا قلت: أَخٌ، دَلَّ على أخٍ أو أخت، فأشبهت الأفعالَ مِنْ حيث كانت الأفعال تدل على أَنْفُسِهَا وعلى فَاعِلِيها، وأَصْل الاعتلالِ الأفعال فَحُمِلَتْ هذه الأسماءُ عليها؛ لما بينهما من المضارعة، فأُعِلَّتْ، وجُعِلَ تَغَيُّرُ أواخرِها بالحروف[2].

(٢٣) مسألة:

ويقال: ما هذه الحروف التي في أواخر هذه الأسماء؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك:

فقال سيبويه[3]: هي حروفُ إعراب، والإعرابُ مُقَدَّرٌ فيها، وتفسير هذا أنّك إذا

---

(١) لم أظفر به في الأصول، وفي التبصرة للصيمرى (٨٤:١): «وإنما جعلوا تغييرها بالحروف دون الحركات؛ ليكون ذلك توطئة لما يأتي من التثنية والجمع، وكانت هذه الأسماء أَوْلَى بالتوطئة من غيرها؛ لأن الإضافة تلزمها في اللفظ والمعنى والإضافة فرع على الإفراد، كما أن التثنية والجمع فرع عليه، فلاشتراكهما في الفرعية جعل أحدهما توطئة للآخر». ثم إن «الورّاق» في كتابه (علل النحو – ١٥٠) قد ذكر وجهين لذلك أوضح مما ذكره المجاشعيّ هنا.

(٢) لا تستقيم هذه العلة التي ذكرها هنا مع (فوه) و(ذو كذا)؛ إذ لا تدل على الأمرين، فليست من الأسماء التي قال عنها قَبْلُ: المتشبثة.

(٣) في المقتضب (١٥٣:٢): «فأما سيبويه فيزعم أن الألف حرف الإعراب وكذلك الياء في الخفض والنصب». وفي الإنصاف (المسألة ١٧) نسب الرأى إلى البصريين عامة. وليس في كتاب سيبويه رأى خاصّ له في الأسماء الستة، وإنما ما ذكره يتعلق بإعراب المثنى وجمع المذكر، فلعلّ الذين ذكروا هذا الرأى لسيبويه أَجْرَوْهُ بقياس الأسماء الستة على المثنى والجمع، لمّا كان يجمعها كلها الإعراب بالحروف لا بالحركات. انظر: كتاب سيبويه (١٤:١-١٨).

قلت: قام أخوك، كان الأصل فيه: قام أَخَوُكَ، فَكُرِهَتْ الضمة على الواو فَنُقِلَتْ إلى الخاء بعد أن سُلِبَتْ الخاءُ الحركةَ، ونظيرُ ذلك: طُلْتُ، أصله: طَوُلْتُ، (8a)فَنُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى الطاء بعد أن سُلِبَتْ الطاءُ الحركةَ، وحُذِفَتْ الواو لالتقاء الساكنين. وكان الأصل في رأيتُ أخاك: رأيتُ أَخَوَكَ، فانقلبت الواوُ ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ماقبلها، وكان الأصل في مررت بأخيك: مررت بِأَخَوِكَ، فَنُقِلَتْ الحركة من الواو إلى الخاء بعد أن سُلِبَتْ الخاءُ الحركةَ، فانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. ففي الرفع نَقْلٌ، وفي النصب قَلْبٌ، وفي الجرّ نقْلٌ وقَلْبٌ.

وقال الأخفش(١): هي دلائلُ إعراب(٢). وهذا القول غير صحيح إن أراد أنها بمنزلة الحركات؛ لأن حكم الإعراب أن يكون طارئًا على الكَلِمِ، وهذه الحروف من أَنْفُسِ الكلم، وإن أراد أنها تدل بهذه الصورة على الإعراب كان كقول سيبويه.

وقال قُطْرُبٌ(٣): هي إعراب(٤)، وهذا فاسد من الجهة التي ذكرناها(٥).

وقال أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ(٦): هي حروف إعراب وانقلابُها إعرابٌ(٧). وهذا أيضًا لا

(١) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، من مؤلفاته (معاني القرآن) توفى سنة ٢١٥هـ.

(٢) أحد قولي الأخفش، أما رأيه الآخر فيوافق البصريين، انظر: الإنصاف (المسألة ٢)، والمبرد يختار هذا الرأى للأخفش. انظر: المقتضب (٢:١٥٤).

(٣) هو: محمد بن المستنير، لغوى، وصاحب كتاب (المثلثات في اللغة)، توفى سنة ٢٠٦هـ.

(٤) وإليه ذهب الفراء والزيادى، انظر: أسرار العربية (٢٣)، وفاتحة الإعراب (١٣٢)، ابن يعيش (١:٥٢).

(٥) في المقتضب (٢:١٥٤): «وكان غيرهما – سيبويه والجرمى – يزعم أن الألف والياء هما الإعراب، فإذا قيل له: فأين حرف الإعراب؟ قال: إنما يكون الإعراب إذا كان حركة، فأما إذا كان حرفًا قام بنفسه».

(٦) صالح بن إسحاق، توفى سنة ٢٢٥هـ.

(٧) انظر المقتضب (٢:١٥٣)، وأسرار العربية (٢٣)، وفاتحة الإعراب (١٣٢).

يصح؛ لأن أَوَّلَ أحوال الاسم الرفعُ ولا قَلْبَ فيه، فيجيء من هذا أن تكون هذه الأسماءُ في حال الرفع مبنية، وهذا غير صحيح، ولم يَقُلْ به أحد[1].

وقال الفراء[2]: هي مُعْرَبَةٌ من مكانين[3]. ويلزمه أن يكون لهذه الأسماء مُعْرِبَانِ، وهذا فاسدٌ بيِّنُ الفساد.

وقال جماعة من الكوفيين: هي حركات مُشْبَعَاتٌ[4]. وهذا لا يصح؛ لأنه إنما يجوز مثلهُ في ضرورةِ الشعر، ولا يُحْمَلُ الكلام في حال السَّعَةِ على ذلك[5].

وأصح هذه الأقوال قول سيبويه الذي قدّمناه[6].

---

(١) هذا مع ما جاء في المقتضب (٢:١٥٤-١٥٥)، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور (١:١٢١-١٢٢).

(٢) أبو زكريا، يحيى بن زياد، له مؤلفات منها (معاني القرآن) توفى سنة ٢٠٧هـ.

(٣) هو رأى جمهور الكوفيين - كما في المقتضب (٢:١٥٥) - وتوضيح معنى أن الإعراب من مكانين هو أن الإجماع منعقد على أن الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعرابًا لهذه الأسماء في حال الإفراد (عدم الإضافة) نحو: هذا أبٌ، ورأيت أبًا، ومررت بأبٍ، فإذا قلت في الإضافة: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك - والإضافة طارئة على الإفراد - كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد؛ لأن الحركة التي تكون إعرابًا للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابًا له في حال الإضافة، فلا فرق في الإعراب بين: هذا غلامٌ، وهذا غلامُك، فكلاهما مرفوع بالضمة، فكذلك الأسماء الستة، والذي يدل على صحة هذا تغيّر الحركات على الباء في (أبوك) في الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات في كونها إعرابًا، بدلالة أنها تتغير في الرفع والنصب والجر، فدلّ على أن الضمة والواو للرفع، والفتحة والألف للنصب، والكسرة والياء للجر، فدلّ على أنه معرب من مكانين. (انظر: الإنصاف: ١:١٩).

(٤) نسب إلى المازنى في: الإنصاف: (١:١٧). ومعنى الإشباع: أن تُطيل الصوت بالحركة، فيتولد عنها حرف علة مناسب.

(٥) ولأن الإشباع زائد على الكلمة، فيؤدى ذلك إلى بقاء (فيك وذى مال) على حرف واحد.

(٦) انظر: تفصيل هذه المسألة في: الإنصاف (المسألة الثانية ١٧-٣٣)، وشرح الأشموني (١:٣٦-٤٣)، وابن يعيش (١:٦٠-٦٣)، والرضى على الكافية (١:٢٣-٢٤)، وهمع الهوامع (١:٣٨-٣٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (١:١١٩-١٢٤)، وفاتحة الإعراب (١٢٩)، وابن يعيش (١:٥١-٥٢)، والبغداديات (٥٣٩-٥٤٢)، وأسرار العربية، للأنبارى (٢٩).

(٢٤) مسألة:

ويقال: لِمَ كان المثنى بالألف؟.

والجواب: أن التثنية تكثر في كلامهم، من حيث كان لا يَمْتَنِعُ منها شيءٌ من الحيوان والجماد، فاختاروا لها الألف؛ لأنها أخفُّ الحركات؛ ليكثر في كلامهم ما يَسْتَخِفُّون، وجُعِلَتْ الياءُ تابعةً للألف؛ لأن الألف علامة الرفع، والرفعُ أوّلُ أحوال الاسم(١).

(٢٥) مسألة:

ويقال: ما الألف والياء في التثنية؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك:

فقال سيبويه: هما حرفا إعراب. وقال الأخفش: هما دليلا إعراب. وقال الجَزُولي: هما حرفا إعراب، وانقلابهُمَا دليل الإعراب. وقال قُطْرُبٌ: هما إعراب. (8b)وهذه الأقوال تَفْسُدُ بما ذكرناه في الأسماء الستة(٢). والقول قول سيبويه، واختلف في التأويل عليه: فذهب قوم إلى أن مَذْهَبَهُ في هذه الحروف أن الإعرابَ مُقَدَّرٌ فيها، وذهبَ آخرون إلى أنه لا إعرابَ فيها ظاهرًا ولا مقدَّرًا؛ لقوله: «والنُّونُ كالعِوَضِ لَمَّا مُنِعَ الاسمُ من الحركة والتنوين»(٣)؛ لأنه لو كان هناك إعرابٌ مُقَدَّرٌ لم يَأْتِ منه عِوَضٌ(٤).

(٢٦) مسألة:

ويقال: لِمَ جِيءَ بالنون في التثنية؟.

والجواب: أن سيبويه قال: «جاءوا بها كالعِوَضِ، لَمَّا مُنِعَ الاسم من الحركة

---

(١) انظر تفصيل ذلك وتوضيحه في: فاتحة الإعراب (١٣١).

(٢) انظر التعليقات السابقة في الصفحتين السابقتين.

(٣) انظر سيبويه: (١٧:١).

(٤) في المثنى والمجموع على حدِّه رَجَّح ابن عصفور أنهما معربان بالتغيير والانقلاب – وهو رأى الجَزُولي – انظر: شرح الجمل: (١٢٤:١).

والتنوين»[1]، يريد: أن حرف التثنية لا يدخله الحركة ولا التنوين؛ لأنه لا يكون إلا ساكنًا، فجعلوا النون كالعوض من ذلك، وليست تكون على هذه الصفة في كلِّ مكان، ولكنها تكون مَرَّةً عوَضًا من الحركة فقط، ومَرَّةً عوضًا من التنوين فقط، ومَرَّةً عوضًا منهما جميعًا:

فَمِمَّا تكون فيه عوضًا من الحركة فقط قولك: قام الرجلان، ويا زيدان، ومما تكون فيه عوضًا من التنوين قولك: قام غلاما زيدٍ؛ ألا ترى أنها سقطت كما يسقط التنوين من قولك: غلام زيد؟، ومما تكون فيه عوضًا منهما جميعًا قولك: قام رجلان، وهذان غلامان، وكذلك ما جرى هذا المَجْرَىٰ.

(٢٧) مسألة:

ويقال: لِمَ حُرِّكت هذه النون؟ ولِمَ كُسِرَتْ؟.

والجواب: أنها حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين، وأما كَسْرُها فَعَلَى أصل حركة الساكنين إذا التقيا[2].

فإذا قيل: فَلِمَ وجب الكسرُ في أحد الساكنين إذا التقيا؟

قيل: الجرُّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، وعلامةُ الجَرِّ الكسرُ، وعلامةُ الجزم السكونُ، فلمّا احتاجوا إلى تحريك الساكن حَرَّكوه بحركة نظيره، هذا قول سيبويه[3]. وأما أبو العباس[4] فقال: الضم والفتح قد يكونان إعرابين ولا تنوين معهما

(١) سيبويه: (١٧:١). وانظر أيضًا: المقتضب (٥:١)، والمقتصد (١٨٩:١)، وعلل النحو: (١٦٣)، وأسرار العربية: (٦٩).

(٢) انظر: المقتضب (٦:١)، والأشباه والنظائر: (١٠٦:١-١٠٧).

(٣) في سيبويه (٩:٣): «ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء».

(٤) هو المبرّد، محمد بن يزيد، صاحب (المقتضب في النحو) توفى سنة ٢٨٦هـ.

وفيه أيضًا (١٩:١) عند حديثه عن إعراب الأمثلة الخمسة: «ووافق النصبُ الجزمَ في الحذف، كما وافق النصبُ الجرَّ في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء..» اهـ.

ومنه يتبين أن قول المؤلف: وعلامة الجر الكسرة.. إلخ ليس من جملة كلام سيبويه، وإنما هو ترتيب عليه وبناء. وانظر أيضًا: علل النحو: (١٦٥).

فيما لا ينصرف، والكَسْرُ إعرابًا فيما ليس بمضافٍ ولا فيه ألف ولام إلا ومعه التنوين، فلما أرادوا تحريك أحد الساكنين حَرَّكوه بحركةٍ لا يُتَوَهَّم فيها أنها حركةُ إعراب[1].

وقد قيل: إن النون إنما كُسِرَتْ في التثنية؛ لأن علامتها الألفُ، والألفُ خفيفة، والكسرةُ ثقيلةٌ، (9a)فجمعوا بين الخفيف والثقيل ليعتدلا.

وما بدأنا به أَقْيَسُ.

(٢٨) مسألة:

ويقال: فلِمَ جُعِلَ الجمعُ الصحيح[2] في الرفع بالواو، وفي الجرِّ والنصب بالياء؟.

والجواب: لأن هذا الجمع يَقِلُّ في الكلام؛ لأنه مختصٌّ بمن يعقل، أو ما شُبِّهَ به[3]، والواوُ والياءُ ثقيلتان، فأرادوا أن يَقِلَّ في كلامهم ما يستثقلون[4]. والقول عليهما: هل هما حرفا إعراب أم لا؟ كالقول على الألف والياء في التثنية.

ومما يُقَرِّبُ على المبتدىء أن يقال: في الواو[5] سَبْعُ علاماتٍ هي: حرف الإِعراب، وعلامة الإِعراب، وعلامة الجمع، وعلامة السلامة، وعلامة التذكير، وعلامة العقل،

---

(١) في المقتضب (٣:١٧٤): «وإنما كان الحدّ الكسر – يعني في التقاء الساكنين – لما أذكره لك، وهو أنه إذا كان الساكن الذي تحركه في الفعل كسرته؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب، ولو ضممته لالتبس بالفعل المرفوع، فإذا كسرته عُلِمَ أنه عارض في الفعل؛ لأن الكسر ليس من إعرابه، وإذا كان الساكن الذي تحرّكه في اسم كسرته؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف، وإن ضممت التبس بالمرفوع غير المنصرف، فكسرته لئلا يلتبس بالمخفوض؛ إذ كان المخفوض المعرب يلحقه التنوين لا محالة، فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين» اهـ.

(٢) يقصد: الجمع بالواو والنون (جمع المذكر السالم).

(٣) يقصد: الملحق بالجمع المذكر السالم.

(٤) انظر: فاتحة الإِعراب: (١٣١).

(٥) توضيح لما ذكره من أن الواو والياء ثقيلتان، بخلاف الألف في التثنية.

وعلامة القِلَّة. وفي الياء من العلامات كَمِثْلِ[1] ما في الواو. وأما الألف في التثنية فهي حرفُ[2] الإعراب، وعلامةُ الإعراب على التقريب، وعلامةُ التثنية. وحكمُ الياء في ذلك حكمُ الألف.

والقول على دخول النون في الجمع كالقول على دخولها في التثنية، وعلَّةُ حركتها ها هنا كعلة حركتها هناك. وأما الفتح خاصَّةً فَلِلْفَرْقِ بينهما[3]، ولكراهة الخروج من ضمٍّ وواوٍ إلى كسرٍ، أو من كسرٍ وياءٍ إلى كسرٍ؛ لأن ذلك مُسْتَثْقَلٌ في كلامهم.

(٢٩) مسألة:

ويقال: لِمَ سقطت النون في التثنية والجمع مع الإضافة؟.

والجواب: لأنها عِوَضٌ من التنوين[4]، فسقطت كما يسقط التنوين؛ لأنها زائدة والمضافُ إليه زائدٌ، ولا يُجْمَعَ بين زيادتين، وليس كذلك النوع مع الألف واللام؛ لأنهما لم يجتمعا، من قِبَلِ أن الألفَ واللام في أول الاسم والنون في آخره، ومثلُ هذا قولهم: يا عبد الله، مع امتناعهم أن يقولوا: يا الرَّجُلُ.

---

(١) من الشاذ دخول كاف التشبيه على (مِثْل)؛ لأنهما بمعنى واحد. وأما قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١] ففيه تأويل.

(٢) في الأصل: حروف.

(٣) انظر: سيبويه: (١٨:١)، والمقتضب: (٦:١).

(٤) كون النون في المثنى والجمع عوضًا من تنوين المفرد هو المشهور عند العلماء. ومنهم من ذهب إلى أنها بدل من الحركة والتنوين اللَّذَيْنِ كانا في الواحد، وهذا رأى المبرد. ومنهم من ذهب إلى أنها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الإضافة. ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف، وهو مذهب الفراء. ومنهم من ذهب إلى أنها عوض من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع، وهو مذهب ثعلب. ومنهم من ذهب إلى أن هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد وليست بعوض، وقد ذكر هذه الآراء - دون رأى المبرد - ابنُ عصفور، ونقدها في شرح الجمل: (١٥٢:١-١٥٤)، واختار من بينها المذهب الأخير.

(٣٠) مسألة:

ويقال: لِـمَ جُعِلَ نصبُ جمع المؤنث كجرّه؟.

والجواب: أنهم أرادوا أن يكون جمع المؤنث على حَدِّ جمع المذكر، فَلَمَّا كان نَصْبُ جمع المذكر كجرّه جعلوا المؤنث كذلك؛ ليتشاكلا[١].

فإن قيل: فَلِمَ جعلوا نصبَ جمع المذكر كجرّه؟

قيل: لأنهم فَرَقُوا بين التثنية والجمع (في حال الرفع)[٢] بحركات ما قبل حروفهما، وأرادوا مثلَ (9b)ذلك في حال النصب، فلم يمكنهم؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحًا، فلما لم يُمْكِنْهُمْ أسقطوا العلامة بالألف، وألحقوا المنصوب بالمجرور.

فإن قيل: فَلِمَ ألحقوه بالمجرور دون المرفوع؟

قيل: فعلوا ذلك؛ لثلاثة أشياء[٣]:

أحدها: أن المنصوب والمجرور أَخَوَانِ، مِن قِبَلِ أن الفعل يتعدّى إلى كلٍّ واحد منهما، وإن كان يتعدى إلى أحدهما بواسطة وإلى الآخر بغير واسطة، وقد يسقط الجرّ[٤]، فَيَصِلُ الفعلُ، وذلك نحو قولك: عَلِقْتُكَ وعَلِقْتُ بك، ونَظَرْتُكَ ونَظَرْتُ إليك.

والثاني: أنهما يشتركان في الضمير، نحو قولك: رأيتك، ومررت بك، ورأيته، وركبت إليه.

والثالث: أن الجرّ يختصّ بالأسماء، كما أن التثنية والجمع يختصان بالأسماء، فلما

---

(١) مفهوم كلام سيبويه والمبرد، انظر: سيبويه: (١:١٨)، والمقتضب: (١:٦-٧).

(٢) زيادة لا بدّ منها، بدليل ما يأتي بعده من حالي النصب والجر.

(٣) انظر: سيبويه: (١:١٤، ١٩)، والمقتضب: (١:٧)، وشرح الجمل لابن عصفور: (١:١٢٥).

(٤) يقصد سقوط حرف الجر، فينتصب المجرور، ويسمى النصب على نزع الخافض، أو الحذف والإيصال.

أرادوا إلحاقَ المنصوب فيهما، ألحقوه بما يختص كمثل اختصاصهما، فهذا معنى قول سيبويه[1].

(٣١) مسألة:

ويقال: ما نظير الياء من (مُسْلِمِينَ) في (مسلمات)؟.

والجواب: أن سيبويه قال: نظيرها الكسرة[2]. وأنكر عليه ذلك الأخفش، قال: لأنك لو حذَفْتَ الكسرة لَبَقِيَ الجمعُ على صيغته، وأنت لو حذفت الياء من مسلمين لَانْسَقَطَتْ صيغة الجمع، وذهب إلى أن التاء نظير الياء.

وهذا أيضًا غلطٌ من قِبَلِ أن الياء تدلّ على الجرّ أو النصب، والتاء لا تدل على ذلك. والصحيح أن التاء والكسرة جميعًا نظيرُ الياء.

(٣٢) مسألة:

ويقال: ما حُكْمُ المؤنَّثِ إذا جُمِعَ جَمْعَ السلامة؟.

والجواب: أن المؤنث لا يخلو أن تكون فيه علامةٌ أو لا تكون فيه علامة، والعلامةُ لا تخلو أن تكون تاءً أو ألفًا مقصورةً أو ألفًا ممدودةً:

فإن كانت العلامة تاءً حُذِفَتْ نحو: مسلمات؛ لئَلَّا يجتمع تأنيثان[3]. وكانت

---

(١) وذكر ابن عصفور في شرح الجمل (١٢٥:١) وجهًا آخر، هو: أن الألف أقرب إلى مخرج الياء منها إلى مخرج الواو؛ لأن الألف من الحلق، والياء من وسط اللسان، والواو من الشفتين.

(٢) ما وجدته في سيبويه غير هذا، فقد جاء فيه أن التاء هي النظير، قال (١٨:١): «ومِنْ ثَمَّ جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة؛ لأنهم جعلوا التاء - التي هي حرف الإعراب - كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النون؛ لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها» اهـ.

وما ذكره المجاشعيّ هنا هو رأي للأخفش نقله محقق سيبويه في هامش: (١٨:١). وربما كان للأخفش رأيان: أحدهما ما نقله المجاشعيّ من أن التاء نظير الياء، والثاني ما ذُكِرَ في هامش كتاب سيبويه من رَدِّ الأخفش، وجعله الكسرة هي النظير للياء.

(٣) انظر: المقتضب: (٦:١، ٧:٤).

الأُولَىٰ أَوْلَىٰ بالحذف دون الثانية؛ لأنها تدل على معنى التأنيث فقط، وليست الثانية كذلك؛ لأنها تدل على معنى التأنيث ومعنى الجمع، فكان إبقاءُ ما يَدُلُّ على معنيين أَوْلَىٰ من إبقاء ما يَدُلُّ على معنًى واحد.

وإن كانت العلامةُ ألفًا مقصورةً قلبتَها ياءً نحو: حُبْلَيَات وسَلْمَيَات وذِفْرِيات[١].

(10a)وإن كانت ألفًا ممدودةً قلبتها واوًا، نحو: صحراوات وبطحاوات[٢].

ولا يجوز أن يُجْمَعَ هذا الجمعَ إلا الأسماءُ دُونَ الصفاتِ، لو قلت: حمراوات وصفراوات لم يَجُزْ[٣]، فأمّا قوله عليه السلام: «لَيْسَ في الخَضْرَاوَاتِ زَكَاةٌ»[٤]، فإنما جاز؛ لأن الخضراواتِ صار اسمًا للبقول.

فإن قيل: فكيف جاز أن يجمع بين تأنيثين في حُبْلَيَات وصحراوات؟.

قيل: جاز ذلك؛ لأن أحد[٥] التأنيثين قد ذهب لفظهُ[٦]. وقيل: جاز؛ لاختلاف التأنيثين، كما قالوا: إحدى عشرة، ولم يقولوا: ثلاثة عشرة[٧].

وأما ما لا علامة فيه فإنك تزيد فيه الألف والتاء فقط، نحو: زينبات ومَهْدَدَات[٨].

---

(١) الذِّفْرَىٰ: العظم الشاخص خلف الأذن، بعضهم يؤنثها، وبعضهم ينونها؛ إشعارًا بالإلحاق، قال سيبويه: وهي أقلّها (لسان العرب: ذفر).

(٢) البطحاء: مسيل فيه دُقاق الحصى، وقيل: تراب لَيِّنٌ مما جرّته السيول.

(٣) إنما قياس الجمع فيه - كمذكره أَفْعَل - أن يكون على فُعْل - بضم فسكون - قال ابن مالك
فُعْل لنحو أحمر وحمرا...

(٤) أخرجه الترمذي في صحيحه: (١٣٢:٣)، والسيوطي في الجامع الصغير: (٢٨٠:٢)، والدارقطني في سننه: (٢٠٠)، وفيض القدير: (٣٧٣:٥)، وميزان الاعتدال: (٢٣٨:١). ويقصد: أن الاسمية غلبت على الوصفية.

(٥) في الأصل: إحدى.

(٦) وذلك بقلب الألف المقصورة ياء، والممدودة واوًا، انظر: المقتضب: (٨:٤).

(٧) جمعوا بين العلامتين في إحدى عشرة؛ لاختلافهما؛ إذ الأولى بالألف والثانيةَ بالتاء، ولم يجمعوا بينهما في ثلاثة عشرة؛ لاتفاقهما في النوع، فالعلامة فيهما هي التاء.

(٨) جمع مَهْدَدٍ، علم امرأة (لسان العرب: مهد).

وإذا كان المؤنثُ الثلاثيُّ ساكنَ الأوسط مفتوح الفاء، وجَمَعْتَهُ، حَرَّكْتَ الثانيَ[1] إن كان اسمًا نحو: جَفَنَات وعَذَقَات[2]. وإن كان صفةً تَرَكْتَ الثانيَ على سكونه[3]، نحو: خَدْلات[4] وضَخْمات.

فإن كانت الفاءُ مضمومةً جاز لك في العين ثلاثةُ أوجهٍ: الضمُّ نحو: غُرُفات وجُمُلات، والفتح نحو: غُرَفات وجُمَلات، والإسكان نحو: غُرْفات وجُمْلات.

وإن كانت مكسورةً جاز لك ثلاثة أوجه أيضًا: الكسرُ نحو: كِسِرات وهِنِدات، والفتح نحو: كِسَرات وهِنَدات، والإسكان نحو: كِسْرات وهِنْدات[5].

(٣٣) مسألة:

ويقال: بكم مِن شيءٍ[6] يختص هذا الجمع؟.

والجواب: أنه يختص بأربعة أشياء: أحدها المؤنث، وقد تَقدَّم ذكره. والثاني الجمع؛ إذ جُمِع نحو: طُرُقات وبُيُوتات. والثالث المجموع المصغَّر، إذا لم يكن له أدْنَى

---

(١) في الأصل: وإن.

(٢) الجفنات: جمع جَفْنة، وهي أعظم ما يكون من القِصَاع. والعذقات: جمع عَذْقَةٌ، وهي العلامة توضع على الشاة مخالفة للونها، تُعْرَفُ بها، وخَصَّ بعضهم به المعز. (اللسان: عذق).

(٣) يجيز قُطْرُبٌ في ذلك الفتح، ويجعله مقيسًا، انظر: أوضح المسالك: (٤:٣٠٥).

(٤) مفرده: خَدْلَةٌ، يقال: امرأة خَدْلَةُ الساق، أي: غليظتها ممتلئتها.

(٥) مضموم الفاء ومكسورها، يجوز فيه الإسكان وكذا الفتح مطلقًا، أما إتباع حركة العين للفاء فتجوز بشرط ألا تكون الفاء مضمومة والعين ياء، مثل دُمية وزُبية. ولا مكسورة والعين واو، مثل رِشْوة وذِرْوة، انظر: أوضح المسالك: (٤:٣٠٥).

(٦) الأصل في تمييز (كم) الاستفهامية أن يكون منصوبًا، وقد أوجب ذلك جماعة من العلماء، فلم يجيزوا جرّه مطلقًا. ومن العلماء من ذهب إلى جواز جرّه مطلقًا، وهو مذهب الفراء والزجاج والفارسي. ومنهم من يجيز جره، إذا جُرّت كَمْ بحرف جر. والجار للتمييز قد يكون (مِنْ) ظاهرة أو مقدرة، وزعم الزجاج أن جره بإضافة كَمْ إليه. وليس بصحيح؛ لأن كَمْ الاستفهامية بمنزلة العدد المركب كأحد عشر، وهو لا يعمل الجر في التمييز (انظر: أوضح المسالك، هامش: ٤:٢٦٧).

عدد، نحو: دُرَيْهمات ودُنَيْنِيرات. والرابع أسماء كَثُرَتْ حروفُها، أو كان فيها تضعيفٌ، نحو: سُرَادِقَات وحمَّامَات[١]. وقد قالوا: بُوَانٌ وبُوَانَاتٌ[٢]، وهو شاذٌّ.

(٣٤) مسألة:

ويقال: ما الفرقُ بين مسلمات وأبيات؟.

والجواب: أن تاءَ (مسلمات) زائدة وتاءَ (أبيات) أصلية، فالأُولى لا يدخلها إلا الرفعُ والجرُّ، والثانيةُ[٣] يدخلها النصبُ والرفعُ والجرّ؛ لأنها هي التاء التي كانت في بيت، ومَنْزِلَتُها منزلةُ اللام من (رَجُل)، والميم(10b) من (غلام).

(٣٥) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يدخل الجرُّ والتنوينُ فيما لا ينصرف؟.

والجواب: أنه امتنع من ذلك؛ لأنه أَشْبَهَ الفعلَ من جهتين[٤]، فَمُنِعَ مِمَّا مُنِعَ منه الفعلُ، وهو الجرُّ والتنوينُ. فإن دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف، انْجَرَّ في موضع

---

(١) الأَوْلَى أن يقول ما قال غيره: «كل خماسيّ لم يسمع له عن العرب جمع تكسير»، وبعضهم لم يشترط كونه خماسيًا. وقد بقي مما يجمع هذا الجمع ولم يذكره: وصف المذكر غير العاقل، مثل: أيام معدودات، وجبال شامخات.

(٢) بُوَان: اسم موضع، قال مَعْنُ بْنُ أوس في جمعه شذوذًا:

سرت من بُوانَات فبون فأصبحت ... بِقَوْران قَوْران الرِّصاف تُوَاكله

قال الجوهري: يقال: بُوانة - بالضم - اسم موضع، وعلى قول الجوهري يكون الجمع قياسًا.

(٣) في الأصل: والثاني.

(٤) في الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه ومن جهة معناه: أما من جهة لفظه فلكونه مشتقًّا منه، وهذا عند البصريين؛ لأن مذهبهم أن المصدر أصل الاشتقاق، أما عند الكوفيين فالفرعية اللفظية تأتي من جهة أن الفعل مركب من الحدث والزمان، فهو يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بصيغته؛ بناءً على أن من مذهبهم أن الفعل أصل المشتقات. أما فرعية المعنى عن الاسم فلأن الفعل حدَثٌ، وكل حدَثٍ لا بدّ له من مُحْدِثٍ يحدثه، وهو الذي يسمى في علم النحو (الفاعل)، والفاعل لا يكون إلا اسمًا، فكان الفعل محتاجا إلى الاسم، والمحتاج فرع عن المحتاج إليه وتابع له. =

الجرّ؛ لأنّ شَبَهَ الفعل قد زال عنه، من حيث كان الفعلُ لا يضافُ، ولا يدخل عليه الألف واللام.

(٣٦) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يدخل المقصورَ الإعرابُ[١]؟.

والجواب: أنه امتنع منه؛ لأن في آخره ألفًا، والألفَ لا تتحرك إلا أن تنقلب همزةً[٢].

فإن قيل: فَلِمَ قيل له: مقصورٌ؟

قيل: لأنه قُصِرَ عن الإعراب، أى: مُنِعَ، والقَصْرُ: المَنْعُ، ومنه: ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِى الْخِيَامِ﴾[٣] أي: ممنوعات.

(٣٧) مسألة:

ويقال: على كَمْ من قِسْمٍ تنقسم هذه الألف؟.

والجواب: أنها تنقسم قسمين: أحدهما أن تكون زائدةً، والثاني أن تكون منقلبة؛

= فإذا اجتمع في الاسم علّتان فرعيتان - أو علّة واحدة تقوم مقام العلّتين - منع الصرف كالفعل. وذلك نحو سعاد مثلاً، فإن فيه العلمية والتأنيث، وهما فرعان للتنكير والتذكير وثانٍ لهما. وليلى وصحراء مثلاً، فيهما علة تقوم مقام العلتين، وهي ألف التأنيث ففيها الدلالة على أن مدخولها مؤنث، والمؤنث فرع عن المذكر، وفيها ملازمة هذه الألف لمصحوبها، بخلاف التاء التي قد تحذف فيصير مدخولها مذكرًا، فلوجودْ هاتين العلتين أو ما يقوم مقامهما قويت مشابهة الاسم بذلك للفعل، فمنع مما يمنع منه الفعل وهو التنوين والجرّ بالكسرة.

(١) يقصد الإعراب بالحركات الظاهرة، وإلا فهو معرب غير مبنى، ولكن بحركات مقدرة على الألف للتعذر والاسم المقصور: كل اسم معرب آخره ألف لازمة.

(٢) ولأن الألف متى حُركت انقلبت واوًا أو ياءً، والواو والياء إذا كانتا في موضع حركة وانفتح ما قبلهما انقلبتا ألفين، فلو حُركت الألف في الاسم المقصور لانقلبت إلى الواو والياء، ثم لعادت الواو والياء ألفًا؛ لأن ما قبلهما مفتوح، وفي ذلك ضرب من العبث، فتركت الأسماء المقصورة على صورة واحدة لهذه العلة، (انظر: التبصرة للصَّيْمَرِيّ ١:٨٣).

(٣) الرحمن (٧٢).

فالزائدةُ تكون للتأنيث نحو: حُبْلَىٰ وسَكْرَىٰ، والمنقلبةُ تكون منقلبةً عن أصل، وعن زائد: فالمنقلبةُ عن الأصل لا يخلو: أن تكون منقلبة عن واوٍ نحو: عصًا ورجًا[1] ومَنًا وقَفًا؛ لأنك تقول: عَصَوَانِ ورَجَوَانِ ومَنَوَانِ وقَفَوَانِ. أو منقلبةً عن ياء نحو: فَتًى ورَحًى وهُدًى؛ لأنك تقول: فَتَيَانِ ورَحَيَانِ وهُدَيَانِ.

وإن كان الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف كانت منقلبةً عن ياء لا غَيْرُ، نحو: مُثَنًّى ومُعَلًّى[2] ومُشْتَرًى ومُفْتَرًى.

وأما المنقلبةُ عن الزائد نحو ألف تَتْرًى[3] ومِعْزًى في مذهب من صرف؛ لأنها للإلحاق ببناء جَعْفَرٍ ودِرْهَمٍ.

(٣٨) مسألة:

ويقال: ما حكم قاضٍ وعَمٍ[4]؟.

والجواب: حُكْمُهُ أن يكون في حال الرفع والجرّ مكسورَ الآخر، نحو: هذا قاضٍ وذاك عَمٍ، ومررت بقاضٍ وعَمٍ، فإذا صِرْتَ إلى النصب أَجْرَيْتَهُ مُجْرَىٰ الصحيح،

(١) الرَّجا (بالقصر): ناحية كل شيء، وخصّ بعضهم به ناحية البئر من أعلاها إلى أسفلها وحافتيها (اللسان: رجا)، والمنا: الكيل أو الميزان الذي يوزن به، وتثنيته منوان ومنيان، والأول أعلى، وجمعه أمناء (اللسان: منى).

(٢) المعلى (بفتح اللام المشددة): «القدح السابع في الميسر، وهو أفضلها، وإذا فاز حاز سبعة أنصباء من الجزور..» (اللسان: علا).

(٣) التاء الأولى في تترى أصلها الواو من (وتر) وهو إبدال مسموع، وأما الألف فيها فبعض العرب ينون فتكون للإلحاق بجعفر بمنزلة أرطى، ومنهم من لا ينون فيجعل ألفها للتأنيث بمنزلة سكرى، وأكثر العرب على ترك التنوين (اللسان: وتر). وأما (مِعْزَى) فهي ذوات الشعر من الغنم، خلاف الضأن، وهي تصرف إذا شبهت بـ (مِفْعَل) مع أن وزنها (فِعْلَى) ولا تصرف إذا لم تشبه بها. فعلى الألف تكون الألف للإلحاق، وعلى الثاني تكون الألف للتأنيث (لسان العرب: معز).

(٤) يقصد الاسم المنقوص، وهو كل اسم معرب آخره ياء مكسور ما قبلها لزومًا. و(عَمٍ) صفة مشبهة، من الفعل: عَمِيَ، إذا كان أعمى القلب.

نحو: رأيت قاضيًا وعَمِيًا، والأصل: هذا قاضِيٌ، ومررت بقاضِيٍ، إلا أنهم كرهوا الضمَّ والكسرَ على الياء، فَأُسْكِنَتْ الياء، والتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وكانت(11a) الياءُ أَوْلَى بالحذف؛ لأن ما قبلها يَدُلُّ عليها، وليس قبل التنوين ما يَدُلُّ عليه، ولأن التنوين دخل لمعنى، فلو حُذِفَ لذهب المعنى الذي دخل من أجله. فإن أدخلت الألف واللام سقط التنوين ورجعت الياء؛ لأنها إنما حُذِفَتْ من أجله، والإضافة في هذا تجرى مجرى الألف واللام، تقول: هذا القاضى، وهذا قاضيك، ومررت بالقاضى، وبقاضيك، ورأيت القاضِيَ، وقَاضِيَكَ.

(٣٩) مسألة:

ويقال: ما حُكم يَغزوُ ويَرْمي ويَرْضَىٰ؟[١].

والجواب: أن (يغزو ويَرْمِى) إذا كانا في موضع رفع أُثْبِتَتْ الواوُ والياء فيهما ساكنتين؛ استثقالاً للحركة عليهما، وإذا كانا في موضع نصب فُتِحَتَا لخِفّةِ الفتحة، نحو: لن يَغْزُوَ ولن يَرْمِيَ. وأما يَرْضَى فإنه يكون في حال الرفع والنصب على حال واحدة؛ لأن الألف لا تتحرك.

فإن صِرْتَ إلى الجزم حَذَفْتَ الواوَ والياءَ والألفَ، فقلت: لم يَغْزُ ولم يَرْمِ ولم يَرْضَ.

فإن قيل: فَلِمَ حُذِفَتْ هذه الأشياء؟

قيل: حُذِفَتْ؛ لأن الجازم دخل ولم يَجِدْ حركةً يحذفها، ووجد حروفًا تشبه الحركات، فحذفها كما كان يحذف الحركات لو وجدها[٢]، ورُبَّما اضطُرَّ الشاعرُ فأثبت هذه الحروف، كما قال:

---

(١) يقصد: المضارع معتل الآخر بالواو أو بالألف أو بالياء.

(٢) في المقتضب (١٣٤:١): «فإن لَحِقَ شيئًا من هذه الأفعال الجزمُ، فآية جزمها حذف الحرف الساكن؛ لأن الجزم حَذْفٌ. فإذا كان آخر المعتل متحركًا حُذِفَت الحركة، وإذا كان ساكنًا حُذِفَ الحرف الساكن».

٢- هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[1]

وقال آخر:

٣- أَلَمْ يأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[2]

ومثل ذلك قول الآخر:

٤- إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ

وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ[3]

وقد أَجْرَوْا المَبْنى الموقوفَ مُجْرىٰ المجزومِ في الحذف، نحو: ارْمِ واغْزُ واخْشَ. وقد أثبت الشاعر الياءَ ضرورةً فقال:

٥- ثُمَّ نَادِي إِذَا دَخَلْتَ دِمَشْقَا يَا يَزِيدَ بْنَ خَالِدِ بْنِ يَزِيدِ[4]

---

(١) من البسيط ينسب: إلى أبي عمرو بن العلاء، انظره في: شرح الجمل لابن عصفور: (٢:١٨٨، ٦٥٣)، والمساعد: (١:٣٥)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (٢:٤٥٨)، والممتع: (٢:٥٣٧)، والإنصاف: (١:٢٤)، وجمل الخليل: (٢٠٣)؛ وزبّان: اسم رجل. وفي البيت تخريجات أخرى في (الإنصاف: ١:٢٤).

(٢) من الوافر، لقيس بن زهير العبسي، انظر في: المساعد: (١:٣٥)، والأصول: (٢:٧٠١)، والشافية الكافية: (١:٥٧٨)، وجمل الزجاجي: (٤٠٧)، والممتع: (٢:٥٣٧)، ومشكل إعراب القرآن للقيسي: (١:٤٣٥)، وجمل الخليل: (٢٠٤)، والمطالع السعيدة: (١:١٩١)، والفرائد: (١٢٦)، والحجة لابن خالويه: (١٩٨). والأنباء: جمع نبأ، وهو الخبر، أو المهم منه. وتنمي: تزيد وتكثر. واللبون: الإبل ذوات اللبن. وبنو زياد: هم الكملة من الرجال، الربيع وعمارة وقيس وأنس، وأمّهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية. وفي البيت تخريجات أخرى في (الإنصاف ١:٣٠).

(٣) رجز، لرؤبة بن العجاج. انظره في ديوانه: (١٧٩)، والمساعد: (١:٣٥)، والممتع: (٢:٥٣٨)، وضرائر ابن عصفور: (١٧٤)، وسر الصناعة: (١:٢٩)، والفرائد: (١:١٢٥) والمطالع السعيدة: (١:١٩١)، وقوله: ولا ترضّاها، معناه: لا تتطلب رضاها. وقوله: ولا تملّق، أصله: تتملّق، فحذفت إحدى التاءين، ومعناه: لا تتكلف الملق لها. وفي الرجز تخريجات أخرى، تجدها في هامش (الإنصاف ١:٢٦).

(٤) من الخفيف، قائله موسى شهوات. انظره في: الأغاني: ٢:١٢ (طبعة بولاق)، والضرائر للقزاز: ٢٤، ٢٦.

بابُ جملة الإعرابِ

قال صاحب الكتاب:

«الرفعُ في الاسمِ من ستة أَوْجُهٍ[١]، وهي: الفاعل: قام زيد. وما لم يُسَمَّ فاعلُه: أُكْرِمَ زيدٌ،(11b) والمبتدأ، وخبرُه: زيدٌ قائمٌ. واسم كان مثل: كان زيدٌ قائمًا. وخبر إنّ مثل: إن زيدًا قائمٌ.

والنصبُ من اثْنَيْ عَشَرَ وجهًا[٢]: كالمفعول به؛ وشُبِّه به اسم إنَّ، وخبر كان، ومفعولا ظَنَنْتُ؛ مثل: أظنُّ زيدًا خارجًا، والمصدر: قمت قيامًا، والزمان: قمت اليومَ، والمكان: قمت عِنْدَكَ، والحال: قمت ضاحكًا، والغَرَضُ[٣]: قمت طَلَبَ زيد، والتمييز: تَفَقَّأْتُ شحمًا[٤]، والاستثناء: قُمْنا إلا زيدًا، والمفعول معه: ما زِلْتُ وزَيْدًا حتى فَعَلَ.

---

(١) جعلها ابن هشام تسعة – غير المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم – وزاد على ما هنا:

١- اسم الحروف العاملة عمل ليس، وهي أربعة: (ما) عند الحجازيين، و(لا وإنْ) في لغة أهل العالية، و(لات) في الحين أو الساعة أو الأوان.

٢- واسم أفعال المقاربة.

٣- وخبر لا النافية للجنس. انظر: شذور الذهب (١٨٩-٢٠٨). وربما لم يذكر الفزارى هذه المسائل؛ لأنه يُلحِقُها بما عملت، بالقياس عليه.

(٢) جعلها ابن هشام أربعة عشر – غير المضارع المسبوق بناصب – وزاد على ما هنا:

١- المنصوب بالصفة المشبهة.

٢- خبر الحروف النافية.

٣- اسم لا العاملة عمل إن.

انظر: شذور الذهب (٢٤٤-٢٨٧)، وربما لم يذكر الفزارى هذه المسائل؛ لأنه يُلحقها بما عملت، بالقياس عليه.

(٣) يريد: المفعول له (المفعول لأجله).

(٤) تفقَّأ: انفلق وانْشَقَّ. والشحم: الدهن. وهذا من أمثلة كتاب سيبويه.

والجرُّ من وجهين[1]: (بإضافة)[2]، دارُ زيدٍ، وبحروف، مثل: بزيدٍ، ولزيدٍ.

ورَفْعُ الفعلِ بالزوائد الأربع[3]: الألف: أَذْهَبُ، والنون: نَذْهَبُ، والتاء: أنت تَذْهَبُ، والياء: هو يَذْهَبُ.

ونواصبه أربعة: أنْ ولَنْ وإِذَنْ وكَيْ.

وجوازمهُ أربعة[4]: لامُ الأمر، و(لا) في النهي، و(لمْ) في النفي، و(إنْ) في الجزاء.

وتوابع الاسم في الإعراب ستةٌ[5]: التكريرُ، والتوكيدُ، وعطفُ البيان، والنعتُ، والبدلُ، والنَّسَقُ.

وما لا يتصرف نوعان: نوعٌ لا ينصرف على كلِّ حال؛ مثل: أَحْمَرَ. ونوعٌ ينصرف في النكرة، ويمتنع من الصرف في المعرفة؛ مثل: أحمدَ وعُمَرَ وإبراهيمَ.

ولا بدّ من تفصيل هذه الجمل وَجْهًا وَجْهًا، وهذا موضعها.

---

(١) جعله ابن هشام ثلاثة أوجه، وزاد الجر بالمجاورة، انظر: شذور الذهب ٣٣٠-٣٣٣. وربما لم يذكر الفزارى ذلك؛ لقلته، ولعدم قياسيته.

(٢) زيادة على الأصل لا بدّ منها، لمقابلتها بقوله بعد: وبحروف.

(٣) تسامُح في العبارة، وإلّا فهذه الزوائد ليست هي الرافعة للمضارع، على الصحيح، وسيأتي شرحُ لذلك.

(٤) الجوازم الأساسية، وهناك مما يجزم فعلين: مَنْ وما ومهما ومتى.. إلخ، وهي تعمل بالحمل على (إنْ)؛ لأنها أمّ الباب.

(٥) جعل التوابع ستة، لأنه جعل التوكيد اللفظى قسمًا برأسه، وهو المُعَبَّرُ عنه هنا بالتكرير. والمشهور أن التوابع خمسة بِعَدِّ التوكيد اللفظى والتوكيد المعنوى قسمًا واحدًا. وبعض العلماء يعدّها أربعة بإدراج عَطْفَيْ البيان والنسق في قسم واحد.

مسائل هذا الباب

(٤٠) مسألة:

يقال: هذا الذى ذكره أوّلَ الباب: أَقِسْمَةٌ أم عِدَّةٌ[١]؟.

والجواب: أنه على مذهب الخليل عِدَّةٌ؛ لأنه لا يرتفع عنده إلا الفاعلُ وما شُبِّهَ بالفاعل[٢]، فعلى مذهبه تكون الأسماءُ المرفوعةُ قسمين: فاعلاً ومُشَبَّهًا به. [و][٣] قال غيره: هى قِسْمَةٌ؛ لأنّ كلَّ واحد من هذه الأشياء يرتفع من غير هذه الجهة التى ارتفع منها الآخر[٤].

والذى نذهب إليه أن الأسماءَ المرفوعة ثلاثة: فاعلٌ، ومُشَبَّهٌ بالفاعل، ومُشَبَّهٌ بالمُشَبَّهِ. فالفاعلُ: قام زيدٌ. والمشبه به: المبتدأ والخبرُ نحو: زيدٌ قائمٌ، وما لم يُسَمَّ فاعلُه نحو: ضُرِبَ زيدٌ، واسمُ كان نحو: كان زيد قائمًا، وخَبَرُ إنّ نحو: إن زيدًا قائمٌ. والمشبه بالمشبه: اسم ما، وخَبَرُ لا.

---

(١) سيذكر بعد قليل الفرق بين مفهومي القسمة والعدة.

(٢) المشبه بالفاعل يشمل سائر المرفوعات غيره؛ لأن الكلام على ثلاثة معان: الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه. والمبتدأ مشبه بالفاعل من حيث كونه مخبرًا عنه ومحكومًا عليه، والخبر مشبه به من حيث مجيئه ثانيًا بعد المبتدأ، كما يجيء الفاعل بعد الفعل، ومثله اسم كان وكاد. أما خبر إن فمشبه بالفاعل من حيث كانت إن وأخواتها مشبهة بالفعل في المعنى، فجعل اسمها كالمفعول المقدم، وخبرها كالفاعل المؤخر، التزامًا للفرق بينها وبين الأفعال الحقيقية.

انظر تفصيلاً لذلك في: المقتصد (١: ٢١٠).

(٣) زيادة واو العطف هنا يتطلبها السياق.

(٤) من هؤلاء ابن السراج الذي ذكر أنها خمسة: مبتدأ له خبر. وخبر لمبتدأ بَنَيْتَهُ عليه. وفاعل بُنِيَ على فعل حديثٍ عنه. ومفعول بُنِيَ على فِعْلٍ فهو حديث عنه ولم تَذْكُرْ مَنْ فَعَلَ به. ومشبه بالفاعل في اللفظ. (انظر الأصول: ١: ٥٨).

(٤١) مسألة:

ويقال: قوله في النصب: «من اثْنَيْ عَشَرَ وجهًا»: أَقِسْمَةٌ هي أَمْ عِدَّةٌ؟.

والجـواب:(12a) أنها عِدَّةٌ على جميع المذاهب؛ لأنها متداخلة، ولا يصحُّ التداخلُ في القسمة، وإنما تَصِحُّ القسمةُ إذا سَلِمَتْ من الزيادة والنقصان والتداخل والتنافر.

كقولك في الزيادة: لا تخلو الذاتُ الواحدة أن تكون قديمةً أو حادثةً أو لا قديمةً ولا حادثةً، فقولك: «لا قديمةً ولا حادثةً» زيادةٌ في القسمة؛ لأنها لا تحتملها.

وأما النقصانُ فكقولك في الجملة: لا تخلو أن تكون قديمةً أو حادثةً، أو منها ما هو قديمٌ، ومنها ما هو حادثٌ، فَقَوْلُك: «منها ما هو قديمٌ ومنها ما هو حادثٌ» تمام القسمة، ولو حَذَفْتَهُ لَبَقِيَتْ القسمةُ ناقصةً.

وأمّا التداخلُ فنحو قولك: لا يخلو العالَمُ أن يكون متفقًا أو مختلفًا أو متضادًّا، فقولك: «متضادٌّ» يدخل تحته المختلف؛ لأن كلَّ متضادٍ مختلفٌ، وليس كلُّ مختلِف متضادًّا.

وأمّا التنافرُ فنحو قولك: لا يخلو الخبرُ أن يكون صِدْقًا، أو مُخْبَرُه على خلاف ما هو به. وهذه القسمة متنافرةٌ؛ لأنك قَابَلْتَ جملةً بمفرد، فإنما يجب أن تقابل مفردًا بمفرد؛ كقولك: لا يخلو خبر إنّ أن يكون صِدْقًا أو كَذِبًا، أو تُقَابِلَ جملةً بجملة؛ كقولك: لا يخلو الخبر أن يكون مُخْبَرُهُ على ما هو به، أو على خلاف ما هو به.

والأسماءُ المنصوبة كلُّها لا تخلو أن تكون مفعولةً أو مُشَبَّهةً بالمفعول، على مذهب الخليل، وأما ابن السّرّاج فقال: هي على ضربين: أحدهما: كلُّ اسمٍ تَذْكُرُه بعد أن يستغنيَ الرافعُ بالمرفوع وما يَتْبَعُهُ في رفعه، إن كان له تابعٌ، وله في الكلام دليلٌ عليه. والضرب الثاني: كلُّ اسمٍ تَذْكُرُهُ لفائدةٍ بعد اسمٍ مضافٍ، أو فيه نُونٌ ظاهرةٌ أو

مضمرةٌ، وقَدْ تمَّا بالإِضافة والنون، وحالت النونُ والإِضافة بينهما، ولولاهما لَصلَحَ أن يضاف إليه.

والأوّل ينقسم على قسمين: مفعولٍ، ومُشَبَّهٍ بمفعول. والمفعول ينقسم خمسة أقسام: مفعولٌ مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعولٌ له، ومفعول معه»[(١)].

والضرب الثاني ينقسم قسمين:

الأوّل منهما ما يكون المنصوبُ فيه هو المرفوعَ في المعنى،(12b) وهو على ثلاثة أَضْرُبٍ: منه ما العاملُ فيه فعلٌ، يعني الحالَ والتمييزَ. ومنه ما العاملُ فيه شيءٌ على وزن الفعل متصرفٌ تَصَرُّفَهُ، يعني خَبر كان. ومنه ما العاملُ فيه حرفٌ جامدٌ، يعني اسْمَ إنَّ[(٢)].

والثاني ما يكون المنصوبُ في اللفظ فيه غَيْرَ المرفوع، والمنصوبُ بعضُ المرفوع، يعني المستثنى[(٣)].

وأَوْجَزُ من هذا أن يقال: الأسماءُ المنصوبةُ ثلاثةٌ: مفعولٌ. ومُشَبَّهٌ بالمفعول. ومُشَبَّهٌ بالمشبه.

فالمفعول على ضربين: مطلقٌ ومُقَيَّدٌ؛ فالمطلقُ المَصْدَرُ، والمُقَيَّدُ على أربعة أضرب: مقيّدٌ بالباء، ومقيّد بـ (في)، ومقيّدٌ باللام، ومقيّدٌ بـ (مع).

والمشبه بالمفعول على ضربين: أحدهما: ما الثاني فيه غَيْرُ الأول، والآخرُ: ما كان الثاني فيه هو الأوّل.

والمُشَبَّهُ بالمُشَبَّه وهو اسم (لا) وخبر (ما).

---

(١) الأصول: (١٥٨:١ - ١٥٩) منقول نصًّا.

(٢) الأصول: (٢١٢:١ - ٢١٣) بتصرف.

(٣) الأصول: (٢٨١:١).

(٤٢) مسألة:

ويقال: مِنْ كم وجهٍ الجرُّ؟.

والجواب: أنه من وجهين: أحدهما ما جُرَّ بحروف نحو: مِنْ زيدٍ، وإلى عمرو.

والثاني ما كان بالإضافة. والإضافة على ضربين: معنوية، ولفظية[١].

فالمعنوية على ضربين: إضافةٌ بمعنى اللام، نحو: دار زيد. وإضافةٌ بمعنى مِنْ[٢] نحو: ثَوْبُ خَزٍّ.

واللفظيةُ على أربعة أَضْرُبٍ[٣] إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو: ضَارِبُ زَيْدٍ اليَوْمَ أو غدًا. وإضافة[٤] الصفة المشبهة بالمشبه، نحو:

---

(١) الإضافة المعنوية هي: التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفًا أو تخصيصًا، وسميت معنوية؛ لأن فائدتها ترجع إلى المعنى. ويقال لها: الإضافة المحْضَة، أي: الخالصة من شبهة انفصال المضاف عن المضاف إليه.

أما الإضافة اللفظية فهي: التي لا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفًا ولا تخصيصًا، وسميت لفظية؛ لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ فقط، وهي التخفيف بحذف التنوين من المضاف، ويقال لها: غير المحضة؛ لأنها على تقدير الانفصال، ونصب المضاف إليه معمولاً للمضاف إذا نُوِّنَ.

(٢) زاد بعض العلماء ضربًا ثالثًا تكون فيه بمعنى (في) إنْ حَسُنَ تقديرها؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ و﴿بل مكر الليل﴾، و﴿يَٰصَٰحِبَيِ السِّجْنِ﴾، وأغفل هذا أكثر النحاة. وتكون الإضافة بمعنى (مِنْ) إن صح تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، نحو: ثوب خزٍّ. وتكون بمعنى اللام تحقيقًا أو تقديرًا فيما سوى هذين نحو: غلام زيد.

وذهب ابن الضائع إلى أن الإضافة لا تكون إلا على معنى اللام، وهي للاستحقاق، وأبطل ابن درستويه كون الإضافة على معنى حرف أصلاً؛ للزوم كون كلِّ مضاف نكرة، ورُدَّ بأنه إنما يلزم لو قلنا: إن الحرف مقدر، وإنما قلنا: هي على معنى كذا. (انظر: المساعد: ٣٢٩:١-٣٣٠).

(٣) جعل اللفظية على أربعة أضرب وذكر ثلاثة، أما الرابع الذي سقط من كلامه فهو إضافة الصفة المشبهة، نحو: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجهِ.

(٤) في الأصل: أو إضافة.

أَفْضَلُ القومِ[1]. وإضافة الشيء إلى ما كان يجب أن يكون صِفَتَهُ نحو: صَلَاةُ الأُولى.

(٤٣) مسألة:

ويقال: ما معنى قوله: «ورَفْعُ الفعل بالزوائد الأربع: الألف والنون والتاء والياء»[2]؟.

والجواب: أنه أراد أن الفعلَ إذا كانت في أوّله إحدى الزوائدِ الأربع، ولم يدخل عليه ناصبٌ ولا جازمٌ، كان مرفوعًا، وهذه العبارة مُتَسَامَحٌ فيها؛ لأن الزوائد الأربعَ لا ترفع الفعل؛ لأنها موجودة مع النصب والجزم نحو: لن يذهبَ، ولم يذهبْ.

وإنما يُرفع الفعل عند سيبويه وأصحابه بوقوعه مَوْقِعَ الأسماء[3]، وَوُقُوعُه هنالك مَعْنًى، فَأَشْبَهَ المبتدأ، فرُفِعَ، كما رُفِعَ المبتدأ، فهذه عِلَّةُ رَفْعِهِ،(13a) وأمّا علّةُ إعرابِه فَتُذْكَرُ فيما بَعْدُ إن شاء الله تعالى.

(٤٤) مسألة:

ويقال: ما أصل نواصب الفعل؟.

والجواب: أن الخليل قال: الأصْلُ: أَنْ، وأَصْلُ لَنْ: (لا أَنْ)[4]. وأَنْ بعد إِذَنْ وكَيْ

---

(١) جرى على أن إضافة أفعل التفضيل من الإضافة اللفظية، وهو مذهب الفارسيّ الكوفيين وابن السراج واختاره الجزولي وابن عصفور. ومذهب سيبويه والأكثرين أن إضافة أفعل التفضيل محضة، واختار هذا الرأي ابنُ مالك (انظر: المساعد: ٢:٣٣٢).

(٢) وكذلك جعل الاسم المضاف إلى صفته من قبيل الإضافة اللفظية وهو مذهب الفارسيّ وابن عصفور. وذهب الأكثرون إلى أنها محضة. واختار ابن مالك أن إضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بالمحضة وليست محضة؛ وذلك أن في هذه الإضافة اتصالاً من جهة أنه لم يُنْوَ معها ضمير كما نوى في الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها، وانفصالاً من جهة أن المعنى على التبعية، ولكن مع هذا الانفصال لا يحكم بتنكير المضاف مراعاةً لشبهه بالمتصل لفظًا ونية. انظر: المساعد: (٢:٣٣٢-٣٣٣).

(٣) انظر: سيبويه (٣:٩-١٠).

(٤) انظر: سيبويه: (٣:٥).

مضمرةٌ[1]، وخَالَفَهُ في ذلك سيبويه، فقال: أَنْ ولَنْ وإِذَنْ وكَيْ هى النواصبُ[2]، وسَنَشْرَحُ أحكامَ هذه الحروف في مواضعها، إن شاء الله تعالى.

(٤٥) مسألة:

ويقال: ما الأصل في جوازم الفعل؟.

والجواب: أربعةٌ وهي: (لَمْ) وتزاد عليها ما، فـ(لَمْ) جواب: (فَعَلَ). و(لَمَّا) جواب: (قد فَعَلَ)[3]. و(لامُ الأمر) مختصةٌ بالغائب، وقد يُؤْمَرُ بها المخاطبُ. و(لا) إذا كانت نَهْيًا، ويُنْهى بها المخاطب والغائب. و(إِنْ) إذا كانت شرطًا؛ فـ(لم) تدخل على لفظ المستقبل، فتنقل معناه إلى المضيّ، و(اللام ولا) تدخلان على المستقبل خاصة لفظًا ومعنًى، و(إِنْ) تدخل على المستقبل وعلى الماضى، إلا أنها تنقل معناه إلى الاستقبال.

(٤٦) مسألة:

ويقال: ما ترتيب التوابع؟.

والجواب: أن (التكرير) أوّلُها؛ لأنه[4] الاسمُ الأوّلُ في اللفظ والمعنى. ثم (التوكيدُ)؛ لأنه الأوّلُ في المعنى. ثم (عطفُ البيان)؛ لأنه مُبَيِّنٌ عن الأول بغير لفظه. ثم (النعتُ)؛ لأنه مُتَمِّمٌ للاسم الأول. ثم (البدلُ)؛ لأنه قد يكون الأوّلَ في المعنى، وقد يكون بَعْضَهُ، وقد يكون غَيْرَهُ. ثم (النَّسَقُ)؛ لأنه غير الأول على كلِّ حال. وهذا كلُّه يُشْرَحُ في مواضعه إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر: سيبويه: (٣:٦، ١٦).

(٢) انظر: سيبويه: (٣:٥، ٣:١٢).

(٣) في سيبويه: (٤:٢٢٣): «وأما (قد) فجواب لقوله: لمَّا يفعل، فتقول: قد فعل» ا.هـ. ويفسره السيرافي في الهامش بقوله: «إذا أردت أن تنفي والحدَثُ يتوقع إخبارك عن ذلك الفعل قلت: لمَّا يفعل، وهو نقيض: قد فعل، وإذا ابتدأت قلت: لم يفعل».

(٤) في الأصل: لأن.

(٤٧) مسألة:

ويقال: ما الذي لا ينصرف على كلٍّ حال؟ وما الذي لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة؟.

والجواب: أنّ كلَّ ما كانت إحدى عِلَّتَيْهِ التعريفَ ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة، وما عدا ذلك لا ينصرف الْبَتَّةَ، إلا في ضرورةِ الشعر.

باب الفاعل

قال صاحب الكتاب:

«قام زيدٌ: ارتفع زيدٌ؛ لأنه فاعل، وكذا: يقوم زيد، وما قام زيد، وهل قام زيدٌ؟ وسيقوم زيد، و: والله ليقومَنّ زيدٌ. ترفعه في النفي والاستخبار وما لم يَقَعْ بَعْدُ، وكذلك سائرُ الأفعال اللازمة، مثل: قام زيد(13b) والمتعدية، مثل: ضرب وأكل، تقول: ضرب زيدٌ، وأَنْ يضرب زيدٌ، وسيضرب زيدٌ، ولن يضرب زيدٌ، وتقول: نِعْمَ الرجلُ، فَتَرْفَعُ؛ لأنه فاعل نِعْمَ، وكذلك: بِئْسَ البلدُ، ثم تذكر المذمومَ، فتقول: بَلَدٌ كذا، وتذكر الممدوحَ بعد نِعْمَ، فتقول: زيدٌ، فَتَرْفَعُ؛ لأنه مبتدأ وما قبله خبره، أو لأنه خَبَرُ ابتداءٍ محذوفٍ تقديرُه: هو زيدٌ، وهو بَلَدُ كذا.

ولا تتصرف نِعْمَ وبِئْسَ، لا يقال منهما فاعِلٌ[1]، ولا يَفْعَل، ويجوز أن تُضْمِرَ ما فيه الألف واللام فيهما، وتُفَسِّرَهُ بنكرةٍ منصوبةٍ، ثم تذكر الممدوح والمذموم، فتقول: نِعْمَ رَجُلاً، وبِئْسَ بلدًا، ثم تقول: بَلَدُ كذا، وتقول: زَيْدٌ، يَرْتَفِعُ من الوجهين المتقدمِ ذِكْرُهُما.

وتقول: حَبَّذَا زيدٌ، فيرتفع زيدٌ من هذين الوجهين: إمّا أن تجعله مبتدأ وحبّذا خَبَرٌ مقدمٌ، وإمّا أن تجعله خَبَرَ ابتداءٍ محذوف، تقديرُه: هو زيدٌ. وقد رُكِّبَ حبٌّ وذَا، فَجُعِلَا شيئًا واحدًا؛ بدليل أنه لا يؤنث (ذا) ها هنا ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ، وتقول: حَبَّذَا زَيْدٌ، وحَبَّذَا هِنْدٌ، وحَبَّذَا أخوك، وحَبَّذَا قَوْمُكَ».

---

(١) يقصد: لا يأتي منهما اسم فاعل.

مسائل هذا الباب

(٤٨) مسألة:

ويقال: بِمَ ارتفع الفاعل؟.

والجواب: أنه ارتفع بإسنادِ الفعل إليه، وكذلك يَرْتَفِعُ مع النفى والاستفهام، لا أنّه فَعَلَ شيئًا في الحقيقة، ولكنك لَمّا أسندتَ الفعلَ إليه رفعته، كما ترفع المبتدأ بإسنادِ الخبر إليه(١).

---

(١) في المقتضب (١:٨-٩): «فإن قال قائل: إنما رفعت زيدًا أوّلاً، لأنه فاعل، فإذا قلت: لم يقم، فقد نفيت عنه الفعل، فكيف رفعته؟ قيل له: إن النفى إنّما يكون على جهة ما كان مُوجَبًا، فإذا أُعلمتَ السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلاً، فكذلك إذا قلت: لم يضرب عبد الله زيدًا، عُلِمَ بهذا اللفظ من ذكرنا أنه ليس بفاعل، ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول... ألا ترى أن القائل إذا قال: زيد في الدار - فأردت أن تنفى ما قال - أنك تقول: ما زيدٌ في الدار، فَتَرُدُّ كلامه ثم تنفيه، ومع هذا فإن قولك: يضرب زيدٌ، «يضرب» هي الرافعة، فإذا قلت: لم يضرب، فيضرب التي كانت رافعة لزيد قد رددتها قبله، و«لم» إنما عملت في يضرب ولم تعمل في زيد، وإنما وجب العمل بالفعل، فهذا كقولك: سيضرب زيد، إذا أخبرت، وكاستفهامك إذا قلت: أَضَرَبَ زيدٌ؟ إنما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدًا وإن لم يكن وقع منه فعل، ولكنك إنما سألت عنه: هل يكون فاعلاً؟ وأخبرت أنه سيكون فاعلاً، فللفاعل في هذا لفظ واحد يُعْرَفُ به حيث وقع» اهـ.

وانظر: المقتصد: (١:٣٢٥).

ويتضح من هذا أنه لا يشترط في الفاعل النحوي أن يكون فاعلاً للفعل (الحدث) في الحقيقة؛ ولذا يدخل فيه ثلاثة أضْرُبٍ ذكرها ابن السراج في الأصول (١:٧٤) وهي:

١- أفعال مستعارة للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون؛ نحو مات زيد، وسقط الحائط، ومرض بكر.

٢- وأفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقية وإنّما تدل على الزمان فقط؛ نحو: كان عبد الله أخاك، فلست تخبر بفعل فعله، وإنما تخبر أنه كان أخاه فيما مضى.

٣- وأفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جُعِلَتْ له، نحو: لا أَرَيَنَّكَ ههنا، فالنهى إنما هو للمتكلم، كأنه ينهى نفسه في اللفظ وإنما هو للمخاطب في المعنى، وتأويله: لا تكونَنَّ هَهنا؛ فإن من حضرني رأيته» اهـ. ونلاحظ أن ابن السراج جعل اسم كان من باب الفاعل، وهو تسامح في العبارة؛ إذ هو مشبّه بالفاعل، وليس فاعلاً.

(٤٩) مسألة:

ويقال: لم اخْتِيرَ له الرفع؟.

والجواب: أنهم أرادوا أن يَفْرُقُوا بين الفاعل والمفعول[١].

فإن قيل: فَلِمَ كان الفاعل أَوْلَىٰ بالرفع؟

قيل: لِقِلَّتِهِ؛ وذلك أن الفاعل واحدٌ، والمفعولاتُ كثيرة[٢]، فأرادوا تَكْثِيرَه فَأَعْطَوْهُ الضمةَ.

وجوابٌ ثانٍ، وهو: أن الضمة ثقيلةٌ والفتحة خفيفةٌ، فَأَعْطَوْا الضمةَ الفاعلَ؛ لِيَقِلَّ في كلامهم ما يستثقلون، وأَعْطَوْا المفعولَ الفتحةَ؛ لِيَكْثُرَ في كلامهم ما يَسْتَخِفُّون.

وجوابٌ ثالث، وهو: أن الفاعل يشبه المبتدأ؛ من حيث كان كلُّ واحدٍ منهما مُعْتَمَدَ البيان، فأُعْطِيَ الضمةَ، كما أُعْطِيها المبتدأ[٣].

(٥٠) مسألة:

ويقال: على كَمْ من وجهٍ يكون الفاعل؟.

والجواب:(14a) أن الفاعل على ثلاثة أَوْجُهٍ:

أحدُها: أن يكون فاعلاً في اللفظ والمعنى، نحو قولك: قام زيدٌ.

والثاني: أن يكون فاعلاً في اللفظ دون المعنى، نحو قولك: مات زيدٌ، ومَرِضَ عَمْرٌو.

---

(١) في المقتضب (١:٨): «وإنما كان الفاعل رفعًا والمفعول به نصبًا؛ ليعرف الفاعل من المفعول به».

(٢) ألا ترى أن فعلاً واحدًا يكون له عدة مفعولات ولا يكون له إلا فاعل واحد، نحو: أعلمت زيدًا عمرًا خيْرَ الناس. وتأتي في كل فعل بالمصدر والحال والظرف نحو: قمت قيامًا يوم الجمعة عند عمرو لابسًا كذا.

(٣) انظر تفصيلاً في:

المقتصد: (١:٣٢٦-٣٢٧)، وفاتحة الإعراب: (٢٩-٣٠)، وشرح الجمل لابن عصفور: (١:١٦٢-١٦٣)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (١:١٥٨-١٥٩)، وابن يعيش: (١:٧٥)، وعلل النحو: ٢٦٩، وأسرار العربية:٨٧.

والثالث: أن يكون فاعلاً في المعنى دون اللفظ، نحو قوله: ﴿كَفَى بِاللهِ حَسِيبًا﴾(1) فَاسْمُ الله في موضع رفع؛ لأنه فاعل؛ والدليل على ذلك أنك لو حَذَفْتَ الباء لرفعت فقلت: كَفَى اللهُ، كما قال العَبْدُ:(2)

٦- عُـمَـيْـرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَـهَّـزْتَ غَـادِيَـا　　كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا(3)

(٥١) مسألة:

ويقال: على كَمْ مَنْ وَجْهٍ تكون الأفعال في اللزوم والتعدى؟.

والجواب: أنها على وجهين: لازمٌ ومتعدٍّ:

فاللازمُ لا يخلو أن يكون غريزةً أو كالغريزة، نحو: سَرُع وبَطُؤَ، أو فِعْلاً للنفس نحو: كَرُمَ وشَرُفَ، أو حركةً للجسم غَيْرَ مُمَاسَّةٍ نحو: قام وقَعَد، وما أشبه ذلك.

والمتعدى لا يخلو أن يكون متعديًا إلى مفعول، أو متعديًا إلى مفعولين، أو متعديًا إلى ثلاثة:

فالمتعدى إلى مفعولٍ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ: متعدٍّ بنفسه، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، ومتعدٍّ بحرف، نحو: مررت بزيد، ومتعدٍّ مرةً بحرف ومرةً بغير حرف، نحو: شَكَرْتُهُ وشَكَرْتُ له، ونصحته ونَصَحْتُ له.

وأما المتعدى إلى مفعولين فَعَلَى ضربين: متعدٍّ إلى مفعولين يجوز الاقتصارُ على أحدهما، ومتعدٍ إلى مفعولين لا يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما:

فالذى يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه على ثلاثة أضرب: أحدهما:

---

(1) النساء: (٦).

(2) هو: سحيم عبد بني الحسحاس، توفى سنة ٤٠هـ.

(3) من الطويل، لسحيم عبد بني الحسحاس، انظره في: ديوانه: (١٦)، والكافية الشافية: (٢: ١٠٧٠)، والإنصاف: (١٦٨)، وعمدة الحافظ: (٤٢٥). وعميرة: اسم امرأة. وتجهزت: اتخذت جهاز سفرك وأعددته. وغاديًا: سائرًا في وقت الغداة، وهو الوقت من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس.

ما تعدّى بصيغته الثلاثية نحو: كَسَوْتُ زيدًا ثوبًا،

والثاني: ما تعدّى بالنقل، نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا.

والثالث: ما كان يتعدى إلى الثاني بحرف جرٍّ، فَحُذِفَ الجر[1] ، فَوَصَلَ الفِعْلُ نحو: اخْتَرْتُ الرجالَ زيدًا، وفي التنزيل ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[2].

وأمّا ما لا يجوز فيه الاقتصارُ، فنحو الظنّ[3]، وله بابٌ يُشْرَحُ فيه.

وأمّا ما يتعدى إلى ثلاثةٍ فأربعةُ أفعالٍ: أَعْلَمَ وأَنْبَأَ ونَبَّأَ وأَرَى، وقد يُضيفُونَ إليها: أَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ[4].

و (جَعَلَ) إذا كانت بمعنى صَيَّرَ وسَمَّى تَعَدَّتْ إلى مفعولين.[5]

(٥٢) مسألة:

ويقال:(14b) ما الأصل في نِعْمَ وبِئْسَ؟وكم من لغة فيهما؟

والجواب: أن الأصل فيهما: نَعِمَ وبَئِسَ على وزن شَهِدَ ولَعِبَ، إلا أنهم أَسْكَنُوا الثاني استخفافاً[6].

---

(١) في إصلاح المنطق (٢٨١): «وتقول: نصحت لك، وشكرت لك، فهذه اللغة الفصيحة، قال الله جَلَّ وعَزَّ ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾، وقال في موضع آخر: ﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾، ونصحتك وشكرتك لغة» اهـ. وانظر: المخصص: (٧٣:١٤)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: (٣٠٦)، والاقتضاب: (٢٦٥).

(٢) يقصد: حرف الجر، أو الجارّ.

(٣) الأعراف: (١٥٥).

(٤) يقصد: باب أفعال القلوب، أي: باب (ظنّ) وأخواتها.

(٥) ذكر سيبويه -مما يتعدى إلى ثلاثة مفعولات، ولا يجوز الاقتصار على مفعول واحد دون الثلاثة- ثلاثة أفعال فقط هي: أرى ونبّأ وأَعْلَمَ (٤١:١)، ومثله المبرد في (المقتضب ٣:١٢١-١٢٢) وجعلها الشيخ عبد القاهر أربعة بزيادة «أنبأ» المهموز، وقال: «ولم يُجَوِّزْ أبو عثمان أن يقاس على أعلمت فيقال: أظننت زيدًا عمرًا منطلقًا، كما يقال: أعلمتُ، وجوّزه أبو الحسن، وتقول: أَحْسَبْتُ زيدًا عمرًا منطلقًا، أي: جعلته يحسبه منطلقًا، وقوله قياسٌ. انظر: المقتصد (٦٢٩:١)، و(فاتحة الإعراب ١٨٧).

(٦) تأتي (جعل) على أربعة أوجه يجمعها أصلان: أحدهما أن تكون بمعنى صيّر - كما ذكر - =

وفيهما أربعُ لغاتٍ: نِعْم وبِئْس، هذه اللغة الفصحى. ونَعْمَ وبَأْس - وهذا مخففٌ من نَعِمَ وبَئِس - كما تقول فى عَلِمَ: عَلْمَ. ونِعِمَ وبِئِسَ، بكسر النون والباء؛ إتباعًا لحرف الحلق. ونَعِمَ وبَئِسَ، وهذا هو الأصل.

وكلُّ فعل على (فَعِلَ) ممَّا ثانيه حَرْفٌ من حروف الحلق يجوز فيه هذه الأوجهُ الأربعةُ

وحروف الحلق ستةٌ، وهى: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.

(٥٣) مسألة:

ويقال: ما حُكم نِعْمَ وبِئْسَ؟.

والجواب: أنهما يَرفَعانِ ما فيه الألف واللام على طريق الجنس(١)، ولا يَعْمَلان فى المضمَرات، ولا فى الأعلام، ولا فى أسماء الإشارة، ولا فيما كان مُعَرَّفًا تَعْرِيفَ العهد، وإذا أُضْمِرَ فيهما الضمير على شريطة التفسير، ولا بدَّ من اسمٍ نكرةٍ منصوبةٍ يُفَسِّرُ ذلك الضميرَ؛ وذلك نحو قولك: نِعْمَ الرجلُ وبِئْسَ الغلامُ. وما أُضِيفَ إلى ما فيه الألف واللام على طريق الجنس يجرى هذا المجرى؛ نحو قولك: نِعْمَ القومُ زيدٌ، وبِئْسَ صاحبُ القومِ عَمْرٌو. وتقول: نِعْمَ الرجلِ رجلاً، وبِئْس الغلامُ غلامًا، إلا أنك حذفت.

= فتتعدى إلى مفعولين. والآخر أن تكون بمعنى عَمِلَ وخَلَق، فتتعدى إلى واحد. وإذا كانت بمعنى صيَّر فأحد وَجْهيها أن تكون بأثرة تصل إلى المجعول، نحو: جعلت الخشب بابًا. والآخر أن تكون بغير أثرة، بل الحكم على الشيء أنه صُيِّر كذلك، أو القول أنه كذلك، نحو: جعلت الرجل فاسقًا، وجعلت بكرًا أميرًا.

أما إذا كانت بمعنى (عمل) فأحد وَجْهيها أن تكون بمعنى اللام، نحو: جعلت لزيد مالاً، أي: أعطيته مالاً فملكه، والوجه الآخر أن تكون مجردة في اقتضائها من حرف جر، فتكون مطلقة على معنى عملت، نحو: جعلت الدار، أي: عملت، ولا تحتاج إلى غير ذلك. انظر: المقتضب: (٤:٦٧-٦٩).

(١) أي: بعد كسر الفاء من أجل حرف الحلق (العين في نعم، والهمزة في بئس)، وانظر في ذلك، وفي لغاتها المراجع التالية: الأصول: (١:١١١)، وسيبويه: (٢:١٧٩، ٤:١١٦)، والمقتضب: (٢:١٤٠)، وشرح الجمل لابن عصفور: (١:٥٩٩)، ولسان العرب (بئس ونعم).

وبعض النحويين يُجيز الجمع بين المفسِّر والمفسَّر، وبعضهم لا يجيز ذلك، وهو مذهب سيبويه(١) والأول مذهب أبي العباس.(٢)

(٥٤) مسألة:

ويقال: لِمَ اختُصَّا بالألف واللام على طريق الجنس؟.

والجواب: أنهما وُضِعا للمدح والذَّم، وقُصِرا على الجنس؛ إشعارًا بأن في الممدوح والمذموم بهما مِثْلَ ما في جميع الجنس من المناقب والمثالب؛ ولهذا قُصِرا على الماضي؛ لأن الإنسان لا يُمْدَحُ ولا يُذَمّ إلا بما كان منه، دون ما سيكون(٣).

(٥٥) مسألة:

ويقال: بِمَ ارتفع الاسمُ المقصودُ بالمدح أو الذَّمّ بعدهما؟.

والجواب: أنه يرتفع عند البصريين من وجهين:

أحدهما: أن يكون خَبَرَ مبتدأ محذوف، كأنّ قائلاً قال: من هذا الممدوحُ، أو المذمومُ؟

فقيل: هو فلانٌ.

(15a)والثاني: أنه مبتدأ وما قبله خَبَرٌ عنه. فإن قيل: فما العائد من الخبر على المبتدأ؟

---

(١) انظر: المقتضب: (١٤٣:١، ١٤١:٢).

(٢) انظر سيبويه: (١٧٥:٢-١٦٧).

(٣) انظر: المقتضب: (١٥٠:٢)، وممن أخذ بوجهة المبرد هنا: أبو علي الفارسي، وعبد القاهر الجرجاني مع قوله: (إنه لا يكاد يوجد)، وابن مالك في التسهيل وفي الكافية الشافية، والزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الإيضاح. أما من أخذ برأي سيبويه في عدم جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فكثير، منهم ابن عصفور وابن السراج وابن يعيش.

وفي المسألة مذهب ثالث وهو أنه يجوز الجمع بينهما إن أفاد التمييز معنى زائدًا ليس في الفاعل وإلّا فلا. انظر: المقتصد: (٣٧٢:١)، والمساعد: (١٣٠:٢)، والكافية الشافية: (١١٠٦:٢)، وابن يعيش: (١٣٢:٧)، وأوضح المسالك: (٢٧٨:٣).

قيل: ما دَلَّ عليه الكلامُ؛ لأن المعنى: زَيدٌ محمودٌ في الرجال، أو مَذْمومٌ في الرجال (١).
وقال الكوفيون: يَرْتَفِعُ الاسْمُ المقصودُ بالمدح أو الذم على البدل من المرفوع بِنِعْمَ وبِئْسَ. (٢)
وهذا لا يجوز عند أصحابنا؛ لأن نعم وبئس لا يعملان في الأعلام، وحقُّ البدل أن يقع موقع المبدل منه، فيلزمهم أن يقولوا: نِعْمَ زيدٌ، وبِئْسَ عَمْرُو وهذا لا يجوز(٣).

(٥٦) مسألة:

ويقال: ما الأصل في: حبّذا ؟.

والجواب: أن الأصل في حَبَّ (حَبُبَ) فأُسْكِنَتْ الباءُ الأولى، وأُدْغِمَتْ في الثانية، فقيل: حَبَّ، ورُكِّب مع (ذا) حتى صارا(٤) بمنزلة الشيء الواحد؛ ولهذا لم يُثَنَّ (ذا)، ولم يُجْمَعْ، ولم يُؤَنَّثْ؛ لأنه قد صار بمنزلة الباء من ضرب(٥).

(٥٧) مسألة:

ويقال: فِيمَ تعمل حبّذا؟.

والجواب: أنها تعمل في المعرفة والنكرة، نحو قولك: حَبَّذَا زيدٌ، وحَبَّذَا رَجُلٌ عندنا، قال جرير(٦):

---

(١) انظر: علل النحو: (٢٩٠) وما بعدها، وأسرار العربية: (١٠٨).
(٢) انظر: سيبويه: (٢:١٧٥)، والمقتضب: (٢:١٤١-١٤٢)، والأصول: (١:١١٢)، وابن عصفور: (١:٦٠٥)، والمقتصد: (١:٣٦٥-٣٦٩)، والكافية الشافية: (٢:١١١٠)، وفاتحة الإعراب: (١٠٦-١٠٨)، والمساعد: (٢:١٣٤)، وابن يعيش: (٧:١٣٤-١٣٥).
(٣) ورد هذا الرأى في المقتضب: (٢:١٤٢) غير منسوب، ورَدَّهُ المبرد. وانظر الأصول: (١:١١٣) (بنص المبرد).
(٤) في الأصل: صار.
(٥) في سيبويه: (٢:١٨٠)، «وزعم الخليل رحمه الله أن حبّذا بمنزلة حبّ الشيء ولكن ذا وحبّ بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا؛ ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حبذا، ولا تقول: حَبَّذِهِ؛ لأنه صار مع حبّ على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم؛ لأنه كالمثل» اهـ.
وانظر المقتضب: (٢:١٤٥)، والأصول: (١:١١٤-١١٥)، وابن عصفور: (١:٦٠٩-٦١٢)، والكافية الشافية: (٢:١١١٥)، والمساعد: (٢:١٤٠).
(٦) هو: جرير بن عطية الخَطَفَى، من أصحاب (النقائض)، توفى سنة ١١٠هـ.

٧- يَاحَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَا
وَحَبَّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا[1]

فإن قيل: بمَ يرتفع الاسم بعدها؟.

قيل: اختلف النحويون فى ذلك:

فقال بعضهم: يرتفع بالابتداء، وحَبَّذا خبره[2].

وقال آخرون: يرتفع على أنه خبر مبتدأ محذوف[3]، أى: هو فلان.

وقيل: حَبَّذا مبتدأ وما بعده خبره[4]؛ لأنه قد زال عنه حكم الفعلية بالتركيب.

وقيل: ما بعد حَبَّذا بدلٌ من ذا[5].

وقيل: هو رفع بِحَبَّذَا[6]؛ لأن حَبَّ رفع ذا، وحَبَّ مع ذا جميعًا رَفَعَا زيدًا وما جرى مجراه؛ لأن (ذا) صارت بمنزلة الباء من ضرب، وصار حَبَّذا بمنزلة ضرب فى أنه لا اعتداد بـ (ذا) فيه[7].

---

(١) والبيتان من البسيط، وردا في ديوانه: ٥٩٦، وفي اللسان (حبب) وورد الأول فقط في ابن عصفور: (٦١١:١). والمساعد: (٤٨٧:٢)، وجمل الزجاجي: (١١٠).

(٢) زعم ابن مالك أنه ظاهر مذهب سيبويه والخليل، انظر: المساعد: (١٤١:٢)، وزعم ابن خروف أنه رأى سيبويه، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك. انظر: الكافية الشافية: (١١٧:٢)، والمساعد: (١٤٣:٢)، وفيه أيضًا: (١٤١:٢) أنه رأى الفارسيّ.

(٣) وهو اختيار ابن مالك، انظر: المساعد: (١٤٣:٢).

(٤) هو رأى المبرد في المقتضب: (١٤٥:٢)، واستنبطه بعضهم من كلام سيبويه والخليل: (١٨٠:٢)، «وزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حبَّ الشيء، ولكن ذا وحبَّ بمنزلة كلمة واحدة، نحو (لولا) وهو اسم مرفوع» اهـ. وذلك أنه أعاد الضمير في قوله (وهو اسم مرفوع) على حبذا كلها، وأما أصحاب الرأى المخالف فأعادوا الضمير إلى (ذا) من قوله: حبذا.

(٥) هو رأى ابن كيسان، انظر: المساعد: (١٤٣:٢).

(٦) أي: أزيلت الاسمية من (ذا) بالتركيب، فصارت حبذا كلها فعلاً، وينسب هذا الرأى إلى أبي الحسن الأخفش وابن درستويه، وانظر ذلك والرد عليه في: المساعد: (١٤٢:٢).

(٧) وفي الأسلوب إعرابان آخران: أحدهما أن يجعل المرفوع فاعلاً بـ (حبّ) وذا زائدة. (انظر فاتحة الإعراب: ١٠٩). والآخر أن يكون عطف بيان على (ذا). انظر: المساعد: (١٤٣:٢).

بابُ ما لم يُسَمَّ فاعله

قال صاحب الكتاب:

«تقول: ضُرِبَ زيد، ترفعه؛ لأنه لم يُسَمَّ فاعله، وكذا: يُضْرِبُ زيدٌ، ويُثَنَّى: ضُرِبَ الزيدان، ويُجْمَع: ضُرِبَ الزيدون، تُوَحِّدُ الفعل؛ لأنه قبل الاسم الذى هو له. وتقول: أُعْطِي زيدٌ درهمًا، ارتفع زَيْدٌ؛ لأنه لم يُسَمَّ فاعلهُ، وانتصب الدرهم؛ لأنه(15b) مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه. ويجوز رفع الدرهم ونصب زيد فتقول: أُعْطِيَ الدرهمُ زيدًا، والأول أجود. فأمّا: أُعْطِي زيدٌ عمرًا فلا يجوز إلا رفْعُ القابض ونَصْبُ المأخوذ، أيّهما كان. وكذلك: أُعطِيتُ عمرًا – إذا أَخَذْتَهُ – وأُعطِينِي زيدٌ – إذا أَخَذَكَ – وتقول: دُفِعَ إلى زيدٍ درهمٌ، ارتفع درهم؛ لأن زيدًا منعه حرفُ الجر أن يقوم مقام الفاعل، ويَسُدَّه، فارتفع ما بعده. وتقول: سِيرَ بزيدٍ يومان، ترفعُ الزمان وتقِيْمه مُقَامَ الفاعل[١]، وكذلك: سِيرَ بزيدٍ فرسخان، ترفع المكان وتقيمه[٢] مُقَامَ الفاعل، وتنصب الآخَرَيْنِ، فإن كان مع الثلاثة مفعولٌ به مثل: أُكْرِمَ زَيْدٌ إكرامًا حسنًا اليَوْمَ المكان الذى هُوَ بِهِ؛ فإنه يُرفَعُ المفعولُ ويُقام مُقام الفاعل، وتنصب هذه الثلاثة؛ لأنها مفعولاتٌ وفَضَلاتٌ، فإنما يقوم أحد هذه الثلاثة مقام الفاعل عند عدم المفعول».

مسائل هذا الباب

(٥٨) مسألة:

ويقال: لِمَ ضُمَّ أولُ الفعل الذى لم يُسَمَّ فاعله؟.

والجواب: أنه ضُمَّ؛ لِيُفَرِّقَ بين ما سُمِّيَ فاعلُه وبين[٣] ما لم يُسَمَّ فاعله[٤].

فإن قيل: فَلِمَ عُدِلَ إلى الضمّ فيما لم يُسَمَّ فاعلُه دون ما سُمِّيَ فاعلُه؟

---

(١) في الأصل: اسم الفاعل.

(٢) في الأصل: وتقيم.

(٣) تكرار (بين) مع الظاهر خطأه بعض النحاة، وجعله الآخرون قليلاً في اللغة، والكثير حذف الثانية، فتقول: المال بين زيد وعمرو، ولا تقول: المال بين زيد وبين عمرو.

(٤) في الأصول: (١:١٧٧)، «فخولف بينه وبين بناء الفعل الذي بُنِيَ للفاعل؛ لئلا يلتبس المفعول بالفاعل».

قيل: لأنه فَرْعٌ[١]، فَأُعْطِيَ أثقلَ الحركات، وأُعْطِي الأثقلُ أخفَّ الحركات؛ لأنه أَسْبَقُ، فَسَبَقَ إلى أخفِّ الحركات[٢].

(٥٩) مسألة:

ويقال: لِمَ كُسِرَ أَوَّلُ قِيلَ وبِيعَ؟.

والجواب: أن الأصل (قُوِلَ وبُيِعَ)، فكرهوا الكسرةَ على الواو والياء، فنقلوها إلى القاف والباء بعد أن سُلِبَا حَرَكَتَيهِمَا، فسَكَنَتْ الياء، وانقلبت الواوُ ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: قِيلَ وبِيعَ. ومن العرب من يُشِمُّ الضمَّ[٣]. ومنهم من يَرُدُّ ذَوَاتِ الياء إلى الواو ويَضُمُّ الأوَّلَ؛ حرصًا على البيان، فيقول: قُولَ وبُوعَ[٤]، وهذه اللغةُ لم تأت فى القرآن؛ لقلّتها وشذوذها[٥].

(٦٠)[16a] مسألة:

ويقال: لِمَ رُفِعَ المفعولُ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه؟.

والجواب: أن سيبويه قال: أُسْنِدَ الفعلُ إليه كما أُسْنِدَ إلى الفاعل، وليس هو منقولاً

---

(١) أي: لأن أصل كل فعل مبنيّ لما لم يسمّ فاعله فعل مبنى للفاعل، وهذا أحد مذهبين، والمذهب الآخر أنه بناء برأسه غير مغيّر عن شيء، والدليل أنه يوجد فعل مفعول لم يُبْنَ في موضع الفاعل، نحو: جُنَّ وغُمَّ، ولا يقال: جَنَّ الله زيدًا، ولا غَمَّ الله الهلال، ورجّح ابن عصفور الرأى الأول القائل بالتغيير، واستدلّ. انظر: شرح الجمل: (١:٥٤٠-٥٤١).

(٢) انظر تفصيلاً في: علل النحو: (٢٧٧) وما بعدها.

(٣) الإشمام: أن تنحو بالكسرة نحو الضمة، فتُشِمّ الكسرة رائحة الضمة.

(٤) انظر هذه اللهجات في: سيبويه: (٤:٣٤٢)، وعلل النحو: (٢٧٨).

(٥) قرئ بها في بعض القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿ولما أن جاءت رسلنا لوطًا سِيء بهم﴾ قرأ الجمهور: سِيء بكسر السين، وضَمَّها نافع، وابن عامر والكسائي. وقرأ عيسى وطلحة: سُوءَ بضمها، وهي لغة بني هذيل وبني دبير، يقولون في قيل وبيع ونحوهما: قُولَ وبُوعَ، انظر: البحر المحيط: (٧:١٥١، ٨:٣٠٣).

عن غيره[1] ، واسْتُدِلَّ على ذلك بأن العربَ قد بَنَتْ أفعالاً للمفعول لم تَنْطِقْ لها بفاعل، نحوِ قولك: جُنَّ زيدٌ، وسُلَّ عمرو، وزُهِيَ الرجلُ، وعُقِمَت المرأة[2] ، وما أشبه ذلك.

وأما أبو الحسن فقال: رُفِعَ؛ لأنه لما حُذِفَ الفاعل أُقِيم مُقامه[3]. فعلى مذهبه يَرْتَفِعُ على التشبيه بالفاعل.

وقَوْلُ سيبويه أَجْرَى على كلام العرب[4]، وقول أبي الحسن أَجْرَى على الأصول، من حيثُ: لا فِعْلَ إلاّ وَلَهُ فاعلٌ.

(٦١) مسألة:

ويقال: ما الوجهُ في قولهم: أُعْطِي زَيْدٌ دِرْهمًا[5]؟.

والجواب: أن الوجهِ رَفْعُ زيد ونَصْبُ درهم؛ لأن زيدًا هو الآخذ على كلِّ حالٍ، والدرهمُ مأخوذٌ.

فإن قيل: فَلِمَ جاز رَفْعُ الدرهم ونَصْبُ زيد؟.

---

(١) قد يُفهم ذلك من قول سيبويه: (١:٣٣): «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول، والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل ولم يتعدّ فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل».

(٢) انظر الاستدلال في: الحلل في إصلاح الخلل: (٢١١)، وهذا الذي استدل به لا حجة فيه؛ لأنه إذا قام الدليل على أنه مغيّر من فعل الفاعل وجب أن يقدّر: غُمّ وجُنّ وأشباههما من فعل فاعل لم ينطق به، والعرب كثيرًا ما تستعمل الفروع وتهمل الأصول؛ نحو: كاد زيد يقوم؛ ألا ترى أن يقوم في موضع قائم، إلا أن العرب لم تأت بالاسم إلا في الضرورة، أمّا ما يدل على أنه مغيّر، فأمور ذكرها ابن عصفور في شرح الجمل: (١:٥٤٠-٥٤١).

(٣) ممن ذهب إلى أنه مغيّر عن بنية الفاعل: أبو الحسن الأخفش - كما هنا - والمبرد في المقتضب: (٤:٥٠)، وابن السراج في الأصول: (١:٧٧).

(٤) أي: من حيث إنها تكلمت بأفعال مبنية لما لم يسمّ فاعلها منذ الاستعمال الأول ولم تنطق لها بفاعل؛ نحو: جُنّ زيدٌ وغُمّ الهلال..، فتكلّف الفاعل هنا خروج عن مجرى كلامهم.

(٥) من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، إذا علم فيها الآخذ والمأخوذ؛ مثل: أعطى وكسا وألبس ورزق.

قيل: جاز ذلك؛ لأن اللَّبْسَ قد أُمِنَ، فإن خِيفَ اللَّبْسُ لم يَجُزْ ذلك؛ نحو قولك: أُعْطِيَ زيدٌ عمرًا؛ لأنك لو رَفَعْتَ عمرًا ونَصَبْتَ زيدًا لَانْقَلَبَ المعنى، وصار عَمْرٌو آخِذًا وزَيْدٌ مأخوذًا[1].

(٦٢) مسألة:

ويقال: لِمَ ارتفع (درهمٌ) في قولك: دُفِعَ إلى زيدٍ درهمٌ؟.

والجواب: أنه ارتفع لأنه قد اشْتَغَلَ زيدٌ بحرف الجر، فلم يقم مقام الفاعل، ورُفِعَ الدرهَمُ؛ لأنه قد كان يجوز رفعه في قولك: أُعْطِي زيدًا درهمٌ، ولا مانع لرفع زيد، وإذا جاء المانع كان ذلك أَجْوز[2].

---

(١) انظر في هذه المسألة: المقتضب: (٤:٥١)، وابن يعيش: (٧:٧٦-٧٧)، والأصول: (١:٧٩)، وشرح ابن عصفور: (١:٥٣٨)، والمساعد: (١:٣٩٩)، والكافية الشافية: (٢:٦١٠)، والتبصرة: (١:١٢٨)، وشرح ابن الناظم: (٩٠-٩١)، وجمل الزجاجي: (٧٨)، والحلل: (٢١٠)، وابن يعيش: (٧:٧٦-٧٧).

وفي أوضح المسالك: (٢:١٥٢)، تفصيل؛ قال: «وأما الثاني ففي باب كسا إن ألبس نحو: أعطيت زيدًا عمرًا، وامتنع اتفاقًا. وإن لم يُلْبِسْ نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، جاز مطلقًا. وقيل: يمتنع مطلقًا. وقيل: إن لم يعتقد القلب. وقيل: إن كان نكرة والأول معرفة. وحيث قيل بالجواز: فقال البصريون: إقامة الأول أَوْلَى، وقيل: إن كان نكرة فإقامته قبيحة، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن» اهـ.

ويفهم من كلام سيبويه أنه يمنع إقامة الثاني وإن لم يُلْبِسْ؛ قال: (١:٤١): «وذلك كقولك: كُسِيَ عبدُ الله الثوبَ، وأُعْطِيَ عبد الله المال» رفعت عبد الله ههنا كما رفعته في ضرب حين قلت: ضُرِبَ عبد الله وشغلت به كُسِيَ وأُعْطِيَ كما شغلت به ضُرِب، وانتصب الثوب والمال؛ لأنهما مفعولان معدًّى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل».

(٢) هل تصح نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول؟.

في المسألة خلاف: فجمهور البصريين على المنع مطلقًا. والكوفيون على الجواز مطلقًا. والأخفش يجيز بشرط أن يتقدم غير المفعول به عليه ويمنع إن تأخر عنه.

انظر: المساعد: (١:٣٩٨-٣٩٩)، وأوضح المسالك: (٢:١٤٩-١٥٠)، وشرح ابن عقيل: (٢:٦٧)، والكافية الشافية: (٢:٦٠٩)، وشذور الذهب: (١٦٣-١٦٤)، وشرح ابن عصفور: (١:٥٣٦-٥٣٨)، وشرح ابن الناظم: (٩٠)، وابن يعيش: (٧:٧٤-٧٥).

(٦٣) مسألة:

ويقال: كم من وجه يجوز في قولهم: سِيرَ بِزَيْدٍ يومان فَرْسَخَيْنِ سَيْرٌ شديدٌ[١]؟.

والجواب: أنه يجوز فيه أربعة أوجه:

أحدها: أن ترفع اليومين بِـ (سِيرَ)، وتنصب الفرسخين على الظرف[٢]، أو على التشبيه بالمفعول به.

والثاني: أن ترفع الفرسخين، وتنصب اليومين على الظرف، أو على التشبيه بالمفعول به.

والثالث: أن تنصبهما جميعًا على الظرف، أو على التشبيه بالمفعول به، وإن شئت نصبت أحدهما على الظرف والآخر على التشبيه بالمفعول به، وترفع المصدر على ما لم يُسَمَّ فاعله.

والرابع: أن تنصب الجميع على ما فَسَّرْتُ، وتُقيم (بزيد) مُقام الفاعل[٣](16b)، ولا يُنْكَرُ أن يقع الجار والمجرور في موضع رفع؛ قال الله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[٤]؛ أي كفى اللهُ، وقال: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[٥]؛ أي: ما لكم إلهٌ.

ورَفْعُ المصدر إذا وُصِفَ هو الاختيارُ؛ لأنه يَقْرُبُ من الأسماء، وإذا لم يُوصَفْ لم يَصْلُحْ رَفْعُه؛ لأن فائدته كفائدة الفعل، والفِعْلُ لا يُقام مُقام الفاعل[٦].

---

(١) أي عند غياب المفعول به، واجتماع الظرفين والجار والمجرور والمصدر، أيها ينوب مناب الفاعل؟.

(٢) في الأصل: على الظرفين.

(٣) في نيابة أحد هذه إذا اجتمعت كلها أو بعضها مع غياب المفعول به. انظر: المقتضب (٤:٥١-٥٩)، وابن يعيش: (٦:٧٧)، والأصول: (١:٧٩-٨٠)، وجمل الزجاجي: (٨١)، وشرح الجمل لابن عصفور: (١:٥٣٩).

(٤) الإسراء (٩٦)، النساء (٧٩، ١٦٦)، يونس (٢٩)، (فكفى) الرعد (٤٣)، الفتح (٢٨) (وكفى). ولم يقع الجار والمجرور هنا في موضع رفع - كما زعم -؛ لأن الباء حرف جر زائد ومجرورها لفظًا مرفوع محلاً؛ لأنه فاعل، وهو لا يكون إلا مرفوعًا، وكلامه يُوهِمُ أن الجار والمجرور في موضع الفاعل، وفي عبارته تسامح، فلعلّه يقصد وقوعه من حيث الظاهر واللفظ.

(٥) الأعراف (٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥) - والمجرور هنا لفظًا مرفوع محلاً؛ لأنه مبتدأ، و(مِن) حرف جر زائد، وكلامه يوهِمُ أن الجار والمجرور في موضع المبتدأ، وفي عبارته تسامح، فلعلّه يقصد وقوعه من حيث الظاهر واللفظ.

(٦) انظر ما في التعليقة (٣) من المسألة (٦٣).

باب الابتداء والخبر

قال صاحب الكتاب:

«زيدٌ قائمٌ: يرتفع الاسمان على الابتداء والخبر، ويجوز: زَيْدٌ القائمُ، يكون الخبر مَرَّةً معرفةً ومَرَّةً نكرةً، ويجوز تقديمُ الخبر: قائِمٌ زيدٌ، والقائمُ زيدٌ، ويجوز أن تخبر بظرف المكان فتقول: زيدٌ خَلْفَكَ، تنصب الخلف؛ لأنه ظرف، وتُقَدِّمُهُ فتقول: خَلْفَكَ زيدٌ، يرتفع زَيْد بالابتداء، والظرفُ خَبَرُه مقدمًا ومؤخرًا.

وتقول: الخروجُ اليومَ. فتجعلُ ظرفَ الزمان خبرًا عن المبتدأ إذا كان مصدرًا، وتخبر عن المبتدأ بالحال إذا كان مصدرًا فتقول: أَكْلِي مُتَّكِئًا، وعَهْدِي به قديمًا، وعهدي به ذا مال.

وتقول: زيدٌ قام، وزيدٌ يقوم. يرتفع زيد بالابتداء، وفي قام ويقوم ضمير من زيد هو الفاعل، وتُثَنِّيه وتجمعه، فتقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا. وإذا تقدّم الفعل وُحِّدَ ولم يُثَنَّ ولم يُجْمَعْ، نحو قولك: قام الزيدان، وقام الزيدون.

وتقول: زَيْدٌ أبوه قائمٌ. يرتفع زيدٌ بالابتداء، وأبوه ابتداءٌ ثانٍ، ويرتفع قائم؛ لأنه خبر الأب، والأب وخبره خبرٌ عن زيد؛ لأن الهاء لزيد. فإن قلت: زيدٌ عمرٌو قائمٌ، لم يَجُزْ؛ لأنه ليس في قولك: عمروٌ قائم ذِكر[1] لزيد، وإن قلت: إليه أو معه أو في داره، صَلَحَ.

وتقول: هَلْ زيدٌ قائمٌ؟ ولا يتغير الإِعراب؛ لأن هل حرفٌ لا يعمل إعرابًا، فما بعده رَفْعٌ بالابتداء والخبر، وكذلك: إنما زيدٌ منطلقٌ و: لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو خارجٌ، الرفعُ بعد (لا) بالابتداء».

---

(١) أي: ضمير رابط يرجع إليه.

مسائل هذا الباب

(٦٤) مسألة:

ويقال: ما الرافع للمبتدأ؟.

والجواب: أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء(١)؛ وذلك أن المعاني هي العاملةُ، وإنما جُعِلَتْ الألفاظُ دلالةً عليها.

فإن قيل: لِمَ تُرِكَ الابتداءُ بغير لفظٍ دالٍّ عليه؟

قيل: جُعِلَ تركُ العلامة علامةً له ودلالةً عليه، بمنزلة ثوبين صَبَغتَ طَرَفَ أحدهما وتَرَكْتَ الآخر(17a) غَيْرَ مصبوغ الطَّرَفِ، فيكون كلٌّ واحد منهما معروفًا عندك: هذا بالصَّبغ وهذا بخلُوِّهِ من الصَّبغ(٢)، وكذلك الابتداءُ، لَمَّا تُرِكَ بلا علامة وجُعِلَ لغيره علامةً كان معروفًا بذلك، كما يُعْرف غيره بالعلامة.

---

(١) هو رأي سيبويه والجمهور، قال: (١٢٧:٢): «فأما الذي يُبْنى عليه شيء هُوَ هُوَ فإن المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق. ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر لِيُبْنَى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته» اهـ.

وفي المسألة أقوال أُخَرُ، انظرها في: الإنصاف (المسألة الخامسة ٤٤-٥١)، والمقتضب: (٤٩:٢، ١٢٢:٤، ١٢٦)، والأصول: (٥٨:١)، والتبصرة: (١٠٠:١)، وشرح ابن عصفور: (٣٥٥:١-٣٥٩)، وفاتحة الإعراب: (٩٤-٩٧)، والكافية الشافية: (٣٣٤:١)، وشرح ابن الناظم: (٤١-٤٢)، والأشموني: (٢٠٤:١)، وأسرار العربية للأنباري: (٣١)، وابن عقيل: (١٧٤:١)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (١٨٢:١-١٨٤)، والمساعد: (٢٠٥:١-٢٠٦)، والحلل: (١٤٤-١٤٩)، وابن يعيش: (٨٤:١-٨٥).

(٢) انظر في هذا التمثيل: التبصرة: (٩٩:١)، والإنصاف: (٤٦)، وفاتحة الإعراب: (٩٤-٩٥)، والمقتصد: (٢٥٥:١-٢٥٦).

(٦٥) مسألة:

ويقال: فَلِمَ رُفِعَ؟.

والجواب: أن فيه قولين: أحدهما أنه أَوَّلُ، فَأُعْطِيَ أَوَّلَ الحركات، وهي الضمة[١].

والثاني أنه أشبه الفاعلَ من حيثُ كان كلُّ واحدٍ منهما مع ما أُسْنِدَ إليه جملةً يَحْسُنُ عليها السكوتُ فَرُفِعَ الفاعلُ، وهذا قول أبي العباس المبرد[٢].

(٦٦) مسألة:

ويقال: بِمَ ارتفع الخبر؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك:

فذهب بعضهم إلى أن الابتداء رَفَع المبتدأَ والخبَرَ جميعًا[٣].

وذهب آخرون إلى أن الابتداء رفع المبتدأ، والابتداءُ والمبتدأُ جميعًا رفَعَا الخبر[٤].

وهذا الظاهرُ من مذهب سيبويه[٥].

---

(١) انظر: التبصرة: (١:٩٩).

(٢) انظر: المقتضب: (١:٨).

(٣) هو مذهب الأخفش وابن السراج والرماني. انظر: المساعد: (١:٢٠٥)، والصيمرى في التبصرة: (١:١٠٠).

(٤) هو مذهب الزجاج وأصحابه ونسب إلى المبرد في الأصول: (١:٥٨)، وفي المقتصد: (١:٢٥٥)، وهو الموجود في المقتضب: (٢:٤٩، ٤:١٢، ١٢٦)، وقيل: إن قول المبرد كقول سيبويه، انظر: المساعد: (١:٢٠٦).

(٥) قال سيبويه: (٢:١٢٧): «فأما الذي يُبْنَى عليه شيء هُوَ هُوَ فإن المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته» اهـ.

ويفهم من صدر هذه العبارة أن سيبويه يرى أن الرافع للخبر هو المبتدأ: «فإن المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء»، ويفهم من عَجُزِها أنه يرى أن الرافع للخبر هو الابتداء كالمبتدأ «وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته» أي: بمنزلة المبتدأ، فيرتفع بما ارتفع به، وهو الابتداء، فلعلّ ما ذكره المجاشعيّ فهم خاص له من عبارة أخرى لسيبويه، أو نَقْلٌ عن أحد أساتذته.

والثالث أن الابتداء رفع المبتدأ، والمبتدأ رَفَعَ الخبر[1].

وقال الكوفيون: المبتدأ يرفعُ الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، ويُسَمُّونَهُما المترافعين[2].

وأَجْوَدُ هذه الأقوالِ القولُ الأولُ؛ لأننا رأينا الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر تنصبُ الاسمين جميعًا، وهي بمنزلة الابتداء؛ لأنها تعاقِبُهُ[3]؛ نحو: ظننت زيدًا قائمًا، فكما أن ظننتُ عملت في الاسمين جـ عًا، فكذلك ما حَلَّ مَحَلَّهُ يعمل فيهما جميعًا[4].

(٦٧) مسألة:

ويقال: فَلِمَ رُفِعَ الخبر؟.

والجواب: أنه أشبه النَّعت من حيث كان الأوّلَ في المعنى، وأن العامل فيه معنًى غَيْرُ لفظٍ، فجُعِلَ إعرابُه كإعراب المبتدأ، كما جُعِلَ إعرابُ النعت كإعراب المنعوت[5].

فإن قيل: فيلزم مثلُ هذا في خبر كان وخبر إنَّ؛ لأن الثانيَ فيه هو الأوّل في المعنى.

قيل: قد احترزنا من هذا؛ وذلك أن العامل في هذين الموضعين لَفْظٌ، والعاملُ هناك مَعْنًى، كما أن العامل في النعت معنى، فكان أشبه به، وأَوْلَى بالحمل عليه.

---

(١) هو ما يفهم من صدر عبارة سيبويه السابقة.

(٢) هو مذهب الكوفيين، كما في المساعد: (١:٢٠٦)، والإنصاف: (٤٤).

(٣) المعاقبة عند النحاة: وضع حرف أو اسم أو فعل محل آخر، لا يجتمعان معًا، ولا يرتفعان؛ كوضع الواو أو الفاء موضع رُبَّ.

(٤) انظر تفصيل المذاهب في رافع الخبر وأدلتها والراجح منها فيما ذكرته قُبلاً، في التعليقة (١) ص٩٣.

(٥) في التبصرة: (١:١٠٠): «وإنما وجب الرفع في الخبر؛ لأنه الأول في المعنى، فمن حيث وجب للمبتدأ الرفع وجب للخبر مثل ذلك، كما أن النعت يشْرَكُ المنعوت في إعرابه؛ لأنه هو المنعوت في المعنى» اهـ.

(٦٨) مسألة:

ويقال: على كم من وجه يكون الخبر في المعرفة والنكرة؟.

والجواب: أنه على أربعة أوجه[١]:

أحدها: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، وهذا هو الأصل؛ لأن الفائدة إنما تقع بالتكرة دون المعرفة، والفائدةُ في الخبر.

والثاني:(17b) أن يكونا معرفتين؛ نحو قولك: زيدٌ القائم، إن كان[٢] المخاطبُ يعرف زيدًا بالسماع ولا يعرف أنه القائم، أو يعرف القائم ولا يعرف أنه زيد.

والثالث: أن يكونا نكرتين، ولا بُدَّ أن يكون في الأول بعضُ التخصيص؛ نحو قولك: رجلٌ من بني تميم خارجٌ، وأَفْضَلُ من زيدٍ قائمٌ، ولو قلت: رجلٌ قائمٌ، لم يَجُزْ؛ لأنه لا فائدة فيه، حيث[٣] كانت الأرض لا تخلو أن يكون فيها رجل قائم.

والرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا عكس ما وُضِعَ عليه الكلامُ، ولا يأتي مثلُه إلا في ضرورة الشعر.

(٦٩) مسألة:

ويقال: بِكَمْ من شيء يُخْبَرُ عن المبتدأ؟.

والجواب: أنه يُخْبَرُ عنه بشيئين: اسمٍ مفرد، وجملة:

فالاسمُ المُفردُ على ضربين: أحدهما ما لم يَحْتَمِلْ ضميرًا؛ نحو قولك: زيدٌ غلامُك[٤]. والثاني ما احتمل الضمير؛ نحو قولك: زيدٌ قائمٌ. وقد يُحْذَفُ هذا الذي

---

(١) انظر هذه الأوجه بتفصيل في: الأصول: (١:٦٥-٦٧).

(٢) زيادة (إن) على الأصل.

(٣) في الأصل: وحيث.

(٤) وهو كل خبر جامد لا يؤول بمشتق، ويرى الكسائي أن الخبر المفرد يتحمل الضمير مطلقًا، جامدًا أو مشتقًا، ونقل ابن العلج هذا القول عن الكوفيين كلهم وعن الرماني، انظر: المساعد: (١:٢٧٧)، وفاتحة الإعراب: (١٠٠).

يَحْتَمِلُ الضمير ويُقام مُقامه شيئان: الظرفُ والجارُّ والمجرورُ، فإذا كان المبتدأ جُثَّةً[1] كان الظرفُ ظرفَ مكان؛ نحو قولك: زَيْدٌ خَلْفَكَ، وعَمْرٌو أَمَامَكَ، وإن كان حدثًا جاز أن يكون الظرفُ زمانيًا ومكانيًا؛ نحو قولك: البيعُ اليَوْمَ، والقتالُ أمامَكَ. وأما الجارّ والمجرور، فنحو قولك: زيدٌ من الكرام، وعَمْرٌو من اللئام.

والعاملُ في الظرف والجار والمجرور محذوفٌ، والتقدير: زيد مستقرٌّ أمامك، أو خَلْفَكَ، والبَيْعُ مستقرٌّ اليَوْمَ، أو كائن، وكذلك عمرو كائنٌ من الكرام، إلا أنك حذفت اسم الفاعل وأقمت معموله مُقامه، وأفضى الضمير الذي كان في اسم الفاعل إلى النائب عنه فاسْتَتَرَ فيه[2].

وأما الجملة فعلى ضربين:

جملة من مبتدأ وخبر، ولا بدّ أن يكون فيها ذِكْرٌ[3] من الأول؛ نحو قولك: زيدٌ

(١) يقصد بالجثة اسم الذات، وهو ما يدل على عين لا تتجدد كذوات الآدميين، وهذه معلومة الوجود في سائر الأزمنة، وليس من شأنها أن يُجْهَلَ وجودها في شيء من الأزمنة الخاصة، كما أنه ليس من شأنها أن يسأل أحد عن وجودها في زمن خاص، ولا أن يقصد أحد إلى إفادة غيره أو الاستفادة من غيره ذلك من شأنها.

أما اسم المعنى (الحدث) فعبارة عن حركات وأفعال، وهذه أشياء تُعْلَم بالبداهة أنها غير مستمرة الوجود، بل قد تحدث وقد لا تحدث، وإنما تحدث في زمان دون زمان؛ ومن أجل ذلك كان الإخبار عن وجودها في زمانٍ ما مفيدًا. (انظر: أوضح المسالك بتحقيق الشيخ محيي الدين: (١:٢٠٣) – تعليقه).

(٢) قدر العامل هنا في الظرف والجار والمجرور اسم فاعل محذوفًا دالاً على الكون المطلق وهو مذهب الأخفش ونسب إلى سيبويه. وذهب الفارسيّ والزمخشرى إلى أن العامل فيهما فعل مستتر لا وصف، ينسب هذا إلى سيبويه، وذهب ابن أبي العافية وابن خروف إلى أن العامل فيهما هو المبتدأ نفسه. وذهب الكوفيون إلى أن العامل فيهما هو المخالفة. انظر: المساعد: (١:٢٣٥-٢٣٦)، والإنصاف (المسألة ٢٩) من (٢٤٥-٢٤٧)، والأشموني: (١:٢٦٥)، والرضى على الكافية: (١:٨٣).

(٣) يقصد رابطُ الجملة الخبرية بالمبتدأ، وهو ضمير في الغالب، وقد ينوب عنه غيره، انظر تفصيل ذلك في: أوضح المسالك: (١:١٩٧-١٩٩)، والكافية الشافية: (١:٣٤٤)، وشرح ابن الناظم: (٤٢)، وشرح ابن عصفور: (١:٣٤٥)، وشرح ابن عقيل: (١:٢٠٣-٢٠٤)، ومغنى اللبيب: (٦٤٧-٦٥٢)، وابن يعيش: (١:٩١-٩٢).

أبوه قائمٌ، ولو قلت: زيدٌ عَمْرٌو قائمٌ، لم يَجُزْ، فإن قلت: إليه، أو بسببه، أو معه، أو في حاجته، جاز.

وجملةٌ من فعل وفاعل؛ نحو قولك: زيدٌ قام أبوه، وعبدُ الله خرج، ففي خرج ضمير من عبد الله، وهو فاعل خرج[(١)]، وذلك الضمير جملة، وهي خبر عن عبد الله.

فإن قيل: ما أنْكَرْتَ أن يكون عبد الله مرفوعًا بـ(خرج) وليس في خرج ضميرٌ منه[(٢)]؟

(18a)**قيل:** أنكرنا ذلك لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الضمير مُظْهَرٌ في التثنية والجمع؛ نحو قولك: عَبْدَا الله خرجا، وعَبْدُو الله خرجوا.

والثاني: أنه يجوز: عبدُ الله خرج أبوه، فلو كان عبد الله يرتفع بخرج ما جاز أن يرتفع به الأبُ.

والثالث: أننا نقول: عَبْدُ الله هلْ خرج؟ فلو ارتفع عبد الله بخرج لم يتقدم على هَلْ؛ لأن هل استفهام، ولا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله[(٣)].

وقد تتركب الجملتان وتنعقدان بحرف الشرط، وتكونان خبرًا عن المبتدأ؛ نحو قولك: زيدٌ إنْ تُكْرِمْه يُكْرِمْكَ.

(٧٠) مسألة:

ويقال: على كمْ وجهٍ يكون خبر المبتدأ في التقديم والتأخير؟.

والجواب: أنه على ثلاثة أضرب:

---

(١) في الأصل: خرج (دون الواو).

(٢) هذا مذهب الكوفيين والأخفش، يجيزون تقديم الفاعل على فعله، انظر: المقتضب: (١:١٦، ٤:١٢٨)، وشرح ابن عقيل: (١:٤٦٥)، والمساعد: (١:٣٨٧)، وأوضح المسالك: (٢:٨٦)، وشرح ابن عصفور: (١:١٥٩).

(٣) أشار المبرد إلى هذه الأوجه وزاد عليها: أن قام في (عبد الله قام) فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك؛ نحو: قام عبد الله وزيدٌ، فكيف يرفع عبد الله وضميره؟ وكذلك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله، انظر: المقتضب: (٤:١٢٨).

أحدها: ما لا يكون إلا مقدمًا، وذلك إذا كان استفهامًا؛ نحو: أَيْنَ زَيد؟ وكيف عمرو؟ ومتى الخروج[1]؟.

والثاني: ما لا يكون إلا مؤخرًا، وذلك إذا كان فعلاً؛ نحو: زيدٌ قام، وعبد الله خرج، فإن قَدَّمْتَ بَطَلَ الابتداء، وارتفع الاسم بالفعل[2].

والثالث: ما جاز تقديمه وتأخيره، وهو ما عدا ما ذكرنا[3]؛ نحو: زيدٌ قائمٌ، وقائمٌ زيدٌ. وعبد الله أبوه منطلقٌ، وأبوه منطلقٌ عبدُ الله. وزيدٌ في الدار، وفي الدار زيدٌ. هذا مذهب سيبويه[4].

وقال الأخفش: إذا قلت: في الدار زيدٌ، ارتفع زيدٌ بالظرف[5]. وهذا القول يفسده: إنَّ في الدار زيدًا[6].

---

(١) هذه المسألة لوجوب تقديم الخبر، من مسائل تجدها مفصلةً في:
المساعد: (١:٢٢٣-٢٢٤)، وأوضح المسالك: (١:٢١٢-٢١٥)، بحاشية الشيخ محيي الدين، وشرح ابن عقيل: (١:٢٤٠-٢٤٣)، وشرح ابن عصفور: (١:٣٥٣)، والكافية الشافية: (١:٣٦٦، وما بعدها، وشرح ابن الناظم: (٤٦-٤٧)، والهمع: (٢:٣٤-٣٦).

(٢) هذه مسألة لوجوب التأخير عن المبتدأ، من مسائل تجدها مفصلة في: المساعد: (١:٢٢٠-٢٢١)، وأوضح المسالك: (١:٢٠٦-٢١٢)، وشرح ابن عقيل: (١:٢٣٢-٢٣٨)، وشرح ابن عصفور: (١:٣٥٣)، والكافية الشافية: (١:٣٦٦)، وما بعدها، وشرح ابن الناظم: (٤٥-٤٦)، والهمع: (٢:٣٢-٣٤).

(٣) جواز تقديم الخبر وتأخيره في غير المسائل السابقة هو رأي البصريين، انظر: سيبويه: (٢:١٢٧). وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة، انظر تفصيل ذلك في: الإنصاف: (٦٥-٧٠)، والرضي على الكافية: (١:٨٧) وما بعدها، والأشموني: (١:٢٨١)، وابن يعيش: (١١٢).

(٤) انظر: سيبويه: (٢:١٢٧).

(٥) في فاتحة الإعراب: (١٣): «وأما إذا تقدّم الظرف على الاسم؛ نحو: أمامك زيد، ولله الحمد، فاختلف في ارتفاع الاسم هُهنا: فالكوفيون على أنه مرفوع بالظرف ارتفاعَ الفاعل بفعله، ويسمون الظرف (المحلّ)، ومنهم من يسميه (الصفة) وإليه ذهب الأخفش - في أحد قوليه - والمبرد من أصحابنا، وأصحابنا على أن الظرف لا يرفع الاسم متقدمًا عليه، وإنما يرتفع الاسم بالابتداء» اهـ. انظر تفصيل المسألة في: (١٠٣-١٠٦) من فاتحة الإعراب.

(٦) أي: لأنه لو كان فاعلاً بالظرف لبقي على رفعه مع دخول الحروف الناسخة عليه؛ إذ لا عمل لها فيه، ولكنا وجدناه يُنْصَبُ معها، فدلّ هذا على أنه مبتدأ؛ إذ الحروف الناسخة تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

(٧١) مسألة:

ويقال: عَلَامَ[١] ينتصب (متكئًا) في قولك: أَكْلِي مُتَّكِئًا، وما جرى مجراه؟ وأين خبر المبتدأ؟.

والجواب: أنه ينتصب على الحال، والعاملُ في الحال الخبرُ المحذوفُ، والتقدير: أَكْلي إذا كنتُ متكئًا، إلا أنك حذفت (إذا كنت) - وهو خبر المبتدأ - وأقمت الحال مقامه، وجاز أن يكون (إذا) خبرًا عن أَكْلي؛ لأن إذا ظرفُ زمان، وظروف الزمان تكون أخبارًا عن الأحداث، و(أَكْلي) حَدَثٌ.

والقول على: عهدى به قديمًا، وعهدى به ذا مالٍ؛ كالقول على: أَكْلي متكئًا، وكذلك: ضَرْبِي زيدًا قائمًا، ومن ذلك: أَكْلِي التفاح نضيجًا، وأكثرُ شُرْبِي السَّوِيقَ ملتوتًا، وأَخْطَبُ ما يكون الأمير قائمًا؛ لأن أَفْعَلَ لا يضافُ إلا إلى ما هو بَعْضُهُ، وقد أَضَفْتَهُ ها هنا إلى(18b) المصدر فصار مصدرًا[٢].

(٧٢) مسألة:

ويقال: ما الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء؟.

والجواب: أنها (إنَّما ولَعَلَّمَا ولَيْتَمَا وكأنَّما ولكنّما وهَلْ)، وكان أصلُ إنَّما (إنّ)، إلا أنَّ (ما) دخلت عليها فَكَفَّتْها عن العمل، وبعضُ العرب ينصب ولا يَعْتَدُّ بـ (ما)[٣]،

---

(١) في الأصل: بِكَمْ؟ ولا وجه للسؤال به، وما أثبته مُرَاعى فيه الجواب.

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة التي سَدَّتْ فيها الحال مسدّ الخبر في: همع الهوامع: (٢:٤٤-٤٨)، والمساعد: (١:٢١٠-٢١٤)، وأوضح المسالك: (٢:٢٢٦-٢٢٧)، بتعليقات الشيخ محيي الدين وابن عقيل: (١:٢٥٣-٢٥٤)، والكافية الشافية: (١:٣٥٦-٣٥٨)، وشرح ابن عصفور: (١:٣٥٢)، وسيبويه: (١:٤٠٢)، وابن يعيش: (١:٩٦-٩٨).

(٣) للعلماء في إعمال ما دخلت عليه (ما) الزائدة من هذه الحروف مذاهب: فمنهم من يجوّز في جميعها الإلغاء والإعمال، وهو مذهب الزجاجي. ومنهم من ذهب إلى جواز الإعمال في ليتما ولعلّما وكأنّما فقط، وهو مذهب ابن السراج وأبي إسحاق الزجاج. ومنهم من ذهب إلى جواز الإعمال في=

وأَكْثَرُ ما جاء ذلك في لَيْتَما، قال النابغة[1]:

٨- قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هذا الْحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ[2]

يُنْشد: ألا ليتما هذا الحمامُ، وألا ليتما هذا الحمامَ (بالرفع والنصب جميعًا).

وأما (هَلْ) فتكون على ضربين:

أحدهما: أن تكون استفهامًا عن حقيقة خبر؛ نحو قولك: هل زيد قائمٌ.

والثاني: أن تكون بمعنى قَدْ؛ نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ﴾[3]، ولا تدخل في هذا الوجه إلا على فِعْل، وأما في الوجه الأول فإنه يجوز أن تدخل على الاسم والفعل جميعًا[4].

= ليتما فقط، وهو المرويّ عن سيبويه والأخفش، ومنهم من ذهب إلى جوازه في لعلّما وكأنّما فقط، وهو مذهب ابن أبي الربيع، وروى عن الأخفش والكسائي الإعمال – على قِلّة – في إنما، ولم يسمع الإعمال في كأنّما ولعلّما ولكنما، فالذين قالوا بجوازه أجْرَوْهُ بطريق القياس. وانظر في هذه المسألة: أوضح المسالك: (١:٣٤٧-٣٥١) بتعليقات الشيخ محيي الدين، والمساعد: (١:٣٢٩)، وسيبويه: (٢:١٣٧-١٣٩)، والكافية الشافية: (١:٤٧٩)، وشرح ابن الناظم: (٦٦)، وشرح ابن عقيل: (١:٣٧٤-٣٧٥)، والمقتضب: (١:٥١، ٢:٣٦٣)، وشرح ابن عصفور: (١:٤٣٣-٤٣٥)، وفاتحة الإعراب: (٦٤-٦٥)، والمقتصد: (١:٤٦٨-٤٦٩)، والمغنى: (٤٠٤-٤٠٧)، وهمع الهوامع: (١:١٤٣-١٤٤)، وابن يعيش: (٨:٥٤-٥٨).

(١) هو: زياد بن معاوية، شاعر جاهلي، له ديوان مطبوع، توفى سنة ١٨ قبل الهجرة.

(٢) من البسيط، للنابغة الذبياني، انظره في: ديوانه (٢٤)، والمقتصد: (١:٤٦٩)، والكافية الشافية: (١:٤٨٠)، وغريب الحديث للخطابي: (١:١٧٦)، والمساعد: (١:٣٢٩)، وشرح ابن عصفور: (١:٤٣٤)، وفاتحة الإعراب: (٦٥)، وجمل الخليل: (٩٤، ٢٩٠)، والنكت الحسان (٨٦)، وعمدة الحافظ: (٢٣٣). وَقَدْ: اسم فعل بمعنى يكفي، أو اسم بمعنى كافٍ. يحكي النابغة عن امرأة رأت سِرْبًا من الحمام يطير، فتمنّت أن يكون لها مثل مقدار هذا الحمام ونصفه، فإذا حصل لها ذلك فقد كفاها وأغناها.

(٣) الإنسان (١).

(٤) انظر تفصيلاً عن (هل) في:

المغنى: (٤٥٦، ٤٦٢)، والجنى الداني: (٣٣٩-٣٤١)، وسيبويه: (١:٩٩، ٣:١١٥، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٧، ١٨٩، ٢٨٩)، والمقتضب: (١:٣٤، ٣:٢٨٩)، وابن يعيش: (٨:١٥٠-١٥٤).

بابـ كان

وأصبح، وأمسى، وظلّ، وبات، وما دام، وما زال، وما - في لغة أهل الحجاز - وما انفكّ، وما برح، وما فَتِيء، ولَيْسَ.

قال صاحب الكتاب:

«هذه أفعال تدخل على جملة الابتداء، فيرتفع المبتدأُ؛ لأنه فاعل وينتصب الخبر؛ لأنه مفعول[1]. تقول: كان زيدٌ عالمًا، وكان عالمًا زيدٌ، يتوسطُ الخبَرُ ويتقدمُ كما يتأخر، وتقول: كان زيدٌ عَلِمَ أَمْرَنا، وكان زيدٌ يَعْلَمُ حديثنا، فتخبر عن كان بالفعل الماضي والمضارع، و: كان زيد عندك، تخبر عنه بالظرف، و: كان زيد قائمًا أبوه، تنصب قائمًا؛ لأنه خبر كان، ويرتفع الأبُ؛ لأنه فاعلُ القيام، وتقول: أكان زيدٌ عالمًا؟ فلا يتغير الإِعراب بزيادة حرف الاستخبار، وكذلك: ما كان زيدٌ أخاك، لا يتغير الإِعراب بزيادة حرف النفي، وكذلك: ما كان زيد إلّا أخاك، لم يتغير الإِعراب بزيادة إلّا. فأمّا قولك: ما زال زيدٌ عالمًا، فلا تَزِدْ فيه (إلّا)؛ لأن (ما زال) إثبات ليست بنفي، فلا يَدخُلُ الإِثبات على الإِثبات، إنما يدخل على النفي. وتقول: ليس زيدٌ خارجًا، وليس خارجًا زيدٌ، ولا يجوز: خارجًا ليس زيد. يتوسط خبرها ويتأخر ولا يتقدم عليها».

---

(١) في عبارته تسامح؛ إذ ليس المرفوع هنا فاعلاً ولا المنصوب مفعولاً، وقد جرى على تعبير سيبويه والمبرد. قال سيبويه: (١:٤٥): باب الفاعل الذ يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد.. وذلك قولك كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر..» اهـ. وقال المبرد في المقتضب: (٣:٨٦): «وهذه أفعال صحيحة، ولكنا أفردنا لها بابًا إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد» اهـ. والمقصود من ذلك تشبيه كان بالفعل في العمل، وتشبيه اسمها بالفاعل ومنصوبها بالمفعول، ولذلك قال ابن السراج: (١:٨٢): «وأخوات كان: صار وأصبح وأمسى.. وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط، وما كان في معناهن مما لفظه لفظ الفعل وتصاريفه تصاريف الفعل، تقول: كان ويكون وكن وكائن فشبهوها بالفعل لذلك.. فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهًا بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهًا بالمفعول» اهـ.

مسائل هذا الباب

(٧٣) مسألة:

ويقال: كم كان وأخواتها؟.

(19a)والجواب: أنها عشرة[١] وهي: كان وأصبح وأمسى وظل وأضحى وصار وبات وما زال وما دام وليس. فأصبح وأمسى متواخيان؛ لأنهما لِطَرَفَي النهار. وظَلَّ وأضحى متواخيان؛ لأنهما للنهار خاصة. وصار وبات متواخيان؛ لاشتراكهما في اعتلال العين. وما زال وما دام متواخيان؛ لانعقاد معناهما بـ (ما)، وإن كانت (ما) في ما زال نفيًا، وفي ما دام ظرفية. وكان وليس مفردتان. ويأتي ما أنفَكَّ وما فتيء وما برح في معنى ما زال. وراح في معنى أمسى. وغدا في معنى أصبح. و(ما) في معنى ليس.

(٧٤) مسألة:

ويقال: لم رَفَعَتْ هذه الأفعالُ الأسماءَ ونصبت الأخبارَ، وليست أفعالاً حقيقية؟.

---

(١) جرى هنا على أنها عشرة، ورجع بعض الأفعال غيرها إليها، لمَّا كانت بمعناها، وهذا مذهب البصريين. وزاد الكوفيون الفعل (مَرّ) إذا لم يُرَدْ به المرور الذي هو انتقال الخُطَا، بل يكون بمعنى كان، نحو: مررت بهذا الأمر صحيحًا؛ أي: كان هذا الأمر صحيحًا عندي. وزادوا أيضًا اسم الإشارة في نحو: هذا زيدٌ قائمًا، فجعلوا هذا تقريبًا، وزيدًا اسم التقريب، وقائمًا خبر التقريب. وزاد البغداديون في هذا الباب الفعل (ما ونَى)؛ لأن معناه معنى ما زال، وذلك نحو: ما ونَى زيدٌ قائمًا؛ أي: ما فتر عن القيام. وزاد بعضهم الفعل جاء في قولهم: ما جاءت حاجتك. وزاد بعضهم (قعد) في قولهم: شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة. وزاد بعضهم (آض). وزاد بعضهم (عاد) وألحق الكوفيون بأفعال هذا الباب أيضًا الفعل المكرر؛ نحو: لئن ضربته لتضربنه الكريم، ولئن أكرمته لتكرمنه العاقل، فجعلوا الكريم والعاقل وأمثالهما منتصبة على أنها أخبار للفعل المكرر، انظر تفصيل ذلك في: شرح ابن عصفور: (١:٣٧٦-٣٧٨)، وهمع الهوامع: (١:١١٢)، ومعاني القرآن للفراء: (١:١٢، ٥٥)، ومجالس ثعلب (٤٢، ٣٥٩)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:٧٣)، وابن يعيش (٧:٩٠-٩١).

والجواب: أنها تصرفت تَصَرُّفَ الأفعالِ فَعَمِلَتْ عَمَلَهَا، ورُفِعَ الاسمُ على التشبيه بالفاعل، ونُصِبَ الخبرُ على التشبيه بالمفعول[١]، ومما يَدُلُّكَ أنها ليست أفعالًا حقيقية أن اسم الفاعل والمفعول فيها كشيءٍ واحدٍ؛ تقول: كان زيد أخاك؛ فالأخُ زيدٌ في المعنى، وإذا قلت: ضرب زيدٌ أخاك، كان زيد غير الأخ، وتقول: ضرب زيدٌ عمرًا، فيقال لك: ما فَعَلَ زيد؟ فتقول: الضَّرْبُ، ولو قلت: كان زيدٌ أخاك، فقيل لك: ما فَعَلَ زيد؟ لم يَجُزْ أن تقول: الكَوْنُ[٢].

واختلفوا في ليس: فذهب الجمهور من النحويين إلى أنها فِعْلٌ، واستدل على ذلك باتصال الضمير بها وإسكان ما قبله وحَذْفِ الياء من قولك: لستُ ولَسْتَ ولَسْتِ ولَسْنا ولَسْتُما ولَسْتُم ولَسْتُنَّ[٣]. وذهب آخرون إلى أنها حرف[٤]. وكان أبو بكر بن السرّاج يقول: كنت أقول: (ليس) فِعْلٌ منذ أربعين سنة تقليدًا، والأظهر في (ليس) أنها فعل[٥].

---

(١) انظر: الأصول: (١:٨٢).

(٢) يقصد أنها تدل على الزمان المجرد، ولا دلالة فيها على الحدث؛ ولذا فارقت الأفعال الحقيقية.

(٣) انظر: سيبويه: (١:٤٦)، والمقتضب: (٤:٨٧، ١٩٠)، والأصول: (١:٨٢، ٨٣)، وشرح ابن عصفور: (١:٣٧٨-٣٧٩)، والإنصاف: (١٦١)، والمقتصد: (١:٤٠٨)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:٨٦-٨٧)، والمغني: (٣٨٧)، والجنى الداني: (٤٥٩)، والحلل: (١٦٢).

(٤) هو الفارسيّ ومن تبعه، ونسب إلى الكوفيين، انظر: فاتحة الإعراب (١١٤)، والجنى الداني (٤٥٩-٤٦٠)، وشرح ابن عصفور: (١:٣٧٨، ٣٨٣)، وقد ردّ على من جعلها حرفًا ابنُ يعيش: (٧:١١١-١١٢)، والإنصاف: (١٦١).

ويرى المالقيّ أن (ليس) ليست مَحْضَةً في الفعلية، ولا مَحْضَة في الحرفية، والذي ينبغي أن يقال فيها: إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال – وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية – أنها حرف لا غير، مثل ما النافية؛ كقول الشاعر:

تهدى كتائب خضرًا ليس يعصمها ... إلا ابتدارًا إلى موتٍ بأسياف

اهـ انظر: الجنى الداني: ٤٥٩-٤٦٠.

(٥) لم أعثر على هذه العبارة في مظانها من الأصول، وفي المغني ٣٨٧: «وزعم ابن السراج أنها حرف بمنزلة ما، وتابعه الفارسيّ في الحلبيات، وابن شقير وجماعة».

(٧٥) مسألة:

ويقال: كم من وَجْهٍ يجوز في تقديم هذه الأفعال وتوسيطها وتأخيرها؟.

والجواب: أن هذه الأفعالَ على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما يجوز فيه التقديم والتأخير والتوسيط(١)، وذلك: كان وأصبح وأمسى وظل وأضحى وصار وبات.

والثاني: ما اختلف النحويون فيه، فأجاز بعضهم تقديم الخبر عليه، ومَنَعَ منه آخرون(٢)، وأجمعوا على جواز التوسيط، وذلك: ما زال وما[19b] انْفَكَّ وما فَتِيءَ وما برح وليس(٣). فمن أجاز التقديم اعْتَلَّ بأن الكلامَ إثْباتٌ، ومن مَنَعَ اعْتَلَّ بأن (ما) نَفْيٌ، ولا يتقدم عليه ما حكمه أن يكون بعده، واعْتَلَّ الأوّلون في ليس بأنها فعل مثل كان، فيقدم خبرها عليها، كما يُقَدَّمُ خبر كان، واعْتَلَّ الآخَرُون بأنها لا تتصرفُ، فلم يتصرف معمولها.

---

(١) ما لم يمنع مانع من التوسط، كأن يكون الخبر واجب التقديم؛ نحو: أين كان زيد؟ أو واجب التأخير؛ نحو: كان فتاك صديقي، وكذلك ما لم يكن موجبٌ للتوسط، نحو ما قُصِدَ فيه حَصْرُ الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حجَّتَهُم إلا انْ قَالوا﴾، ونحو: كان في الدار رجل.

(٢) للعلماء في تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها ثلاثة آراء، انظرها في: المساعد: (١:٢٦١-٢٦٢)، والإنصاف (المسألة ١٧) من (١٥٥-١٦٠)، وأسرار العربية للأنباري (٥٧)، والأشموني: (١:٣٥٢)، والمقتصد: (١:٤٠٧)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:٨٧-٨٨)، والكافية الشافية: (١:٣٩٧)، والحلل: (١٦١)، وشرح ابن عصفور: (١:٣٨٨)، والرضى: (٢:٢٦٧)، وابن يعيش: (٧:١١٣-١١٤).

(٣) انظر تفصيلاً في هذه المسألة في:

الإنصاف: (١٦٠-١٦٤)، وأسرار العربية: (٥٨)، والرضى على الكافية: (٢:٢٧٦)، والصبان: (١:٢٢٥)، والمساعد: (١:٢٦٢)، وأوضح المسالك: (١:٢٤٤)، وشرح ابن عصفور: (١:٣٨٨)، وهمع الهوامع: (١:١١٧)، وابن الناظم: (٥٣)، والإيضاح للفارسي: (١٠١)، والمقتصد: (١:٤٠٧-٤٠٩)، وفاتحة الإعراب: (١١٤)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:٨٨)، والكافية الشافية: (١:٣٩٧)، وشرح ابن عقيل: (١:٢٧٧-٢٧٨)، والحلل: (١٦١)، وابن يعيش: (٧:١١٤-١١٥).

والثالث: ما أجمعوا على امتناع تقديم خبره عليه، وذلك: ما دام[1]؛ لأن (ما) ها هنا موصولة[2]، وما بعدها في صلتها، ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول.

(٧٦) مسألة:

ويقال: كيف جاز وقوعُ الفعل الماضي خبرًا عن كان[3]؟.

والجواب: أنه على إضمار (قَدْ)؛ وذلك أن (قد) يُقَرِّبُ[4] الماضي من الحال، وخبر كان يشبه الحال، ومن ها هنا يذهب الكوفيون إلى أنه حال[5]، وقد جاء الماضي خبرًا عن كان في التنزيل؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾[6] أي: قَدْ قُدَّ، وقال النابغة[7]:

---

(١) انظر: الإنصاف (المسألة ١٧)، والمساعد: (١:٢٦٢)، وأوضح المسالك: (١:٢٤٤)، وشرح ابن عصفور: (١:٣٨٨)، وفاتحة الإعراب: (١١٤)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:٨٧)، وابن الناظم (٥٢)، والكافية الشافية: (١:٣٩٧)، والحلل: (١٦١)، وابن يعيش: (٧:١١٤)، وشرح ابن عقيل: (١:٢٧٥-٢٧٦).

(٢) يقصد أن (ما) موصول حرفي (حرف مصدري)، ولا يقصد أنها اسم موصول.

(٣) ظاهر استشهاده ببيت النابغة الآتي أن الإخبار بالماضي من غير «قد» جائز في هذه الأفعال كلها، وذكر ابن عصفور أن في المسألة خلافًا، انظر تفصيله وأدلته في: شرح الجمل لابن عصفور: (١:٣٨٠-٣٨٢)، وهمع الهوامع: (١:١١٣).

(٤) في الأصل: يقرر.

(٥) يذهب الكوفيون إلى أن كان وأخواتها لا عمل لها في الاسم؛ فهو مرفوع كحاله قبل دخولها، وعملها يظهر في الخبر فقط، ومع اتفاق الجميع على أنها نصبت الخبر اختلفوا في نصبه، فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الحال؛ تشبيهًا بالفعل القاصر، في نحو: ذهب زيد مسرعًا؛ وقال الفراء: منصوب على التشبيه بالحال، وقال البصريون: رأيناه يجيء شيئًا لا يصلح حالاً كمجيئه ضميرًا أو معرفة أو جامدًا، وكذلك وجدناه لا يستغنى عنه أبدًا، وكل ذلك يبعده عن الحال. انظر: ابن عصفور: (١:٤١٩)، أوضح المسالك: (١:٢٣١-٢٣٢) (تعليقة الشيخ محيي الدين).

(٦) يوسف ٢٧: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾ ويرى ابن عصفور: (١:٣٨١) أنه لا حاجة إلى تقدير (قد) هنا وفيما أشبهه.

(٧) النابغة الذبياني: زياد بن معاوية، يكنى أبا أُمامة، من أصحاب المعلقات، له ديوان مطبوع، توفي سنة ٦٠٤م.

٩- أَمْسَتْ خَلَاءً وأمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ[١]

أي: قد احتملوا.

(٧٧) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يُغَيِّر النفيُ والاستفهامُ الكلامَ عن حاله؟.

والجواب: أنهما دخلا على كلام قد عَمِلَ بعضُه في بعض فلم يُغَيِّراه؛ لأنهما غَيْرُ مُؤَثِّرَيْنِ في الإِعراب، وإنما يدخلان لينقلا الخبر إلى الاستخبار، والمُوجَبَ إلى المنفيّ.

(٧٨) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز أن تدخل (إلّا) على خبر ما كان[٢]، ولم يَجُزْ أن تدخل على خبر ما زال وأخواتها؟.

والجواب: أن (ما كان) نَفْيٌ، (وما زال) إِثْبات، و(إلّا) إثبات، ولا يجوز أن يدخل الإِثبات على الإِثبات، ويجوز إدخال الإِثبات على النفي، فأمّا قول ذي الرُّمَّة[٣]:

١٠-حَرَاجِيجُ مَا تَنْفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْخَسْفِ أو نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا[٤]

فقيه ثلاثة أقوال:

---

(١) من البسيط، للنابغة الذبياني، انظره في: ديوانه (٥)، وابن عصفور: (١:٣٨٢)، والكافية الشافية: (١:٣٩٥)، والمساعد: (١:٢٥٧)، ومقاييس اللغة: (٢:٢٢٢)، خلاء: خالية من سكانها. أخنى عليها: غيّر أحوالها وبدّلها. لُبَد: يقصد به نسرًا، يقال: إنه للقمان بن عاد، عُمِّرَ طويلاً. والقصيدة في مدح النعمان بن المنذر، والاعتذار إليه.

(٢) أطلق المجاشعيّ الجواز في خبر (ما كان) وقَيَّدَ ذلك ابْنُ عصفور بأن يكون الخبر مما لا يجوز استعماله إلا منفيًا؛ فإنه لا يجوز حينئذ دخول إلا عليه. انظر: ابن عصفور: (١:٣٩٦-٣٩٩)، والمساعد: (١:٢٦٤-٢٦٥)، والمقتصد: (١:٣٩٩-٤٠٠)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:٨٣-٨٤)، والكافية الشافية: (١:٤٢٠-٤٢١)، وجمل الزجاجي: (٤٨)، والجنى الداني: (٤٨٠-٤٨١)، والتبصرة: (١:١٨٩-١٩٠)، وابن يعيش: (٧:١٠٦-١٠٨).

(٣) من الطويل، لذي الرُّمَّة، انظره في: ديوانه (١٧٣)، وابن عصفور: (١:٣٩٦)، والمساعد: (١:٢٦٤)، والكافية الشافية: (١:٤٢١)، والجنى الداني: (٤٨٠)، والتبصرة: (١:١٨٩)، والحراجيج: جمع حُرْجُوج أو حِرْجِيج، الناقة الضامر الهزيلة. مناخة: اسم مفعول من: أناخ الرجل ناقته، بمعنى: أبركها. الخسف: الجوع. وفي البيت تخريجان آخران، انظرهما في هامش الإنصاف: (١:١٥٧).

(٤) وهو قول الفراء: وصاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار، انظر: الجنى الداني: (٤٨٠).

أحدها: أن مُنَاخَةً تنتصب على الحال، وليس خبرًا لـ (ما انْفَك)، وخبر ما انفكّ: (على الخسف)[1].

والثاني: أن (ما انْفَكّ) من الانفكاك وهو التفرق؛ نحو قوله تعالى: ﴿مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾[2] أي: متفرقين، وليست التي تحتاج إلى خبر.

والثالث: أن ذا الرُّمَّة غَلِطَ، فاستعملها استعمال ما كان[3].

---

(١) هو: غيلان بن عقبة، شاعر، له ديوان مطبوع، توفي سنة ١١٧هـ.

(٢) البينة (١).

(٣) الذي خطأه هو الأصمعي والجرمي، وقد ذكر ابن هشام في المغنى (١٠٢) والمراديّ في الجنى الداني (٤٨٠) قولاً رابعًا هو: أن إلاّ هنا زائدة، ونسبه إلى الأصمعي وابن جنى والمازني وابن مالك، وقال المرادى: هذا قولٌ ضعيف، فإن إلا لم تثبت زيادتها.

وذكر ابن يعيش: (٧:١٠٧) قولاً خامسًا هو: أن تكون إلا واقعة في غير موقعها، والنية بها التأخير، والمراد: ما تنفكّ مناخةً إلا على الخسف، ومثله في وقوع إلا في غير موقعها قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾.

وذكر الصَّيْمريّ في التبصرة: (١٩٠:١) وجهًا يُبْعِدُ ذا الرمة عن الخطأ، هو أنه أدخل إلا في الكلام؛ لأن لفظه نَفْيٌ وإن كان معناه الإيجاب.

باب ما[1]

قال صاحب الكتاب:

«ما زيدٌ خارجًا. تنصبُ الخبرَ،(20a) فإن قدّمته رفعته: ما خارج زيدٌ، وكذلك إن زِدْتَ بين الاسم والخبر (إلّا) ارتفع الخبر، تقول: ما زيدٌ إلا قائمٌ، قال تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ﴾[2] فَرَفَع، وقال فيما لم تُزَدْ فيه إلّا: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾[3] فنَصَبَ.

وتقول: ما زيدٌ بقائمٍ، فتزيد الباء، فإن قلت: ما قائمٌ زيد، فَقَدَّمْتَ الخبر لم تَزِدْ الباء. وكذلك: ما زيد إلا قائم، إذا زدْتَ إلّا فلا تَزِيدُ الباء، إنما تزيدها في موضع النصب فقط، لا في موضع الرفع، فأمّا: ليس زيدٌ بقائمٍ، وليس بقائم زيد، فتزيد الباء؛ لأنك تقول: ليس قائمًا زيدٌ، فتنصب الخبر في ليس مع تقديمه على الاسم.

وتقول: ما زيدٌ قام ويقوم، وما زيدٌ عندك، وما زيد منطلقًا أبوه، وما زيدٌ أخوه منطلق، ترفع الأبَ بالابتداء وترفع منطلقًا؛ لأنه خَبَرُ الابتداء، وتجعل الجملة خَبَرَ (ما)، كما فعلت في باب كان».

---

(١) في أحكام (ما) الحجازية والتميمية عامة انظر:

سيبويه: (١:٥٧-٦٩، ٧١، ١٢٢)، والمقتضب: (٤:١٨٨-٢٠١)، والأصول: (١:٩٢-٩٥)، وشرح ابن عصفور: (١:٥٩١-٥٩٧)، والتبصرة: (١:١٩٨-٢٠٢)، والمقتصد: (١:٤٢٩-٤٤١)، والكافية الشافية: (١:٤٣٠-٤٣٧)، وأوضح المسالك: (١:٢٧٣-٢٨٣)، والمساعد: (١:٢٧٧-٢٨١)، وجمل الزجاجي: (١٠٥-١٠٧)، والمغني: (٣٩٩)، والجنى الداني: (٣٢٥-٣٢٩)، وشرح ابن عقيل: (١:٣٠١-٣٠٩)، وابن الناظم: (٥٦-٥٧)، والخصائص: (١:٥، ١٦٧، ٢:٢٦٠)، والإنصاف (المسألة ١٩) و(المسألة ٢٠ من ١٦٥-١٧٣)، وأسرار العربية: (١٤٣-١٤٥)، وابن الشجري: (٢:٢٣٨-٢٣٩)، والهمع: (٢:١٠٩-١١٦)، وابن يعيش: (١:١٠٨-١٠٩).

(٢) القمر (٥٠).

(٣) يوسف (٣١).

مسائل هذا الباب

(٧٩) مسألة:

ويقال: ما عملها؟.

والجواب: أن العرب اختلفت في ذلك:

وأهل الحجاز[١] يُجْرُونَها مُجْرَىٰ ليس، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر؛ لأنها نَفْيٌ، كما أن ليس نَفْيٌ، وأنها داخلة على المبتدأ والخبر، كما أن ليس كذلك، فلما أشبهت ليس من هذين الوجهين أعملوها عملها، وما أشبه شيئًا من وجهين أُعْطِيَ حُكْمه، كباب ما لا ينصرف، لَمَّا أشبه الفعل من وجهين[٢] مُنِعَ الْجَرَّ والتنوين، كما يُمْنَعُ الفعل.

وأما بنو تميم[٣] فإنهم رأوا (ما) يدخل على الاسم والفعل كـ (هل وبَلْ) وما أشبه ذلك، وكلُّ حرف يدخل على القبيلين فإنه غير عامل في واحد منهما، فلم يُعْمِلُوها لذلك، ورفعوا ما بعدها بالابتداء والخبر. وهذا المذهب أَقْيَسُ، ومذهب أهل الحجاز أكثر في الاستعمال، وبه جاء القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿مَا هَـٰذَا بَشَرًا﴾[٤]، وقال: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ﴾[٥].

(٨٠) مسألة:

ويقال: كَمْ مسائلُ ما؟.

والجواب: سِتٌّ: مسألتان جائزتان بلا خلاف بين العرب، وهما: ما قائمٌ زيدٌ، وما زيدٌ إلّا قائمٌ، هكذا يقول الحجازى والتميمىّ[٦]، ومسألتان جائزتان وفيهما خلاف

---

(١) ومثلهم أهل تهامة وأهل نجد، كما في الجنى الداني (٣٢٥)، وانظر فيما ذكره: سيبويه: (٥٧:١)، والمقتضب: (١٨٨:٤).

(٢) انظر وجه المشابهة في: التعليقة من (المسألة ٣٦).

(٣) انظر: سيبويه: (٥٧:١)، والمقتضب: (١٨٨:٤).

(٤) يوسف (٣١).

(٥) المجادلة (٢).

(٦) يقول الحجازي هنا بالرفع؛ لأن من شروط عملها عمل ليس عنده الترتيبَ بين اسمها وخبرها وعدم انتقاض النفى بإلّا، وما هنا ليس كذلك فيرفع، وأما التميميّ فالرفع لغته مطلقًا.

بين العرب، وهما: ما زيدٌ قائمًا - على لغة أهل الحجاز[١] - وما زيدٌ قائمٌ - على لغة بني تميم - ومسألتان غير جائزتين[٢] بإجماع، وهما: ما قائمًا زيد، وما زيدٌ إلا قائمًا.

فأما قول الفرزدق[٣](20b):

١١- فأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ[٤]

ففيه ثلاثة أقوال[٥]:

أحدها: أنه أراد أن يستعمل لغة أهل الحجاز - وهو تميميّ - فَظَنّ أنهم يُعْمِلُون (ما) في الخبر مقدَّمًا، فَغَلِط[٦].

والثاني: أنه شاذٌّ كشذوذ (مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ)[٧]؛ قال سيبويه: ورُبَّ شيءٍ كذا[٨].

---

(١) وذلك لاستيفاء شروط العمل، وهي الترتيب بين اسمها وخبرها، وعدم انتقاض النفي بإلّا، وعدم وقوع إنْ الزائدة بعدها، وعدم تقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان شبه جملة، وزاد بعضهم شرطين آخرين: أحدهما: ألّا تؤكد بمثلها، والثاني: ألاّ تبدل من الخبر بدل مصحوب بإلّا، انظر: الجنى الداني (٣٢٩).

(٢) في الأصل: غير جائزتان، وعدم جواز النصب هنا إجماع، أما التميمي فلأنه لا يعمل ما عمل ليس مطلقًا، وأما الحجازي فلا وجه للنصب عنده هنا؛ لتقدم الخبر في المثال الأول، وانتقاض النفي بإلّا في المثال الثاني.

(٣) هو: همام بن غالب التميمي، شاعر أموى، من أصحاب النقائض، له ديوان مطبوع، توفى سنة ١١٠هـ.

(٤) من البسيط، للفرزدق، انظره في (ديوانه ٢٢٣)، المساعد: (١:٢٨١، ٥٠١)، ابن عصفور: (١:٥٩٣)، والكافية الشافية: (١:٣٩٥)، والمقتصد: (١:٤٣٣)، والجنى الداني: (٢١٣، ٤٢٢)، والبغداديات: (٢٨٥، ٥٨٥، ٥٩٦).

(٥) ذكر هنا ثلاثة أقوال، وأضاف ابن عصفور إليها أربعة أخرى، انظر: شرح الجمل لابن عصفور: (١:٥٩٣-٥٩٤).

(٦) يرى ابن عصفور أن ذلك باطل؛ لأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدى ذلك إلى إفساد لغته.

(٧) وجه شذوذه أن الصفة إذا كانت على وزن (فعيل) بمعنى مفعول، تستعمل دون التاء مع المؤنث؛ كاستعمالها مع المذكر. وهنا جاءت معها التاء. ومعنى (جديدة): مجدودة، أي: مقطوعة. وهو أصل معنى الشيء الجديد الذي يستعمل أول مرة، عكس القديم البالي، وقد جاء على الأصل في قولهم: مُلاءة جديد (لسان العرب: جدد).

(٨) انظر: سيبويه: (١:٦٠)، وانظر العبارة أيضًا منسوبة في: المساعد: (١:٢٨١).

والثالث: أن مِثْلَهُمْ ينتصب على الحال وخبر المبتدأ محذوف؛ أي: وإذ ما في الأرض مِثْلَهُم بَشَر، وكان مِثْلَهُمْ وصفًا لبشر، فلما قُدِّم نُصِبَ[1]، كما قال:

١٢- لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشًـا طَـلَـلٌ   يَـلُـــوحُ كَـأَنَّــهُ خِـلَـلُ[2]

وإنما لم تعمل (ما) مع تقديم الخبر، لانتقاض ترتيب الابتداء، ولم تعمل مع دخول إلّا؛ لانتقاض معنى النفي.

(٨١) مسألة:

ويقال: لم زِيدَتْ الباء في خبر ما[3]؟.

والجواب: أن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الخبر قد تباعد عن النفي، فربطوه بالباء.

والثاني: أن الكلام قد يطول ويُنْسَى أَوَّلُهُ، فجاءوا بالباءِ؛ لِيُشْعِرُوا أن في صدر الكلام نَفْيًا.

والثالث: أن هذا جوابُ مَنْ قال: إن زيدًا لَقَائِمٌ، فتقول أنت: ما زيدٌ بقائمٍ، فتجعلُ الباءَ بِإِزَاءِ اللّام، و(ما) بإزاء إنّ. فإن قال: إن زيدًا قائمٌ، قلت: ما زيدٌ قائمًا[4].

---

(١) هذا رأى المازني والمبرد، كما في المقتضب: (٤:١٩١)، والمغنى: (٤٧٥)، وقال عنه ابن عصفور: إنه باطل؛ لأن معاني الحروف لا تعمل مضمرة، انظر: شرح الجمل: (١:٥٩٣).

(٢) من الوافر المجزوء، لكُثَيِّر عَزَّةَ، انظره في: ديوانه (٢:٢١٠)، وأوضح المسالك: (٢:٣١٠)، وسيبويه: (٢:١٢٣)، وجمل الخليل: (٧٦)، وأصله قبل النصب على الحالية: (لمية طللٌ موحشٌ).

(٣) في دخول الباء على خبر (ما) خلاف: فمن العلماء من لا يدخلها إلا مع تأخير الخبر، وذلك حيث ينصب الخبر، ولا يجيز دخولها مع التقديم. ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معًا. انظر: شرح ابن عصفور على الجمل: (١:٥٩٥).

(٤) في الإنصاف: ١٦٧: «وإنما أدخلت لوجهين: أحدهما أنها أدخلت توكيدًا للنفي، والثاني ليكون في خبر ما بإزاء اللام في خبر إنّ؛ لأن ما تنفي ما تثبته إنّ، فجعلت الباء في خبرها، نحو: ما زيدٌ بقائم، لتكون بإزاء اللام في نحو: إن زيدًا لقائمٌ».

(٨٢) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يَجُزْ دخولُ الباء على خبر (ما) إذا كان مقدمًا، وتدخل على خبر (ليس) مقدمًا ومؤخرًا؟.

والجواب: أن (ما) لا تعملُ إذا تقدّم خبرها، والباءُ لا تدخل على خبر المبتدأ[١] في أصح القولين، وليس كذلك (ليس)؛ لأنها تنصب الخبر مقدمًا، كما تنصبه مؤخرًا، وقد أجاز الفَرّاءُ وابْنُ الوَرّاق[٢] دخول الباءِ مع تقديم الخبر[٣].

---

(١) في الأصل: إلا على خبر المبتدأ، وهو خلاف المعهود عند النحاة، فإنهم يرون أن الباء تزاد قياسًا في خبر ليس وفي خبر ما أختها، انظر: الجنى والداني: (١١٥)، والمغنى: (١٤٩).

(٢) هو: أبو الحسن محمد بن عبد الله بن الوراق، المتوفي سنة ٣٢٥هـ صاحب كتاب (علل النحو).

(٣) انظر: معاني القرآن: (٢:٤٤)، والخزانة: (٢:١٣٣)، وعلل النحو: (٢٥٨).

باب إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ وليت

قال صاحب الكتاب:

«هذه حروفٌ تنصب المبتدأ وترفع الخبر، مثل: إنَّ زيدًا قائم، ولا يتقدّم الخبر إلا أن يكون ظرفًا، مثل: إن زيدًا عندك، وإن عندك زيدًا.

وتقول: إن زيدًا قائمٌ أبوه، ترفع قائمًا؛ لأنه خبر، وترفع الأبَ؛ لأنه فاعل القيام، فإن قلت: إن زيدًا أبوه قائم، ارتفع الأب بالابتداء، وارتفع قائم خبر الابتداء، والجملة خبر إنَّ.

وتقول:إن زيدًا قام وإن زيدًا يقوم، فتخبر بالفعل الماضي والمضارع، كما فعلت في باب الابتداء، وباب كان.

وتَزِيدُ اللّامَ في خبر إنّ(21a)، فتقول: إن زيدًا لقائمٌ، وإن زيدًا لَخَلْفَكَ، وإن زيدًا ليقومُ، تدخل اللام على الاسم والظرف والمضارع، ولا تدخل على الفعل الماضي، لا تَقُلْ: إن زيدًا لَقَامَ، وإذا قَدَّمْتَ الظرفَ وأَخَّرْتَ الاسمَ دخل عليه اللامُ؛ لأنه وقع موقع الخبر؛ كقولك، إنّ في الدار لزيدًا، وإن عندك لعمرًا؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾[1].

وإذا دَخَلَتْ (ما) على هذا الباب ارتفع ما بعدها بالابتداء، مثل: إنما زيدٌ خارجٌ، وكأنما زيدٌ الأسدُ، ولعلّما أنت قادمٌ، وليتما نحن خارجون.

وإذا خَفَّفْتَ هذه الحروفُ رَفَعْتَ أيضًا، فقلت: إنْ زيدٌ لَخارِجٌ، ولا بدّ من اللام لِتَفْرُقَ بين هذه المُثْبَتَةِ وبين النافية، مثل قول الله تعالى: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[2]، فإن نصبت قلت: إنْ زيدًا خارجٌ، وإن شئت زِدْتَ اللامَ، وإن شئت لم تَزِدْ.

(١) النازعات (٢٦).

(٢) الملك (٢٠).

وتقول: إن زيدًا عندك قائمٌ - بالرفع - وإن شئت: قائمًا - بالنصب على الحال - وكذلك: إن عندك زيدًا قائمٌ وقائمًا، فأمّا قولك: إن زيدًا قائمٌ عندك، فالرفعُ لا غير، إذا قَدَّمْتَ قائمًا على الظرف، وتقول: إن زيدًا مُعْرِضٌ عنك[1]، بالرفع لا غير؛ لأن الظرف ناقصٌ، لا يَحْسُنُ السكوتُ عليه.

مسائل هذا الباب

(٨٣) مسألة:

ويقال: لِمَ عَمِلَتْ هذه الحروف؟.

والجواب: أنها أشبهت الأفعال من أربعة أوجه:

أحدها: أن معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه والاستدراك والتمنى والتَّرَجِّى[2].

والثاني: أنّ أواخرها مفتوحةٌ كأواخر الفعل الماضى[3].

والثالث: أن ضمائر النصب تتصل بها على حَدِّ اتصالها بالأفعال[4]؛ نحو قولك: إنّنى، وإنّك، وإنّه، كما تقول: ضربنى، وضربك، وضربه.

والرابع: أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدى[5]، فنصبوا اسمها وشبهوه بالمفعول ورفعوا خبرها وشبّهوه بالفاعل[6].

---

(١) في الأصل: عندك.

(٢) انظر: ابن عصفور: (١:٤٢٣)، والمقتضب: (٤:٢٠٨)، وجمل الزجاجي: (٥٢).

(٣) انظر: الأصول: (١:١٧٢)، وابن عصفور: (١:٤٢٣)، وجمل الزجاجي: (٥٢).

(٤) انظر: ابن عصفور: (١:٤٢٣)، وجمل الزجاجي: (٥١).

(٥) انظر: ابن عصفور: (١:٤٢٣)، وجمل الزجاجي: (٥١).

(٦) ومن العلماء من ذهب إلى أنها أشبهت الأفعال في أنها على ثلاثة أحرف فصاعدًا مثلها، وأنها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل. وقد أبطل ابن عصفور ذلك كله واختار أن يكون الموجب لعملها هو شبهها بالأفعال في الاختصاص، انظر: شرح الجمل لابن عصفور: (١:٤٢٢-٤٢٣).

(٨٤) مسألة:

ويقال: فَلِمَ قَدَّمُوا المنصوبَ فيها على المرفوع؟.

والجواب: أنهم أرادوا أن يَفْرُقوا بين ما يعمل بحقِّ الأصل وما يعمل بحقّ الشَّبَه، فكرهوا أن يُقَدِّمُوا مرفوعَها على منصوبها، فيُتَوَهَّم أنها أفعال[١].

فإن قيل: فقد قَدَّموا مرفوعَ (ما) على منصوبها، وهي مُشَبَّهَةٌ بالفعل؟.

قيل: (ما) أشبهت الفعل معنًى ولم تُشْبِهْهُ لفظًا، و(إنّ) أشبهته لفظًا(21b) ومعنًى، فلو قُدِّمَ مرفوعُها على منصوبها لَتُوهِّمَ أنها أفعالٌ.

(٨٥) مسألة:

ويقال: ما معنى هذه الحروف؟.

والجواب: (إنَّ) معانيها مختلفة: فإنها إما أن تكون توكيدًا وتَلَقِّيًا للقَسَم؛ نحو قولك: إنَّ زيدًا قائمٌ، وإنَّ أخاك منطلقٌ. وتكون جوابًا بمعنى أَجَلْ[٢]، كما قال:

١٣- وَلَا أُقِـيــمُ بِـدَارِ الـهُـونِ إِنَّ وَلَا ... آتِي إِلَى الْغَدْرِ أَخْشَى دُونَهُ الْـخَمَجَا[٣]

---

(١) هذا تعليل ابن السراج في الأصول: (٢: ١٧٢)، وانظر تعليلاً آخر لابن عصفور في شرح الجمل: (١: ٤٢٤).

(٢) ذكر ذلك سيبويه: (٣: ١٥١)، والأخفش (لسان العرب: إن)، وحمل المبرد على ذلك قراءة من قرأ ﴿إنّ هذان لساحران﴾ وأنكر أبو عبيدة أن تكون إنّ بمعنى نَعَمْ (المغني: ٥٦-٥٧). وقد ذكر المجاشعيّ هنا أنها قد تكون جوابًا بمعنى أَجَلْ، وذكر غيره أنها قد تكون بمعنى نَعَمْ، وعبارة المجاشعيّ أدقّ، ذلك أن أَجَلْ تصديق لخبر يخبرك به صاحبك فيقول: فعل ذلك، فتصدقه بقولك: أَجَلْ، وأما نَعَمْ فهي جواب المستفهم بكلام لا جحد فيه، تقول له: هل صَلَّيت؟ فيقول: نعم، فهي جواب المستفهم.

(٣) من البسيط، وفي الأصل: بدار الهوان، والوزن على ما أثبتُّه، والبيت لساعدة بن جُؤيّة كما في اللسان (خمج)، وأورده ابن برى في أماليه برواية:

ولا أقيم بدارٍ للهوان ولا ... آتي إلى الغدر أخشى دونه الخمجا

ويروى أن رجلاً قال لعبد الله بْنِ الزُّبَيْرِ[1]: لَعَنَ الله رَاحِلةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ! فقال: إِنَّ وَرَاكِبَها[2]، أي: أَجَلْ.

وأما (أَنَّ) فإنها تكون مع الفعل في تأويل المصدر، يُحْكَمُ على موضعها بالرفع والنصب والجر[3].

وأما (كأَنَّ) فمعناها التشبيه[4].

وأما (لَكِنَّ) فمعناها الاستدراك بعد الجحد[5].

و(لَيْتَ) معناها التمني[6].

---

(١) ابن العوّام، توفى سنة ٧٣هـ.

(٢) من كلام عبد الله بن الزبير في الرد على فضالة بن شريك الوالى، انظر الشاهد والقصة في: الأغاني: (١٥:١)، وعبث الوليد للمعرى: (٢٥٠)، والنهاية في غريب الحديث: (٧٨:١)، والرضى: (٣٨٣:٢)، واللسان (إن)، والبحر المحيط: (٢٦٥:١)، والمغنى: (٥٧)، وهمع الهوامع: (١٤١:١)، وابن عصفور: (٤٤٤:١)، والجنى والداني: (٣٨٣).

(٣) ليس هذا معنى أنّ - مفتوحة الهمزة - وإنما هو استعمالها، والأَوْلَى في معناها أن يقول: تفيد التوكيد كإنّ - مكسورة الهمزة - وقد تأتي أنّ بمعنى لعلّ؛ كقول العرب: إيت السوق أنك تشترى لنا شيئًا، حكاه الخليل، انظر: الجنى الداني: (٣٩٦)، والمغنى: (٥٩-٦٠).

(٤) لم يثبت لها البصريون غيره، وذهب الكوفيون والزجاجيّ إلى أنها قد تكون للتحقيق دون تشبيه. كما ذهبوا أيضًا إلى أنها قد تكون للشك بمنزلة ظننت، وذلك إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو صفة، وإليه ذهب ابن الطراوة وابن السِّيد. وذهب الكوفيون كذلك إلى أنها قد تكون للتقريب. انظر تفصيل ذلك وردّ البصريين عليه في: الجنى الداني: (٥١٩-٥٢٢)، والمغنى: (٢٥٢-٢٥٥)، والمساعد: (٣٠٥:١-٣٠٦).

(٥) هذا هو المشهور عند العلماء، وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدها حكمًا مخالفًا لما قبلها؛ ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها أو ضدّ له أو خلاف. وذهب ابن العِلْج وجماعة إلى أنها تَرِدُ تارة للاستدراك وتارة للتوكيد، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته؛ نحو: ما زيد شجاعًا لكنه كريم، ومثلوا للتوكيد بنحو: لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء، فأكدت ما أفادته (لو) من الامتناع. وذهب ابن عصفور إلى أنها للتوكيد دائمًا مثل إنّ ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، انظر تفصيلاً في: المغنى: (٣٨٣-٣٨٤)، والجنى والداني: (٥٥٥).

(٦) التمنى يكون في الممكن والمستحيل، ولا يكون في الواجب، فلا يقال: ليت غدًا يجيء.

و(لَعَلَّ) معناها الترجي والتوقع[1] والفرق بين الترجي والتوقع أن الترجي يكون في الخير، والتوقع يكون في الخير والشر[2].

(٨٦) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز تقديم خبرها على اسمها إذا كان ظرفًا؟.

والجواب: أن العرب اتّسعت في الظروف، فأجازت فيها ما لا تُجيزُه في غيرها، من قِبَلِ أن جميع الأفعال لا تخلو منها، فهي موجودة في الكلام وإن لم تُذْكَرْ؛ لأنه لا يصحُّ وقوعُ فِعل إلا في زمان ومكان، فلمّا كان معناها موجودًا في الكلام أجازوا تقديمها والفَصْلَ بها بين إنّ واسمها[3].

(٨٧) مسألة:

ويقال: لِمَ دخلتِ اللامِ على خبر إنّ من بين سائر أخواتها؟.

والجواب: أنّ (إنّ) لم تُغَيِّرْ معنى الابتداء، كما غَيَّرَتْهُ أخواتُها، وهذه اللام لامُ الابتداء، إلا أنهم كرهوا أن يجمعوا بين حَرْفَيِ التوكيد، فأخّروا اللام إلى الخبر لِتُؤَكِّدَهُ، كما وكَّدَت إنّ الجملةَ، وكانت اللام أَوْلَىٰ بالتأخير؛ لأنها غير عاملة وإنّ عاملة، وتقديم العامل أَوْلَىٰ؛ هذا مذهب أصحابنا.

---

(١) زاد الكسائي والأخفش في معناها (التعليل). وزاد الكوفيون – وتبعهم ابن مالك في التسهيل – معنى الاستفهام. ونقل النحاس عن الفراء والطوال أن لعلّ تفيد الشك. انظر تفصيلاً في: الجنى الداني: (٥٢٧-٢٣٩)، والمغنى: (٣٧٧-٣٨٠)، والمساعد: (١:٣٠٦).

(٢) عبّر بعضهم بالإشفاق بدلاً من التوقع، والفرق بينهما أن الإشفاق يكون في الأمر المكروه دائمًا، أما التوقع فكما قال: يكون في المكروه والمحبوب.

(٣) انظر: جمل الزجاجى: (٥٢)، وانظر تعليلاً آخر في: التبصرة: للصيمرى: (١:٢٠٦).

وقال الكوفيون: إنما دخلت اللامُ؛ لأنّ هذا الكلام جوابٌ من قال: ما زيدٌ بقائم، فتقول أنت: إنّ زيدًا لقائمٌ، فتجعلُ اللام بإزاءِ الباء، وإنّ بإزاء ما[١].

(٨٨) مسألة:

ويقال: ما حكم هذه الحروف إذا زِيدَتْ عليها ما؟.

والجواب: أنها تُلْغَى من العمل؛ لأن (ما) كَفَّتْها، وحالت بينها وبين معمولها. ويليها الاسمُ والفعل؛ لأن (ما) هَيَّأَتْ لها ذلك. ومن العرب[22a] من لا يَعْتَدُّ بـ (ما) ويَنْصِبُ بها، وأَكْثَرُ ما جاء ذلك عنهم في لَيْتَما[٢].

(٨٩) مسألة:

ويقال: ما حكم إنّ وأنّ وكأنّ ولكنّ إذا خُفِّفْنَ[٣]؟.

والجواب: حُكْمُهُنّ أَلّا يَعْمَلْنَ شيئًا؛ لأن بناء الفعل قد نَقَصَ، فنقص الشَّبَهُ، فَرَجَعْنَ إلى الأصل، وهو أَلّا يَعْمَلْنَ شيئًا. وبعض العرب يُعْمِلُ إنّ وأخواتها

---

(١) انظر: جمل الزجاجي: (٥٤)، وفيه: «وإنما لم تدخل اللام على أخبار سائر هذه الحروف؛ لانقطاعها مما قبلها وتضمينها المعاني التي ذكرناها، وأما إن فهي صلة للقسم وابتداء لكلام مستأنف، ولكنّ كذلك في الاستئناف إلا أنها متضمنة معنى الاستدراك بعد الجحد، فلذلك لم تدخل في خبرها اللام».

(٢) انظر التعليقة (٣) من المسألة (٧٢).

(٣) في تخفيف هذه الأدوات انظر تفصيلاً في:

المقتضب: (١: ٥٠-٥١، ٢: ٣١-٣٢، ٣٦٢-٣٦٣)، (٣: ٥-٦، ٩)، والمساعد: (١: ٣٢٦-٣٣٣)، وأوضح المسالك: (١: ٣٦٦-٣٨١)، وابن عصفور: (١: ٤٣٦-٤٣٩)، وابن عقيل: (١: ٣٧٧-٣٩٢)، والكافية الشافية: (١: ٤٩٥-٥١٠)، والأصول: (١: ٢٣٥-٢٤٠)، وفاتحة الإعراب: (٥٩-٦٢)، والمقتصد: (١: ٤٨٢-٤٩١)، والمغني: (٣٦-٣٧، ٤٦-٤٧، ٣٨٥-٣٨٦)، والجنى الداني: (٢٢٨-٢٢٩، ٢٣٦-٢٣٨، ٥٢٢-٥٢٣، ٥٣٣)، والإنصاف (المسألة ٢٤)، والرضى: (٢: ٣٣٣)، والصبان: (١: ٢٦٧)، والتصريح: (١: ٢٧٨)، وابن يعيش: (٨: ٧١) وما بعدها.

مخففاتٍ[1]؛ لأن الفعل قد يعمل وهو محذوف؛ نحو: لم يَكُ زيدٌ قائمًا[2]، وبذلك قرأ أهل المدينة ﴿وَإِنْ كُلاً لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[3].

واللّامُ تلزم (إنْ) إذا خُفِّفَتْ؛ للفرق بين (إنْ) إذا كانت مخففة من الثقيلة وبينها إذا كانت نافية.

وأهل الكوفة يجعلون (إنْ) بمعنى ما واللامَ بمعنى إلّا[4]. وهذه دعوى لا بُرْهانَ عليها[5].

---

(١) في إن – مكسورة الهمزة – إذا خففت يرى سيبويه أن الإهمال أكثر من الإعمال، وفي أن – مفتوحة الهمزة – إذا خففت يرى سيبويه إعمالها واسمها ضمير الشأن، وفي لكن – إذا خففت يرى سيبويه إهمالها ولا عمال، وفي كأن إذا خففت يرى سيبويه إعمالها على أن يكون اسمها ضمير الشأن، وقد تعمل في الظاهر ضرورة. انظر: سيبويه: (٢:١٣٩، ١٤٠، ١٣٥، ١٦٣).

(٢) عبارة سيبويه: (٢:١٤٠): «وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله، كما لم يغير عمل لم يَكُ ولم أُبَلْ حين حذف».

(٣) هود (١١١) – وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بتشديد إن وتخفيف لما، وقرأ نافع بتخفيفها جميعًا، وقرأ أبو جعفر وشيبة وحمزة وهو المعروف من قراءة الأعمش بتشديدها جميعًا، وقرأ عاصم بتخفيف إن وتشديد لما، وقرأ الزهري بتشديد لما والتنوين. انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٢:٣٠٤-٣٠٥).

(٤) إنما تلزم اللام عند خوف اللبس بإن النافية، فإن ظهر المراد لا تلزم، انظر: المساعد: (١:٣٢٦).

(٥) فمعنى (إنْ زيدٌ لذاهبٌ) عندهم هو: ما زيدٌ إلا ذاهبٌ، والمعنى في الآية الكريمة عندهم هو: ما كلُّ نفس إلا عليها حافظ، وقد حكى النحاس هذا القول عن الخليل وسيبويه. انظر: إعراب القرآن: (٢:٣٠٦).

باب كسر إنّ

قال صاحب الكتاب:

«تُكْسَرُ إِنّ في ثلاثة مواضع: مبتدأةً مثل: إني خارج. وبعد القول مثل: قلت: إنّ زيدًا ذاهبٌ. وإذا جاء اللّام في خبرها مثل: علمت إن زيدًا لَمُنْطَلِقٌ.

وتُفْتَحُ في غير هذه المواضع الثلاثة، إذا وقعت فاعلة: بلغني أنك خارج، أو مفعولة مثل: عرفت أنك مقيم، أو مجرورة مثل: عجبت من أنك ذاهب».

مسائل هذا الباب

(٩٠) مسألة:

ويقال: ما الأصل في كسر إنّ من هذه المواضع[(١)]؟.

والجواب: أنّ الأصلَ الابتداءُ، وما بعد القول مبتدأٌ، فقد رجع إلى معنى الابتداء، وكذلك اللامُ إنما هي لامُ الابتداء أُخِّرتْ إلى الخبر، فقد رجع الجميع إلى معنى الابتداء.

(٩١) مسألة:

ويقال: ما حكم إنّ بعد القسم؟.

والجواب: أن العرب تختلف في ذلك: فمنهم من يكسر، ومنهم من يفتح. والكسر أكثرُ وأَقْيَسُ[(٢)]؛ لأنه يرجع إلى معنى الابتداء؛ لأن ما بعد القسم جملةٌ

---

(١) في الأصل: عليه، وإنما لم يقم عليها البرهان؛ لأن إنّ التي بمعنى ما لا يجيء معها اللام بمعنى إلاّ، وانظر تفصيلاً في: الإنصاف (المسألة ٢٤).

(٢) جرى المجاشعي هنا مجرى شيخه الفزاري في عدّ مواضع كسر همزة إنّ ثلاثة فقط، وجعل الابتداء أصلاً يرجع إليه المعنيان الآخران، وهما في عَدِّها ثلاثة وَرَجْعِها إلى معنى الابتداء يوافقان المبرد في المقتضب: (٢:٣٤٧)، والصيمري في التبصرة: (١:٢٠٤).

وكان من الأفضل للمجاشعيّ أن يشير إلى القاعدة العامة في كسر همزة إنّ، وهي: كل موضع يمتنع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر، وقد فرع العلماء على هذه القاعدة ثلاثة عشر موضعًا، وبعضهم زاد عليها، منها الثالثة المذكورة هنا، والعشرة الباقية: أن تقع في صدر جملة الصلة، أو =

مبتـدأةً؛ ألا تـرى أنـك تقـول: والله لَزَيْـدٌ قائمٌ، كما تقول: والله إن زيدًا لقائمٌ.

(٩٢) مسألة:

ويقال: أيُّ الأفعال تُلْغَى مع دخول اللام؟.

والجواب: أن الأفعال التي تُلْغَى[١] هي أفعالُ العِلْم، نحو: علمت وتحققت وشَهِدْتُ وظننت وحَسِبْتُ، وما أشبه ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[٢] ولو حذفت اللام فتحت إنّ، ولا يجوز أن

= جوابًا لقسم وفي جملتها اللام، أو في موقع الحال، أو في موقع الصفة، أو قبل لام معلّقة، أو في موقع خبر عن اسم عين، أو بعد إذْ، أو بعد حتى، أو بعد إلا، أو بعد واو الوقت، أو بعد حيث عند غير الكسائي. انظر تفصيل مواضع كسر همزة إن في:

الجنى الداني: (٣٨٨-٣٨٩)، والمساعد: (١: ٣١٤-٣١٦)، وأوضح المسالك: (١: ٣٣٤-٣٣٦)، والكافية الشافية: (١: ٤٨٢-٤٨٥)، وابن عصفور: (١: ٤٥٩-٤٦٧)، وجمل الزجاجي: (٥٧-٥٨)، والتبصرة: (١: ٢٠٣-٢٠٤)، وابن الناظم: (٦٢-٦٣)، والأصول: (١: ٢٦٢-٢٦٥)، والمقتضب: (٢: ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣، ٣: ١٩٤، ٤: ١٠٧)، وسيبويه: (٥: ٢٦٧)، (الفهارس)، والمقتصد: (١: ٤٧٤-٤٧٥)، والحلل: (١٩٣-١٩٥)، وابن يعيش: (٨: ٥٩-٦٢)، وعلل النحو: (٤٤٦).

(١) الذي جوز الوجهين واختار الفتح هو الكسائي والبغداديون، وأوجب الفراء الفتح، ومذهب البصريين وجوب الكسر، وبه ورد السماع. انظر: همع الهوامع: (١: ١٣٧)، وانظر في حكم إن بعد القسم: سيبويه: (٣: ١٤٦-١٥١)، والمقتضب: (٤: ١٠٧)، والأصول: (١: ٢٦٣)، والجنى الداني: (٣٩٣)، والمساعد: (١: ٣١٥، ٣١٩)، والكافية الشافية: (١: ٤٨٤، ٤٨٧)، وابن عصفور: (١: ٤٦٠-٤٦١)، وأوضح المسالك: (١: ٣٣٦، ٣٤٠-٣٤٢) بتعليقات الشيخ محيي الدين.

(٢) يقصد بالإلغاء هنا ما عَبَّرَ عنه غيره بالتعليق، وهو إبطال عمل الفعل القلبيّ في اللفظ لا في المحلّ؛ لوجود عائق يمنعه من مباشرة العمل لفظًا، بحيث لو زال هذا العائق لوصل العمل إلى المعمول، كما في الآية الكريمة التي ذكرها، فجملتا: «إنك لرسوله»، و«إن المنافقين لكاذبون» في محل نصب سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولَيْ يعلم ومفعول يشهد، ولو حذفت إن واللام لباشر الفعل عمله نصبًا. أما الإلغاء المعروف عند غيره من النحاة فهو إبطال العمل لفظًا ومعنًى؛ لتأخر الفعل أو توسطه، وهو غير مرادٍ له هنا.

تدخل اللام على خبرها إذا كانت مع غير هذه الأفعال، ولا إذا وقعت(22b) فاعلةً، أو في موضع جر؛ لِئَلَّا يبقى الفعلُ بلا فاعل، ويتعلقَ الحرفُ فيبقى بلا عملٍ(١).

---

(١) فإن إدخال اللام مع وقوعها فاعلة يقتضي أن يكون الفاعل جملة - وهو لا يكون كذلك على الأصح - ومع وقوعها في موضع جر يقتضي أن يكون المجرور جملة - وهو لا يكون كذلك - لأن كلاًّ من الفاعل والمجرور لا بدّ أن يكون مفردًا، أو في تأويل مفرد كالمصدر المؤول، ودخول اللام في خبر إن يعني أنها جملة مبتدأة.

هذا ولم يعرض المجاشعيّ لمسائل فتح همزة إنّ وجوبًا ولا لمواضع جواز الوجهين، وفيما يلي أهم مراجع هذين الموضعين:

١- مواضع فتح همزة إن وجوبًا:

سيبويه: (٥:٢٦٧ الفهارس)، والمقتضب: (٤:٣٤ الفهارس) والأصول: (١:٢٦٥-٢٧٠)، والمقتصد: (١:٤٧١-٤٧٤، ٤٨٠-٤٨٢)، والكافية الشافية: (١:٤٨٨-٤٩٠)، وأوضح المسالك: (١:٣٣٧)، والجنى الداني: (٣٩٠-٣٩٢)، وابن عقيل: (١:٣٥٠-٣٥١)، بتعليقات الشيخ محيي الدين، والمساعد: (١:٣١٦)، وابن الناظم: (٦٥)، والتبصرة: (١:٢٠٤)، وابن يعيش: (٨:٥٩-٦٢).

٢- مواضع جواز الفتح والكسر:

سيبويه: (٥:٢٦٨ الفهارس)، والمقتضب: (٤:٣٥ الفهارس)، والأصول: (١:٢٧٠-٢٨١)، وجمل الزجاجيّ: (٥٨)، وابن عصفور: (١:٤٦٠-٤٦٧)، والكافية الشافية: (١:٤٨٥-٤٨٨)، وابن الناظم: (٦٣-٦٥)، والجنى والداني: (٣٩٢-٣٩٥)، وأوضح المسالك: (١:٣٢٩)، وابن عقيل: (١:٣٥٥-٣٦٢)، والمقتصد: (١:٤٧٩)، والمساعد: (١:٣١٧-٣١٩)، وابن يعيش: (٨:٥٩-٦٢).

بابـ لا

قال صاحب الكتاب:

«إذا وقع (لا) على نكرة، فإمّا أن ترفع وتنوّن، وإما أن تنصبَ بلا تنوين، مثل: لا مالٌ لك، ولا مَالَ لك، وكذلك: لا حول ولا قوة إلا بالله - بالوجهين جميعًا - وكذلك: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾[1] - بالوجهين، ولك أن تحذف الخبر؛ كقولك: لا بَأْسَ، تريد: لا بأس عليك.

وإذا فَصَلْتَ بين (لا) وبين النكرة لم يَجُزْ إلا الرفع مثل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[2]، ولا عندك رجلٌ، لا يجوز النصب. وإذا قلت: لا رجلَ ظريف في الدار، نصبت (رجل) بلا تنوين، ورفعت مع التنوين، وإن زدت نعتًا آخر فقلت: لا رجل ظريف في الدار عاقلٌ، ففي ظريف الأوجه الثلاثة، وليس في عاقل إلا وجهان: الرفع والنصب مع التنوين فيها. وكذلك إن كَرَّرْتَ فقلت: لا ماء ماء بارد[3]، ففي (بارد) الرفع والنصب مع التنوين فيها، وفي (ماء) الثاني هذان الوجهان، وفيه النصب أيضًا بلا تنوين.

وإن وقع بعد (لا) معرفةٌ، مثل: لا زيدٌ لك، فليس إلا الرفع، إلا أن تُقَدِّرَ المعرفةَ تقديرَ النكرة وتجعلَها عامةً، فيجوز النصب مع حذف التنوين، كما قال:

١٤- لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ[4]

---

(١) البقرة (١٩٧).

(٢) الصافات (٤٧).

(٣) في الأصل: لا ماء بارد (بلا تكرار).

(٤) رجز، لم يعرف قائله، انظره في:

سيبويه: (٢:٢٩٦)، والكافية الشافية: (١:٥٣٠)، والمقتضب: (٤:٣٦٢)، والأصول: (١:٣٨٢).
وهيثم: اسم سارق أو راعٍ أو حادٍ. والمطيّ: الدوابّ؛ جمع مطيّة.

وإذا زِدْتَ الألف على لا فقلت: (ألَا)، فهو استفهام، جاز في النكرة بعدها وفي نعتها جميعُ الوجوه التي قدَّمتها من الرفع مع التنوين والنصب بلا تنوين، وفي النعت، والتكرير النصبُ بلا تنوين، والرفع والنصب مع التنوين.

فإن جعلت (ألا) تمنيًا نصبت النكرة بها، مثل: ألا رَجُلَ يَدُلُّنا على الطريق عارفًا؛ فإنك تنصب النعت ولا ترفعه. وتقول: ألا درهمٌ ولو زائفًا، تريد: ولو كان زائفًا، و: ألا رجل ولو عبدًا، كذلك قد مَرَّتْ وجوهُ الرفع، وهذا ابتداء وجوه النصب الاثنى عشر»[1].

مسائل هذا الباب

(٩٣) مسألة:

ويقال: ما الفرق بين (لا) إذا ارتفع ما بعدها، وبينها إذا انتصب ما بعدها؟.

والجواب: أنك إذا رفعتَ كانت جوابَ (هَلْ) وإذا نصبتَ كانت جواب (هل مِنْ)[2]؛ وذلك أن يقول القائلُ: هل من رجل عندك؟ فتقول: (23a)لا رجلَ عندى، تَبْنِى رجل مع لا، وتجعلهما بمنزلة اسم واحد؛ كخمسة عشر[3]، وإنما وجب البناء؛ لأن الكلامَ تضمن معنى (مِنْ)[4]، وكُلُّ ما تضمن معنى الحرف فهو مَبْنِيٌ، وكان

---

(١) في الأصل: إلا اثنى عشر، ولا وجه له.

(٢) يقصد أن النصب يفيد العموم والاستغراق، بخلاف الرفع؛ وذلك لأن زيادة (مِنْ) داخلةً على النكرة بعد نفى أو استفهام يفيد هذا المعنى؛ كقوله تعالى: ﴿فهل إلى مَرَدٍّ من سبيل﴾، وانظر في هذا: سيبويه: (٢:٢٩٥)، والمقتضب: (٤:٣٥٧، ٣٥٩)، والأصول: (١:٣٧٩).

(٣) في سيبويه: (٢:٢٧٥): «فجعلت وما بعدها كخمسة عشر في اللفظ، وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: يا بْنَ أمِّ، فهى مثلها في اللفظ، وفي أن الأول عامل في الآخر» أ.هـ. وانظر المقتضب: (٤:٣٥٧، ٣٥٨).

(٤) ما ذكره من بناء اسم لا هو مذهب أكبر البصريين. وذهب الزجاج والسيرافى والكوفيون إلى أنه معرب وأن التنوين سقط للتخفيف. وذهب المبرد إلى أنه معرب إذا كان مثنى أو مجموعًا؛ لبعده حينئذ عن مشابهة الحرف. انظر في ذلك: الرضى: (١:٢٣٥)، والمغنى: (٣١٣-٣١٤)، والإنصاف (المسألة ٥٣، ٣٦٦-٣٧٠)، وابن عصفور: (٢:٢٧٠).

الأصلُ أن يكون الجوابُ: لا مِنْ رجل، إلا أنهم حذفوا (مِنْ) استخفافًا، فوجب البناء، واختِيرَ الفتح؛ لأجل التركيب؛ لأن التركيب يُثَقِّلُ الاسم، فعدلوا إلى أخفِّ الحركات - وهي الفتحة - كما فعلوا في خَمْسَةَ عَشَرَ.

(٩٤) مسألة:

ويقال: ما عمل لا؟.

والجواب: أن عملها عَمَلُ (إنَّ) تنصب المبتدأ وترفع الخبر؛ والدليل على ذلك ما حكىٰ يونُسُ عن العرب أنهم يقولون: لا رجلَ أفْضَلُ منك[١]؛ وذلك أن (لا) نقيضةُ إنَّ؛ لأنها نَفْيٌ، وإنَّ إثباتٌ، والنقيضُ يقاسُ على النقيض، كما يُقاس النظيرُ على النظير[٢]؛ ولأنها تحتاج إلى اسمين، كما تحتاج إليهما إنَّ، فَحُمِلَتْ عليها، فعملت عملها، فنصبت ورفعت، فهى مُشَبَّهَةٌ بِإنَّ، وإنَّ مشبهة بالفعل.

(٩٥) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز حذف الخبر مع لا[٣]؟.

---

(١) انظر: سيبويه: ٢:٢٧٥-٢٧٦.

(٢) أورد الأنبارى في الإنصاف، (المسألة ٥٣) ص٣٦٧ تكملة لهذا التعليل فقال: «إلا أن لا لما كانت فرعًا على إنَّ في العمل، وإنَّ تنصب مع التنوين، نصبت لا من غير تنوين؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل؛ لأن الفروع أبدًا تَنْحَطُّ عن درجات الأصول» اهـ.

. هذا التعليل والذي بعده يقتضيان أن يكون اسمُ لا معربًا منصوبًا منونًا كاسم إن - على حسب الظاهر من التشبيه والتنظير بإنَّ، - ولكن سبق أن المؤلف ذكر أن اسم إنَّ مبنى؛ لتضمنه معنى (مِنْ)، وكل ما تضمن معنى الحرف فهو مبنى، ومن هنا نعرف أن قوله فيما بعد: «فعملت عملها فنصبت ورفعت» فيه تسامح في التعبير ظاهر.

(٣) حذف خبر لا - إذ دلّ عليه دليل - واجب عند بني تميم والطائيين وكثير عند الحجازيين، وأكثر ما يحذفونه مع إلا، نحو: «لا إله إلا الله»؛ فإذا لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه عند الجميع، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «لا أحد أَغْيَرُ من الله». انظر: أوضح المسالك: (٢:٢٩)، وابن عقيل: (١:٤١٣). والذي يفهم من كلام سيبويه أن حذف الخبر وذكره سواء إذا دلَّ عليه الدليل. انظر: ٢:٢٧٥، وانظر في حذف خبر لا: =

والجواب: أنه حُذِفَ؛ لدلالة الكلام عليه، والعرب تحذف إذا كان فيما أُبْقِيَ دليلٌ على ما أُلْقِي، والتقدير في (لا بَأْسَ عليك) أي: لا بأس موجودٌ عليك، فـ (على) متعلقٌ بموجود، إلا أنك حذفت؛ لِمَا أعلمتك(1).

(٩٦) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يَجُزْ أن تفصل بين لا وما بُنِيتْ معه؟.

والجواب: أن ما بعدها بمنزلة جزء منها، ولا يصح أن تفصل بينهما، كما لا تفصل بين أجزاء الكلمة بما ليس منها(2)، ولا يصح أيضًا أن تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد.

(٩٧) مسألة:

ويقال: ما حكم الصِّفة والموصوف إذا وقعا بعد لا؟.

والجواب: أنه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن تجعل الصفة والموصوف بمنزلة اسمٍ واحدٍ في موضع نصب، وإذا فَعَلْتَ ذلك لم تُنوِّنْ واحدًا منهما؛ لأنهما صارا بمنزلة اسم واحد؛ كخمسة عشر.

والثاني: أن تَبْنِيَ الموصوفَ مع لا، وتجعلهما بمنزلـةِ شيءٍ واحد، وتُنَوِّنَ الصفة، ولا يجوز حذف التنوين؛ لأن الصفة ليست مبنيةً مع ما قبلها؛ من حيثُ لا تجعلُ

= سيبويه: (٢:٢٧٥، ٢٧٩)، والمقتضب: (٤:٣٦٩، ٣٨٣، ٣٨٤)، وابن عقيل: (١:٤١٢، ٤١٥)، وأوضح المسالك: (٢:٢٩) بتعليقات الشيخ محيي الدين، والمساعد: (١:٣٤١)، ومغنى اللبيب: (٣١٥)، وابن الناظم: (٧٣)، والكافية الشافية: (١:٥٣٥-٥٣٩).

(١) قد يكون دليل المحذوف حالاً أو مقالاً، وقد ذكر هو الدليل المقاليّ، فالجار والمجرور في حاجة إلى متعلق، وذلك هو الخبر المحذوف. والدليل الحاليّ أن يدل عليه المقام وسياق الكلام؛ كقوله تعالى: ﴿قالوا لا ضير إنا إلى ربنا منقلبون﴾، والقرينة قوله قبل ذلك: ﴿فسوف تعلمون لأقطعنّ أيديكم وأرجلكم من خلاف ولأصلبنكم أجمعين﴾؛ فالتقدير: لا ضير علينا فيما تفعل بنا.

(٢) هذا معنى كلام سيبويه في: (٢:٢٧٦)، وانظر أيضًا: المقتضب: (٤:٣٦١).

ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد[١]، ويجوز أن ترفع الصفة في هذا الوجه[٢].

وذلك قولك على الوجه الأول: لا رَجُلَ (23b)ظريف عندك، وعلى الوجه الثاني: لا رجلَ ظريفًا عندك. وإن رفعت قلت: لا رجلَ ظريفٌ عندك. فإن جئت بوصفٍ ثانٍ نَوَّنْتَهُ ليس إلّا؛ لِئلّا تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، ويجوز الرفع في الوصف الثاني على الموضع والنصب على اللفظ[٣].

(٩٨) مسألة:

ويقال: ما حكم المعرفة إذا وقعت بعد لا؟.

والجواب: حُكْمُها أن تُرْفَعَ وتُكَرَّرَ؛ نحو قولك: لا زيدٌ عندك ولا محمدٌ، ولا عبد الله في الدار ولا أخوك، إلا أن تُجْرِيَهَا مُجْرَىٰ النكرة فإنك تنصبها، نحو قوله:

١٥- لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

قُدِّرَ على عموم الهيائم[٤]، ثم نُفِيَ واحدٌ منها، وقد قيل: تقديره: لا مِثْلَ هَيْثَمٍ

---

(١) هذا معنى ما قاله سيبويه في: (٢:٢٨٨)، وانظر أيضًا: المقتضب: (٤:٣٦٧).

(٢) جاء عن سيبويه في رفع الصفة قوله في: (٢:٢٩٢): «ومن ذلك أيضًا قول العرب: لا مال له قليلٌ ولا كثيرٌ، رفعوه على الموضع».

(٣) انظر سيبويه: (٢:٢٨٩).

وانظر في نعت اسم لا تفصيلاً: سيبويه: (٢:٢٨٨-٢٩٥)، والمقتضب: (٤:٣٦٧-٣٧٢)، وابن عصفور: (٢:٢٧٤-٢٧٥)، وجمل الزجاجي: (٢٣٨-٢٣٩)، والكافية الشافية: (١:٥٢٦)، وابن الناظم: (٧٢)، والأصول: (١:٣٨٤-٣٨٦)، وأوضح المسالك: (٢:٢٣-٢٤)، وابن عقيل: (١:٤٠٥-٤٠٦)، والمساعد: (١:٣٤٨-٣٤٩)، والتبصرة: (١:٣٨٧)، والمقتصد: (٢:٨٠١-٨٠٣، ٨١١-٨١٢)، وفاتحة الإعراب: (٢٣٢)، وابن يعيش: (٢:١٠٨-١٠٩).

(٤) في سيبويه: (٢:٢٩٦): «واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبدًا، فأما قول الشاعر: (لا هيثم الليلة للمطيّ)؛ فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هيثم من الهيثمين» اهـ. وقد سبق تخريج هذا الرجز في الشاهد رقم (١٤).

الليلة، وعلى هذا قالوا: قَضِيَّةٌ ولا أبا حسن لها[1]، أي: ولا مِثْلَ[2]، وقد حُمِلَ على الوجه الأول.

(٩٩) مسألة:

ويقال: ما حكم (لا) إذا دخلت عليها الهمزة؟.

والجواب: أنها تجرى مَجْرَاها قبل دخول الهمزة عليها، ويجوز بعدها في الموصوف جميعُ ما جاز فيه قبل دخول الهمزة، وذلك إذا أردت التحضيض[3]، نحو قولك: ألا رجلَ عاقلٌ، وإن شئت: ألا رجلَ عاقلاً[4]، قال حسان[5].

١٦- أَلَا طِـعَـانَ أَلَا فُـرْسَـانَ عَـادِيَـةً ... إِلَّا تَجَـشُّـؤُكُـمْ عِـنْـدَ الـتَّـنَانِـيـرِ[6]

فإن كان (ألا) تمنيًا نصبت النعت على مذهب الخليل وسيبويه، ليس إلَّا، وأجاز المازني[7] الرفعَ، وذلك قولهم: ألا دِرْهَمَ جيّدٌ، ولا تنون ما بعد ألا[8]، فأمّا قول الشاعر:

---

(١) قائلها عمر بن الخطاب، ثم صارت مثلاً لكل أمر عسير، لا يجد من يحلّه، وأبو حسن هو علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، وقد وردت هذه العبارة في: سيبويه: (٢:٢٩٧)، والمقتضب: (٤:٣٦٣)، والرضى: (١:٢٣٩)، وأوضح المسالك: (٢:٦) (الهامش)، وابن عقيل: (١:٣٩٤)، وابن عصفور: (٢:٢٦٩)، والكافية الشافية، (١:٥٣٠)، والمغنى: (١٢٦)، وحاشية الخضرى: (١:١٤٩).

(٢) هذا أيضًا من تقدير سيبويه. انظر: (٢:٢٩٧).

(٣) انظر: سيبويه: (٢:٣٠٦)، والمقتضب: (٤:٣٨٢).

(٤) في الأصل: ألا رجلاً، ولا وجه للنصب؛ فهو مبنى؛ لأنه مفرد.

(٥) هو: حسان بن ثابت الأنصارى، شاعر مخضرم، وهو شاعر الرسول – صلى الله عليه وسلم – له ديوان مطبوع، توفى سنة ٥٤.

(٦) من البسيط، لحسان بن ثابت، وانظره في: ديوانه (٢١٥)، وابن عصفور: (٢:٢٨٣)، وابن الناظم: (٧٣)، والجنى الداني: (٣٧٢)، وجمل الزجاجي: (٢٤٠)، وعمدة الحافظ: (٣١٨)، والفرائد: (١:٢٨٨). والطِّعان: المحاربة بالرماح. والفرسان العادية: المحاربون الشجعان الذين يهجمون على أعدائهم. والتجشؤ: تنفس المعدة عند امتلائها بالطعام. والتنانير: جمع تَنُّور، وهو المكان الذي يخبز فيه.

(٧) هو: أبو عثمان بكر بن محمد، إمام في النحو والتصريف، توفى سنة ٢٤٩هـ.

(٨) انظر: سيبويه: (٢:٣٠٧)، والمقتضب: (٤:٣٨٢، ٣٨٣).

١٧- أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تُبِيتُ[(١)]

فزعم الخليلُ أن المعنى: ألا تُرُونني رجلاً، وأما يونس[(٢)] فقال: نُوِّنَ ضرورة[(٣)].

وتقول: ألا درهمَ ولو زائفًا، على معنى: ولو كان زائفًا، ولا يجوز: ألا درهمٌ ولو جَيِّدًا؛ لأن التمنى عند الضرورة لا يكون للأعلى، وإنما يكون للأدنى[(٤)].

---

(١) من الوافر، لعمرو بن قعاس - أو قنعاس - المرادى المذحجى، وانظره في: ابن عصفور: (٢٨٠:٢)، والكافية الشافية: (٥٣٣:١)، والأصول: (٣٩٨:١)، والجنى الداني: (٣٧٠)، وابن الناظم: (٧٣)، وعمدة الحافظ: (٣١٧). والمحصَّلة: المرأة التي تحصِّل الذهب، وتميزه من الفضة. تبيت: تسمح بأن يبيت عندها الرجال، من: أبات.

(٢) هو: يونس بن حبيب، شيخ سيبويه، توفى سنة ١٨٠هـ.

(٣) انظر: سيبويه: (٣٠٨:٢).

(٤) في اقتران (لا) بهمزة الاستفهام انظر تفصيلاً في: سيبويه: (٣٠٦:٢-٣٠٩)، والمقتضب: (٣٨٢:٤-٣٨٦)، والأصول: (٣٩٦:١-٣٩٩)، وجمل الزجاجيّ: (٢٤٠)، وابن عصفور: (٢٧٩:٢-٢٨٠)، والجنى الداني: (٣٧٠-٣٧٢)، وابن عقيل: (٤٠٨:١-٤١١)، وأوضح المسالك: (٢٤:٢-٢٨)، والكافية الشافية: (٥٣٢:١-٥٣٤)، وابن الناظم: (٧٣)، والمساعد: (٣٥٠:١-٣٥١).

باب المفعول به

قال صاحب الكتاب:

«وهو نَصْبٌ؛ كقولك: أكلت خبزًا، وشربت ماءً، ولبستُ ثوبًا، وركبتُ دابةً. وكذلك ما تَعَدَّى إلى مفعولين، مثل: أعطيت زيدًا درهمًا، وكسوتُ عمرًا حُلَّةً. وكذلك ما تعدَّى إلى ثلاثة، مثل: أعلمتُ زيدًا عمرًا أخاك، وأنبأتُ عمرًا محمدًا صاحبك، وأَرَيْتُ زيدًا أخاك خَيْرَ الناس. والتاءُ في جميع ذلك هي الفاعل.

ولك في المفعول التأخيرُ عن الفعل[24a]، مثل: ضرب زيدٌ عمرًا. والتقديمُ على الفعل، مثل: عمرًا ضرب زيدٌ. والتوسطُ بين الفعل والفعل، مثل: ضرب عمرًا زيدٌ. وكذلك ما يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة. لك في جميع ذلك - وفيما بَنَيْتَ منه - هذه المواقعُ الثلاثةُ: الطرفان والوسط، فلا تتهيّب شيئًا من ذلك، إلا أن يكون الإعرابُ لا يدخله، مثل: ضرب موسىٰ عيسىٰ، وضَرَبَتْ الكبرىٰ والصغرىٰ. فإن هذا لا بدّ من تقديم الفاعل فيه وتأخير المفعول، ولا يجوز أن تُوسِّط المفعول ولا أن تُقدّمه؛ لِئَلّا يلتبس المفعولُ بالفاعل.

وكذلك: أعطيتُ زيدًا عمرًا، لا بدّ في المفعولين أن تُقَدِّمَ الذي له شِرْكَةٌ في الفعل، ويتأخر المفعول المحْضُ وهو المأخوذ، ولا يجوز فيه إلا ذلك، وإلا التبس الآخذ بالمأخوذ. فأمّا: أعطيتُ زيدًا درهمًا، ودرهمًا أعطيتُ زيدًا، وزيدًا أعطيتُ درهمًا، ودرهمًا زيدًا أعطيتُ، فكلّه جائزٌ؛ لأنه لا يلتبس فيه أن المأخوذَ هو الدرهمُ، وأن زيدًا هو الآخذ على كل حال».

مسائل هذا الباب

(١٠٠) مسألة:

ويقال: لِمَ قُيِّدَ المفعولُ به بالباء وأُطْلِقَ المصدر، نحو: ضربت ضربًا؟.

والجواب: أن المصدرَ مفعولٌ حقيقيٌ لك؛ لأنك أنت الذي تُحْدِثُهُ وتُوجِدُه بعد أن لم يكن، وليس كذلك (زيدٌ) وما جرى مجراه؛ لأنه ليس مفعولاً لك، وإنما هو مفعولٌ لله عز وجل، إلا أنك أحدثت فعلاً وأوقعته به، فلهذا قُيِّد بالباء[1].

(١٠١) مسألة:

ويقال: لِمَ نُصِبَ المفعولُ؟.

والجواب: أنهم نصبوه؛ للفرق بينه وبين الفاعل، وكان هو أَوْلَى بالفتح؛ لكثرة المفعولات، فاختاروا لها أخفَّ الحركات؛ لِيَكْثُرَ في كلامهم ما يستخفُّون، وأَعْطَوْا الفاعلَ الضمةَ؛ لأنه واحدٌ؛ ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون؛ لأن الضمة ثقيلةٌ من قِبَلِ أنها عَمَلٌ بعضوين – وهما الشفتان – وليس كذلك الفتحة[2].

---

(١) يقصد أن المفعول به هو ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أَوْقَعَ الفاعل به فعلاً، أما المفعول المطلق فهو ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، ومن هنا أعرب ابن هشام السموات في «خلق الله السموات» مفعولاً مطلقًا؛ لأنها لم تكن موجودة قبل الخلق حتى يقع بها الخلق والإيجاد، فهي ليست مثل: ضربت زيدًا، انظر: مغني اللبيب: (٨٦٩).

(٢) في ابن عصفور: (١:٦٢)، بتصرف: وإنما رفع الفاعل ونصب المفعول تفرقة بينهما، فإن قيل: فَهَلاّ كان الأمر بالعكس؟ فالجواب: أن الفعل لما كان يطلب جملة من المفعول، أَقَلُّها خمسة وأكثرها ثمانية، ولا يطلب من الفاعلين إلا واحدًا، نصبت طلبًا للتخفيف، ولم يرفع ولم يخفض؛ لئلا يتوالى به النقل، فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل إلا الرفع والخفض، فكان الرفع به أولى من الخفض حيث كان الرفع أولاً والخفض نائبًا عنه؛ لأن الضمة من الواو، بدليل أن الحركة بعض الحرف، والواو من حروف مقدم الفم؛ لأنها من الشفتين، والكسرة من الياء، والياء من وسط اللسان، والفاعل أوَّلٌ من حيث مرتبته أن يقدم على المفعول فأعطى الأول للأول مناسبة. وانظر أيضًا: المقتضب: (١:٨)، والمقتصد: (١:٣٢٦-٣٢٧)، والإيضاح لابن الحاجب: (١:١٥٩)، وعلل النحو: (٢٦٩).

(١٠٢) مسألة:

ويقال: ما العاملُ في المفعول؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك:

فذهب سيبويه إلى أن الفعلَ رَفَعَ الفاعلَ ونَصَبَ المفعول[١].

وقال الفرّاء: الفعلُ رَفَعَ الفاعلَ، والفعلُ والفاعلُ جميعًا نصبا المفعول[٢].

وقال هشام[٣]: الفعلُ رَفَعَ الفاعلَ، والفاعلُ نَصَبَ المفعول[٤]. فهذا أضعف الأقوال؛ لأن الفاعل لا يَقُومُ بنفسه[٥].

وأصحُها القولُ الأولُ؛ لأن العمل قد صحَّ للفعل فلا يُشْرَكُ بينه وبين غيره في نصب المفعول، وحيث كان هو الرافع[٦] للفاعل بلا خلاف[٧].

---

(١) سيبويه: (١:٣٤).

(٢) ونصَّ الأنباري على أنه مذهب الكوفيين (الإنصاف ص٧٨).

(٣) هو: هشام بن معاوية الكوفي الضرير، توفي سنة ٢٠٩هـ.

(٤) في الإنصاف (٧٨): «وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونصَّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: ظننت زيدًا قائمًا، تنصب زيدًا بالتاء، وقائمًا بالظن» أ.هـ.

ورأيٌ آخر لم يذكره المجاشعي - وهو رأى خَلَفٍ الأحمر من الكوفيين - وهو أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

(٥) أي: لأن الفاعل اسم، والأصل في الأسماء ألّا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية، فوجب ألا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له (انظر: الإنصاف ص٨٠).

(٦) في الأصل: الرفع.

(٧) في رافع الفاعل وناصب المفعول انظر تفصيلاً في:

سيبويه: (١:٣٤)، والإنصاف (المسألة ١١) من (٧٨-٨١)، والكافية الشافية: (١:١١٥)، وأسرار العربية: (٧٧-٧٨)، والتصريح: (١:٢٧٤)، وابن عصفور: (١:١٦٥-١٦٧)، والأشباه والنظائر: (١:١٠٦)، والإيضاح لابن الحاجب: (١:١٥٩، ٢٤٤)، وعلل النحو: (٢٧٠) وما بعدها.

(١٠٣) مسألة[24b]:

ويقال: ما قِسْمَةُ الفعل في التعدّي؟.

والجواب: أن الأفعال ثلاثةٌ: فعلٌ يتعدى إلى مفعول واحد. وفعل يتعدى إلى مفعولين. وفعل يتعدى إلى ثلاثة.

فالذي يتعدى إلى مفعول واحد على ثلاثة أضرب:

أحدُها: أن يتعدى بوسيطة حرف الجر؛ نحو: مررت بزيد، وركبت إلى عمرو.

والثاني: ما يتعدى بغير وسيطة؛ وذلك نحو قولك: ضربت زيدًا، وأكلت خبزًا، وكذلك جميع أفعال الحواسّ؛ نحو رأيت زيدًا، وسمعت حديثه، ولمست ثوبه، وذُقْتُ طعامه، ودُسْتُ أرضه.

والثالث: ما تعدى مرة بوسيطة ومرة بغير وسيطة، نحو قولك: شَكَرْتُ لزيد، وشكرت زيدًا، ونصحت لعمرو، ونصحت عمرًا. وكذلك: كِلْتُه، وكِلْت له، ووزَنْتُه، ووزَنْتُ له، وفي التنزيل: ﴿أَنِ اشْكُرْ لِي﴾(١) وفيه: ﴿إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ﴾(٢). قال الشاعر:

١٨- هُمُ جَمَعُوا بُؤْسَى ونُعْمىٰ عَلَيْكُمُ   فَهَلَّا شَكَرْتَ الْقَوْمَ إِذْ لَمْ تُقَاتِلِ(٣)

وقال النابغة:

١٩- نَصَحْتُ بَنِي عَبْسٍ فَلَمْ يَتَقَبَّلُوا   رَسُولِي وَلَمْ تَنْجَحْ لَدَيْهِمْ وَسَائِلِي(٤)

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾(٥) أي: كَالُوا لهم، وَوَزَنُوا لهم،

---

(١) لقمان (١٤).   (٢) هود (٣٤).

(٣) من الطويل، أنشده الفراء غير معزوٍّ لأحد، انظره في: معاني القرآن: (٩٢:١)، والزاهر في معاني كلمات الناس: (١٩٢:١). البؤسى: الفقر. النُّعْمَى: الغنى.

(٤) من الطويل، للنابغة الذبياني، انظره في: ديوانه ١٩٤، والمقتضب: (٢٣٨:٤)، واللسان (نصح). وفيه: «وصاتي» بدل «رسولي» والمراد: نصائحه لهم وفيه أيضًا: «بني عوف» بدل «بني عبس».

(٥) المطففين (٣).

وحَذْفُ اللام ها هنا أفصحُ، وإثباتُها مع شَكَر ونَصَحَ أَفْصَحُ[1] وبذلك جاء القرآن.

وأما قولهم: دَخَلْتُ البيْتَ[2] ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه على حذف الحرف، أي: دخلت في البيت، أو إلى البيت. هذا مذهبُ سيبويه، وأنشد:

٢٠- لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ[3]

---

(١) في إصلاح المنطق (٢٨١): «وتقول: نصحت لك وشكرت لك، فهذه اللغة الفصيحة، قال الله جل وعز: ﴿أن اشكر لي ولوالديك﴾ وقال في موضع آخر: ﴿وأنصح لكم﴾ ونصحتك وشكرتك لغة، قال النابغة الذبياني: نصحت بني عوف فلم يتقبلوا...

وانظر: تهذيب إصلاح المنطق: (٢:٩٥)، والمخصص: (١٤:٧٣٣)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: (٣٠٦)، والاقتضاب: (٢٦٥)، والمشُوْفُ المُعْلَمُ: (١:٤٠٣، ٢ ٤٤٢)، والبحر المحيط: (٨:٤٣٩)، وإعراب القرآن للنحاس: (٥:١٧٤)، والزاهر في معاني كلمات الناس: (١:١٩٢)، وابن الناظم: (٩٦)، والكافية الشافية: (٢:٦٣٦)، والمساعد: (١:٤٢٧)، وأوضح المسالك: (٢:١٧٩).

(٢) إنما لم يكن الانتصاب هنا على الظرفية وتعين حرف الجر محذوفًا – كما هو رأي سيبويه – لأن الأمكنة على ضربين: مبهم ومحدود، فالمبهم نحو الجهات الست وما جرى مجراها، نحو خلف وقُدّام ويمين وشمال وأمام ووراء وأعلى وأسفل وعند ولدن ووسط وقُبالة. فهذا وما أشبهه من الأمكنة يكون ظرفًا؛ لأنه غير محدود؛ ألا ترى أن خلفك يكون قدّامًا لغيرك؟.

فأما المحدود الذي له أقطار تَحُوزُهُ، نحو: الجبل والسُّوق والمسجد والدار، فلا يكون ظرفًا؛ لأنك لا تقول: قعدت الدار، ولا صليت المسجد، ولا نمت الجبل، وما جاء من ذلك فإنما هو بحذف حرف الجر. انظر تفصيلاً في تعدى الفعل بنفسه إلى المكان المحدود في:

سيبويه: (١:٣٥-٣٦)، والمقتضب: (٤:٣٣٦-٣٣٨) بتعليقات الشيخ عضيمة، وابن الشجرى: (١:٣٦٧-٣٦٨)، والرضى: (١:١٧٠، ٢:٢٥٣)، والأصول: (١:١٧٠-١٧١، ١٩٧-٢٠٤)، والمساعد: (١:٤٢٨)، وابن عصفور: (١:٣٢٨-٣٣١)، ولسان العرب (ذهب، ودخل) وابن يعيش: (٢:٤٤).

(٣) عبارة سيبويه: (١:٣٥): «وقد قال بعضهم: ذَهَبْتُ الشامَ، شبهه بالمبهم؛ إذ كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام: دخلت البيت..» اهـ والبيت من الكامل، لساعدة بن جؤية، وتروى قافيته (الثعلب) بدلاً من الأرنب. وانظره في: ابن الناظم: (٩٦)، والتبصرة: (٢:٧٩٥)، والكافية الشافية: (٢:٦٣٥)، وابن عصفور: (١:٣٣٠)، والمقتصد: (١:٦٤٣)، وفاتحة الإعراب: (١٥١)، وإعراب القرآن للنحاس: (٢:١١٧، ٣١٥، ٥:٢٣٠)، وجمل الخليل: (٤٢)، والبغداديات: (٥٤٩)، والمطالع السعيدة: (٢:١٥١)، والفرائد: (٢:٦٤٨)، ومنال الطالب: (١٩٠). والشاعر يصف رمحًا. واللدن: الليِّن. يعسل: يتحرك ويضطرب. المتن: الظهر، وهو فاعل «يعسل»: والباء في «بهزّ» الكف من السببية. والأصل: هو لدن يعسل متنه بسبب هزّ الكف إياه.

أي: في الطريق، وقال المُتَلَمِّسُ[١]:

٢١- آلَيْتُ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ آكُلُهُ والْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي القَرْيَةِ السُّوسُ[٢]

أي: على حَبِّ العراق.

وقال أبو عُمَرَ[٣] الجَرْمِيّ: دَخَلْتُ متعدٍّ، ودَخَلْتُ البيْتَ كقولك: هَدَمْتُ البَيْتَ[٤].

وقال أبو العباس: هو مما يتعدى مرةً بحرفٍ ومرة بغير حرف[٥].

والقول قول سيبويه؛ لأن نظيره لا يتعدى، نحو: غِبْتُ وغُرْتُ، وكذلك نقيضه وهو خرجت[٦]، ويُقَوِّي ذلك أنهم لا يقولون: دخلتُ حديثهم، وإنما يقولون: دخلتُ في حديثهم؛ لأن هذا لم يكثر استعماله كما كثر استعمال: دخلت البيت[٧].

وأما ما يتعدى إلى مفعولين فعلى ضربين: أحدهما ما لا يجوز فيه الاقتصارُ، على أحد مفعوليه وله بابٌ[٨]. والثاني ما يجوز فيه الاقتصارُ، وذلك على ثلاثة أوجه:

أحدها: ما يتعدى بنفسه نحو: كسوتُ زيدًا ثوبًا(25a).

---

(١) هو: جرير بن عبد العُزَّى، شاعر جاهلي، توفي سنة ٥٠ قبل الهجرة.

(٢) من البسيط، للمتلمس، انظره في: ديوانه الورقة (٥)، وسيبويه: (١:٣٨)، وابن الناظم: (٩٦)، وجمل الخليل: (٩٦)، والفرائد: (٢:٦٤٩)، والمطالع السعيدة: (٢:١٥١). آليت: حلفت. الحَب: الحنطة والشعير ونحوهما. أطعمه: أذوقه. السوس: حشرة معروفة.

(٣) في الأصل: أبو عمرو.

(٤) هذا هو القول الثاني من الأقوال الثلاثة التي أشار إليها قَبلُ، وهو منسوب أيضًا إلى أبي الحسن الأخفش (انظر: ابن عصفور: ١:٣٣٠).

(٥) هذا هو القول الثالث في المسألة، انظر: المقتضب: (٤:٣٣٧).

(٦) الاحتجاج لصحة مذهب سيبويه بالنظير والنقيض منقول عن ابن السراج، وانظر ذلك في المقتضب: (٤:١٦) نقلاً عن مسائل الفارقيّ، والأصول: (١:١٧٦)، وشرح الجمل لابن عصفور: (١:٣٢٨).

(٧) في ابن عصفور: (١:٣٢٩): تعليل آخر لطيف، قال: «فإن قيل: لأي شيء لم يقولوا: دخلت الأمر، كما قالوا دخلت الدار؟ فالجواب أن قولك: دخلت في الأمر مجاز من جهة المعنى؛ لأن الدخول حقيقة إنما يتصور في الأجسام، وحذف حرف الجر مجاز، فكرهوا التجوز بعد التجوز».

(٨) هو باب (ظن وأخواتها)، وقد سماه المؤلف هنا (باب أفعال الهواجس) وسيأتي.

والثاني: ما يتعدى بالنقل؛ نحو قولك: عطا زيدٌ درهمًا، فتعدّيه إلى مفعول واحد، ثم تنقله بالهمزة فتعدّيه إلى مفعولين، نحو قولك: أعطيت زيدًا درهمًا، قال امرؤ القيس[1] في (عطا):

٢٢- وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كَأَنَّهُ   أَسَارِيعُ ظَبْيٍ أَوْ مَسَاوِيكُ إِسْحِلِ[2]

وهذه الهمزة إذا دخلت على فعل لازم عَدَّتْهُ إلى مفعول واحد[3]، نحو: قام زيد، وأقمت زيدًا.

وإذا دخلت على فعل يتعدى إلى مفعول واحد عدّته إلى مفعولين، نحو: عطا زيدٌ درهمًا، وأعطيتُ زيدًا درهمًا، وضرب زيدٌ عمرًا، وأضربت زيدًا عمرًا.

وإن كان يتعدى إلى مفعولين عدّته إلى ثلاثة نحو: عَلِمَ زيد عمرًا خَيْرَ الناس، وأعلمتُ زيدًا عمرًا خَيْرَ الناس[4].

وعكْسُ هذا ردُّ الفعل إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وذلك أنه إذا كان يتعدى إلى ثلاثة صار يتعدى إلى اثنين، وإن كان يتعدى إلى اثنين صار يتعدّى إلى واحد، وإن كان يتعدى إلى واحد صار لازمًا[5].

---

(١) هو: شاعر جاهلي، له ديوان مطبوع، من أصحاب المعلقات، توفي سنة ٨٠ قبل الهجرة.

(٢) من الطويل، لامرئ القيس. انظره في:
اللسان (شثن – سحل – سرع) والمعلقات العشر ٦٨، وابن يعيش: (٧:١٤٤).تعطو برخص: تتناول ببنان لطيف. غير شثن: ليس بغليظ ولا جاف. أساريع ظبي: كأنه دود صغير كما يُرى في الكثيب المسمّى بـ (ظبي). المساويك: جمع مسواك. الإسحل: شجر تتخذ من عروقه مساويك كالأراك.

(٣) في الأصل: إلى مفعول واحد إلى مفعولين.

(٤) وهل التعدية بهمزة النقل قياس أو سماع؟ في المسألة أربعة مذاهب:
أحدها: أنها قياس في اللازم والمتعدى إلى واحد، وهو مذهب الأخفش وظاهر مذهب الفارسيّ.
والثاني: أنها قياس في اللازم سماع في المتعدى، قال ابن أبي الربيع: وهو ظاهر مذهب سيبويه.
والثالث: أنها سماع فيهما، وهو مذهب المبرد. والرابع أنها قياس في كل فعل إلا باب علمت، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة. وظاهر كلام ابن عقيل في المساعد: (١:٤٤٦) أنها قياس إلا فيما أغنى التضعيف فيه عن الهمزة.

(٥) انظر ذلك تفصيلاً في: سيبويه: (١:٤١-٤٢).

والثالث: ما كان يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر فَحُذِف الحرفُ[1]، نحو قولك: اخْتَرْتُ الرجالَ زيدًا، واخترتُ من الرجال زيدًا. وأَمَرْتُكَ الخيرَ، وأمرتك بالخير. وكَنَيْتُه زيدًا، وكَنَيْتُهُ بزيدٍ؛ قال الله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾[2] قال الفرزدق:

٢٣- مِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيَاحُ الزَّعَازِعُ[3]

أي: من الرجال، وقال عَمْرُو بْنُ مَعْديكَرِبَ[4]:

٢٤- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وذَا نَشَبِ[5]

وأمّا ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فهو منقولٌ مما يتعدى إلى مفعولين - لا يجوز الاقتصار على أحدهما - بالهمزة أو بالتضعيف، نحو: أعلمتُ ونبّأتُ[6]، وما أشبه ذلك، والمفعول الأولُ منها هو الذي كان فاعلها قبل النقل.

واختلف العلماء في الاقتصار على بعض المفعولات، وأجازه قوم ومنع منه

---

(١) انظر: سيبويه: (١:٣٧-٣٨).

(٢) الأعراف ١٥٥.

(٣) من الكامل، للفرزدق، انظره في: ديوانه ٥١٦، وابن عصفور: (١:٥٣٧، ٢:٤٥٢). والرياح الزعازع: الشديدة التي تقتلع ما تصادفه.

(٤) أشهر فرسان اليمن، توفي سنة ٢١هـ.

(٥) من البسيط، لعمرو بن معديكرب، أو العباس بن مرداس، أو زرعة بن السائب، أو أعشى طِرُودَ، انظره في: سيبويه: (١:٣٧)، والمقتضب: (٢:٣٦، ٨٦، ٣٢١، ٣٣١)، وابن عصفور: (١:٣٠٥)، وجمل الزجاجيّ: (٢٨). والنشب: المال الأصيل من الناطق والصامت.

(٦) ليست كل الأفعالُ المتعدية إلى اثنين صالحة للتعدية إلى ثلاثة بالهمزة أو بالتضعيف، فإن العلماء قد حصروا ذلك في أفعال خاصة هي:

(عَلِمَ) القلبية التي تنصب مفعولين، (ورأى) أختها - وهما بإجماع العلماء - وألحق بهما سيبويه (نبّأ) مضعفة الباء، وزاد الفارسيّ والجرجانيّ (أنبأ) مهموز الأول، ويروى ذلك عن سيبويه أيضًا، وزاد الفراء (خبّر) و(أخبر)، وزاد الكوفيون (حدّث) مضعف الوسط، وزاد الأخفش (أظَنّ وأحْسَبَ وأخَالَ وأزْعَمَ وأوْجَدَ) واختار ذلك ابن السراج، وألحق غير هؤلاء (أرَى) الحُلُمية. انظر: المساعد: (١:٣٨٣-٣٨٤)، والكافية الشافية: (٢:٥٦٩-٥٧٣).

آخرون[1]، والوجه أنه لا يجوز أن يُحْذَفَ الثاني دون الثالث، ولا الثالث دون الثاني، ويجوز أن يُحْذَفَا معًا؛ لأنه يصير بمنزلة علمتُ - إذا لم يُعَدَّ - وهذا جائزٌ بلا خلاف، ويجوز أن تَحْذِفَ الأولَ وتَدَعَ الثاني والثالث؛ لأنه يصير بمنزلة: أعطيتُ درهمًا[2].

(١٠٤) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز تقديم المفعول وتأخيره وتوسيطه؟.

والجواب: أنهم أرادوا أن يتوسعوا في الكلام بالتقديم والتأخير؛ لأنهم يحتاجون إلى ذلك في الشعر والسَّجْع، فلو لم يُجِيزُوا ذلك لضاق عليهم الأمرُ، ولم يخافوا لَبْسًا؛ لأن رفع الفاعل ونَصْبَ المفعول يُفرِّقُ بين المعنيين؛ ألا ترى أنهم متى خافوا (25b)اللَّبسَ لم يُجيزوا إلّا الترتيب، نحو: ضرب موسىٰ عيسىٰ، وضرَبَت الكبرىٰ الصغرىٰ. فإن ثنَّوا أو جمعوا أو عطفوا على أحدهما ما يظهر فيه الإعرابُ أجاز التقديمَ والتأخير، نحو قولك: ضرب المُوسَيَانِ العِيسَيَيْنِ، وضرب المُوسَوْنَ العِيسِينَ، وضرب العِيسَيَيْنِ المُوسَيَانِ، وضرب العِيسِينَ المُوسَوْنَ، وضرب عيسى وزيدًا موسى، وضرب عيسى موسى وزيدٌ، كلٌّ ذلك جائز؛ ولذلك ما لا يكون إلا فاعلاً يجوز فيه التقديم والتأخير، كقولك: أدارتْ ليلىٰ الرَّحا، وأدارت الرَّحا ليلىٰ؛ لأن ليلى لا تكون إلا فاعلةً ها هنا؛ لأنها هي المديرةُ للرَّحا[3].

---

(١) سيبويه والمبرد وابن السراج منعوا الاقتصار على بعض المفعولات فيما ينصب ثلاثة، انظر ذلك تفصيلاً في: سيبويه: (١:٤١)، والمقتضب: (٣:١٢٢)، والأصول: (١:١٨١).

(٢) غير المبرد وسيبويه أجاز حذف المفعول الأول، كما أجاز الاقتصار عليه وحذف المفعولين، وهذا مذهب الأكثرين، ومنع ابن خروف حذفه والاقتصار عليه. انظر: المساعد: (١:٣٨١).

(٣) قد يجب تقديم الفاعل على المفعول (التزام الأصل) وقد يجب تأخيره عنه، وقد يجوز الأمران. انظر تفصيلاً لتلك المواضع في: ابن عقيل: (١:٤٨٤-٤٩٨)، وأوضح المسالك: (٢:١١٩-١٣٥)، وابن عصفور: (١:١٦٣-١٦٤)، وجمل الزجاجي: (١٠-١١)، والكافية الشافية: (٢:٥٨٤-٥٩٢)، وابن الناظم: (٨٦-٨٨)، والمقتصد: (١:٣٣٠-٣٣٥)، والإيضاح لابن الحاجب: (١:١٥٩-١٦١)، وسيبويه: (٥:٣٣٥)، (الفهارس)، والمقتضب: (٤:٣٩-٤٠) (الفهارس).

بابُ ما شُبِّهَ بالمفعول به

قال صاحب الكتاب:

«وهو ثلاثة أنواع: اسمُ باب إنّ - وقد ذكرتُه في المرفوعات - وخَبَرُ كان - وقد ذكرته أيضًا - ومفعولا باب ظننت، وهذا موضع ذي».

بابـ أفعال الهواجس[1]

«وهي: ظننتُ وحَسِبتُ وخِلْتُ ورأيْتُ - تريد رؤية القلب[2] - ووَجَدْتُ - تريد العلم[3] - وعَلِمْتُ وأُنبِئْتُ ونُبِّئْتُ وأُخبِرتُ وأُرِيتُ[4] وتَوَهَّمْتُ وزعَمْتُ، وما هو في معناهُنَّ مِمّا هو عبارةٌ عن عِلْمٍ أو شَكٍّ.

جميعُ هذا يدخل على المبتدأ والخبر فينصبُهما، تقول: زيد عالمٌ، ثم تقول: ظننت زيدًا عالمًا، فينصبهما، وأحدهما اسم الظن والآخر خَبَرُهُ[5]. ويجوز التقديم والتوسيط، فتقول: ظننت عالمًا زيدًا، وزيدًا عالمًا ظننتُ، وعالمًا زيدًا ظننتُ، وزيدًا ظننتُ عالمًا، وعالمًا ظننتُ زيدًا.

وإذا قدّمْتَ الظنَّ لم يَجُز إلّا إعمالُهُ، وإذا أخرّتَه أو وسّطته فَلَكَ الإعمالُ فيه - كما ذكرت - ولك فيه الإلغاءُ، تقول زيدٌ عالمٌ ظننتُ - ترفعهُما - وكذا: زيدٌ ظننتُ عالمٌ، و: عالمٌ ظننت زيدٌ، ترفع الجميع وتُلْغِي الظن، وإن شئت نَصَبْتَ فلم تُلْغِهِ، وإن شئت زِدْتَ الهاء على المُقَدم، فقلت: زيدٌ ظننته عالمًا، رَفَعْتَ زيدًا بالابتداء،

---

(١) الهواجس: جمع هاجس، وهو الخاطر، صفة غالبة غلبة الأسماء، يقال: هجس الأمر في نفسى يهجس هجسًا: وقع في خَلَدى، فكأن الفزاريّ يقصد: الأفعال التي تتعلق معانيها بالقلوب والأفكار، وهي ما أطلق عليها غيره أفعال اليقين أو الرجحان، أو باب ظن وأخواتها، ولم أر هذه التسمية لغيره.

(٢) أما من رؤية البصر، وبمعنى أصبت رئته، فتنصب واحدًا.

(٣) أما بمعنى صادفت وعثرت على المفقود فينصب واحدًا، وأما بمعنى حزنت أو أحببت فهو لازم.

(٤) جعل هذا الفعل والثلاثة قَبله بصيغة ما لم يُسَمَّ فاعله حتى يستقيم نصبها للمفعولين؛ إذ هى في الأصل ناصبة لثلاثة، وبناؤها لما لم يُسَمَّ فاعله يقيم المفعول الأول مقام الفاعل، وسيذكر المجاشعيّ ذلك.

(٥) هذا قياس منه على (كان وإنّ) حتى تكون هذه الأفعال من النواسخ، فجعل لها اسمًا وخبرًا، وإلا فالمعروف عند النحاة أنهما مفعولان لظن وأخواتها، ولم يشتهر بينهم تسمية المفعول بالاسم والثاني بالخبر.

ونَصَبْتَ الهاء وعالمًا على أنهما مفعولا الظن، فإن لم تجعل الهاء لزيد وجعلتها مصدرًا فإنك ترفع زيدًا وعالمًا، فتقول: زيدٌ ظننتهُ عالم، تريد: ظننت ظنّي أو ظنًا أو الظّنّ، وتقول: أَظُنُّهُ زيدٌ عالمٌ، والهاءُ ضمير المجهول، وتمنع هذا الباب من العمل، وتستأنف فيما بعده في الرفع على الابتداء والخبر.

وتقول: ظننت زيدًا هو العالم، وهذا الضمير يسميه الكوفيون (العِمَادَ) ويسميه البصريون (الفَصْلَ) وهو مما يكون في باب كان، فتُلْغِي الضميرَ وتنصب العالم – لأنه خبره – وجعلت الجملة خبر الظن، ولا بدّ أن يكون ما بعد الضمير فيه الألف واللام أو على لفظ أَفْعَلَ مِنْكَ، مثل: ظننت زيدًا هو أَعْرَفَ منك وأَعْرَفُ منك، وفي القرآن: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾[1] – بالنصب – وقال قَيْسُ بْنُ ذُرَيْح[2]:

٢٥–(26a) تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا ... وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ[3]

والقوافي مرفوعة.

وتقول: أظن زيدًا قام، وأظن زيدًا يقوم، وأظن زيدًا في الدار، وأظن زيدًا أبوه منطلق. ترفع الأب بالابتداء وترفع منطلقًا؛ لأنه خبر الابتداء، ثم تجعل الجملة في موضع خبر الظن.

وتقول: أظن زيدًا منطلقًا أبوه، فترفع الأب بفعله، وفِعْلُه الانطلاق، وقد جعلتهُ خبرًا عن زيد، كما فعلت في باب كان وباب إنّ وباب الابتداء، إلا أن هذه الأبواب الأربعة كالباب الواحد فيما يصح ويمتنع، فما جاز أن يخبر به عن أحدها فجائزٌ أن يخبر به عن جميعها، وما امتنع أن يخبر به عن أحدها فهو ممتنع أن يخبر به عن غيرها منها»؟.

---

(١) المزمل ٢٠.

(٢) من العشاق، صاحب لُبْنَى بنت الحباب، من شعراء العصر الأموى، توفى سنة ٦٨هـ.

(٣) من الطويل، لقيس بن ذريح، وانظره في: جمل الزجاجي (١٤٣).

مسائل هذا الباب

(١٠٥) مسألة:

ويقال: كم أصل هذه الأفعال؟.

والجواب: أن أصلَها سبعةٌ: ثلاثةٌ منها متواخياتٌ[١] وهي: ظننت وحسبت وخِلْتُ؛ لأنهن جُمَعَ للشكّ، وثلاثةٌ أُخَرُ متواخياتٌ أيضًا وهي: علمت ورأيت ووجدت؛ لأنهن جُمَعَ للعِلْم، وواحدٌ مفردٌ وهو: زعمت؛ لأنه محتمل للعلم والشك، وتَوَهَّمْتُ راجعٌ إلى معنى ظننت، وليس بأصل في هذا الباب[٢]، وأما: نُبِّئت وأُنْبِئت وأُخبرت وأُرِيت، فمن باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، إلا أنها لما بُنِيَتْ للمفعول صارت تتعدّى إلى مفعولَيْنِ؛ فلذلك ذكرها من جملة هذه الأفعال، وليست منها في الحقيقة.

(١٠٦) مسألة:

ويقال: لِمَ نَصَبَتْ هذه الأفعالُ مفعولين؟.

والجواب: أنها دخلت على المبتدأ والخبر فنصبتهما[٣] جميعًا، ولم يَجُزْ فيها الاقتصارُ على أحد المفعولين، كما لا يجوز الاقتصار في باب المبتدأ والخبر، والفائدة[٤] إنما هي في المفعول الثاني، وإنما جئتَ بالأوّل لتُسْنِدَ إليه ما استقرّ عندك من الحديث.

---

(١) أي: يجمعها معنى واحد، كما تجمع الأخوّة بين الأخوين أو الإخوة، والفعل مما ذكره هو (وَاخَى) لغة ضعيفة في: آخى، أو الواو بدل من الهمزة، أو لغة لطيىء (انظر: لسان العرب: أخا).

(٢) وزاد بعضهم مما يعمل هذا العمل - لكونه في معنى هذه الأصول السبعة - هَبْ بمعنى ظُنّ، وألْفَى بمعنى وجد، وعدّ بمعنى حسب. يقول ابن عصفور: والصحيح أن المنصوب حال، واختلفوا في سمع إذا وقع بعدها ما لا يسمع نحو: سمعت زيدًا يتكلم: انظر: ابن عصفور: (١:٣٠١، ٣٠٣)، وانظر أفعالاً أخرى في: المساعد: (١:٣٥٥-٣٦٣)، والكافية الشافية: (٢:٥٤٣-٥٥٠).

(٣) في الأصل: فينصبهما.

(٤) الواو في قوله (والفائدة) هي واو الحال، والكلام تعليل لعدم الاقتصار على أحد المفعولين فكان الأوضح أن يقول: «ولأن الفائدة»، وانظر معنى ما قاله هنا في: الأصول: (١:١٨١)، والتبصرة: (١:١١٣)، والمقتضب: (٢:٣٤٠، ٣:١١٣، ١٨٩).

(١٠٧) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز في هذا الباب التقديمُ والتوسيط؟.

والجواب: أن العاملَ إذا كان متصرفًا تَصَرَّفَ المعمولُ، وجاز فيه التقديمُ والتوسيطُ والتأخير؛ إشعارًا بتصرف الفعل وقُوَّتِهِ، وإذا كان العامل غير متصرف لم يتصرف المعمول، ولم يَجُزْ تقديمه على العامل؛ ألا ترى أنك تقول: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، ولا يجوز: نِعْمَ زيدٌ الرجلُ، ولا: الرجلُ نِعْمَ زيدٌ، وكذلك: إنَّ زيدًا قائمٌ، ولا يجوز: إنَّ قائمٌ زيدًا، ولا: زيدًا إنَّ قائمٌ، ولا: قائمٌ إنَّ زيدًا، وهذا حكم كلِّ عاملٍ لا يتصرف.

(١٠٨) مسألة:

ويقال: لِمَ امتنع إلغاء الظن إذا تقدّم[١]؟.

والجواب: أنك لما قدّمته آذَنْتَ بالشكِّ واعتمدتَ عليه[٢]، وكذلك العِلْمُ إذا قدّمته فقد آذنت باليقين واعتمدتَ عليه، ولما اعتمدت على الفعل وجب إعمالُه، ولأنك إذا أَلْغَيْتَ تَرْفَعُ بالابتداء، ولا يصحُّ أن يعملَ الابتداءُ مع وجود العامل اللفظي في موضعه، فلما امتنع ذلك عملت هذه الأفعال على ما يجب فيها؛ لأن أصل جميع الأفعال العملُ، والإلغاء عارضٌ فيها.

(١٠٩) مسألة:

ويقال: فما الوجهُ إذا توسطت أو تأخرت؟ أإعمالُها أم إلغاؤها؟.

والجواب: أنها إذا توسطت كان الإعمالُ الوجهَ؛ لقربها من أول الكلام، وإذا

---

(١) إلغاء الظن إذا تقدم جائز عند الكوفيين وتبعهم الأخفش وأبو بكر الزبيدي وغيرهما، وإن كان الأحسن عند هؤلاء هو الإعمال، وقد جاء عن العرب ما ظاهره كذلك فهم لا يتأولون فيه، أما البصريون فيتأولون، انظر: شرح ابن عقيل: (١:٤٣٥-٤٣٨)، وابن عصفور: (١:٣١٤)، والتبصرة: (١:١١٣).

(٢) انظر: المقتضب: (٢:١١)، والأصول: (١:١٨١).

تأخرت كان الإلغاء الوجهَ؛ لبعدها من أول الكلام؛ (26b)لأن الكلام مبنيٌّ على اليقين، وإنما عرض الشك بعد ذلك[١].

ونظير ظننت - إذا ابتدأت بها - (إمّا) في الشرط، ونظيرها - إذا وسّطتها - (أو)، تقول: رأيت إمّا زيدًا وإمّا عمرًا، فقد ابتدأت بالشك، كما ابتدأت في قولك: ظننت زيدًا قائمًا، وتقول: رأيت زيدًا أو عمرًا، فالشك إنما بَدَا لَكَ بعد أن مَرَّ صَدْرُ كلامك على اليقين، كما كان كذلك في قولك: زيدًا ظننت قائمًا. ونظير هذه الأفعال في الإعمال والإلغاء (إذا) من عوامل الأفعال، وسنذكرها في بابها.

(١١٠) مسألة:

ويقال: ما حكم الهاء إذا اشتغل الفعل بها وهو متوسط؟.

والجواب: أن الهاء يجوز أن تكون للمصدر، ويجوز أن تكون للاسم المتقدم. فإن كان للمصدر نَصَبْتَ الاسمين، نحو قولك: زيدًا ظننته قائمًا، فإنما تريد: ظننت الظَّنَّ، أو ظننت ظَنّي، أو ظننت ظَنًّا. وإن شئت رفعت فقلت: زيدٌ ظننته عالمٌ، والنصب أَجْوَدُ لتوكيد المصدر، ويجوز أن تقول: زيدٌ ظننتها عالمٌ، على إضمار الظَّنَّةِ، وإضمارُ المذكّر أحسنُ، وتقول: هند ظننتها قائمة، على إضمار الظَّنَّةِ، ويجوز: هندٌ ظننته قائمةٌ، على إضمار الظن.

وإن كانت للاسم المتقدم رَفَعْتَ الاسم الأول ونصبت الثاني، نحو قولك: زيدٌ ظننته قائمًا، فزيدٌ: مبتدأ وظننته: فعل وفاعل، والهاء مفعول أول، وقائم مفعول ثان، والجملة خبر المبتدأ. فإن ثَنَّيْتَ على هذا الوجه قلت: الزيدان ظننتهما عالِمَيْن، وإن جمعت قلت: الزيدون ظننتهم عَالِمِينَ، وعلى المذهب الأول تقول: الزيدان ظننته عالمان، والزيدون ظننته عالمون. تُوَحِّدُ الضميرَ؛ لأنه يرجعُ إلى المصدر، والمصدر لا يثنى ولا يجمع، وكذلك إن نصبت وأنت تريد المصدر وَحَّدْتَ[٢].

---

(١) انظر: سيبويه: (١:١١٩-١٢٠)، وابن عصفور: (١:٣١٥-٣١٦).

(٢) انظر في اشتغال فعل الظن بالهاء متوسطًا: سيبويه: (١:١٢٥)، وابن عصفور: (١:٣١٦-٣١٧).

(١١١) مسألة:

ويقال: ما حكم الفعل إذا اشتغل بالهاء وهو متقدم؟.

والجواب: أن الهاء إن جُعِلَتْ للمصدر نُصِبَ الاسمان، تقول: ظننته زيدًا عالمًا، أي: ظننت ظني زيدًا عالمًا، وإن جعلت للمجهول[1] ارتفع الاسمان، نحو قولك: ظننته زيدٌ عالمٌ، فالهاء مفعول أول، وزيد عالم: مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني، والتقدير: ظننت الحديث زيدٌ عالمٌ، فالهاء للحديث وهي ضمير على شريطة التفسير، والكوفيون يُسَمُّونه (المجهول) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾[2] أي: إنَّ الحديث، فإن ثنّيت أو جمعت وَحَّدْتَ الهاء، سواءً أردت المصدر أو المجهول[3].

(١١٢) مسألة:

ويقال: ما حكم (الفصل) الذي يسميه الكوفيون (العماد)؟.

والجواب: أن حكمه أن يقع بين معرفتين لا تَسْتَغْنِي إحداهما عن الأخرى، أو بين معرفة ونكرة تُقَارِبُ المعرفة[4]، ولا يجوز أن يقع بين نكرتين[5] ولا بين معرفة ونكرة لا تُقَارِبُ المعرفة، نحو قولك: ظننت رجلاً هو قائمًا، وظننت زيدًا هو قائمًا، كُلُّ هذا

---

(١) ضمير المجهول من تسميات الكوفيين – كما سيذكر بعدُ – أما البصريون فيطلقون عليه ضمير الشأن أو الحديث أو القصة، وهذا الضمير يخالف القياس من خمسة أوجه، انظرها في: المغني: (٦٣٦–٦٣٨)، والمقتضب: (٢:١٤٤، ٤:٩٩، ١٠٠، ١١٠)، والكافية الشافية: (١:٢٣٣–٢٣٨).

(٢) طه ٧٤.

(٣) انظر في اشتغال فعل الظن بالهاء متقدمًا: الأصول: (١:١٨٢–١٨٣).

(٤) النكرة التي تقارب المعرفة هي التي لا تقبل أداة التعريف؛ كأفعال التفضيل المقترن بـ (مِنْ)، نحو: محمد أفضل من عمرو، وانظر: سيبويه: (٢:٣٩٢).

(٥) أجاز قوم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين، نحو: حسبت خيرًا من زيد هو خيرًا من عمرو، ذكر ذلك سيبويه عن بعض المتقدمين، وأنكره إنكارًا شديدًا، انظر: الكافية الشافية: (١:٢٤٤)، وسيبويه: (٢:٣٩٦).

لا يجوز، والجائز: ظننت زيدًا هو القائمَ، وظننت عمرًا هو خيرًا منك، وفي التنزيل: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾(١). ولا يمنع(٢) الفصل من العامل أن يعمل فيما بعده، ودخولُه كخروجه. ويجوز أن تقول: ظننت زيدًا هو القائمُ، برفع هو بالابتداء وما بعده خبره(27a) والجملة في موضع المفعول الثاني، وكذلك: ظننت زيدًا هو خيرٌ منك(٣). وكذلك ما جرى هذا المجرى.

(١١٣) مسألة:

ويقال: لِمَ دخل الفصلُ الكلَامَ؟.

والجواب: دخل ليفصل النعت من الخبر؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت زيدًا القائمَ، توهَّم السامعُ أن القائم نعتٌ لزيد، وبقي ينتظر الخبر. وإذا قلت: ظننت زيدًا هو القائمَ، زال هذا التوهم(٤). وقيل: دخل لِيُشْعِرَ أن الخبرَ معرفةٌ، أو يقاربُ المعرفة. وأما الكوفيون فسمّوه عمادًا؛ لأن الخبر يَعْتَمِدُ عليه.

(١١٤) مسألة:

ويقال: ما الضمائر التي يجوز أن تكون فصلاً؟.

والجواب: أن ضمائر الرفع المنفصلة يجوز أن يكون جميعُها فَصْلاً، وهي: أنا ونحن وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنَّ وهو وهي وهما وهم وهُنَّ. كُلُّ هذا مجراه في الفصل واحد.

---

(١) المزمل ٢٠.

(٢) في الأصل: ولا يعمل.

(٣) في سيبويه: (٣٩٢:٢): «وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبنى عليه فكأنك قلت: أظن زيدًا أبوه خير منه، ووجدت عمرًا أخوه خير منه، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أن ناسًا كثيرًا يقرءونها ﴿وَمَا ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾».

(٤) انظر: سيبويه: (٣٨٨:٢).

ولا موضع للفصل من الإعراب[1]. ويجوز أن تُجْعَلَ هذه الأشياءُ توكيدًا لما قبلها إذا كان مضمرًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالاً وَوَلَدًا﴾[2]. يجوز أن يكون (أنا) فلا، ويجوز أن يكون توكيدًا. وكذلك: ﴿إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[3]. وهذا قياس جميع هذا الباب.

(١١٥) مسألة:

ويقال: كم مواضع الفصل[4]؟.

والجواب: أربعة: المبتدأ والخبر. وكان وأخواتها. وإن وأخواتها. والظنّ وأخواته، نحو قولك: زيد هو القائمُ، وإن زيدًا هو القائمُ، وكان زيد هو القائمَ، وظننت زيدًا هو القائمَ.

ويجوز أن تجعل هذه الضمائر في هذه المواضع مبتدآت وما بعدها حديثًا عنها[5]، وقد قرأت القُرّاءُ: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[6]. و: كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبُ، ومثله: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾[7]. و: هُوَ الحَقُّ، وكذلك:

---

(١) زعم البصريون أنه لا محل لضمير الفصل من الإعراب، ثم قال أكثرهم إنه حرف، وعليه فلا إشكال، وقال الخليل: هو اسم، وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ أو الخبر رفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي، وبين معمولي إنّ بالعكس (انظر: المغنى: ٦٤٥).

(٢) الكهف ٣٩، وانظر سيبويه: (٢:٣٩٢).

(٣) غافر ٨، ويجوز وجه ثالث هو أن يكون أنت مبتدأ وما بعده خبره، والجملة كلها خبر إنّ في محل رفع.

(٤) انظر مواضع ضمير الفصل وشروطه وسائر ما يتعلق به في:

سيبويه: (٢:٣٨٩، ٣٩٧)، والمقتضب: (٤:١٠٣-١٠٥)، وابن عصفور: (٢:٦٥-٦٩)، والكافية الشافية: (٢٣٩-٢٤٦)، والمغنى: (٦٤١-٦٤٦)، وابن يعيش: (٣:١٠٩-١١٤).

(٥) انظر: التعليقة (٥) من (المسألة ١١٢).

(٦) المائدة ١١٧.

(٧) الأنفال ٣٢، والرفع حكاية الأخفش عن بني تميم، انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٢:١٨٥).

﴿وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[1]. و: هُمُ الظَّالِمُون – على ما فَسَّرْتُ لك.

ومما جاء فيه الرفع قول قَيْسِ بْنِ ذُرَيْح:

٢٦- تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا   وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ

فَإِنْ تَكُنِ الدُّنْيَا بِلُبْنَى تَغَيَّرَتْ   فَلِلدَّهْرِ وَالدُّنْيَا بُطُونٌ وَأَظْهُرُ[2]

---

(١) الزخرف ٧٦، والظالمون – بالرفع – في حرف عبد الله بن مسعود، انظر: إعراب القرآن للنحاس: (١٢١:٤)، ومعاني القرآن للفراء: (٣٧:٣).

(٢) انظر: التعليقة (٣) من (المسألة ١٠٤). لبنى: محبوبة الشاعر. والملا: مخفف الملأ، بمعنى الجماعة أو الرؤساء وأشراف القوم. والأظهر: جمع ظَهْر.

باب المفعول فيه

قال صاحب الكتاب:

«المفعولُ فيه ثلاثةٌ: الزمانُ والمكانُ والحالُ، فجميع أسماء الزمان مثل: اليوم والليلة، وما هو اسم لأخواتها مثل: الساعة والعشية والعَتمَة وغُدوة وغَدَاة وسَحَر وضُحَى وضَحْوة وضَحَاء - إذا فُتِحَ أوّلُه مُدّ - وظُهْر وعَصْر - وصُبْح وظلام ومساء ووَهْن ومَوْهِن، وكذلك تضاعيف اليوم والليلة مثل: جمعة وشهر وسنة وعام وحَوْل ومُدّة وحِقْب وقَرْن[١] وبُرْهة، وسائر أسماء الزمان.

جميعُ ذلك يكون ظروفًا لجميع الأفعال، مُنْتَصِبٌ؛ لأنه مفعولٌ فيه؛ كقولك: خرجت اليوم، وقمت الساعةَ، وأنا أجيء العَشِيَّةَ.

وإذا كان المبتدأ مصدرًا فظرفُ الزمان يصلح أن يكون خبرًا عنه، مثل: الاجتماع يَوْمَ الجمعة، ويجوز رفع الظرف على التوسع، فتقول: الحرُّ اليومُ واليومَ - بالرفع والنصب - واليومُ الجمعةُ واليومَ الجمعةُ - بالرفع والنصب في اليوم - وكذلك: اليومُ السبتُ واليومَ السبتُ؛ (27b)لأن السبت فِعْلٌ، وهو سكون الأمّة فيه، والجميع فِعْلٌ، فأمّا: اليومُ الأحدُ واليومُ الثلاثاءُ، فالرفع فيهما لا غَيْرُ؛ لأنه ليس فيه معنى فعل. وكذلك: اليومُ الاثنان، إلى قولك: اليومُ الخميسُ. جميع ذلك بالرفع؛ لأن معناه اليوم الثاني والثالث والرابع والخامس».

(١) في الأصل: وقران.

مسائل هذا الباب

(١١٦) مسألة:

يقال: ما معنى الظرف؟.

والجواب: أن أصل الظرفِ الوعاءُ، ومنه يقال: ظَرْفُ الزيت، وظَرْفُ الماء، ومنه: رجل ظريف، كأنه وعاءٌ لكلِّ ما يُسْتَحْسَنُ، فلما كانت الأزمنةُ والأمكنةُ أبدًا مشتملةً على ما يقع فيها سُمِّيَتْ ظروفًا.

ويُعْتَبَرُ بحرف الظرف وهو (في) فما حَسُنَ معه فهو ظَرْفٌ، تقول: قمت اليومَ وقمت في اليوم، ومعنى (في) موجود وإن لم تذكرها، ويدلُّك على ذلك أنك إذا قلت: قمت اليوم، ثم كَنَيْتَ[١] عن اليوم قلت: اليوم قمتُ فيه، ثم قد يُتَّسَعُ فيقال: اليوم قُمْتُهُ، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾[٢].

ومنه قول الشاعر:

٢٧- وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... قَلِيلٌ سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ[٣]

(١١٧) مسألة:

ويقال: فما يَصْلُحُ من هذه الأسماء أن يكون ظرفًا زمانيًا؟.

والجواب: ما صَلَحَ أن يكون جوابًا لِـ(مَتَىٰ)؛ ألا ترى أنك إذا قلت: متى قمت؟ كان الجواب: يَوْمَ الخميس، أو ليلة الجمعة، وما أشبه ذلك، كذلك (كَمْ)؛ لأنها

---

(١) كنيت عنه، أي: أَعَدْتَ عليه ضميرًا، والكوفيون يسمون الضمير العائد: الكناية.

(٢) البقرة ١٨٥.

(٣) من الطويل، لرجل من بني عامر. انظره في: التبصرة: (١: ٣٠٨، ٥٢٩)، وفاتحة الإعراب: (١٦١) سليمًا: مفعول به للفعل «شهدنا». قليلاً: صفة «يوماه». نوافله: فاعل «قليلاً». النهال: صفة تطلق على الرماح؛ لأنها تنهل الدماء. والمعنى: ويومًا شهدنا فيه حرب سليم وعامر، فكانت نوافل العطاء فيه قليلة، اللهم إلا الطعن بالرماح الذي كان كثيرًا.

سؤال عن عدد، والأوقات مما تُعَدُّ، وذلك قولك: كم سِرْتَ؟ فالجواب: يومًا أو يومين أو سنةً أو سنتين أو ساعةً أو ساعتين، إلا أن (كَمْ) لا يُسْتَفْهَمُ بها إلّا عن نكرة، و(مَتَىٰ) يُسْتَفْهَمُ بها عن المعرفة، أو ما قارب المعرفة، تقول: كم سرتَ؟ فيقول المجيب: شهرًا، ولا يجوز: الشَّهْرَ الذي تَعْلَمُ، وتقول: متى سِرْتَ؟ فيقول: الشَّهْرَ الذي تَعْلَمُ، أو شَهْرًا من شوال وذي الحجة، وإذا كان جوابًا لمتى جاز أن يكون العملُ في جميعه وفي بعضه، نحو: متى سِرْتَ؟ فيقول: يَوْمَ الجمعة، فيجوز أن يكون السير في جميع اليوم، ويجوز أنْ يكون في بعضه[1]، وإذا كان بـ (كَمْ) كان العمل في جميعه، نحو قولك: كم سِرْتَ؟ والجواب: يومًا. وهذا إخبار بأنك قد سِرْتَ في جميع اليوم[2].

(١١٨) مسألة:

ويقال: ما حكم سَحَر؟.

والجواب: حكمه إذا كان نكرة أن ينصرف - وذلك إذا لم تُرِدْهُ من يوم بعينه، كقولك: جئت سَحَرًا يا فتًى، وكنت عنده سَحَرًا، وإذا كان معرفة لم ينصرف، وذلك أن تُرِيدَهُ من يوم بعينه، نحو قولك: جئتك يوم الجمعة سَحَرَ[3] فاعْلَمْ.

فإن قيل: فَلِمَ لَمْ ينصرفْ في المعرفة؟

قيل: امتنع من الصرف للتعريف والعدل، وذلك أنه كان حقُّه أن يستعمل بالألف واللام، فعُدِل عن ذلك، كما عُدِلَ عُمَرُ عن عامر، وزُفَرُ عن زافر، فامتنع من الصرف لهذا، وللتعريف[4].

فإن قيل: فما حكمه إذا دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف؟

---

(١) انظر: سيبويه: (٢١٦:١).

(٢) انظر: سيبويه: (٢١٧:١).

(٣) انظر: المقتضب: (٣٧٨:٣).

(٤) انظر: المقتضب: (٣٧٨:٣)، وفي المساعد: (١٨:٣): «وقال صدر الأفاضل هو مبنيّ على الفتح؛ لتضمنه معنى حرف التعريف، كما بُنِيَ أَمْسِ - في لغة البناء - لذلك».

قيل: حكمه أن يجرى بوجوه الإعراب، تقول: السَّحَرُ أَطْيَبُ من غيره، وكان سَحَرُنا طَيِّبًا، وجئنا سَحَرَ يَوْمِنا يا فتى[1].

(١١٩) مسألة:

ويقال: فما حكم غُدْوَة وبُكْرَة؟.

والجواب: حكمهما الامتناع[28a] من الصرف، إذا أردتهما من يوم بعينه؛ لأنهما معرفتان مؤنثان، والتعريفُ والتأنيثُ إذا اجتمعا مَنَعا من الصرف. فإن نكّرتهما، ولم تُرِدْهُمَا من يوم بعينه صرفتهما، تقول: جئتك يوم الجمعة غُدْوَةً ويوم الخميس بُكْرَةً، فهاتان معرفتان غَيْر مصروفتين. وتقول: جئتك غُدْوَةً من الغُدْوَاتِ وبُكْرَةً من البُكَرِ، فتصرفُ؛ لأنهما نكرتان[2].

(١٢٠) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز أن يكون ظرفُ الزمان حديثًا عن المبتدأ إذا كان مصدرًا، ولم يَجُزْ أن يكون حديثًا عنه إذا كان جُثَّةً؟.

والجواب: أن الفائدة تقع مع المصدر؛ لأن المصدر حَدَثٌ، والحدث قد يختص به زمانٌ دون زمان، وليس كذلك الجُثُ؛ لأنها لا تختص بزمان دون زمان؛ ألا ترى أنك إذا قلت: القتالُ اليومَ، أَعْلَمْتَ بأمْرٍ يجوز ألا يكون على هذه الصفة؛ لأنه قد يكون اليومَ وقد لا يكون، فالفائدةُ حاصلةٌ، وأنت لو قلت: زيدٌ غدًا، كان مُحَالًا؛ لأن زيدًا لا يخلو منه الغَدُ حيًا كان أو ميتًا[3].

---

(١) سحر – الوقت قُبَيْلَ الصبح – ظرف لا يتصرف ولا ينصرف إذا عُيّن وجُرّد، ومعنى تعيينه أن يكون من يوم بعينه، ومعنى تجريده أن يخلو من أل والإضافة، وانظر تفصيلاً عنه في: المساعد: (٤٩١:١).

(٢) غُدْوَةُ وبُكْرَةُ – للوقت بين صلاة الغداة وطلوع الشمس – ظرفان. يتصرفان ولا ينصرفان علمين، والعلمية فيهما جنسية لهذين الوقتين المخصوصين وهذا هو المشهور، وقال الزجاج: إذا أردت بهما بكرة يومك وغدوة يومك لم تصرفهما، وإن كانا نكرتين صرفتهما، ومثله قول ابن طاهر: هما علمان من معيّن نكرتان من غير معيّن، وعلى هذا تكون علميتهما شخصية. انظر: المساعد: (٤٩٢:١).

(٣) انظر في هذا: التبصرة: (١٠٢:٢٠١:١)، والمقتضب: (٢٧٤:٣، ١٧٢:٤، ٣٢٩، ٣٥١).

فإن قيل: فإننا نقول: الليلةَ الهلالُ، قيل: إنما جاز هذا؛ لأن الهلالَ مُتَوَقَّعٌ، فجاز على الإضمار، كأنك قلت: الليلةَ طلوعُ الهلال، ومما يدلُّكَ على أنه إنما جاز من جهة التوقّع أنه لا يجوز: الليلةَ القمرُ واليومَ الشمسُ؛ لأنه لا بُدَّ لهما أن يكونا على كلِّ حال، وليسا بمنزلة الهلال؛ لأنه يجوز أن يطلع تلك الليلة ويجوز ألّا يطلع[1]، ولو كان زَيْدٌ متوقعًا لجاز: زيدٌ اليومَ، على تقدير: قُدُومُ زَيْدٍ اليومَ؛ قياسًا على ما تقدم.

فإن قيل: فهل يجوز أن يقال: الليلةُ الهلالُ - بالرفع -؟ قيل: يجوز على تقدير: الليلةُ ليلةُ الهلال، غير أن المضاف حُذِفَ، وأُقيمَ المضاف إليه مُقَامَهُ[2]، ونظيرهُ قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾[3].

(١٢١) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز النصبُ والرفعُ في نحو: اليومَ الجمعةُ، واليومُ الجمعةُ؟.

والجواب: أن النصب على أن العمل في الظرف وليس الثاني هو الأوّلَ، وأما الرفعُ فعلى أنك جعلتَ الثاني هو الأوّلَ.

فإن قيل: فما حكم: اليومُ الأحدُ، واليومُ الاثنان.. إلى الخميس؟

قيل: الحكمُ في ذلك الرفعُ؛ لأن هذه كلَّها أسماءٌ للأيام ولا يكون هذا عملاً فيها، كما كان في قولك: اليومَ الجمعةُ واليومَ السبتُ؛ لأن الجمعة بمعنى الاجتماع، والسبت بمعنى القطع، هذا مذهبُ سيبويهِ[4].

---

(١) انظر: التبصرة: (١٠٣:١)، والمقتضب: (٣٥١:٤).

(٢) انظر: المقتضب: (٣٥١:٤).

(٣) البقرة ١٩٧، والتقدير هنا لا بدّ منه؛ لأن الأشهر ليست هي الحج، والتقدير إما في المبتدأ، أي: أشْهُرُ الحج، أو وقت الحج، أو في الخبر، أي: الحج حج أشهر، قال أبو حيان في البحر المحيط: ٨٤:٢: «أو يكون الأصل (في أشهر) فاتسع فيه، وأخبر بالظرف عن الحج؛ لما كان يقع فيه، وجعل إياه على سبيل التوسع والمجاز، وعلى هذا التقدير كان يجوز النصب وليس يمتنع في العربية».

(٤) في سيبويه: ٤١٨:١ - باب ما ينتصب من الأماكن: «وكذلك: اليومَ الجمعةُ واليومَ السبتُ، وإن شئت رفعت، فأما اليوم الأحد واليومُ الاثنان فإنه لا يكون إلا رفعًا، وكذلك إلى الخميس؛ لأنه ليس بعمل فيه، كأنك أردت أن تقول: اليوم الخامسُ والرابعُ..» اهـ. =

أمّا أبو العباس فيجيز مع الأحد والاثنين النَّصْبُ، قال: لأن فيه معنى الإفراد والازدواج، والوجهُ ما بدأنا به؛ لأن هذا الذي ذهب إليه حَمْلٌ على التأويل، ومراعاةُ اللفظ أَوْلَى.

= وفي هامش الكتاب: «وقال السيرافي: ولم يجز في الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس إلا الرفع، وإنما ذاك؛ لأن الجمعة بمعنىالاجتماع والسبت بمعنى الراحة فهما مصدران يقعان في اليوم بمنزلة قولك: اليوم القتال».

وتوسع ابن مالك فأدخل كل ما يتضمن عملاً كالعيد والفطر؛ لأن في العيد معنى العود وفي الفطر معنى الإفطار، انظر: المساعد: ١:٢٤٠.

وأجاز الفراء وهشام النصب مع الجميع – كالرفع – على معنى: الآن الأحد، والآن الاثنين. فتحصل أن في المسألة أربعة آراء:

الأول: رأى سيبويه وهو جواز النصب مع الجمعة والسبت فقط لتضمنهما معنى الاجتماع والقطع.

والثاني: رأى المبرد وهو جواز النصب مع الجمعة والسبت والأحد والاثنين؛ لتضمنها معنى الاجتماع والقطع والإفراد والازدواج، وهو ما ذكره المؤلف هنا.

والثالث: رأى ابن مالك، وهو جواز النصب مع كل ما يتضمن عملاً مما دل على الزمان، فيدخل فيه العيد والفطر ونحوهما.

والرابع: رأى هشام والفراء، وهو جواز النصب مع كل أيام الأسبوع وما يتبعها على تقدير: الآن.

بابُ ظرفِ المكان

قال صاحب الكتاب:

«وهو نوعان: محدود[١]، مثل: البلد والقرية والدار والبيت والحانوت والمسجد والحمّام والسُّوق والخَيْمة والقَراح[٢] والبستان. فجميعُ ذلك لا يكون ظرفًا لشيءٍ من الأفعال إلا بـ (في) تقول: قمت في البيت، وقعدت في الدار وجلسنا في المسجد.

والنوع الثاني أسماءُ الأمكنة التي لا حدود لها يوقف عندها، كأسماء الجهات السِّتّ: خَلْف ووراء وقُدّام[28b] وأمام وفوق، نحو: حِذاء وإزاء وتِلْقاء وتُجاه وحِيال ومُقابلة وقُبالة وقريبًا من كذا وعِنْد ولَدَى ولَدُنْ ومكانَ كذا، وما أشبه ذلك. فجميعُ هذه الأسماء المبهمة غير المحدودة تكون ظروفًا لجميع الأفعال من غير أن تلحق معها (في) تقول: جلست عند فلان، وقمت خَلْف كذا، وقعدت أمام كذا، واجتمعنا ناحيةً من كذا، وقريبًا من كذا، وموضعَ كذا.

ويُخْبَرُ بظروف المكان عن كلّ شيءٍ مصدرًا كان أو غير مصدر، مثل قولك: زيدٌ عندك، وإن زيدًا عندك، وكان زيدٌ عندك، وظننت زيدًا عندك.

فأمّا ظروفُ الزمان فَيُخْبَرُ بها عما يَحْدُثُ فقط، وهو المصدر، على ما ذكرت».

---

(١) انظر في معنى المبهم والمحدود التعليقة (٢)، من (المسألة ١٠٣).

(٢) القراح من الأرضين: كل قطعة على حيالها من منابت النخل وغيره، وجمعه أقرحة، وقال أبو حنيفة القراح: الأرض المخلصة لزرع أو غرس، وقيل: المزروعة التي ليس عليها بناء ولا فيها شجر، ويقال فيها أيضًا: القِرْواح والقِرْياح. انظر: لسان العرب: قرح.

مسائل هذا الباب

(١٢٢) مسألة:

ويقال: لِمَ كان تعدّى الفعل إلى الزمان أقوى من تعدّيه إلى المكان؟.

والجواب: أنه أَشْبَهُ بالمصدر؛ من قِبَلِ أنه غَيْرُ شخصٍ كما كان المصدرُ كذلك؛ لأنه حركةُ الفَلَكِ، كما كان الفعلُ حركةَ الفاعلين؛ لأن الفعل لا يخلو من الزمان، كما أنه لا بُدَّ له من مصدر، وليس المكان كذلك، وإنما الغالبُ أن الحادث لا يخلو من مكان[١].

ويؤكِّدُ عندك مضارعةَ الزمان للمصدر أنه مقسوم بأقسامه، وأنه لا يبقى كما لا يبقى الحدث؛ ولهذا رَتَّبَ سيبويه الأفعالَ في التعدى على أن أقوى تعدّيها إلى المصدر، ثم إلى الزمان، ثم إلى المكان؛ لأجل الغلبةِ، ثم إلى الحال[٢] – لأن الفعل لا يخلو من الفاعل، والفاعل لا بدّ له من حالٍ يكون عليها – ثم إلى المفعول له؛ لأن الفعل لا يقع من الخلق إلّا لِعِلَّةٍ تُوجِبُهُ.

(١٢٣) مسألة:

ويقال: ما الفرق بين ظروف الزمان وظروف المكان؟.

والجواب: أن الفرق بينهما أن ظروفَ الزمان ليست بِصُوَرٍ تُشَاهَدُ، وظروفُ المكان أشخاصٌ لها صُوَرٌ تُعْرَفُ بها وتُشَاهَدُ؛ كالدار والمسجد والجبل والوادي، وما أشبه ذلك، فصارت من هذه الجهة بالأَنَاسِيِّ أَشْبَهَ منها بالأزمنة[٣].

وإنما الظروفُ منها ما لا يتعدّى إليه الفعل الذي لا يتعدّى، مما هو مبهم، ليست له

---

(١) انظر: سيبويه: (١:٣٦-٣٧).

(٢) انظر: سيبويه: (١:٣٤) وما بعدها.

(٣) انظر: سيبويه: (١:٣٧).

حدود معلومة تحصره، وهو يلي الاسم مِنْ جميع أقطاره، وذلك مما دلّت عليه الجهات الست، وهي: فوق وتحت وقُدّام ووراء ويَمْنَة ويَسْرَة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قمت قُدّامَ زيدٍ، لم يكن لذلك القُدّام نهايةٌ يقف عندها، وكذلك إذا قلت: جلست وراء عمرو، لم يكن لذلك الوراء نهايةٌ ينتهي إليها، فهذا وما جرى مجراه هو الذي يسميه النحويون ظرفًا ويسميه الفرّاء مَحَلاً، ويسميه الكسائي[1] صفة[2]، فأما: مكّة والمدينة والمسجد والدار والجبل والوادي وما أشبه ذلك فلا يجوز أن يكون شيءٌ منه ظرفًا؛ لأن له أقطارًا محدودةً وحدودًا معلومةً.

(١٢٤) مسألة:

ويقال: كم من وجهٍ يجوز في قول القائل: هو قريبًا منك؟.

والجواب: أنه يجوز فيه وجهان: أحدهما النصب على الظرف والعامل فيه محذوف. (29a)والثاني الرفع على الخبر، والأوّل هو الثاني في المعنى، وقد حكى الوجهين جميعًا سيبويه[3]. وتقدير النصب: هو مكانًا قريبًا منك، إلا أنك حذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه. وتقدير المرفوع تقدير قولك: هو كريمٌ، وهو نسيبٌ.

فإن قلت: هو قُرْبًا، نَصَبْتَ على الظرف؛ لأنه بمنزلة: هو عندك، ولا يجوز: هو بُعْدًا[4]؛ لخروجه عن معنى الظرف، وليس هو بمنزلة قُرْبًا؛ لأن هذا بمنزلة: هو عندك؛ لدلالته على القرب كدلالة عند، وليس البُعْد كذلك؛ لأنه لا نهاية له.

---

(١) هو: علي بن حمزة، إمام الكوفيين في النحو، توفي سنة ١٨٩هـ.

(٢) انظر: الأصول: (١:٢٠٤، ٢٠٥).

(٣) انظر: سيبويه: (١:٤٠٩).

(١) في لسان العرب (قرب): «قال سيبويه: إن قُرْبَكَ زيدًا، ولا تقول: إن بُعْدَكَ زيدًا؛ لأن القرب أشد تمكنًا في الظرف من البعد، وكذلك: إن قريبًا منك زيدًا، وأحسنه أن تقول: إن زيدًا قريب منك؛ لأنه اجتمع معرفة ونكرة، وكذلك البعد في الوجهين».

(١٢٥) مسألة:

ويقال: لِمَ دخل (قُرْبَكَ) في ظروف المكان، دون ظروف الزمان؟.

والجواب: أنه دخل من قِبَلِ أن ظروف المكان تُشَاهَد، فهى أظهر، ولأنه يُفْرَقُ بالرُّوية بين المكان القريب والمكان البعيد، وليس كذلك الوقت القريب والوقت البعيد، فلمّا قـوى معنى المـكان لهذه العلّة صَلحَ أن يَخْرُجَ إليه القرب، ولم يصلح أن يخرج إلى ظروف الزمان، فَعَلَى ما قدَّمناه لا يجوز: هو قُرْبَكَ، على معنى قُرْبِ وقتك من وقته.

باب الحال

قال صاحب الكتاب:

«تقول: جاء زيد راكبًا. ارتفع زَيْدٌ؛ لأنه فاعل، وانتصب راكبًا؛ لأنه مفعولٌ فيه، تريد: في حال ركوب، وأصله: جاء زيد الراكب، والراكب نعتٌ لزيد، فلما اخْتُزِلَتْ منه الألفُ واللامُ وصار نكرةً لم يَجُزْ أن يُنْعَتَ به زيدٌ وهو معرفة، فانتصب على الحال. وتقول: جاء راكبًا زيدٌ، وراكبًا جاء زيدٌ، ويجوز في الحال التوسيطُ والتقديمُ؛ لأن العامل فِعْلٌ كما جاز في ظروف الزمان والمكان: جاء زيدٌ اليومَ، وجاء اليومَ زيدٌ، واليومَ جاء زيدٌ. وكذلك: جاء زيد خَلْفَ عمرو، وجاء خَلْفَ عمرو زيدٌ، وخَلْفَ عمرو جاء زيدٌ، وقد ذكرتُ جواز تقديم المفعول به، وخبر كان، ومفعولَيْ ظننت، وجواز التوسيط في جميع ذلك.

فإن لم يعمل في الحال فعلٌ متصرف ظاهر ولكن عمل فيها معنى الفعل، لم يَجُزْ تقديمها عليه؛ كقولك: هذا زيدٌ واقفًا، وهذا واقفًا زيدٌ. ولا يجوز: واقفًا هذا زيدٌ؛ لأن العامل فيها حرف التنبيه، وهو (ها)، وليس بفعل وإنما هو في معنى الفعل بالإشارة، كأنه قال: انْتَبِهْ له واقفًا وأُشِيرُ إليه واقفًا، وكذلك الظرفُ إذا عمل في الحال لم تتقدم عليه؛ كقولك: في الدار زيدٌ واقفًا، وفي الدار واقفًا زيدٌ، ولا يجوز: واقفًا في الدار زيدٌ؛ لأن الظرف ليس بفعل فيتقدم عليه الحال، إنما فيه معنى الاستقرار، وهو العامل في الحال، وقد ذكرتُ هذا في باب الابتداء وباب إنَّ وباب كان وباب الظن، وكلُّه على قياس واحد.

فإذا كانت الحال بعد الظرف جاز، وإذا تقدمت الحال لم يَجُزْ، ولكن الحال في هذه الأبواب إنما هي مع الظرف التامّ الذي يصلح أن يكون خبرًا عن الاسم مثل ما قدّمت. وأما الظرف الناقص مثل: زَيْدٌ عنك مُعْرِضٌ، وزَيْدٌ إليك قاصدٌ، ولك مُحِبٌّ، وفيك راغبٌ، فلا يجوز في الاسم إلا الرفعُ؛ لأنه خبر الابتداء؛ لأن هذا الظرف الناقص لا يَتِمُّ به الكلام إذا جُعِل خبرًا عن الاسم في الأبواب الأربعة».

مسائل هذا الباب(29b)

(١٢٦) مسألة:

ويقال: ما أصل الحال؟.

والجواب: أن أصل الحال ما دَلَّ على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقتٍ فِعْلٍ من الأفعال، مما يَصْلُحُ أن يكون صفةً لنكرة. واشتقاقُها من: حَالَ الشيءُ يَحُولُ: إذا انقلب عما كان عليه؛ ولهذا قيل للحَمْأَةِ: حال؛ لأنه طينٌ انقلب عما كان عليه[١].

(١٢٧) مسألة:

ويقال: ما صِفَةُ الحال؟.

والجواب: أن صفتها أن تكون نكرة بعد معرفة[٢] قد تَمَّ الكلام دونها، وذلك نحو قولك: جاء زيد راكبًا، فـ (راكب) نكرة جاءت بعد معرفة - هي زيد - قد تَمَّ الكلام دون راكب؛ لأنك لو قلت: جاء زيد، وسَكَتَّ، لكان كلامًا تامًّا[٣]. وهي جواب: كيف؟ ألا ترى أنك إذا قلت: كيف رأيت زيدًا؟ كان الجواب: قائمًا أو قاعدًا أو صالحًا أو سقيمًا، وما أشبه ذلك.

---

(١) انظر لسان العرب (حول).

(٢) هذا هو الأصل: أن تكون الحال نكرة وأن يكون صاحبها معرفة، وقد يُخَرَجُ عن هذا الأصل، فتأتي الحال معرفة مؤولة بنكرة، ويأتي صاحبها نكرة بمسوّغ، كتقدم الحال عليه أو تخصصه بوصف أو بإضافة أو بمعمول أو سبق نفي أو نهي أو استفهام. وانظر تفصيل ذلك في:
سيبويه: (٥:٢٩٨-٢٩٩) (الفهارس)، والمقتضب: (٤:٥٧-٦١) (الفهارس)، والكافية الشافية: (٢:٧٣٤، ٧٣٧-٧٤٠).

(٣) المقصود بتمام الكلام دون الحال هو التمام الإسنادي، أي: وجود جملة ذات فائدة عند النحاة تتألف من ركنين هما الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، وليس المقصود بتمام الكلام تحقق مقصود المتكلم من خبره - وهو الفائدة التي يتوقعها - فذلك رهن بالقيود التي يطلق عليها عند النحاة: الفضلات أو المكملات، بل إن من الحال ما تتوقف عليه الفائدة ويبطل معنى الكلام دونها؛ كقوله تعالى: ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين﴾.

فإن قيل: فلم جاز أن تُجْعَلَ مفعولاً فيه؟

قيل: لشبهها بالظرفين من قِبَلِ اشتمالها على ذي الحال، كاشتمال الظرفين على ما يقع فيهما من الحوادث؛ ألا ترى أنه يَحْسُنُ أن يقال: جاء في هذه الحال، كما تقول: جاء في هذا اليوم، وجاء في هذه الناحية(١).

(١٢٨) مسألة:

ويقال: لِمَ شُبِّهَتْ الحالُ بالتمييز؟.

والجواب: أن يقال: إن لاحتمال الفعل أنواعًا كاحتمال المميِّز؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أَقْبَلَ زَيدٌ، جاز أن يُقْبِلَ على أحوال كثيرة، فإذا قلت: راكبًا أو ماشيًا أو ضاحكًا أو عابسًا، بَيَّنْتَ الحالَ التي أقبل عليها. وكذلك إذا قلت: امتلأَ الإِناءُ، جاز أن يمتلىء من أصناف كثيرة، فإذا قلت: ماءً أو زيتًا أو لبنًا أو عسلاً، أو ما أشبه ذلك، بَيَّنْتَ كما بَيَّنْتَ الحالُ حين ذكرتهما(٢).

فإن قيل: فما الفرق بين الحال والتمييز؟

قيل: الفرق بينهما أن الحال زيادة في الفائدة، وتصلح أن تكون صفة للنكرة،

---

(١) في الحال شبه بكل من الظرف والمفعول الصحيح، فأما شبهها بالظرف؛ فلأنها على معنى (في)، إذا قلت: جاء زيد راكبًا، فمعناه جاء زيد في حال الركوب، ويقول القائل: في أي حال جاء زيد؟ كما يقول: في أي موضع زيد؟.

أما شبهها بالمفعول الصحيح؛ فلأنك إذا قلت: جاء زيد راكبًا، جعلت راكبًا عاريًا من حرف الظرف الذي هو في؛ ألا ترى أنك لا تقول: جاء زيدٌ في راكب، كما لا تقول في قولك: ضرب زيد عمرًا: ضرب زيد في عمرو، وهذان الشبهان هما سرّ إطلاق المفعول فيه على الحال عند بعض العلماء ومنهم المصنف.

(٢) هذا وجه من الشبه بينهما مرجعه إلى المعنى والغرض الذي هو البيان وكشف الإبهام في كل منهما، وهناك وجه آخر مرجعه إلى اللفظ، وهو أن كلاًّ منهما نكرة، لا تقول: جاء زيد الراكبَ، ولا: مررت بعمرو القائم (بالنصب) كما لا تقول: امتلأَ الإناءُ بالماءَ، ولا: عندى عشرون الدرهم (انظر: فاتحة الإعراب: (١٤٧)، والمقتصد: (١:٦٧٥-٦٧٦).

وليس كذلك التمييز؛ لأنه إنما يُميِّزُ بأسماء الجنس، فالحال صفةٌ والتمييز جنسٌ؛ ألا ترى أنك تقول: هذه عشرون درهمًا، فتأتي بالجنس، وتقول: مررت بزيد راكبًا، فتكون صفة للنكرة، ووقعت حالاً من المعرفة، فهذا أصلُ كل واحد منهما(١).

(١٢٩) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يَجُزْ أن يكون العامل في الحال إلا فعلاً أو معنى فعل؟.

والجواب: أن يقال: إنما كان كذلك من قِبَلِ أن الحال ما دلّ على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من أفعاله، وهذه حقيقتُها، على ما قدّمناه قَبْلُ، فإنْ خَرَجتْ عن هذا بَطَلَ المعنى الذي يوجب الحال، وقد يمكن أن تخرج إلى معنى الخبر، وإلى معنى المفعول به، ولا تكون حالاً؛ إذْ مِنْ حقيقتها أن تنعقد في وقت كون المذكور عليها بفعل، وهذا يقتضي أن يعمل فيها فعل، فإن عُدِمَ فمعنى فِعْل، ومعنى الفعل على ضربين(٢):

أحدهما: ما تضمنه التنبيه والإشارة، في نحو قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾(٣) و﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾(٤) والمعنى: أُنَبِّهُ إليه شيخًا، وأُشِيرُ إليها خاويةً.

---

(١) هذا وجه للفرق مرجعه إلى المعنى، وهناك أوجه أخرى مرجعها إلى الاستعمال، انظرها في المقتصد: (٦٧٦)، وفاتحة الإعراب: (١٤٧-١٤٩).

(٢) الوجهان المذكوران هنا ذكرهما المبرد في المقتضب: (٤:٣٠٧-٣٠٩)، وسيبويه في الكتاب: (٢:٨٨-٩٢)، ويدخل في معنى الفعل - غير ما ذكره - الحروف الناسخة التي هي (ليت وكأنّ ولعل) عند البصريين فيصح عملها في الحال؛ لقوة شبهها بالفعل، بخلاف أنّ ولكن، فلا تعمل عندهم في الحال؛ لأنهما لم يغيّرا معنى الكلام، بل أكدّاه، وقد خالف الرضى في ليت ولعل، فجعل العامل معهما هو الخبر المؤخر؛ لأن التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين، وانظر تفصيلاً في: سيبويه: (٢:١٤٨)، وابن الشجرى: (٢:٢٧٧، ٢٨٥، ٢٨٦)، والخصائص: (٢:٢٧٥، ٢٩٧)، والأشباه والنظائر: (٣:٢٤٢)، والبحر المحيط: (١:٤٧٣)، والرضى: (١٨٣-١٨٤).

(٣) هود (٧٢).

(٤) النمل (٥٢).

والثاني: ما دَلَّ عليه الظرف من الاستقرار، نحو قولك: فيها زيد قائمًا، وفيها قائمًا زيدٌ. ولو قلت: قائمًا فيها زيدٌ، (30a)أو: زيد قائمًا فيها، لم يَجُزْ.

فإن قيل: فَلِمَ لَمْ يجز تقديمُ الحال على العامل إذا كان معنى؟

قيل: لأنه إذا كان مَعْنًى كان غير متصرف، وإذا لم يتصرف لم يتصرف معمولُه؛ ليكون المعمول مُشَاكِلاً للعامل(١)، وقد تَقَدَّم لهذا نظائر.

(١٣٠) مسألة:

ويقال: هل يجوز أن يكون الظرف الناقص خبرًا يقع بعده الحال(٢)؟.

والجواب: أنه لا يجوز، إنما ينتصب الحال بعد تمام الكلام، ولا ينتصب قبل تمامه، والظرف الناقص لا يتم به الكلام؛ ألا ترى أنك لو قلت: فيك زيدٌ، وأنت تخاطب رجلاً، لكان غير مُتْلَئِبٍّ(٣)؛ لأنه لم يقع به فائدة، فإن قلت: عَبْدُ الله علينا أميرًا، جاز؛ لأن الفائدة قد وقعت بـ (عَلَيْنَا)، وكذلك إن أردت أنه فوق سقف يعلو علينا. ويجوز الرفع إذا أَلْغَيتَ الظرفَ، وجعلتَ الفائدة في (أمير) ونحوه(٤).

---

(١) انظر: سيبويه: (١٢٤:٢)، والمقتضب: (١٧٠:٤، ٣٠٠)، والمقتصد: (٦٧٣:١-٦٧٤)، وفي ابن عصفور: (٣٣٥:١): «وأجاز أبو الحسن التقديم في الحال، وجعلها في ذلك كالظروف».

(٢) الظرف التام هو: ما يَحْسن السكوت عليه، وذلك يكون متعلقه عامًا محذوفًا، هو استقر، أو مستقرٌ ونحوهما، والظرف الناقص هو: ما لا يحسن السكوت عليه، وذلك يكون متعلقه خاصًا، وهذا يجب ذكره إن لم يدل عليه دليل، فالأول نحو: زيد في الدار، أو عندك. والثاني نحو: زيد بك واثق، وفيك راغب. ويطلق عليه: لغو.

(٣) اتْلأَبَّ الشيء اتْلِئْبابًا: استقام. واتلأبَّ الطريق: امتد واستوى. انظر: اللسان: تلأب.

(٤) انظر: سيبويه: (١٢٤:٢-١٢٥)، والمقتضب: (٢٠٣:٤).

باب التمييز

قال صاحب الكتاب:

«تقول: تَفَقَّأْتُ شحمًا، وتصببتُ عرَقًا، وطِبْتُ به نَفْسًا، وضاق زيد بأمره ذَرْعًا، و﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾(١)، و﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾(٢)، و﴿سَاءَ سَبِيلًا﴾(٣)، و﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾(٤) ونِعم رجلاً زيدٌ، وبِئس ثوبًا ثوبُ زيدٍ، وامتلأ ماءً. فالتمييز مفعول منه، كما أن الزمان والمكان والحال مفعولٌ فيه. والتمييز لا يكون إلا نكرة.

وقد يقع التمييز بعد أَحَدَ عَشَرَ درهمًا - إلى تسعة وتسعين - منصوبًا، ويقع بعد أَفْعَلَ منك منصوبًا، مثل: أَكْرَمُ من زيد أبًا، وأَوْسَعُ منه دارًا، وكذلك: للّٰه دَرُّهُ رجلاً، وأَكْرِمْ به فارسًا، وحَسْبُكَ به شجاعًا، ورُبَّهُ رجلاً. تنصب ذلك كلَّه على التمييز».

مسائل هذا الباب

(١٣١) مسألة:

ويقال: ما التمييز؟.

والجواب: أنه ما مُيِّزَتْ به الأجناسُ المحتمِلة للمعاني الكثيرة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: امتلأ الإناءُ، احتمل أن يكون امتلاؤه بأشياءَ كثيرةٍ، فإذا قلت: ماءً أو دُهْنًا أو سَمْنًا - أو ما أشبه ذلك - مَيَّزْتَ ما كان مبهمًا محتملاً لغير ذلك، ويسمَّى التمييز تفسيرًا وتبيينًا وبيانًا(٥)، وهذه ألفاظٌ وإن اختلفت عباراتها فمرجوعها في المعنى إلى

---

(١) مريم ٤.

(٢) الكهف ٥.

(٣) النساء ٢٢ ﴿إنه كان فاحشة ومقتًا وساء سبيلا﴾.

(٤) الأعراف ١٧٧.

(٥) ويطلق عليه أيضًا: المميِّز والمبيِّن والمفسِّر، وممن أطلق عليه التبيين المبردُ في المقتضب: (٣:٧٢)، وممن أطلق عليه التفسير ابن الحاجب في الإيضاح: (١:٣٥٠)، وممن أطلق عليه المفسر ابنُ السراج في الأصول: (١:٢٢٥). وهذا الأخير من مصطلحات البغداديين، انظر: فاتحة الإعراب: (١٤٩).

شيء واحد؛ ألا ترى أنك إذا ميّزْتَ الشيءَ فقد فسَّرْتَهُ، وقد بيَّنْتَهُ، فهذا معنى واحدٌ كما قدّمنا.

(١٣٢) مسألة:

ويقال: على كم من وجه ينقسم التمييز؟.

والجواب: أنه ينقسم على أربعة أقسام:

أحدها: ما نُقِلَ عنه الفعلُ وقد كان فاعلاً[١].

والثاني: ما جُعِلَ دلالة على ما أُضْمِرَ إضمارًا على شريطة التفسير.

والثالث: ما وقع بعد المقادير.

والرابع: ما كان مُشَبَّهًا بذلك.

فالأول على ضربين: أحدهما: ما عَمِلَ فيه الفعل، نحو: تفقأ زيدٌ شحمًا، وتصببتُ عرقًا، وطبتُ به نفسًا، وما جرى هذا المجرى. والثاني: ما عَمِلَ فيه معنى فعل، وذلك نحو قولهم: زيدٌ أكرمهُم أبًا، وأحسنُهم وجهًا، وأنظفهُم ثوبًا، وأَفْرَهُهُم عَبْدًا[٢].

والثاني من القسمة الأولى[٣]: نحو: نِعْمَ رجلاً زيدٌ، وكان الأصل: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، إلا أنك (30b)حذفت الرجل وأضمرته، واشترطت تفسيره، فجعلت رجلاً دلالة عليه، وكذلك: بِئْسَ ثوبًا ثَوْبُكَ، وعليه قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً﴾[٤] والتقدير:

---

(١) ومثله ما كان في أصله مفعولاً؛ كقوله تعالى: ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ أو مبتدأ؛ كقوله تعالى: ﴿انا اكثر منك مالاً﴾، وبعضهم يجعل هذا الأخير من المحوّل عن الفاعل، وهذا النوع هو ما يعرف عند النحاة بتمييز النسبة المحوّل أو المنقول.

(٢) فإن الناصب للتمييز هنا هو اسم التفضيل، وهو ليس فعلاً، ولكن فيه معنى الفعل، من حيث إنه يرفع ضميرًا فيه هو الفاعل، وقد يرفع ظاهرًا، كما في مسألة الكحل.

(٣) هو ما يسمى عند غيره: تمييز النسبة غير المحول.

(٤) الكهف ٥.

كَبُرَتْ الكلمةُ كلمةً، وتلك الكلمة مقالتُهم: ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾[1] وكذلك: ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾[2] أي: وساء السبيلُ سبيلًا. فأمّا قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلاً الْقَوْمُ﴾[3] فَعَلَى حذفٍ، والتقدير: ساء المَثلُ مثلاً مثلُ القوم، إلا أنه حذف المثل وجُعِلَ مثلاً[4] تفسيرًا له ودلالةً عليه، ثم حذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه، فصار: ساء مثلاً القوم.

والثالث: ما وقع بعد المقادير، وهو على أربعة أضرب: ممسوح ومعدود ومكيل وموزون.

فالممسوح نحو قولك: ما في السماء موضعُ راحةٍ سحابًا، وعلى التَمرةِ مِثْلُها زُبْدًا، وما في الأرض مَشر[5] درهم طَلاًّ.

وأما العدد فنحو: أَحَدَ عَشَرَ رجلاً، وإحدى عشرة امرأةً، وتسعة عشر ثوبًا، وتسع عشرة حبةً، وعشرين غلامًا، وعشرين جاريةً، وكذلك إلى تسعة وتسعين، وفي التنزيل: ﴿لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[6]. وكذلك ما نُوِّن ضرورةً وأُثبِتَتْ فيه النون، نحو قولك: عندي عشرةٌ أثوابًا، وعندي مائتان رجلاً، قال الربيع بن ضَبُع الفزاريّ[7]:

---

(١) الكهف (٤). (٢) النساء (٢٢).

(٣) الأعراف (١٧٧). (٤) في الأصل: مثل.

(٥) كذا في الأصل، ولم أهْتَدِ إلى معنى يصلح هنا لتفسير لفظة (مسرى) اسم مكان من: سرى يسرى، أو لعلها (مَشْر) فإن من معانيها الكُسْوة، أو لعلها (مِشرد) حذفت دالها سهوًا من الناسخ لوجود دال (درهم) بعدها. والمِشرد: النعل المخصوفة اللسان، أو المخصف وما يخرز به - كما في اللسان - وكتبها المحقق الأول لهذا الكتاب: «قدر درهم»، ولكن رسم الكلمة في المخطوط لا يساعده.

(٦) ص٢٣.

(٧) شاعر جاهلي معمر، أدرك الإسلام على كِبر.

٢٨- إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا ... فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالْفَتَاءُ[(١)]

ومما يجرى هذا المجرى ما يقع بعد (كَمْ) إذا كانت استفهامًا، نحو قولك: كم رجلاً عندك[(٢)]؟.

والمكيل نحو قولك: عندى قفيزان[(٣)] بُرًّا، وثلاثة أقفزةٍ شعيرًا.

والموزون نحو قولك: عندى خمسةُ أرطال زيتًا، وعشرة أَمْناءٍ[(٤)] عسلاً.

والرابع: ما شُبِّه بالمقادير، وذلك نحو قولك: لِلَّهِ دَرُّهُ رجلاً[(٥)]، ولى مِثْلُه غلامًا، وحَسْبُكَ به شجاعًا[(٦)]، وقد يجوز أن يكون نصب هذا على الحال[(٧)]. فإن أردت إخلاصه للتمييز أدخلت عليه (مِنْ) فقلت: لِلَّهِ دَرُّهُ من رجلٍ، وحَسْبُكَ به من شجاع.

---

(١) من الوافر، للربيع بن ضبع الفزارى، انظره في:
المقتصد: (٢:٧٣٤)، والكافية الشافية: (٤:١٦٦٧)، والتبصرة: (١:٣١٧، ٤٩٠)، والمساعد: (٢:٧٠)، والمقتضب: (٢:١٦٩)، وغريب الحديث للحربى: (٣:٩٤٥)، وعمدة الحافظ: (٥٢٥).

(٢) ذلك لأن كم الاستفهامية ليست دالة على عدد صريح، وإنما هي كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار.

(٣) القفيز من المكاييل: ثمانية مكاكيك عند أهل العراق، وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين ذراعًا، وقيل: هو مكيال تتواضع عليه الناس، وفي التهذيب: القفيز مقدار من مساحة الأرض (اللسان: قفز). وعليه، فالتمييز بعده يصح أن يكون مما وقع بعد المكيلات أو المساحات.

(٤) المنا: الكيل أو الميزان الذي يوزن به، وتثنيته منوان ومنيان وجمعه أمناء، وبنو تميم يقولون: مَنٌّ ومنّان وأمناء، انظر: اللسان: منى.

(٥) الدر: اللبن، ويراد به مجازًا كُلُّ ما ينفع الناس، وقولهم: للّه دَرُّه. من أساليب التعجب، وله قصة مشهورة. انظر: لسان العرب (درر).

(٦) عدّ هذه الثلاثة مما شبه بالمقادير فيه شيء من الغرابة، إذ ليس فيها ما يوحى بوزن أو كيل أو مساحة، وإنما فيها الدلالة على تميّز في صفات خاصة لا تتجمع لكثير من الناس، والمشهور عند العلماء عدّ هذه الأمثلة وما أشبهها من تمييز النسبة غير المحول، انظر: شذور الذهب: (٢٥٧).

(٧) مرجع هذا إلى تقدير المتكلم، فإن قصد بيان الهيئة وأراد بالثاني - أي: المنصوب - الأولَ - أي صاحبه - كان حالاً، وإن قصد بيان النوع ولم يُرِدْ بالثاني - أي: المنصوب - الأولَ، بل نصب عن تمام الكلام كان تمييزًا، ويؤكد إرادة التمييز إدخال (مِنْ) جازة للمنصوب؛ لأن الحال لا تقع مجرورة. انظر: سيبويه: (٢:١٧٤)، والمقتضب: (٢:١٥١، ٣:٣٥، ٦٧)، والأصول: (١:٢٢٦-٢٢٧)، والتبصرة: (١:٣١٨).

(١٣٣) مسألة:

ويقال: لم نُصِبَ التمييزُ؟.

والجواب: أنه جاء بعد تمام الكلام، فأشبه المفعول، كما أشبهته الحال، فنُصِبَ، كما نُصِبَ المفعول، وكما نُصِبَتْ الحال. وكلُّ ما جاء بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم فهو منصوبٌ؛ لأنه مفعولٌ، أو مُشَبَّهٌ به، فَمِمَّا جاء بعد تمام الكلام: الحالُ والتمييز المنقول، ومما جاء بعد تمام الاسم: التمييزُ الواقع بعد المقادير[1].

(١٣٤) مسألة:

ويقال: لِمَ كان الاسم المميِّزُ نكرة؟.

والجواب: لأنه أشبه الحال، وما يقع بعد المقادير منه يخرج مخرج ما يكون زيادة في الفائدة فنُصِبَ كما نُصِبَتْ الحال، ولأنه يدلُّ على ما هو أكثَرُ منه، ولو كان معرفة لما دلّ إلا على نفسه فقط، ولم يدلُّ على ما هو أكثر منه، كما تدلُّ النكرة على ما هو أكثر مِمَّا في لفظها[2].

(١٣٥) مسألة:

ويقال: هل يجوز تقديم المميِّز على المميَّز؟.

والجواب: أن ما وقع بعد المقادير لا يجوز تقديمه بإجماع، فأما المنقول فيجيزه المازنيّ[3]،

---

(١) تمام الكلام يكون باستيفاء ركنيه الأساسيّيْن، وهما الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، وتمام الاسم يكون إما بالنون في آخره، نحو: عشرون درهمًا، أو التنوين نحو: رطلٌ زيتًا، أو الإضافة، نحو: موضع راحةٍ سحابًا، أو نية التنوين، نحو: خمسة عشر درهمًا. والذي ينتصب بعد تمام الاسم لا يكون إلا عددًا أو مقدارًا أو ما يشبه المقدار، والذي ينتصب بعد تمام الكلام هو تمييز النسبة منقولاً أو غير منقول. انظر: ابن عصفور: (٢٨٢:٢).

(٢) انظر: المقتضب: (٣٢:٢)، والتبصرة: (٣١٦:١).

(٣) وكذلك يجيزه المبرد، انظر: المقتضب: (٣٦:٣)، وممن أجازه أيضًا ابن مالك والكسائي وابن هشام في التوضيح: (٢١٥:١)، ورجع عنه في المغني: (٦٠٢).

ولا يجيزه سيبويه[١]، ومن حجة سيبويه أنَّ عمل العامل في الشيء على جهة التمييز ضعيف، وإن كان فعلاً؛ لأنه في النقل[٢] كالشاذ؛ لقلّته، (31a)وليس بمنزلة الحال - وإن كان فعله متصرفًا كتصرف فعلها - لأنه يعمل في الحال على وجه الاطّراد، وهو وجه قويّ، ويعمل في التمييز على طريق الشذوذ، وهو وجه ضعيف، فلم يكن للقياس على الحال عنده وجهٌ لهذه العِلَّة، ويوضح وَجْه التمييز أنه لا يتعدّى أفعالاً معلومة إلى غيرها، كما تأتي الحال مع جميع الأفعال.

---

(١) انظر: سيبويه: (١:٢٠٤، ٢٠٥).

(٢) تفسير النقل هنا يتضح من أن الفعل في قولنا: تفقأت شحمًا، وتصببت عرقًا، يتصرف في لفظه على طريقة فَعَلَ يَفْعَلُ وسيفعل، ولكنه لا يتصرف في معناه؛ إذ هو منقول من فاعله المذكور معه إلى غير فاعل، وأخرج فاعله فيه مخرج المفعول على جهة التمييز.

وقد وضح ابن ولّاد السبب الذي منع به سيبويه من التقديم في هذه المسألة وأشباهها، فقال: لأن بعضها جاء على غير معناه، وذلك أن اللفظ لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل؛ لأنك إذا قلت؛ زيدٌ حَسُنَ وجهًا، فالحسن في المعنى للوجه، وكذلك: تصببت عَرَقًا، وإنما التصبب في المعنى للعرَق، فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه، وكان أصعب مما لفظه على معناه..

انظر: المقتضب: (٣:٣٦-٣٧) بتعليقات الشيخ عضيمة. وانظر في تقديم التمييز على عامله غير ما سبق: ابن عصفور: (٢:٢٨٣-٢٨٥)، والخصائص: (٢:٣٨٤)، والكافية الشافية: (٢:٧٧٥-٧٨٠)، والتبصرة: (١:٣١٨-٣٢٠)، والأصول: (١:٢٢٣-٢٢٥)، والمساعد: (٢:٦٦-٦٧)، وأوضح المسالك: (٢:٣٧١-٣٧٣) بتعليقات محيي الدين، والإيضاح لابن الحاجب: (١:٣٥٦-٣٥٧)، والمقتصد: (٢:٦٩٣-٦٩٦)، وفاتحة الإعراب: (١٤٩)، وشرح ابن عقيل: (١:٦٦٩-٦٧٣)، والإنصاف (المسألة ١٢٠) من (٨٢٨-٨٣٢)، وأسرار العربية (٧٩) وما بعدها، وابن يعيش: (٢:٧٣-٧٤).

بابـ المفعول له

قال صاحب الكتاب:

«وهو غَرَضُ الفعل، وجوابُ: لِمَ فَعَلْتَ؟ كقولك: خرجت طَلَبَ كذا، والْتِمَاسَ عمرٍو، وخَوْفَ بكر، ورَجَاءَ خالدٍ، وأَجْلَ كذا. تريد في جميع ذلك: لِلطَّلَبِ والالتماسِ، فلما حُذِفَتْ اللام وصل الفعل فَعَمِلَ، قال حاتم:

٢٩- وَأَغْـفِـرُ عَـوْرَاءَ الْـكَـرِيمِ ادِّخَـارَهُ ... وَأُعْرِضُ عَنْ ذَنْـبِ الـلَّـئِيمِ تَـكَـرُّمَا[١]

أراد: للادِّخار والتكرم، فنصب؛ لحذف اللام؛ لأنه الغرض الذي من أجله فُعِلَ الفعلُ، ولا يكون إلا مصدرًا من غير لفظ الفعل الأول؛ ألا ترى أن الطلب من غير لفظ: خرجت».

مسائل هذا البابـ

(١٣٦) مسألة:

ويقال: لِمَ دخل المفعولُ له الكلامَ؟.

والجواب: أنه دخل؛ ليبين العلّة التي من أجلها وقع الفعل والغَرَضَ الذي كان سَبَبَهُ، ولأن معناه موجودٌ في الكلام وإن لم يظهر من حيث لا يصحُّ فِعْلٌ من أحد من

(١) من الطويل، لحاتم الطائي – والمشهور فيه (عن شتم اللئيم). انظره في: ديوانه (٢٣٨)، والتبصرة: (١:٢٥٥)، وجمل الزجاجيّ: (٣١٩)، والمساعد: (١:٤٨٧)، وإعراب القرآن للنحاس: (١:١٩٥، ٢٧٧)، وجمل الخليل: (٩٥)، وعمدة الحافظ: (٤٠٠).

(٢) في الأصول: (١:٢١٢): «ولا يجوز حذف الواو في: ما صنعت وأباك، كما جاز حذف اللام في قولك: فعلت ذاك حذار الشر، تريد: لحذار الشر؛ لأن حذف اللام لا يُلْبِسُ، وحذف الواو يُلْبِسُ، ألا ترى أنك لو قلت: ما صنعت أباك، صار الأب مفعولاً به» اهـ.

وفي التبصرة: (١:٢٥٦): «ولا يجوز حذف الواو من هذا المفعول، كما جاز حذف اللام من المفعول له؛ لأنه يعمل فيه الفعل الذي لا يتعدى، فلا بد من توسط حرف يبين تعلق الفعل بما بعده».

البشر إلا لعلّةٍ أوجبتْه، ولغرض، فإذا لم يُذْكر فلدلالة الحال عليه، وإذا ذُكِرَ فلإبانة الغرضِ المقصود، والمرادِ المصمود.

(١٣٧) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز حذفُ اللام من المفعول له، ولم يَجُزْ حذفُ الواو من المفعول معه؟.

والجواب: أن يقال: جاز ذلك؛ من قِبَلِ أن الفعل إنما يقع لغرضٍ من الأغراض؛ إذْ كلُّ فعلٍ مقصودٍ فلا بدّ من أن يقع لأمرٍ مّا - على ما قدّمناه - وليس كذلك سبيلُ الفعل مع المفعول معه؛ إذْ كان الفعل المقصود لا يقتضي مصاحبةً كما يقتضي غرضًا. وأيضًا فإن الواو في باب المفعول معه نُقِلَتْ من باب العطف إلى باب (مَعَ)، فلم يحتمل النقل والحذف؛ لأن في ذلك إجحافًا، ففارقت اللّامَ من هذه الجهة[1].

(١٣٨) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يَجُزْ أن يكون المفعول له غَيْرَ مصدر[2]؟.

والجواب: أنه لم يَجُزْ ذلك؛ من قِبَلِ أن الفعل لا يقتضي أن يقع إلا لمعنى مصدرٍ فيه عذر، كما أنه لا يقتضي أن يقع إلا في زمان أو مكان، وإن عرض فيه أن يقع فيما ليس بزمان أو مكان، فلا بدّ من ذكر الحرف، كقولك: في زيدٍ خَصْلَةٌ جميلة، ولو

---

(١) أجاز بعضهم أن يكون غير مصدر نحو: جئت السَّمْنَ، أي: للسمن، وأجاز يونس: أما العبيدَ فذو عبيد، بمعنى: مهما يُذْكَرْ شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، ولو ورد مثل هذا وجب أن يُتَأَوَّلَ على حذف مضاف مصدر، كأنه قال: ابتغاء السَّمْن؛ لأن الذوات لا تكون عللاً للأفعال.

انظر: المساعد: (١:٤٨٦)، وأوضح المسالك: (٢:٢٢٥)، والنكت الحسان: (١٠٣).

هذا وقد شرط بعضهم شروطًا أخرى للمفعول له، انظر تفصيلها في: أوضح المسالك: (٢:٢٢٥-٢٢٨)، والمساعد: (١:٤٨٤-٤٨٧)، والكافية الشافية: (٢:٦٧٠-٦٧٢)، والمقتصد: (١:٦٦٥-٦٦٩)، وابن الناظم: (١٠٦)، والأصول: (١:٢٠٦-٢٠٩)، وابن يعيش: (٢:٥٣-٥٤).

قلت: خَصْلَةٌ جميلةٌ اليومَ، لم يمتنع، واستغنى عن الحرف، فهكذا سبيلُ المفعول له في الاستغناء عن الحرف والحاجة إليه، ومثل هذا إنما وَضَحَ في المصدر؛ لشبهه بالظروف من الجهات التي تقدّم ذكرها.

(١٣٩) مسألة:

ويقال: أين الشاهد في قول حاتم

٣٠- وأغفر عوراء.. .. .. البيت[١]؟.

والجواب: أن الشاهد في موضعين من البيت: أحدهما قوله: ادِّخَارَهُ، والثاني قوله: تَكَرُّمًا، فالمعنى: (31b)إني أغفر عوراء الكريم لادِّخَارِهِ، وأعرض عن ذنب اللئيم لِلتَّكَرُّمِ، أي: ادّخر هذا، وأتكرم على هذا، يفتخر بتفضُّله وتطوُّله على اللئيم، وباقتنائه واصطفائه للكريم.

---

(١) انظر تعليقة الشاهد (٢٩).

باب المصدر
المؤكِّد للفعل وهو من لفظه

قال صاحب الكتاب:

«خرجت خروجًا، والخروجَ، وخروجَ عمرو. وكذلك: قمت قيامًا طويلاً. ويجوز فيه التقديمُ والتوسيطُ والتأخيرُ، كما جاز ذلك في سائر المفعولات، مثل الغرض يقدّم، نحو قولك: طَلَبَ الخيرِ خَرَجَ زيدٌ، وخرج طلبَ الخير زيد.

وتقول: ضرب زيدٌ عَمْرًا ضربةً واحدةً، وضربتين، وثَلَاثَ ضَرَبَاتٍ، وضرب عشرًا، ومائة، وألفًا، وضربه شديدًا، وخفيفًا، تحذف المصدر وتُقيم نعته مُقامه.

وتقول: أنا أَدَعُهُ تَرْكًا شديدًا؛ لأن معنى أَدَعُهُ وأَتْرُكُهُ واحدٌ، فتحمل لفظ أحد الفعلين على مصدر الآخر.

وكذلك: كسرته انكسرًا، وكذلك: انكسر كَسْرًا، وكذلك: انكسر تكسرًا، وتكسرّ انكسارًا؛ لأن معنى كسر وانكسر وتكسّر واحد، فتحمل مصدر ما شِئْتَ منها على ما شئت من الأفعال التي هي في معناها.

وهذا كثير في القرآن والشعر، قال الله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[1] وطريقه: تَبَتُّلًا، وكذلك: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[2] ولم يقل: إنباتًا؛ لأن معنى نَبَتَ هو وأَنْبَتَهُ اللَّه واحد».

---

(١) المزمل (٨).

(٢) نوح (١٧).

مسائل هذا الباب

(١٤٠) مسألة:

ويقال: ما المصدر؟.

والجواب: ما صَدَرَ عنه الفعلُ وكان أصلاً له، وأَصْلُهُ من: صَدَرَت الإِبلُ: إذا رجعت بعد أن شَرِبَتْ، والإبل صادرةٌ، والموضع الذي رجعت عنه مَصْدَرٌ لها، كما كان حين وَرَدَتْ إليه مَوْردًا لها.

فإن قيل: ما أنكرتَ أن يكون (مصدر) في معنى مفعول، كما قالوا: مَرْكَبٌ حَسَنٌ، أي: مركوب حسنٌ، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ، أي: مشروبٌ عَذْبٌ. أنشد أحمد بن يحيى[1]:

٣١- وَقَدْ عَادَ عَذْبُ الْمَاءِ بَحْرًا فَزَادَنِي   عَلَى مَرَضِي أَنْ أَبْحرَ المشرَبُ الْعَذْبُ[2]

قيل: لا يجوز ذلك؛ لأنه لا يخلو أن يكون من: صَدَرَ، أو من: أَصْدَرَ.

فلا يجوز أن يكون من (صدر)؛ لأن صَدَرَ لازمٌ، وإذا كان كذلك لم يَجُزْ أن يُبْنى للمفعول[3].

فإن قيل: فلعلَّه عُدِّيَ بحرف جر.

قيل: وهذا أيضًا لا يجوز؛ لأنه لو عُدِّيَ بالحرف لاحتمل أن يكون صُدِرَ عنه، أو منه، أو به، أو إليه، أو عليه، والعربُ لا تترك ما الْتَبَسَ من (غير)[4] أن تُقَيِّدَهُ بما يُبِين معناه، وأيضًا فإننا لو أطلقنا لفظَ (مَصْدورٍ) لم يفهم منه إلا معنى: سقيم الصدر.

---

(١) هو: أبو العباس، صاحب (الفصيح) و(المجالس) توفي سنة ٢٩١هـ.

(٢) من الطويل، لنصيب، ويروى: وقد عاد ماء الأرض بحرًا، كما يروى: وقد عاد ماء البحر ملحًا، انظره في: ديوانه (٦٦)، والإيضاح للزجاجي: (٦٢).

(٣) أي: لا بذكر حرف الجر الذي كان يُعَدَّى به معه، نحو: المكان مَقُومٌ منه، والكرسيّ مجلوس عليه.

(٤) زيادة على ما في الأصل، لاستقامة المعنى المراد.

فأما قولهم للدابة: مَرْكَبٌ؛ فلأن الدابة موضع الركوب، وليس على وضع المَفْعَل موضع المفعول. وكذلك: مَشْرَبٌ عذب، إنما معناه موضع الشرب، إلا أنه وصف بعذب للمجاورة، من حيث كان إذا عَذُب موضع الماء عَذُبَ الماءُ، ولا يمتنع أن يكون المَرْكَبُ والمَشْرَب في معنى المركوب والمشروب؛ لأنه قد أُمِنَ اللَّبْسُ فيهما، بخلاف المصدر.

ولا يجوز أن يكون من (أَصْدَر)؛ لأنه لو كان كذلك(32a) لقيل: مُصْدَرٌ – بضم الميم – لأن كلَّ ما كان أكثر من ثلاثة أحرف، وأردت منه المفعول أو اسم الزمان أو اسم المكان كان مضموم الأول، نحو: مُكْرَمٌ ومُدْخَلٌ ومُخْرَجٌ، فإجماعهم على فتح الميم يَدُلُّ على أنه من فعل ثلاثي، وإذا كان كذلك لم يَسُغْ لأحد أن يَدَّعِيَ فيه ذلك.

(١٤١) مسألة:

ويقال: لِمَ زعمتم أن الفعل مشتق من المصدر، وما أنكرتم أن يكون المصدر مشتقًا من الفعل(١)؟.

والجواب: أنا ذهبنا إلى أن الفعل مشتقٌّ من المصدر لأشياء:

منها أن المصدر اسمٌ، والاسم قبل الفعل.

ومنها أننا نجد لفظ المصدر دائرًا في الفعل، ولسنا نجد لفظ الفعل دائرًا في المصدر؛ ألا ترى أننا نقول: الضرب، فنجد الضاد والراء والباء في ضرب ويضرب واضْطَرَبَ ويَضْطَرِبُ واستضرب ويستضرب وانضرب ينضرب وضَرَّبَ يُضَرِّبَ وتَضَرَّبَ

(١) هذا هو مذهب البصريين، وأما ما أنكره فهو مذهب الكوفيين، وتفصيل هذه الحجج تجده في: الإنصاف (المسألة ٢٨)،من (٢٣٥-٢٤٥)، وأسرار العربية: (٦٩)، والمسائل الخلافية في النحو (المسألة ٦)، والإيضاح في علل النحو للزجاجي: (٥٦)، والرضي: (١٧٨:٢)، وابن يعيش: (١٣٥:١)، وشرح الأشموني: (٣٤١:٢)، والتصريح: (٣٩٣:١)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢١٨:١-٢٢٠)، والكافية الشافية: (٦٥٣:٢).

يَتَضَرَّبُ وَضَارب يُضَارِبُ وتضارب يتضارب. ولا نجد هذه الصيغ والزوائد دائرة في الضَّرْبِ، فأشبه ذلك الذهبَ الذي يُصاغُ منه الخَلْخَالُ[١] والسِّوَارُ والدُّمْلُجُ والتاجُ، والأصل في جميع ذلك الذهب.

ومنها أن الفعل مختلفٌ والمصدرَ واحدٌ، وردُّ المختلفِ إلى المتفقِ أَوْلىٰ من ردّ المتفق إلى المختلف؛ لأنه ليس جميعَها ولا واحدًا منها؛ لأنه ليس أحقَّ ببعضها من بعض، فلما رأينا ذلك عَلِمْنا أن الفعل مشتق من المصدر.

فإن قيل: ما أنكرتم أن يصدر المصدر مشتقًا من الفعل؟ ونستدل على ذلك بأشياء: منها أن يكون توكيدًا للفعل، والمؤكَّدُ قبل المؤكِّد.

ومنها أن الفعل يعمل فيه، والعامل قبل المعمول فيه. ومنها أن من الأفعال ما لا مصدر له، فلو كان الفعل مشتقًّا من المصدر لما وُجدَ لهذه الأفعال أصلٌ تُشْتَقُّ منه.

ومنها أن المصدر يَعْتَلُّ لاعتلال الفعل، فلولا أن الفعل أصلُه لما تبعه في الاعتلال[٢].

قيل: هذا الاستدلالُ فاسدٌ لا شيء تحته:

أمّا قَوْلُكَ: «يكون توكيدًا للفعل والمؤكَّد قبل المؤكِّد»، فليس كما زَعَمْتَ، ولو كان توكيدًا لما جاز أن يتقدّم على الفعل، نحو: ضَرْبًا ضربتُ، وخروجًا خرجتُ؛ لأن التوكيد لا يكون إلا بعد المؤكَّد، نحو: قام القوم أجمعون، ولو قلت: قام أجمعون القَوْمُ، لم يَجُزْ، وهذا إجماع، وإنما سَمَّى النحويون المصدرَ إذا جاء بعد فعله توكيدًا على جهة المجاز، وذلك أنك إذا قلت: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، فمعناه: ضَربْتُ ضَرَبْتُ، إلا أنهم كرهوا تكرار لفظٍ واحدٍ، فَغَيَّرُوا الثاني إلى لفظ المصدر، (32b)فقالوا: ضربت ضربًا.

---

(١) الخلخال: زينة من معدن تتحلى بها المرأة في رجليها. والسِّوار: القُلْب تتحلى به المرأة من ذهب أو فضة. والدُّملج: ما يوضع على عَضُد المرأة من الحلي. والتاج: زينة الرأس.

(٢) هذه الأدلة كلها تقوية للاعتراض السابق في صيغة السؤال. وجواب الاعتراض وتفنيد أدلته يأتي بعد ذلك مباشرة.

وأما قَوْلُكَ: «إن الفعل يعمل في المصدر، والعامل قبل المعمول فيه» فيلزمك منه أن تكون الأفعال قَبْلَ الأسماء؛ لأنها عاملةٌ فيها، وهذا لم يَقُلْهُ أحدٌ. ويلزمك ما هو شرٌّ من ذلك، وهو أن تجعل الحروف قبل الأسماء والأفعال؛ لأنها عاملة فيهما.

وأمّا قولُكَ: «إن من الأفعال ما لا مصدر له»، فَيَفْسُدُ بمصادرَ لا أفعال لها، نحو: وَيْلٌ وَوَيْحٌ وَوَيْسٌ، وما أشبه ذلك.

وأما قولُكَ: «إن المصدر يعتلّ لاعتلال الفعل» ففاسدٌ؛ لأننا نجد الفعل يَعْتَلُّ ومصدرُهُ صحيحٌ، نحو: قُلْت قَولاً، وصُمْتُ صومًا، وسِرْتُ سَيْرًا، وبِعْتُ بَيْعًا، ونِمْتُ نومًا، وخِفْتُ خَوْفًا. والاعتلال في المصادر إنما جاء فيما كان مزيدًا منها؛ نحو القيام والصيام والحيال، وما أشبه ذلك، والقياس على الأصل دون المزيد؛ لأن المزيد فرع.

وأيضًا فالذي يخالفنا في هذه المسألة – وهو الفرّاء – قد حَمَلَ الأَصْلَ على الفرع؛ وذلك أنه زعم أن (ضَرَبَ) إنما بُنِيَ على الفتح؛ لمجيء الألف في التثنية إذا قلت: ضَرَبَا؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا[1]، وإذا جَوَّزَ حَمْلَ الأصل على الفرع سقط الاستدلال باعتلال المصدر لاعتلال الفعل.

وإذا كان كذلك فَسَدَتْ هذه الأدلة، وثبتت أَدِلَّتُنا التي قَدَّمناها.

(١٤٢) مسألة:

ويقال: لِكَمْ من معنًى يدخل المصدر في الكلام؟.

والجواب: أنه يدخل لأربعة معانٍ:

أحدها: أن يكون عِوَضًا من تكرار الفعل، ودلالة على رفع المجاز، وذلك نحو قولك: ضربت ضربًا، وخرجت خروجًا، وقمتُ قيامًا.

---

(١) في الإنصاف (١: ٢٤٠): «قال الفراء: إنما بنى الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد؛ لأنه يفتح في الاثنين».

والثاني: أن يدخل لإبانة عَدِّ المرّات؛ نحو قولك: ضربت ضربةً، وضربت ضربتين، وضربت ضَرَبَاتٍ.

والثالث: أن يدخل لإبانة النوع، نحو قولك: رجع القَهْقَرَى[1]، ومشى البَشَكَى[2]، وجلس القُرفُصاء[3]، واشْتَمَلَ الصَّمَّاءَ[4].

والرابع: أن يقع موقع الحال، نحو: جاءني مشيًا، وقصدته رَكْضًا، تريد: ماشيًا وراكضًا[5]. وكذلك: أقبلت إليه سَعْيًا، وزُرْتُهُ عَدْوًا، وكذلك ما جرى هذا المجرى.

(١٤٣) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز تقديم المصدر وتوسيطه وتأخيره؟

والجواب: أنه مفعولٌ، والمفعول فضلةٌ، والفضلة يُتَلَاعَبُ بها؛ لأنها ليست مُعْتَمَدَ

---

(١) القَهْقَرَى: الرجوع إلى الخلف، فإذا قلت: رجعت القهقرى، فكأنك قلت: رجعت الرجوع الذي يُعْرَفُ بهذا الاسم؛ لأن القهقرى ضَرْبٌ من الرجوع.

(٢) البَشْكُ في السير: السرعة وخفة نقل القوائم، وناقة بَشَكَى: سريعة خفيفة المشي والروح (اللسان: بشك).

(٣) القرفصة: شد اليدين تحت الرجلين، وجلوس القُرفُصاء: أن يجلس على أَلْيَتيْهِ ويلزق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه كما يحتبي بالثوب، تكون يداه مكان الثوب، وهي جِلْسَة الأعراب. انظر: اللسان: قرفص.

(٤) اشتمال الصمّاء: أن تجلّل جسدك بثوبك، نحو شملة الأعراب بأكسيتهم، وهو أن يَرُدَّ الكساء من قِبَلِ يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيهما جميعًا، فإذا قلت: اشتمل الصماء فكأنك قلت: اشتمل الشملة التي تعرف بهذا الاسم؛ لأن الصمّاء ضرب من الاشتمال: (انظر: اللسان: صمم).

(٥) إعراب هذا الضرب حالاً مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وهو من الحال الجامدة المؤولة بالمشتق. وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصادر في مثله معمولات لأفعال مقدرة وتلك الأفعال هي الحال، والتقدير: جاءني يمشي مشيًا، وقصدته يركض ركضًا. وذهب الكوفيون إلى أنها منصوبة بالأفعال السابقة مفعولات مطلقة لا أحوالاً، وهل استعمال مثل هذا قياس أو وَقْفٌ على السماع؟ خلاف بين العلماء. انظر: المساعد: (٢:١٣-١٤).

البيان، فجاز التقديمُ والتوسيطُ والتأخيرُ، وكان التقديم للعناية بالمصدر، والتوسيط للعناية به وبالفعل؛ لأنهم يقدّمون ما هم به أَعْنىٰ وعلى إبانته أَحْرَصُ، وهو معنى قول سيبويه[١]. وهذه العلّة سائغة في كل ما قُدِّمَ أو وُسِّطَ مما حقُّه أن يكون مؤخرًا.

(١٤٤) مسألة[(33a)]:

ويقال: لِمَ جاز حذف المصدر وإقامة نعته مُقامه؟.

والجواب: أن ذلك إنما جاز للتوسع في الكلام؛ لأن الفعل يَدُلُّ على مصدره، ومعنى المصدر موجود في الكلام – ذُكِرَ أو لم يُذْكَرْ – وإذا جاز حذفه من غير شيءٍ يقوم مقامه فجواز حذفه مع ما يقوم مقامه أَسْوَغُ، ولأن الغرَض في ذكر المصدر إبانةُ نوع الفعل، وقد بان ذلك بالنعت الذي قام مقامه، وكذلك العَدَدُ يبيّن مقدار ما وقع من الفعل، فَاكْتُفِيَ بذكر النعت عن ذكر المنعوت لهذه العلّة.

(١٤٥) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز حمل المصدر على غير لفظ فعله، نحو: أنا أَدَعُهُ تَرْكًا شديدًا، وكذلك: كَسَرتُهُ انكسارًا، وانكسر تكسُّرًا، وما أشبه ذلك؟.

والجواب: أنه إنما جاز ذلك؛ لأن المعنى يرجع إلى شيء واحد، وإنما هو لخلافٍ في اللفظ دون المعنى، وإنما الممتنع من ذلك أن يختلف[٢] لفظًا ومَعْنًى؛ ألا ترى أنك لو قلت: ضربته تَرْكًا شديدًا، أو أخذته قعودًا أو قيامًا، لم يَجُزْ؛ لأن المصدر في هذا إنما يؤكد المعنى الذي ذكر، فإذا لم يذكر استحال أن يؤكَّد وهو معدومٌ.

---

(١) في سيبويه: (٣٤:١): «كأنهم إنما يُقَدِّمُونَ الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أَعْنَى، وإن كانا جميعًا يُهِمَّانهم ويَعْنِيَانِهِم».

(٢) كذا، والأفضل: أن يختلفا، أي: الفعل والمصدر.

(١٤٦) مسألة:

ويقال: على كم مِنْ وَجْهٍ ينقسم هذا القبيل؟.

والجواب: أنه ينقسم على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يتفق معنى الفعلين ويختلف لفظهما، نحو: يَدَعُ ويَتْرُكُ، فليس في هذا إلا اختلافُ اللفظ فقط، فتقول: هو يَدَعُهُ تَرْكًا، ويحسن ذلك؛ لما قَدَّمناه.

والثاني: أن يكون الأصلُ مختلفَ المعنى في موضوعه ثم يخرج إلى اتفاق، نحو: اجْتَوَرُوا وتَجَاوَرُوا[١].

والثالث: أن يكون معنى الفعلين مختلفًا، إلا أن في الأول معنى الثاني؛ كقولك: كُسِرَ انكسارًا، فكلٌّ هذا جائزٌ حَسَنٌ، وإن كان انكسر لا يدل على الكاسر من جهة لفظه، ولكن من جهة القياس العقلي الذي يقتضي أن كلَّ فعلٍ له فاعلٌ لا بدَّ منه، وفي التنزيل: ﴿واللهُ أَنبَتَكُمْ مِنَ الأرْضِ نباتًا﴾[٢]؛ لأن في (أنبتكم) معنى نَبَتُّم، وقد قيل: هو على فعل محذوف، أي: أنبتكم فَنَبَتُّم نباتًا، وفيه: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[٣]؛ لأن الأمر بـ (تبتّل) يرجع إلى معنى: بَتِّلْ نفسك تبتيلاً، وفي قراءة عبد الله[٤]: ﴿وأُنْزِلَ الْمَلَائِكَةُ تَنْزِيلاً﴾[٥]؛ لأن أُنْزِلَ ونُزِّلَ لمعنى واحد، وقال القُطَامِيُّ[٦]:

---

(١) كذا، والأَوْلَى أن يقال: اجْتَوَرُوا تجاورًا، حتى تتحقق المصدرية، قال سيبويه: (٨١:٤): «هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاورًا، وتجاوروا اجتوارًا؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، ومثل ذلك: انكسر كسرًا، وكُسِر انكسارًا؛ لأن معنى كُسِرَ وانكسر واحد».

(٢) نوح (١٧)، وانظر: سيبويه: (٨١:٤). (٣) المزمل (٨)، وانظر: سيبويه: (٨١:٤).

(٤) هو: عبد الله بن مسعود، صحابي، من رواة الحديث، توفي سنة ٣٠٢هـ.

(٥) الفرقان ٢٥، وهي أيضًا قراءة الأعمش، وأما قراءة باقي القراء فهي: «ونُزِّل». انظر: إتحاف فضلاء البشر (٣٢٨-٣٢٩)، والبحر المحيط: (٤٩٤:٦).

(٦) هو: عمير بن شتيم، شاعر غَزِلٌ، له ديوان مطبوع، توفي سنة ١٣٠هـ.

٣٢- وَخَيْرُ الأَمْرِ مَا اسْتَقْبَلْتَ مِنْهُ ... وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَبَّعَهُ اتِّبَاعَا[١]

لأن في تتبّع معنى اتّبع، وقال رُؤْبَةُ[٢]:

٣٣- وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطِوَاءَ الحِضْبِ[٣]

لأن في تَطَوَّيْتُ معنى الانطواء؛ إذ معنى تَطَوَّيْتُ: تَعَلَّمْتُ الطَّيَّ، (33b)ومعنى انطويت: طاوعتُ في الطيّ، فلهذا جاز وقوع بعض المصادر موقع بعض.

---

(١) من الوافر، للقطامي، وفي الأصل: ما استعبدت، وصحح في الهامش إلى ما استتبعت، وفي سائر المراجع: استقبلت، انظره في: ديوان القطامي: (٤٠)، وسيبويه: (٤:٨٢)، وابن الشجرى: (٢:١٤١).

(٢) هو: رؤبة بن العجّاج، من الرّجّاز، توفي سنة ١٤٥هـ.

(٣) رجز، لرؤبة بن العجاج، والحِضْب: الذكر الضخم من الحيّات أو حيّة دقيقة. انظر: ديوان رؤبة: (١٦)، وإعراب القرآن للنحاس: (١:٣٧١)، وابن الشجرى: (٢:١٤١).

باب المفعول دونه[1] وهو الاستثناء

قال صاحب الكتاب:

«وحَرْفُهُ (إلَّا) وما بعدها، ينتصب في الواجب، تقول: قام القَوْمُ إلا زيدًا، ورأيت القومَ إلا زيدًا، ونظرت إلى القومِ إلا زيدًا. فإنْ تَقَدَّمَ نفيٌ فإنك تجعل إعراب ما بعد إلاَّ على إعراب ما قبلها، فتقول: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وما رأيت أحدًا إلا زيدًا، وما نظرت إلى أحدٍ إلا زيدٍ.

و(غَيْرُ) تَجُرُّ ما بعدها بإضافتها إليه وتجعل إعرابَ الراء منها كالاسم الذي بعد إلَّا، فتنصبه في الواجب أبدًا، وتجعله بدلاً مما قبله في النفي، وتُتْبِعُهُ في إعرابه، وذلك قولك: جاء القومُ غَيْرَ زَيدٍ، ورأيت القومَ غَيْرَ زيدٍ، ومررت بالقومِ غَيْرَ زيدٍ (بالنصب) وتقول في النفي: ما جاءني أحدٌ غَيْرُ زيدٍ (بالرفع)، وما رأيت أحدًا غَيْرَ زيدٍ (بالنصب)، وما مررت بأحدٍ غَيْرِ زيدٍ (بالجر).

فأمّا: (ما خلا وما عدا وليس ولا يكون) فإن ما بعد هذه الأربعة نَصْبٌ في الاستثناء، تقول: جاء القوم ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا، وذهبوا لا يكون عمرًا وليس عَبْدَ الله.

وأمّا (خلا وحاشا)، فإن شئت جَرَرْتَ بهما، وإن شئت نَصَبْتَ، فقلت: جاء القوم خلا عَبْدِ الله وعَبْدَ الله (بالجر والنصب)، وكذلك: حاشا عَبْدِ الله وعَبْدَ الله (بالجر والنصب).

---

(١) إطلاق المفعول دونه على الاستثناء مما انفرد به – فيما أظن – إذ لم أعثر على هذه التسمية لغيره ممن سبقه، وهي تسمية ملاحظ فيها أمران: أحدهما أن المستثنى ينصب بعد استيفاء رُكْنَي الجملة، وهو بهذا شبيه بالمفعول؛ لأنه فضلة مثله، وهذا سر إطلاق المفعول عليه. والثاني أن المستثنى غير داخل في حكم ما سبقه، بل هو خارج منه بواسطة أداة خاصة، فالحكم قد تم لما سبقه إثباتًا أو نفيًا دون أن يشارك هو فيه – وهذا سرّ إضافة اللفظ (دونه) إلى التسمية.

وإن استثنيت بـ (إلّا أن يكون) فارْفَعْ إن شئت، وإن شئت فانصب كقولك[1]: إلا أن تكون تجارَةً (بالرفع والنصب).

وأمّا (ولا سِيَّمَا زَيْدٌ) فإن شئت فَجُرَّ، وإن شئت فارْفَعْ.

مسائل هذا الباب

(١٤٧) مسألة:

ويقال: لم نُصِبَ المستثنى؟.

والجواب: أنه جاء بعد تمام الكلام فأشبه المفعول[2]، كما أشبهته الحال والتمييز، فكما نُصِبَا كذلك نُصِبَ المستثنى، وقد تقدّم أن كلَّ ما جاء بعد تمام الكلام فهو منصوب؛ لأنه فضلة، كما أن المفعول كذلك، وكلُّ منصوبٍ فهو مشبّه بالمفعول، كما أن كلَّ مرفوع مشبّهٌ بالفاعل.

(١٤٨) مسألة:

ويقال: فما العامل في المستثنى؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا فيه:

فقال سيبويهِ في عدة مواضع: يعمل فيه ما قَبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهمًا[3]. وقال في موضع آخر: وتقول على هذا: ما

---

(١) كذا، والأولى أن يقول: كقوله عزَّ وجل؛ لأن ما ذكره بعد ذلك هو جزء من الآية القرآنية الكريمة: ﴿إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم﴾ [البقرة ٢٨٢].

(٢) انظر: الأصول: (١:٢٨١)، وفي فاتحة الإعراب: (٢١٣): «وإنما نصب المستثنى؛ لأنه يشبه المفعول من وجهين: أحدهما عام والآخر خاص: أما العام فلكونه فضلة تجيء بعد تمام الكلمة مثله. وأما الخاص فلكون العامل يعمل فيه بتوسط الحرف، أعني إلا، كما أن المفعول معه كذلك. فإن قلت: هذه المشابهة إنما هي للاسم الواقع بعد إلاّ، وأما غير فليست له هذه المشابهة؟ قلنا: أيضًا له شبه خاص بالظرف وهو كونه مبهمًا مثله».

(٣) انظر: سيبويه: (٢:٣١٠).

رأيت أحدًا إلا زيدًا، فتنصب زيدًا على غير رأيت، والناسُ على ذلك أنه يجيء على معنى: لكنَّ زيدًا، ولا أَعْني زيدًا[١]. وقال في آخر الباب: إنَّ لِفُلَانٍ مالاً إلا أنّه شَقِيٌّ، لا يكون أبدًا إلا على: إن لفلان، وهو في موضع نصب، وجاء على معنى: (34a)ولكنه شقيٌّ[٢]. ثم كشف عما في ضميره في بابٍ غيره فقال: ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيدًا، تريد الاستثناء ولا تذكر إلّا، لما كان إلّا نصبًا[٣]، فاضطرب قولُهُ في هذه المواضع هذا الاضطرابَ.

وكان أبو العباس وأبو إسحاق[٤] يذهبان إلى أن المستثنى ينتصب بتقدير (أَسْتَثْنِى) يجعلان (إلّا) نائبة عنه[٥]. والنحويون يَرُدُّون هذا ويحتجون على فساده بأنك

---

(١) انظر: سيبويه: (٢:٣١٩) ويلاحظ أن المجاشعيّ قال هنا: «والناس على ذلك»، مع أن في نصّ سيبويه: «والدليل على ذلك...».

(٢) عبارة سيبويه: (٢:٣١٩): «ومثله في الانقطاع من أوله: إن لفلان مالاً إلا أنه شقيّ، فإنه لا يكون أبدًا على: إن لفلان، وهو في موضع نصب، وجاء على معنى ولكنه شقيّ» أ.هـ. وتلاحظ زيادة إلّا في عبارة المجاشعيّ هنا في قوله: «لا يكون أبدًا إلا على: إن لفلان..».

(٣) هو بابَ «غير» وفيه يقول: (٢:٣٤٣): وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلّا جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلّا؛ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلّا، ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيدًا – تريد الاستثناء – ولا تذكر إلّا لما كان إلا نصبًا».

(٤) هو: إبراهيم بن السَّرِيّ بن سهل، من علماء اللغة والنحو، توفى سنة ٣١١هـ.

(٥) في المقتضب: (٤:٣٩٠) باب الاستثناء: «وذلك قولك: جاءني القوم إلا زيدًا، ومررت بالقوم إلا زيدًا، وما مررت بأحد إلا زيد؛ وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم: وقع عند السامع أن زيدًا فيهم، فلما قلت: إلا زيدًا كانت إلّا بدلاً من قولك: لا أعني زيدًا واستثنى ممن جاءني زيدًا، فكانت بدلاً من الفعل» اهـ. وكلام المبرد هذا يحتمل واحدًا من أمرين:

أحدهما: أنه يرى أن الناصب للمستثنى هو الفعل المحذوف الذي جاءت إلا دليلاً عليه.

والثاني: أن الناصب له هو إلّا نفسها بعد أن أصبحت عوضًا من الفعل المحذوف ونائبه عنه، فأخذت حكمه في العمل، ونظير هذا يقال في ناصب المنادى في نحو: يا عبد الله.

والفهم الثاني هو ما أخذ به المجاشعيّ هنا، وكذلك ابن الأنبارى في الإنصاف (المسألة: ٣٤)، وابن عصفور: (٢:٢٥٢)، ونسبه الأسفرايينى إلى الكوفيين (٢١٣) واختاره ابن مالك في التسهيل، ونسبه إلى سيبويه والجرجانيّ (الجنى الداني: ٤٧٧).

تقول: أتاني القوم غيرَ زيد، وليس قبل (غير) حرفٌ تقيمه مقام الناصب له، وإنما قبله فعلٌ وفاعل، ولا بدّ لكل منصوب من ناصب، والناصب ها هنا هو الفعل، فما بعد إلّا وغير في ذلك سواء.

وحكى الفراء عن البصريين أن المستثنى منصوب بإضمار فعل معناه (لا أَعْني زيدًا). وأُرَاهُ أراد ما قال سيبويه في بعض المواضع مما قد ذكرناه[1].

وزعم هو أن (إلّا) مركبة من (إنّ ولا) فإذا نَصَبْتَ نَصَبْتَ بإنّ، وإذا رَفَعْتَ رَفَعْتَ بلا[2].

وزعم الكسائي أن المستثنى ينتصب على تأويل: فَعَلَ القوم إلا أن فلانًا لم يفعل[3]، وحُكِيَ عنه أيضًا أنه كان يشبه المستثنى بالمفعول، فيجعله خارجًا من الوصف، وذلك هو الناصب له.

وهذه الأقوالُ كلُّها مضطربةٌ، وأصحُّ ما قيل في هذا: أن المستثنى ينتصب بالفعل الذي قبل إلّا، وجُعِلَتْ إلّا مُوصِلَة له[4]، كما جعلت الواو التي في معنى (مع) موصِلَةً للفعل في نحو: استوى الماءُ والخشبَةَ. وقد استقصيتُ القول على هذه المسألة في كتاب (الإكسير)[5]

(١) انظر التعليقة (٤٩٣)، وقد حكى السيرافي هذا الرأي عن المبرد والزجاج.

(٢) انظر رأيه هو وبعض الكوفيين في: الإنصاف: (٢٦١)، وابن عصفور: (٢:٢٥٣، ٢٥٤)، وهمع الهوامع: (١:٢٢٤).

(٣) وهذا هو ما يعرف بالنصب على الخلاف؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، فإن ما بعد إلا منفيّ عنه القيام وما قبلها موجب له القيام، انظر رأيَيْ الكسائي في: الإنصاف: (٢٦١)، وابن عصفور: (٢:٢٥٣)، وفاتحة الإعراب: (٢١٣).

(٤) وينسب هذا إلى سيبويه وجماعة من البصريين، ومنهم السيرافي والفارسيّ في التذكرة، كما ينسب إلى ابن خروف. انظر: الإنصاف: (٢٦١)، وفاتحة الإعراب: (٢١٣)، والمساعد: (١:٥٥٦)، والجنى الداني: (٤٧٧).

(٥) كتاب للمؤلف في النحو بعنوان «إكسير الذهب» يقع في خمسة مجلدات، وهو مفقود غير تعليقات ضئيلة وردت بهامش مخطوطة «الإشارة إلى تحسين العبارة» للمؤلف نفسه. انظر ما جاء بالمقدمة عن هذا الكتاب.

واختصرتها ها هنا؛ لأن هذا الكتاب يَضِيقُ عنها؛ لصغر حجمه[1].

(١٤٩) مسألة:

ويقال: إذا كان في صدر الكلام نَفْيٌ فما يجوز فيما بعد (إلّا) من الإعراب؟.

والجواب: أنه لا يخلو أن يكون ما قبل إلّا كلامًا تامًّا أو غير تام[2]، فإن كان تامًّا جاز فيما بعد إلا وجهان: الرفع على البدل، والنصب على الاستثناء. وقد قرأت القُرّاء: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، و﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾[3]، والبدل أجود؛ لأن معنى قولك: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، يَؤُولُ إلى معنى: ما قام إلّا زيدٌ. ووجه النصب أن الكلام قد تمّ فأشبه الموجب، فنُصِبَ كما يُنْصَبُ الموجبُ.

وإن كان غير تام سَلَّطْتَ ما قبل إلّا على ما بعدها، فأعطيته قِسْطَهُ من الإعراب، وذلك نحو: ما قام إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيدًا، وما مررت إلا بزيدٍ[4].

---

(١) في ناصب المستثنى تفصيلاً وترجيحًا، انظر: الإنصاف (المسألة ٣٤) من (٢٦٠-٢٦٥)، وأسرار العربية: (٢٠٢-٢٠٤)، وشرح السيرافي: (١:١٠٨)، وفاتحة الإعراب: (٢١٣-٢١٥)، وابن عصفور: (٢:٢٥٢-٢٥٤)، والمقتضب: (٤:٣٩٠-٣٩١) بتعليقات الشيخ عضيمة، والمساعد: (١:٥٥٥-٥٥٧)، وأوضح المسالك: (٢:٢٥٤) بتعليقات الشيخ محيي الدين، والإيضاح لابن الحاجب: (١:٣٦١-٣٦٣)، والجنى الداني: (٤٧٦-٤٧٨)، وابن الناظم: (١١٥-١١٧)، وابن يعيش: (٢:٧٦-٧٧).

(٢) الكلام التام هنا هو: ما ذكر فيه المستثنى منه، فيكون المستثنى خارجًا مما ذكر في الكلام، والكلام غير التام هو: ما لم يذكر فيه المستثنى منه، فيكون المستثنى خارجًا مما طُوِيَ ذكره في الكلام وهو مقدر.

(٣) النساء ٦٦، والقراءة بالنصب هي قراءة ابن عامر وعيسى بن عمر وأُبَيّ وابن أبي إسحاق، وقراءة الرفع هي قراءة الجمهور. انظر: البحر المحيط: (٣:٢٥٨)، وإعراب القرآن للنحاس: (١:٤٦٨) وفيه أن أهل الكوفة يعربونه على التكرير، أي: ما فعلوه ما فعله إلا قليل منهم.

(٤) وأجاز الفراء في الاستثناء غير التام الرفع على البدل والنصب على الاستثناء، ويجعل الفاعل محذوفًا، وهذا جارٍ على مذهب الكوفيين الذين يجيزون حذف الفاعل.. انظر: النكت الحسان: (١٠٥).

(١٥٠) مسألة:

ويقال: ما حكم (غير) في الاستثناء؟.

والجواب: أن حكمها أن تُعْرَبَ بإعراب الاسم الذي يقع بعد إلّا، وأن يُجَرَّ ما بعدها بإضافتها إليه؛ لأنها اسمٌ، وحقُّ الأسماء أن تتسلط عليها العواملُ، وأن تضاف إلى ما يُخَصِّصُهَا إن كانت مبهمة، (34b)فخالفت (إلّا) من هذا الوجه، وإن كانت موافقةً لها في المعنى من وجهٍ آخرَ، وهو: إخراج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها؛ ولهذا دخلت في باب الاستثناء[١]، وإلّا فَالأَصْلُ أن تكون وصفًا؛ نحو قولك: عندي درهم غَيْرُ جَيِّدٍ. وكما شُبِّهت غَيْرُ بإلّا في الاستثناء، كذا شُبِّهَتْ إلّا بغير[٢] فَوُصِفَ بها في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[٣]، وعليه قول عمرو بن مَعْدِيكَرِب:

٣٤- وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ ... لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الفَرْقَدَانِ[٤]

---

(١) في سيبويه: (٢:٣٤٣): «وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلّا جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا؛ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلّا».

(٢) انظر: الأصول: (١:٢٨٥).

(٣) الأنبياء ٢٢، فجعل إلّا للاستثناء هنا مفسد للمعنى ومفسد لِلَّفظ: أمّا فساد المعنى فلأن التقدير حينئذ: (لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا) وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك هو المراد. وأما فساد اللفظ فلأن آلهة جمع منكّر في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت: قام رجال إلا زيدًا، لم يصح اتفاقًا. وزعم المبرد أن إلّا هنا للاستثناء وأن ما بعدها بدل.. انظر تفصيل ذلك وشروط وقوع إلّا صفة مثل غير في: المغنى: (٩٩-١٠١)، والجنى الداني: (٤٧٨).

(٤) من الوافر، لعمرو بن معديكرب، وينسب إلى حضرميّ بن عامر، أو سوار بن المُضَرَّب، أو الأعشى، انظره في ديوان عمرو بن معديكرب: (١٨١)، والجنى الداني: (٤٧٩)، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب: (٢٧٥)، والزاهر: (٢:٤٠٥)، والعقد الفريد: (٣:٤٤)، والجمل في النحو للخليل: (٥٥، ٣٠٠). والفرقدان: نجمان في السماء لا يغربان.

(١٥١) مسألة:

ويقال: ما حكم قولهم: ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون؟.

والجواب: أن حُكْمَهُنَّ أن يُضْمَرَ فيهن فَاعِلُوهُنَّ ويُنْصَبُ ما بعدهن، وفيهن معنى الاستثناء، كأنك قلت: ما خلا بعضُهم زيدًا، وما عدا أَحَدُهُمْ عمرًا، وليس الآتي عَبْدَ الله، ولا يكون أَحَدُهُمْ بشرًا، إلا أن القاعلَ فيهن لا يجوز إظهارُه؛ لأنه قد اسْتُغْنِيَ عنه بدلالة الكلام عليه[١].

وأجمع النحويون على نصب ما بعدهن إلا الكسائيَّ؛ فإنه أجاز فيما بعد (ما خلا وما عدا) الجرَّ على تقدير زيادة (ما)[٢] وهو قبيح؛ لأنها أَوَّلُ، ولا تحسن الزيادةُ في الأوّل، ومع ذلك فإن النصب بـ (خَلاَ وعَدَا)، إذا حذفت منهما (ما) الوَجْهُ؛ لأنهما فعلان.

(١٥٢) مسألة:

ويقال: ما حكم حاشا وخلا؟.

والجواب: أنه قد جاء عن العرب الجرُّ بهما والنصب، إلّا أن الجرّ بـ (حاشا) عند سيبويه أَجْوَدُ[٣]، والنصبُ جائزٌ، قال الشاعر:

٣٥- حَـاشَـا أَبِـي ثَـوْبَـانَ إِنَّ بِـهِ ضِـنًّـا عَـنِ الـمَـلْـحَـاةِ وَالـشَّـتْـمِ[٤]

---

(١) انظر: سيبويه: ٢:٣٤٧، ٣٤٨.

(٢) وهو أيضًا رأي الجرميّ والربعي والفارسيّ وابن جني، وإنما كان قبيحًا؛ لأنه لا سماع يعضده ولا قياس يساعده؛ لأن (ما) لا تزاد قبل الجارّ، بل بعده، انظر: المغنى: (١٧٩)، والجنى الداني: (٤١٤)، وهمع الهوامع: (١:٢٣٣).

(٣) انظر: سيبويه: (٢:٣٤٩-٣٥٠).

(٤) من السريع، للجميح بن الطماح، وينسب إلى سبرة بن عمرو الأسدى، ويزعم المرادي أن هذا البيت ملفق من بيتين هما:

حاشا أبو ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فَدْمِ

عمرو بن عبد الله إن به ضِنًّا عن الملحاة والشتم

انظر: الجنى الداني: (٥١٣، ٥١٤)، والمغنى: (١٦٦)، وابن الناظم: (١٢٣)، ولسان العرب: حشا. وأبو ثوبان: اسم رجل. والضِّنّ: البخل، والمراد أنه لا يؤذي أحدًا بلسانه. والملحاة: مفعلة من قولهم: لحوت الرجل ولحيته: إذا لمته وألحمت في لومك.

وحكى أبو زيد[1] أنه سمع أعرابيًا يقول: «اللَّهم اغفرْ لى ولمن سَمِعَ، حاشا الشيطانَ وأبَا الأصبغ»[2]، ونَصَبَ.

وأمَّا (خلا) فالنصبُ بها أَجْوَدُ، والجرُّ بها مُحْكِيَ عن بعض العرب[3].

وكان أبو العباس يُسَوِّى بين حاشا وخلا ويجعلهما فعلين[4]؛ لأنك تقول: حاشى يُحَاشِي، وخَلَا يَخْلُو، قال النابغة:

٣٦- وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِى النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَلَا أُحَاشِى مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[5]

ومِنْ حجة مَنْ جعل (حاشى) حرفًا أن يقول: هذا إنما اشْتُقَّ من الحرف، كما قالوا: سألتك حاجة فَلَوْلَيْتَ لى، أي: قلت لى: لَوْلا[6]. ومثل ذلك: هَلَّلَ

---

(١) هو: سعيد بن أوس، صاحب (النوادر في اللغة) توفى سنة ٢١٦هـ.

(٢) انظر: الأصول: (١:٢٨٨)، وابن عصفور: (٢:٢٤٩)، والمغنى: (١٦٥)، والجنى الداني: (٥١٣)، والمحتسب: (١:٣٤٢)، وابن يعيش: (٢:٨٥)، والرضى: (١:٢٤٤)، وابن الناظم: (١٢٣)، وابن عقيل: (١:٥٢٦)، والنكت الحسان: (١٠٤). وهذا نثر، وأبوا الأصْبَغ: اسم رجل، وجعله قرينًا للشيطان، تنبيهًا على التحاقه به في الخسّة وقبح الفعل. وجاء في حاشية الصبان وغيرها قوله: فإن قلت: إن حاشا إنما يستثنى بها في مقام التنزيه، والغفران لا ينتزه منه.
قلت: بُولغ في قبح الشيطان وأبي الأصبغ وخستهما حتى كأن الغفران ينقص بمرتبتهما في القبح والخِسة. انظر: حاشية الصبان (٢:١٦٥)، ومغنى اللبيب بحاشية الأمير (حاشا).

(٣) انظر: سيبويه: (٢:٣٤٩).

(٤) جعل المبرد كلاً من خلا وحاشا حرفًا مرة أخرى، حين قال المقتضب (٤:٣٩١): «وما كان حرفًا سوى إلاّ فحاشا وخلا. وما كان فعلاً فحاشا وخلا - وإن وافقا لفظ الحروف - وعدا ولا يكون» اهـ.
ويضاف إلى حجة الفعلية فى حاشا - غير ما ذكره - أنه يقال: حاشى لزيد، وحرف الجر لا يدخل على مثله، وأن الحذف يدخلها، يقال: حاش لزيد، والحذف إنما يقع في الأسماء والأفعال دون الحروف. انظر: لسان العرب: حشا.

(٥) من البسيط، للنابغة الذبياني: انظر في:
ديوانه (١٣)، والجنى الداني: (٥١٠)، والتبصرة: (١:٣٨٥)، والمقتصد: (٢:٦١٧)، وجمل الزجاجي: (٢٣٣)، والأصول: (١:٢٨٩)، والفرائد: (٤٢٦).

(٦) ومن حجته أيضًا قول الأقيشر:

في فتيةٍ جعلوا الصليبَ إلهَهُم ... حاشايَ إني مسلمٌ معذور

وحاشى في البيت حرف جر، ولو كانت فعلاً لقال: حاشانى - بنون الوقاية - انظر: لسان العرب: حشا.

وحَوْلَق وبَسْمَل[١]. وما أشبه ذلك مما يُشْتَقُّ من الحروفِ والجُمَلِ.

(١٥٣) مسألة:

ويقال: ما حكم (إلّا أن يكون)؟.

والجواب: أن (إلّا) فيه للاستثناء المنقطع، و(أن يكون) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع[٢]، (35a)وما بعد (أن يكون) يجوز فيه الرفع على أن تجعل يكون[٣] بمعنى الحدوث والوقوع، والنصب على أن تجعل يكون ناقصة واسمها مضمر فيها وما بعدها خبرٌ لها، وقد قرأت القراء: ﴿إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً﴾ و﴿تِجَارَةٌ﴾[٤]، على ما فسّرتُ لك.

---

(١) هذا ما يُعرف في علم الصرف بالنحت، وهو أن يؤخذ فعل على مثال فَعْلَلَ - غالبًا - من الجمل، وبابه السماع، ومعنى الأفعال التي ذكرها: قال لا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وبسم الله الرحمن الرحيم.

(٢) الاستثناء المنقطع هو: ألا يكون المستثنى فيه من جنس المستثنى منه، وحكمه النصب دائمًا. وفي سيبويه: (٢:٣٤٩): «وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيدٌ، فالرفع جيد بالغ، وهو كثير في كلام العرب؛ لأن يكون صلة لـ (أن)، وليس فيها معنى الاستثناء، وأن يكون في موضع نصب اسم مستثنى، كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتيك زيد، والدليل على أن يكون ليس فيها هنا معنى الاستثناء أن ليس وعدا وخلا لا يقعن ههنا».

(٣) في الأصل: كان، وما أثبتّه لمراعاة لفظ المثال موضوع البحث.

(٤) النساء ٢٩، والقراءة برفع تجارة لأهل المدينة وأبي عمرو، وقرأ الكوفيون بالنصب وهو اختيار أبي عبيد، قال أبو جعفر النحاس: النصب بعيد من جهة المعنى والإعراب، فأما المعنى فإن هذه التجارة الموصوفة ليس فيها أكل الأموال بالباطل فيكونا النصب، وأما الإعراب فيوجب الرفع؛ لأن أنْ ههنا في موضع نصب؛ لأنها استثناء ليس من الأول وتكون صلتها، والعرب تستعملها ههنا بمعنى وقع، فيقولون: جاءني القوم إلا أن يكون زيد، ولا يكاد النصب يعرف، انظر: إعراب القرآن للنحاس: (١:٤٤٩).

(١٥٤) مسألة:

ويقال: ما حكم (لَا سِيَّمَا) في الاستثناء[١]؟.

والجواب: حكمها أن تُقدَّرَ (ما) فيها زائدة وتَجُرَّ ما بعدها بإضافة (سِيّ)، كقولك: لا سِيَّ زيدٍ، هذا هو الوجه[٢]. ويجوز الرفع على أن تجعل (ما) بمعنى (الذي) وتضمر المبتدأ، كأنك قلت: لا سِيَّ الذي هو زيدٌ، أي: لا مِثْلَ الذي هو زيدٌ، وهو قبيح؛ لجعلك (ما) للآدميين[٣].

---

(١) الظاهر من سؤاله أنه أدخل (لا سيّما) في باب الاستثناء، وهو بهذا يوافق رأى الكوفيين وجماعة من البصريين – منهم الزجاج والفارسيّ – وهو بعيد؛ لأن الاستثناء إخراج بَعْضٍ من كُلٍّ، وأنت إذا قلت: قام القوم لا سيّما زيد، فزيد داخل مع القوم في القيام، بخلاف الاسم الواقع بعد إلا، هذا من جهة المعنى، وأما من جهة اللفظ فلدخول الواو عليها فيقال: ولا سيما زيد، ولعدم صحة وقوع إلّا موقعها، ولا تدخل الواو على أدوات الاستثناء ويصح وقوع إلا موقعها.

والعذر لمن أدخلها في باب الاستثناء أن زيدًا قد خرج عن أن يكون على صفة القوم في القيام؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم لا سيما زيد، فزيد مشارك للقوم في القيام إلا أن قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم، فلما كان فيها هذا القدر من الإخراج جعلها لذلك من هذا الباب فيكون استثناءً منقطعًا.

والصحيح أن (لا سيّما) ليست من أدوات الاستثناء، وإنما المذكور بعدها منبّه على أولويته بالحكم؛ لأنك إذا قلت: جاء القوم لا سيما زيد، كان زيد جائيًا في جملتهم على وجه آكد وأقوى، وليس خارجًا حتى يكون من باب الاستثناء، وسيبويه حين ذكر هذا الاستعمال لم يذكره في باب الاستثناء وإنما ذكره في باب النفي بلا. انظر: سيبويه: (٢:٢٨٦)، وابن عصفور: (٢:٢٦٢)، والمساعد: (١:٥٩٦).

(٢) هذا رأى الخليل وسيبويه: انظر: سيبويه: (٢:٢٨٦).

(٣) لأن (ما) تستعمل لما لا يعقل، ويضعفه أيضًا حذف عائد الموصول المرفوع مع عدم الطول، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره صلة ما الموصولة. ويجوز عند ابن خروف أن تكون (ما) نكرة موصوفة بالجملة الاسمية ذات المبتدأ المحذوف، والتقدير: ولا سيّ شخص أو شيء هو زيد.

وما ذكره المجاشعيّ هنا يسري حكمه على النكرة والمعرفة بعد لا سيّما، وتزيد النكرة وجهًا ثالثًا هو جواز النصب على التمييز لـ (ما) وهي نكرة تامة، كأنه قال: ولا مثل شَيْءٍ، ثم فسره بالنكرة. وقد يرد بعد لا سيما ظرف أو جملة فعلية، وانظر: تفصيل ذلك كله في:

المساعد: (١:٥٩٦-٥٩٨)، والمقتصد: (٢:٧١٣)، والمغنى: (١٨٦، ٤١٢)، وفاتحة الإعراب: (٢١٩-٢٢٠)، والكافية الشافية: (٢:٧٢٤-٧٢٦)، وابن يعيش: (٢:٨٥-٨٦).

باب المفعول معه

قال صاحب الكتاب:

«تقول: ما زِلْتُ وَزَيْدًا حتى فَعَلَ. تنصبُ زيدًا؛ لأنك تريد: ما زلتُ به، وما زلتُ معه حتى صنع. وكذلك: لَوْ تُرِكْتَ وَرَأْيَكَ لَفَعَلْتَ، ولَوْ تُرِكْتَ وَالأَسَدَ لَعَقَرَكَ. وكذلك: ما زِلْتُ أَسِيرُ وَالنِّيلَ، تريد: مع النيل. وكذلك: استوى الماءُ والخَشَبَةَ، وجاء البَرْدُ والطَّيَالِسَةَ.

تنصبُ هذا كلَّه وما أشبهه؛ لأنه مفعولٌ معه».

مسائل هذا الباب

(١٥٥) مسألة:

ويقال: ما العامل في المفعول معه؟.

والجواب: أن العاملَ فيه الفعلُ الذي يتقدم، إلا أنه يعمل بتوسط الواو[1] كما يعمل الفعل في الاستثناء بتوسط (إلّا)، وقد شرحنا ذلك في الباب المتقدم.

(١٥٦) مسألة:

ويقال: إذا كانت الواو بمعنى (مع) فَلِمَ لا تَجُرُّ، كما جَرَّتْ الواوُ في القسم، وكما جَرَّتْ وهي في معنى رُبَّ[2]؟.

---

(١) هذا هو الظاهر من مذهب سيبويه، فإنه قال: (١:٢٩٧): «باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم؛ لأنه مفعول معه.. وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفَصِيلَها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها» اهـ.

وليس المقصود بالفعل في كلام المجاشعيّ خصوص الفعل، وإنما المقصود: كل ما يمكن إعماله مما يشبه الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ونحو ذلك، نحو: لست زائلاً وزيدًا حتى يفعل، والناقة متروكة وفصيلها، وعرفت استواء الماء والخشبة، وحسْبكَ وزيدًا درهمٌ.

(٢) كون الواو بمعنى مع مقتضيًا للجر من حيث إن ما بعد مع يكون مجرورًا دائمًا، إما بالإضافة - عند من قال باسميتها - وإما بكونها حرف جر - عند من قال بحرفيتها - وحق الواو ألّا تعمل في=

والجواب: أن الواوَ ها هنا تفارق الواو هناك؛ لأن الواو ها هنا جارية مجرى حروف العطف[1]، والدليل على ذلك أنَّ العرب لا تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه عاطفةً، فلما كانت جاريةً مجرى حروف العطف لم تعمل، كما لا تعمل حروفُ العطف شيئًا سوى أن تُدْخِلَ ما بعدها في إعراب ما قبلها.

وكان أبو الحسن الأَخْفَشُ يذهب إلى أن انتصابَ المفعول معه انتصابَ الظرف[2]، قال: وذلك أن الواوَ واقعةٌ موقع مَعَ، و(مَعَ) ظرفٌ، وكانت منتصبةً على الظرف، فلما أقمتَ الواوَ مُقامها انتصبَ ما بعدها انتصابَ (مَعَ) التي وقعت موقع الواو معها[3].

= فعل ولا في اسم؛ لأنها حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، وما كان هذا شأنه كان غير عامل، مثل همزة الاستفهام، ومن هنا كان رأى سيبويه والجمهور أن العامل في المفعول معه هو ما تقدم الواو من فعل أو شبهه، وأن الواو موصلة هذا العمل.

ومن أجل هذا فإطلاق المجاشعيّ عمل الواو إذا كانت للقسم أو بمعنى رُبَّ فيه نظر: أما واو القسم فالظاهر أنها هي الجارة لاختصاصها بالاسم، وهي حينئذ نائبة عن باء القسم أو بدل منها. وأما واو رُبَّ فالذين ذهبوا إلى أنها جارة بنفسها هم المبرد والكوفيون، واستدلوا بافتتاح القصائد بها، كقول رؤبة: (وقاتم الأعماق خاوى المخترق)، والصحيح أن الجرّ برُبَّ المحذوفة لا بالواو؛ لأن للواو أسوة بالفاء وبَلْ وهم لم يختلفوا في أن الجر بعدهما برُبَّ المحذوفة. انظر: الجنى الداني: (١٨٥)، والمغنى: (٤٧٣).

(١) قال: (جارية مجرى حروف العطف)؛ لأن هناك فرقًا بين هذه الواو وواو العطف، من جهة أن هذه الواو لا تشرك الثاني في إعراب الأول: فلو قلت: سرتُ والنيلُ - بالعطف - لم يجز؛ لأنه يصير المعنى: سرتُ وسار النيلُ، ولم تُرِدْ هذا، وإنما أردت: سرتُ مع النيلِ.

(٢) انظر رأيه في: الجنى الداني: (١٨٥)، والرضى: (١٩٥:١)، والإنصاف: (٢٤٨).

(٣) في ناصب المفعول معه آراء أخرى، انظرها تفصيلاً في: الإنصاف: (٢٤٨-٢٥٠)، والمساعد: (٥٣٩:١-٥٤٠)، والجنى الداني: (١٨٥-١٨٦)، والرضى: (١٨٠:١)، والأشموني: (٣٩٥:٢)، وابن الناظم: (١١٠)، وأوضح المسالك: (٢٤٢:٢-٢٤٣)، وابن يعيش: (٤٨:٢-٤٩).

(١٥٧) مسألة:

ويقال: ما الفرق بين الواو التي بمعنى العطف، والواو التي بمعنى (مع)؟.

والجواب: (35b)أن التي بمعنى العطف توجب الشركة في المعنى، فإن كان الأوّلُ على معنى الفاعل كان الثاني كذلك، وإن كان على معنى المفعول فكذلك، وليست الواوُ التي بمعنى (مَعَ) كذلك؛ لأنها للمصاحبة فقط، فهي جامعة غير عاطفة، والأولى جامعةٌ عاطفةٌ.

(١٥٨) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز أن تُقَدِّر: ما زِلْتُ وزيدًا حتى فعل، مرةً بالباء ومرةً بـ (مع)؟.

والجواب: أن ذلك إنما جاز لتقارب معناهما في الأصل، مع أن كلَّ واحدة منهما تصلح في هذا الكلام، وذلك أن الباء للإلصاق، و(مَعَ) للمصاحبة، فإذا قدّرته بالباء كان المعنى: لَصِقْتُ به حتى فعل، وإذا قدرته بـ (مَعَ) كان المعنى: صاحبته حتى فعل(١).

ولا يصلح هذا في كلّ موضع، لو قُلْتَ: لو تُرِكَتْ الناقةُ وفَصِيلَها لَرَضَعَها، وأردتَ تقديره بـ (مع) كان صحيحًا، ولو أردتَ تقديره بالباء لم يصلح؛ لأن الملاصقة لا معنى لها ها هنا؛ ألا ترى أنه لا يصلح: لَوْ تُرِكَت النَّاقَةُ بفصيلها لرضعها، وأنت تريد معنى الواو، وكذلك: مَا زِلْتُ أَسِيرُ بالنِّيل، لا يصلح، وإنما يُنْظَرُ في هذا إلى ما يوافق المعنى(٢).

---

(١) انظر: سيبويه: (١:٢٩٨)، والأصول: (١:٢١٠).

(٢) قد يكون الإلصاق الذي هو الأصل في معنى الباء حقيقيًا، نحو: أمسكتُ الحبلَ بيدي. وقد يكون مجازيًا نحو: مررتُ بزيد، قال الزمخشري معناه: التصق مروري بموضع يقرب منه، وعليه فلا مانع من تقدير الباء في المثال الذي ذكره على أنه التصاق مجازي، أي: لو تركت الناقة بمكان قريب من فصيلها لرضعها. =

باب حروف الجر

قال صاحب الكتاب:

«وهي ثلاثة أنواع:

نوعٌ هو حروفُ جرٍّ خالصةٌ، وهي ستة: مِنْ وإلى وفي ورُبَّ والباء واللام، مثل: بزيد، ولزيد، وإلى زيد، ومِنْ زيدٍ، ورُبَّ رجلٍ لقيتُ[1].

ونوعٌ يجرُّ ويصح فيه تأويلُ الاسم وتأويل الحرف، وهي ستة: مُذْ ومُنْذُ وعَنْ وعلى والكاف ومع.

ونوع يَجُرُّ[2] في مواضعَ خاصةٍ، وهي ستة:

الواو، وهي تَجُرُّ في موضعين: أحدهما: بمعنى رُبَّ، في مثل:

٣٧- وَبَلْدَةٍ ليس بها أنيسُ[3]

يريد: رُبَّ بلدةٍ.

والثاني: القَسَم نحو: واللّٰه لأفعلنَّ، تريد: أحلف باللّٰه.

والتاء في نحو: تاللّٰهِ،

= والإلصاق والمصاحبة بينهما العموم والخصوص المطلق، فالإلصاق أعم من المصاحبة، يجتمعان في نحو قوله: (خليليّ مُرَّا بي على أُمِّ جُنْدُبِ) فالمعنى: أَمِرَّاني عليها وأنتما معي، أي: كونوا معي حين يلتصق مروري بمكانها، وينفرد الأعم - وهو الإلصاق - في نحو: أمسكت الحبل بيدى؛ إذ لا معنى للمصاحبة هنا.

(١) لم يمثّل للجر بـ (في).

(٢) في الأصل: ونوع آخر في موضع خاصة.

(٣) رجز، لجران العَوْد، واسمه عمرو بن الحارث، وينسب إلى العجاج، انظر: ديوانه ٥٢، والجنى الداني: (١٩٢)، وابن عصفور: (١:٥٠٢، ٢:٢٦٧)، والمقصد: (٢:٧٢٠)، وفاتحة الإعراب: (٢٢٨)، والبغداديات: (٤٦٧)، وغريب الحديث للحربي: (١:٣٢١)، وما ذكره الفزاري من أن الواو هي الجارة هنا - دون رُبَّ - خلاف لمذهب سيبويه والجمهور، وهو من رأى الكوفيين والمبرد. انظر: الجنى الداني: (١٨٥)، والمغنى: (٤٧٣).

وحَتَّى، وهي غاية، نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[1] تريد: إلى.

وكذلك: حاشا وعدا وخلا - في الاستثناء - إن شئت جررت بهذه الثلاثة، وإن شئت نصبت، حَكَى الجرَّ بعدها عن العرب اللَّيْثُ بْنُ مُظَفَّرٍ[2].

مسائل هذا الباب

(١٥٩) مسألة:

ويقال: لِمَ عملت هذه الحروف؟.

والجواب: أنها اخْتُصَّتْ بالأسماء، وكلُّ حرفٍ اخْتُصَّ بِقَبِيلٍ فإنه يعمل فيه. فإن لم يُخْتَصَّ بقبيلٍ دون قبيلٍ فإنه لا يعمل شيئًا، نحو: هل وبل والواو والفاء، وما أشبه ذلك من حروف الاستفهام وحروف(36a) العطف[3]، فأمّا (ما) فإنها متغايرةُ المعنى، وإن اتفق لفظها، فالتي تدخل على الاسم وتعمل فيه الرفعَ، وفي خبره النصبَ، غَيْرُ التي تدخل على الاسم وعلى الفعل ولا تؤثر فيهما. هذا قول ابن السراج[4].

فإن قيل: فإن لام المعرفة تختص بالاسم، وهي مع ذلك لا تعمل فيه.

قيل: لام المعرفة قد صارت كأحد أجزاء الاسم، وبعض الكلمة لا يعمل. وكذلك الجواب عن (السين وسوف) في اختصاصها بالأفعال[5].

و(قَدْ) عندهم منزِلَةٌ ذلك التنزيل؛ لأنها تُحْدِثُ في الفعل تقريبَهُ من الحال، كما

---

(١) القدر (٥).

(٢) انظر: لسان العرب (خلا). والليث بن المظفر: صاحب الخليل بن أحمد، يقال: إنه أدخل في كتاب العين من علم القوم شيئًا كثيرًا فأفسد الكتاب بذلك، ويطلق عليه أحيانًا: الليث بن رافع بن نصر بن سيار، له ترجمة في معجم الأدباء، وتوفى سنة ١٧٥هـ.

(٣) انظر: الأصول: (١:٥٥).

(٤) انظر: الأصول: (١:٥٥-٥٦).

(٥) انظر: الأصول: (١:٥٦)، ولم يعملا مع هذا الاختصاص؛ لكونهما بعض أجزاء الفعل؛ ولذا لا يصح الفصل بينهما وبين الفعل بفاصل.

تحدث (السين وسوف) فيه معنى الاستقبال، وتخلّصه له بعد أن كان محتملاً[1].

(١٦٠) مسألة:

ويقال: فَلِمَ عملت هذه الحروفُ الجرَّ خاصةً؟.

والجواب: أن للعلماء فيها ثلاثة أقوالٍ:

أحدُهما: أنها لمّا اختُصَّتْ بالأسماء عملت الإعراب الذى لا يكون إلا فى الأسماء، وهو الجر.

والثانى: أنها لمّا كانت تدخل على المرفوع والمنصوب، فى نحو قولك: ما جاءنى من أحدٍ، وما رأيت من أحدٍ[2]، اختِيرَ لها حركةٌ متوسطةٌ بين حركة المنصوب والمرفوع، وتلك الحركةُ الكسرةُ؛ لأنها من الياء، والياء من وَسَطِ الحَنَكِ وما يليه من وسط اللسان، والضمةُ من الشفتين؛ لأنها من الواو، والفتحة من الحلق؛ لأنها من الألف، فصارت الكسرة متوسطةً بينهما.

والثالث: أنهم أرادوا أن يَفْرُقُوا بين حركة ما يصل إليه الفعلُ بنفسه وحركة ما يصل إليه بوسيطة، والفعل الواصل بنفسه أَسْبَقُ، فسبق إلى الفتحة وبقيت الكسرة للواصل بوسيطة، فأما الضمة فاستولى عليها الفاعلُ وما أشبهه.

(١٦١) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (مِنْ)؟.

---

(١) في المغنى: (٢٧٧): «قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم...» اهـ. ومتى كانت كالجزء من الفعل فلا تعمل فيه؛ لأن بعض الشيء لا يعمل في بعضه.

(٢) (أحد) في المثال الأول فاعل مرفوع محلاً، وفي المثال الثاني مفعول به منصوب محلاً، وقد منع من ظهور الضمة والفتحة اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

والجواب: أن لها أربعة مواضع[1]:

أحدُهما: أن تكون لابتداء الغاية، نحو: خرجت من الدار، وجئت من السوق.

والثاني: أن تكون للتبعيض، نحو: أخذت من المال درهمًا، ولبست ثوبًا من خَزٍّ.

والثالث: أن تكون في القسم، ولا تدخل إلا على (رَبِّي)، وذلك قولك: مِنْ رَبِّي لأخرجنَّ[2].

والرابع: أن تكون زائدةً مؤكدةً، نحو قولك: ما جاءني من أحدٍ، وما فيها من أحدٍ في التنزيل: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾[3].

(١٦٢) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (إلَى)؟.

---

(١) يرى بعض العلماء أن لـ (من) معاني كثيرة قد تصل إلى خمسة عشر معنى، ولم يثبت أكثر النحاة لها كل هذه المعاني، بل تأوّلوا كثيرًا من ذلك على التضمين أو غيره، وقد ذهب المبرد وابن السراج والأخفش الأصغر والسهيلي والزمخشري إلى أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها ترجع إلى هذا المعنى، وتفصيل ذلك كله في:
الأصول: (١:٤٠٩-٤١٠)، والجنى الداني: (٣١٤-٣٢٤)، والمغنى: (٤١٩-٤٣١)، وفاتحة الإعراب: (٤٣-٤٤)، والتبصرة: (١:٢٨٥-٢٨٦)، وابن عصفور: (١:٤٨٤-٤٩٣)، والمقتصد: (٢:٨٢٣-٨٢٤)، والمساعد: (٢:٢٤٥-٢٥٣)، والكافية الشافية: (٢:٧٩٦-٧٩٨)، وابن الناظم: (١٤١-١٤٢)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:١٤١-١٤٤)، وأوضح المسالك: (٣:٢١-٢٨)، وابن عقيل: (٢:١٥-١٧)، والبحر المحيط: (١:٣٩)، والبرهان للزركشي: (٤:٤١٥-٤٢٦)، وسيبويه: (٥:٣٧٢) (الفهارس)، والمقتضب: (٤:١٤٢) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨:١٠-١٤).

(٢) بكسر الميم وضمها، وهي على مذهبه حرف جر مختص بالقسم، ولا يدخل إلا على (رَبِّي)، ويرى بعضهم أنه اسم وهو بقية من (أَيْمن)، لكثرة تصرفهم فيها، وهو مردود بدخولها على رَبِّي، وأيمن لا تدخل عليه، وبأنها لو كانت اسمًا لأعربت، انظر: الجنى الداني: (٣٢٤).

(٣) الأعراف (٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥)، وهود (٥٠، ٦١، ٨٤)، والمؤمنون (٢٣، ٣٢).

والجواب: الجواب أن لها موضعين(١):

أحدهما: أن يكون لانتهاء الغاية، نحو قولك: خرجت إلى المسجد، وذهبت إلى السوق.

والثاني: أن تكون بمعنى (مع)، (36b)نحو قولك: الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إبلٌ(٢) وفى التنزيل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾(٣) أى: مع أموالكم، وهذا فرعٌ، والأوّلُ هو الأصلُ؛ لأنه إذا حُقِّقَ كان تقديره: مضافةً إلى أموالكم، ومثله: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾(٤) أى: مع الله، فكأنه قال: مضافًا إلى نصرة الله.

(١٦٣) مسألة:

ويقال: ما معنى (فى)(٥)؟

---

(١) الأصل في (إلى) أن تكون لانتهاء الغاية زمانًا أو مكانًا، وقد ذكر هنا أن لها معنيين وجرى غيره على أن لها أكثر من ذلك، وتفصيل هذا في:
الأصول: (٤١١:١)، الجنى الداني: (٣٧٣-٣٧٦)، والمغني: (١٠٤-١٠٥)، وفاتحة الإعراب: (٤٤)، والتبصرة: (٢٨٦:١)، وابن عصفور: (٤٩٨:١-٥٠٠)، والمقتصد: (٨٢٤:٢)، والمساعد: (٢٥٣:٢-٢٥٦)، والكافية الشافية: (٧٩٩:٢)، وابن الناظم: (١٤٢)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٤٤:٢)، وأوضح المسالك: (٤٧:٣)، وابن عقيل: (١٧:٢)، وسيبويه: (٢٣١:٤)، والبحر المحيط: (٤١:١)، والبرهان للزركشي: (٢٣٢:٤-٢٣٤)، وابن يعيش: (١٤:٨-١٥).

(٢) الذَّوْد: القطيع من الإبل، من الثلاث إلى التسع أو إلى العشر أو إلى الخمس عشرة أو إلى العشرين، وقيل غير ذلك، ولا يكون إلا من الإناث دون الذكور، وقولهم: الذود إلى الذود إبل، يدل على أنها في موضع الثنتين، لأن الثنتين إلى الثنتين جمع. انظر: لسان العرب: ذود. و«الذود إلى الذود إبل» من أمثال العرب يضرب في اجتماع الكثير من ضم القليل إلى القليل، انظره في: مجمع الأمثال للميداني: (٢٧٧:١)، والأمثال لابن سلام: (١٩٠)، وجمهرة الأمثال للعسكري: (٤٦٢:١)، والمستقصى للزمخشري: (٣٢٢:١)، ومعجم ما استعجم للبكري: (٢٨٢)، والجنى الداني: (٣٧٣).

(٣) النساء (٢). (٤) الصف (١٤).

(٥) الأصل في (في) الظرفية حقيقة أو مجازًا، وقد ذكر العلماء لها معاني أخرى تفصيلها في:
الأصول: (٤١٢:١)، والجنى الداني: (٢٦٦-٢٦٨)، والمغني: (٢٢٣-٢٢٦)، وفاتحة =

والجواب: أن معناها الوعاء، نحو قولك: المال فى الكيس، واللِّصُّ فى السجن. هذا الأصلُ، ثم قد يُتَّسَعُ فيها، نحو قولك: فلان ينظر فى العلم. كأن العلم قد اشتمل عليه، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1] كأن الجذوع قد اشتملت عليهم[2]، والنحويون يُعَبِّرُونَ عنها بـ (عَلَى)[3] وهو على جهة التلخيص والتقريب، وليس على جهة الحقيقة.

(١٦٤) مسألة:

ويقال: ما معنى (رُبَّ)[4]؟.

والجواب: أن معناها التقليلُ، ولا تدخل إلّا على نكرة، أو على مضمر يُشْتَرَطُ

= الإعراب: (٤٥-٤٦)، والتبصرة: (٢٨٦/١)، وابن عصفور: (١:٥١١-٥١٣)، والمقتصد: (٢:٨٢٤-٨٢٥)، والمساعد: (٢:٢٦٥-٢٦٦)، والكافية الشافية: (٢:٨٠٥)، وابن الناظم: (١٤٣)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:١٤٦-١٤٧)، وأوضح المسالك: (٣:٣٨-٣٩)، وابن عقيل: (٢:٢١)، وسيبويه: (٤:٢٢٦)، والبحر المحيط: (١:٣٣)، والبرهان للزركشي: (٤:٣٠٢)، والمقتضب: (٤:١٣٠) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨:٢٠-٢١).

(١) طه (٧١). (٢) في الأصل: عليه.

(٣) انظر: أدب الكاتب: (٥٠٢)، والخصائص: (٢:٣١٢)، والمخصص: (١٤:٦٤).

(٤) رُبَّ حرف جر عند البصريين، وذهب الكوفيون والأخفش - في أحد قوليه - إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب، ووافقهم ابن الطراوة، ويذهب أكثر النحاة إلى أنها تفيد التقليل، وذهب غيرهم إلى آراء أخرى، انظرها تفصيلاً في:

الأصول: (١:٤١٦-٤٢٢)، والجنى الداني: (٤١٧-٤٣٠)، والمغنى: (١٧٩-١٨٤)، وفاتحة الإعراب: (٤٧-٤٨)، والتبصرة: (١:٢٨٦)، وابن عصفور: (١:٥٠٠-٥٠٨)، والمقتصد: (٢:٨٢٨-٨٣٧)، والمساعد: (٢:٢٨٢-٢٩٢)، والكافية الشافية: (٢:٧٩١، ٨١٧-٨٢٣)، وابن الناظم: (١٤٠، ١٤٥-١٤٦)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:١٤٩-١٥٣)، وأوضح المسالك: (٣:٥، ٦٥، ٧٠-٧٨)، وابن عقيل: (٢:١٢، ٣٢-٣٨)، والإنصاف (المسألة ٥٥) من (٣٧٦-٣٨٢)، وسيبويه: (٥:٣١١) (الفهارس)، والمقتضب: (٤:١٢٨) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨:٢٦-٣٢).

تفسيرهُ. فالأول نحو: رُبَّ رجلٍ لقيته، والثاني نحو: رُبَّهُ رجلاً، تَنْصِبُ رجلاً على التمييز؛ لأن الضمير حال بينه وبين رُبَّ، وهذا الضمير وإن كان يلفظ المعرفة فهو نكرة في الحقيقة؛ لأنه لم يَجْرِ له ذكرٌ فَيَعُودَ عليه[1].

ولا تقع رُبَّ إلا في صدر الكلام؛ لأنها للتقليل، والتقليل قريب المعنى من النَّفْي، والنفيُ له صَدْرُ الكلام؛ ولأنها نقيضةُ (كَمْ)، و(كَمْ) لها صدر الكلام، فَحُمِلَتْ عليها، والعرب تحمل النقيض على النقيض، كما تحمل النظير على النظير[2].

(١٦٥) مسألة:

ويقال: كم للباء من موضع؟.

والجواب: أن لها أربعةَ مواضع[3]:

أحدُها: أن تكون للإضافة، نحو قولك: مررت بزيدٍ، أَضَفْتَ مرورك إلى زيد، ومن ذلك قولك: أَحلفُ بالله لأفعلنَّ، أَضَفْتَ الحَلِفَ بالباء إلى الله عزّ وجلّ، وقد يُحْذَفُ (أَحْلِفُ) ويَبْقى في النية، والباء متعلقة به في المعنى.

والثاني: أن تكون للاستعانة، نحو قولك: كتبت بالقلم وقطعت بِالمُدْيَةِ، أي: استعنت بالقلم على الكتابة، وبالمدية على القطع.

---

(١) انظر: سيبويه: ١٧٦:٢.

(٢) انظر: الأصول: ٤١٦:١، والمقتضب: ١٣٩:٤-١٤٠.

(٣) الإلصاق هو المعنى الأصلي للباء، ولم يذكر لها سيبويه غيره، قال: «وإنما هي للإلصاق والاختلاط»، ثم قال: «فما اتسع من هذا الكلام فهذا أصله»، ومعنى الإلصاق هو: ما عبر عنه المجاشعيّ هنا بالإضافة، وقد عدّ العلماء معاني أخرى للباء تفصيلها في:
الأصول: ٤١٢:١-٤١٣)، والجنى الداني: (١٠٢-١٠٦)، والمغني: (١٣٧، ١٥٠)، وفاتحة الإعراب: (٤١-٤٢)، والتبصرة: (٢٨٥:١)، وابن عصفور: (٤٩٢:١-٤٩٨)، والمقتصد: (٨٢٥:٢-٨٢٧)، والمساعد: (٢٦١:٢-٢٦٤)، وابن الناظم: (١٤٢-١٤٣)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٤٧:٢-١٤٩)، وأوضح المسالك: (٣٥:٣-٣٨)، وابن عقيل: (٢٢:٢)، والبحر المحيط: (١٤:١)، والبرهان للزركشي: (٢٥٢:٤-٢٥٧)، وسيبويه: (٢٧٢:٥) (الفهارس)، والمقتضب: (١٢٦:٤) (الفهارس)، وابن يعيش: (٢٢:٨-٢٥).

والثالث: أن تكون للوعاء بمنزلة (في)، كقولك: كتبتُ بمكة، وأقمتُ بمصر، وفي التنزيل: ﴿بِبَطْنِ مَكَّةَ﴾(١) أي: في بطن مكة.

والرابع: أن تكون زائدة، وذلك على ضربين أحدهما مستعمل والآخر شاذٌّ، وتُزادُ مع الفاعل، ومع المفعول، ومع المبتدأ، ومع الخبر.

فمن زيادتها مع الفاعل قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾(٢) أي: وكفى اللهُ، وهذا من المستعمل، وأما الشاذ فنحو قول الشاعر:

٣٨- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ(٣)

(37a)يريد: ألم يأتيك ما لاقت.

ومن زيادتها مع المفعول قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾(٤) أي: ولا تلقوا أيديكم، وهذا من المستعمل، فأمّا الشاذُّ فنحو قول الشاعر:

٣٩- بِوَادٍ يَمَانٍ يُنْبِتُ الشَّثُّ صَدْرُهُ ... وَأَسْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَهَانِ(٥)

---

(١) الفتح ٢٤.

(٢) النساء ٧٩، ١٦٦.

(٣) من الوافر، لقيس بن زهير العبسي، انظره في:
الإيضاح لابن الحاجب: (٢:٤٥٨)، والكافية الشافية: (١:٥٨٧)، وجمل الزجاجي: (٤٠٧)، وابن عصفور: (١:٤٨٢، ٤٩٣، ٢:١٨٧، ٥٦٣)، والجنى الداني: (١١٢). تنمي: تزيد وتنتشر. اللبون: الإبل ذوات اللبن. بنو زياد: الكملة من الرجال (الربيع وعمارة وقيس وأنس بنو زياد بن سفيان العبسيّ، وأمهم فاطمة بنت الخرشب الأنمارية).

(٤) البقرة (١٩٥).

(٥) من الطويل، لرجل من عبد القيس، أو هو ليعلى الأحوال اليشكرى: انظره في: لسان العرب (شثث – شبه) ومجاز القرآن: (٢:٤٨)، والاقتضاب: (٤٥٧)، والقرطبي: (١٢:٣٦)، والطبرى: (١٧:٩٤)، والجمهرة: (١:٤٥، ١٣:٤١٤)، وغريب الحديث للحربي: (٩٧١). يمانٍ: منسوب إلى اليمن. الشثّ: شجر طيب الريح، مرّ الطعم، يدبغ به. المرخ: شجر كثير الاشتعال سريعه. الشبهان: ضرب من العضاه، وقيل: هو الثمام.

يريد: المرخ والشبهان.

ومن زيادتها مع المبتدأ قولُ الشاعر:

٤٠- بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا ... بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرْ[1]

وهو من النادر.

وأما زيادتها مع الخبر[2] فنحو قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾[3] أي: جزاء سيئة مِثْلُها، كما قال في موضع آخر: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾[4]، وهو قول أبي الحسن[5].

(١٦٦) مسألة:

ويقال: كم من موضع للام الجر؟.

والجواب: أن لها ثلاثة مواضع[6]:

---

(١) من المتقارب، للأشعر الرقبان، انظره في:
نوادر أبي زيد: (٧٣)، واللسان (منح، خرر، يا)، وديوان المعاني: (٣٥:١)، والتصحيف: (٣٧٢)، والمرتجل: (٣٧١)، وسر الصناعة: (١٥٤:١)، والخصائص: (٢٨٠:٢)، وشرح المفصل: (١١٥:٢)، (١٣٩:٨). بحسبك: يكفيك أو كافيك.

(٢) يقصد زيادتها في الخبر الموجب، أما زيادتها في خَبَرَيْ (ليس وما) أختها فهو مقيس، واختلفوا في زيادتها في خبر فعل ناسخ منفيّ غير (ليس)، وظاهر كلام بعضهم أنه يجوز القياس عليه. انظر: الجنى الداني: (١١٥).

(٣) يونس (٢٧). (٤) الشورى (٤٠).

(٥) انظر: الجنى الداني: (١١٦)، والمغني: (١٤٩)، ومن أنكره يعرب الجار والمجرور خبرًا، والباء متعلقة بالاستقرار.

(٦) كثرت معاني اللام الجارة عند بعض العلماء، فَأَرْبَتْ على الثلاثين معنى، وبعضهم يرجعها إلى معناها الأصل، وهو الاختصاص. انظر في تفصيل ذلك:
الأصول: (٤١٣:١-٤١٤)، والجنى الداني: (١٤٣-١٥٢)، والمغني: (٢٧٤-٢٩٤)، وفاتحة الإعراب: (٤٦)، والمقتصد: (٨٢٧:٢-٨٢٨)، والتبصرة: (٢٨٥:١)، والمساعد: (٢٥٦:٢-٢٦١)، وابن عصفور: (٥١٤:١-٥١٥)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٤٩:٢)، وابن =

أحدُها: أن تكون للمِلْك، نحو قولك: المال لزيد، والثوب لأخيك.

والثاني: أن تكون للاختصاص والاستحقاق نحو قولك: الجُلُّ[1] للدابة، والفَصُّ للخاتم.

والثالث: أن تكون للعاقبة نحو قوله:

٤١- لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ[2]

أي: هذا عاقبة هذا.

فأمّا اللامُ الداخلةُ على الفعل بعد الجحد، وفي معنى (كي) فَتُذْكَرُ في موضعها من هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

(١٦٧) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (عَنْ)؟.

والجواب: أن لها موضعين[3]:

= الناظم: (١٤٢-١٤٣)، وأوضح المسالك: (٣:٢٩-٣٥)، وابن عقيل: (٢:١٩-٢٠)، والبحر المحيط: (١:١٨)، والبرهان: (٤:٣٣٩-٣٤٤)، وسيبويه: (٥:٣٤٦-٣٤٧) (الفهارس)، والمقتضب: (٤:١٣٤-١٣٥) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨:٢٥-٢٦).

(١) جلّ الدابة - بفتح الجيم وضمها: الذي تلبسه؛ لتصان به، والجمع: جِلَال وأجلال.

(٢) من الوافر، ينسب إلى الإمام على، أو أبي العتاهية. انظره في: ديوان على (١٧)، والجنى الداني: (١٤٥)، ومنازل الحروف: (٥٢)، وديوان أبي العتاهية: (٢٣)، برواية: (فكلكم يصير إلى تباب)، والمطالع السعيدة: (٢:٦٨).

(٣) في مواضع (عن) واستعمالها تفصيلاً، انظر:
الجنى الداني: (٢٦٠-٢٦٥)، والمغنى: (١٩٦-٢٠٠)، وفاتحة الإعراب: (٤٩)، والمساعد: (٢:٢٦٦-٢٦٨)، وابن عصفور: (١:٥١٣)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:١٥٦)، وأوضح المسالك: (٣:٤٣-٤٥)، وابن عقيل: (٢:٢٢-٢٩)، وابن الناظم: (١٤٣)، والبرهان: (٤:٢٨٦-٢٨٧)، وسيبويه: (٥:٣٣٣) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨:٣٩-٤٢).

أَحَدُهُما: أن تكون اسمًا، نحو قولك: جلست مِنْ عَنْ يمينه، أي: من ناحية يمينه، قال الشاعر:

٤٢- فَقُلْتُ لِلرَّكْبِ لَـمَّـا أَنْ عَلاَ بِهِمُ ... مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا: نَظْرَةٌ قَبَلُ[1]

والثاني: أن تكون حرفًا، ومعناها (ما عدا الشيء)[2]، نحو قولك: رَمَيْتُ عن القوس، أي: عدا السهمُ القوسَ، بمعنى: جاوزها.

وقد توضع موضع غيرها، وكذلك سائر الحروف، وليس غَرَضَ الكتاب؛ لأنه موضعُ إيجاز واختصار.

(١٦٨) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (على)؟.

والجواب: أن لها ثلاثةَ مواضع[3]:

أحدُها: أن تكون اسمًا في معنى فَوْق، وذلك نحو قولك: جئت من عليه، أي: من فوقه، قال ابن الطثرية[4]:

---

(١) من البسيط، للقطامي، انظره في:
ديوانه (٢٨)، والجنى الداني: (٢٦٠)، وابن الناظم، (١٤٤)، وأدب الكاتب: (٥٣٤)، وابن عصفور: (٤٧٦:١)، وجمل الزجاجي: (٦٠)، وضرائر ابن عصفور: (٣٠٦)، والفرائد: (٥٦٢:١)، والمطالع السعيدة: (٧٣:٢).

(٢) هذا هو المعنى الأصل لـ (عَنْ) الجارة، وهو المشهور عند غيره بالمجاوزة.

(٣) المعنى الأصل لـ (على) هو الاستعلاء، سواء أكانت اسمًا أم حرفًا أم فعلاً (علو يعلو)، ولم يثبت لها البصريون غيره، وتأولوا ما أوهم خلافه، ومن العلماء من أثبت لها معاني أخرى، انظر تفصيل ذلك في: الجنى الداني: (٤٤١-٤٤٧)، والمساعد: (٢٦٩:٢-٢٧١)، وابن الناظم: (١٤٣)، وأوضح المسالك: (٤٠:٣-٤٢)، وابن عقيل: (٢٢:٢-٢٥)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٥٥:٢-١٥٦)، والبرهان: (٢٨٤:٤-٢٨٥)، وسيبويه: (٣٣٣:٥) (الفهارس)، والمقتضب: (٢٨:٤) (الفهارس)، والبحر المحيط: (٢٦:١)، وابن يعيش: (٣٧:٨-٣٩).

(٤) هو: يزيد بن سلمة، من شعراء بني أمية، توفي سنة ١٢٦هـ.

٤٣- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمْؤُهَا ... تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ مَجْهَلِ

٤٣- غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ يَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَمَا ... رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اعْتَلَى وَتَرَفَّعَا[١]

والثاني: أن تكون فعلاً ماضيًا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الأَرْضِ﴾[٢]، ومنه قول طَرَفَةَ:

٤٤- وَعَلَا الْخَيْلَ دِمَاءٌ كَالشَّقِرْ[٣]

والثالث: أن تكون حرفًا.

ومعناها الاستعلاء، نحو قولك: جلستُ على الكرسيّ، هذا الأصل، ثم قد يُتَّسَعُ فيها، نحو قولك: فلانٌ أميرٌ علينا، ومررت على فلان، كأنك قلت: على موضع فيه فلان، وفلانٌ علا علينا بالأمر.

(١٦٩) مسألة:(37b)

ويقال: كم من موضع للكاف؟.

والجواب: أن لها موضعين[٤]:

---

(١) من الطويل، ليزيد بن الطثرية، انظره في:
ضرائر ابن عصفور: (٣٠٦)، والتبصرة: (٢٨٣:١)، والمساعد: (٢٥٢:٢). الطلّ: انظر الخفيف، أو الندى. صاحب الشمس: قرنها، وهو ناحية من قرصها حين تبدأ في الطلوع. يصف حال قطاة مع فرخها، وأنه تحميه طول الليل، ثم تنصرف عنه بعد أن يدفأ بطلوع الشمس. وفي البيت روايات أخرى.
(٢) القصص ٤.
(٣) من الرمل، لطرفة بن العبد، وصدره: (وتساقى القوم كأسًا مُرَّةً) انظره في: ديوانه ٦٦، وابن عصفور: (٤٨١:١)، وأدب الكاتب: (٦٩). والشقر: شقائق النعمان، أو نبت أحمر، واحدته: شَقِرَة. يصف معركة.
(٤) انظر تفصيل أوجه الكاف واستعمالها في:
الجنى الداني: (١٣٢-١٤٢)، والمغني: (٢٣٣-٢٤٠)، وفاتحة الإعراب: (٤٩)، والمساعد: (٢٧٥:٢-٢٨٢)، والتبصرة: (٢٨٣:١-٢٨٤)، وأوضح المسالك: (٤٦:٣-٤٧، ٥٣)، وابن عقيل: (٢٥:٢-٢٨)، وابن الناظم: (١٤٤)، والبرهان: (٣١٠:٤)، والمقتضب: (١٣١:٤-١٣٢) (الفهارس)، وسيبويه: (٣٤١:٥) (الفهارس)، وابن يعيش: (٤٢:٨-٤٤).

أحدهما أن تكون اسمًا، والثاني أن تكون حرفًا:

فإذا كانت **اسمًا** كانت على ضربين:

أحدهما: أن تكون غيرَ وصف، نحو قول الأعشى[1]:

٤٥- أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ   كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ[2]

فالكاف ها هنا فاعلةٌ، وقال آخر:

٤٦- فَجِئْنَا بِكَابْنِ الْمَاءِ يَجْنُبُ وَسْطَنا   تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي[3]

والثاني: أن تكون وصفًا، كقولك: مررت برجلٍ كعمروٍ، ورأيت غلامًا كعبد الله. وتقع حالاً إذا كانت بعد معرفة، نحو: رأيت زيدًا كعمروٍ، ومررت بعبد الله كأخيك.

وإذا كانت **حرفًا** جاءت على ضربين:

أحدهما: أن تكون غير زائدة، وذلك قولك: مررت بالذي كزيدٍ، ورأيت الذي كأخيك. ولا يجوز أن تكون ها هنا اسمًا؛ لأنه لا يصلح: مررت بالذي مثل زيد[4]،

---

(١) هو: ميمون بن قيس، شاعر جاهلي، يطلق عليه (صناجة العرب)، له ديوان مطبوع، توفي سنة ٧هـ.

(٢) من البسيط، للأعشى ميمون بن قيس، انظره في:
ديوانه: (٩٣)، والجنى الداني: (١٣٤)، وضرائر ابن عصفور: (٣٠١)، وابن الناظم: (١٤٤)، والتبصرة: (١:٢٨٤)، والمقتضب: (٤:١٤١)، والمساعد: (٢:٢٧٧)، والبغداديات: (٣٩٦، ٥٦٧).
تنتهون: تنزجرون، والاستفهام إنكاري. الشطط: الجور والاندفاع دون نظر في العواقب. الطعن: الضرب بالرماح. الزيت: دهن تعالج به الجروح. الفتل: جمع فتيلة، يعني بها ما تضمّد به الجراحة.

(٣) من الطويل، لامرئ القيس، ويروى لعمرو بن عمار الطائي، انظره في:
ديوان امرئ القيس: (١٧٦)، والتبصرة: (١:٢٨٣)، وشرح ابن عصفور: (١:٤٧٨)، وضرائر ابن عصفور: (٣٠٣). ابن الماء: طائر. وسطنا: بيننا. تصوّب العين وترتقي: تنظر إلى أعلاه وأسفله إعجابًا به. يصف فرسًا.

(٤) لأن صلة الموصول لا بد أن تكون جملة، ولا يصح جعل (كزيد) في هذا المثال خبرًا لمحذوف، لأن العائد إلى الموصول لا يحذف إذا كان مرفوعًا إلا إذا طالت جملة الصلة (مع غير أيّ) وما هنا ليس كذلك.

وتصحيح المسألة: مررتُ بالذي هو مثل زيد. هذا هو المشهور، وقد حكى الخليل: (مَا أَنَا بِالَّذِى قَائِلٌ لَكَ شَيْئًا)[1]، وهو شاذٌّ لا يقاس عليه.

والثاني[2]: أن تكون زائدة، نحو قول رؤبة:

٤٧- لَوَاحِقُ الأَقْرابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ[3]

أي: فيها مَقَقٌ، والمقق: الطُّول. ومعناها في جميع وجوهها التشبيه.

(١٧٠) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (مع)[4]؟.

والجواب: أن لها موضعين:

أحدهما: أن تكون اسمًا، وذلك إذا فتحت العين[5]، ويجوز أن تدخل عليها العوامل، نحو قولهم - فيما حكاه الخليل -: جئت مِنْ مَعَهُمْ[6]، وإذا قلت: جئت معهم، نصبت (مَعَ) على الظرف.

---

(١) في سيبويه: (٢: ٤٠٤): «وزعم الخليل أنه سمع عربيًا يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئًا، وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه: اضرب أيّهم قائلٌ لك شيئًا» اهـ. وفيه: (٢: ١٠٨): «ما أنا بالذي قائل لك سوءًا، وما أنا بالذي قائل لك قبيحًا» اهـ. وهذا أيضًا سماع الخليل عن العرب.

(٢) في الأصل: والثالث، ولا وجه له؛ إذ ذكر قبلُ أنها على ضربين.

(٣) رجز، لرؤبة بن العجاج، انظره في:

ديوانه: (١٠٦)، وضرائر ابن عصفور: (٦٦)، والإنصاف: (١: ٢٩٩)، وابن الناظم: (١٤٤)، والكافية الشافية: (٢: ٧٩٠، ٨١٢)، والبغداديات: (٤٠٠). لواحق: جمع لاحقة، وهي الهزيلة الضامرة. والأقراب: جمع قُرُب، وهو البطن. والمقق: الطول الفاحش، والكاف فيه حرف زائد. يصف حمار وحش وأُتُنَه التي شبّه ناقته بها في الجلادة والسرعة.

(٤) في أحكام (مع) واستعمالها تجد تفصيلاً في:

الجنى الداني: (٣١١-٣١٣)، والمغني: (٤٣٩-٤٤٠)، والكافية الشافية: (٢: ٩٥٠)، والمساعد: (١: ٥٣٥-٥٣٧)، وسيبويه: (٥: ٣٦٥) (الفهارس)، والبرهان: (٤: ٤٢٧-٤٢٩).

(٥) وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته - على حسب ما يليق بالمضاف إليه - فهي ظرف غير متصرف لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بـ (مِنْ)، كالمثال الذي حكاه الخليل.

(٦) انظر: سيبويه: (٣: ٢٨٦-٢٨٧).

والثاني: أن تكون حرفًا، وذلك إذا أَسْكَنْتَ العين[1]، نحو قوله: [أنشده سيبويه وغيره].

٤٨- وَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعْكُمْ ... وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامَا[2]

ومعناها في كلا الوجهين المصاحبةُ.

(١٧١) مسألة:

ويقال: ما الواو في قوله: وَاللَّهِ؟.

والجواب: أنها بدل من الباء، وأنها أُبْدِلَتْ منها لأمرين:

أحدهما: قرب معناها من معنى الباء؛ وذلك أن الواو للاجتماع والباء للإلصاق، وهذان المعنيان يتقاربان.

والثاني: أنها قريبةُ المخرج منها؛ لأنهما جميعًا من الشفتين[3].

فإن قيل: فما الدليل على أن الباءَ الأصلُ؟

قيل: الدليل على ذلك أمران:

أحدهما: ظهورُ الفعل مع الباء، وامتناع ذلك مع الواو، نحو: حلفتُ باللَّهِ، ولا يجوز: حلفت واللَّهِ، على ذلك المعنى.

والثاني: أنك إذا أضمرت رجعت إلى الباء، فقلت: بِهِ لَأَخْرُجَنَّ، ولا يجوز: وَهُ (38a)لَأَخْرُجَنَّ[4]، أنشد أبو زيد:

---

(١) إسكان العين لغة ربيعة وغَنْم - حكاه الكسائي - ولم يحفظ سيبويه أن السكون فيها لغة، فجعله من ضرورات الشعر، وحُكْمُ المجاشعيّ هنا بحرفيتها إذا كانت ساكنة العين ليس بإجماع، وإنما ذهب بعضهم إلى أنها اسم مبنى على السكون، قال المرادي: «والصحيح أنها اسم، وكلام سيبويه مشعر باسميتها» اهـ. انظر: الجنى الداني: (٣١١).

(٢) من الوافر، لجرير، وينسب إلى الراعي النميري، انظره في: ديوان جرير: (٥٠٦)، برواية: (وريشى منكم وهواى فيكم) ولا شاهد فيه، والكافية الشافية: (٩٥١:٢).

(٣) في المقتضب: (٣١٩:٢) (باب القسم) جاء الأمر الثاني هنا، وانظر الأمرين معًا في: الجنى الداني: (١٨٥)، وفي الأصول: (٤٢٣:١).

(٤) وزاد بعضهم دليلاً آخر لأصالة الباء في القسم، هو أن الباء تستعمل في الطلب وغيره، بخلاف الواو، فلا تستعمل في الطلب. انظر: الجنى الداني: (١٠٨).

٤٩- رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ   فَلَا بِكَ مَا أَسَالَ وَلاَ أَغَامَا[1]

(١٧٢) مسألة:

ويقال: ما الجارُّ للاسم الذي بعد الواو إذا كانت بمعنى رُبَّ؟.

والجواب: أن أبا العباسِ المبرّد كان يذهب إلى أن الواو هي الجارّةُ بنفسها[2]. وذهب الجمهور من النحويين إلى أن رُبَّ بعدها مُقَدَّرةٌ، وهي الجارّة[3]، واستدلوا على ذلك بأنهم قد جرُّوا بعد بَلْ وبعد الفاء، وذلك نحو قوله:

٥٠- بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ[4]

وقول الآخر:

٥١- فَإِنْ أَهْلِكْ فَذِي حَنَقٍ لَظَاهُ   يَكَادُ عَلَيَّ يَلْتَهِبُ الْتِهَابَا[5]

ولا أحد يقول: إنّ بَلْ والفاءَ يجرّان، وقد جاء الجرّ على إضمار رُبَّ من غير عِوَضٍ، قال الشاعر:

---

(١) من الوافر، لعمرو بن يربوع، انظره في:
نوادر أبي زيد: (١٤٦)، والسمط: (٧٠٣)، والخصائص: (٢:١٩)، والجمهرة: (٣:١٥٢)، وشرح المفصل: (٨:٣٤، ٩:١٠١)، والحيوان: (١:١٨٦). البَرْق: نور خاطف يظهر في السماء في أثناء الغيم. ورأى: يريد الضيف. وأوضع: سار الإيضاع، وهو ضرب من السير. والبكر: الفتيّ من الإبلَ. فلا بك ما أسأل: فلا بك ما وافقت سيلانه وإغافته. زعموا أنه تزوج جنيّة (سعلاة).

(٢) أي على سبيل النيابة عن رُبَّ، ووافقه الكوفيون في هذا، انظر: المقتضب: (٢:٣١٩، ٣٤٧-٣٤٨)، والجنى الداني: (١٨٥)، والمغنى: (٤٧٣).

(٣) انظر: الجنى الداني: (١٨٥)، والمغنى: (٤٧٣).

(٤) بيت من الرجز، لسؤر الذئب، وبعده: (قطعتها إذا المها تجوفتْ) انظر: المساعد: (٢:٢٩٦)، وسر الصناعة: (١:١٧٧)، والخصائص: (١:٣٠٤)، والإنصاف: (١:٣٧٩)، والتكملة: (٣٢٦). الجوز: لوسط. والتيهاء: المفازة التي يتيه فيها سالكها. والحَجَفَةُ: الترس من جلد. وجواب «رُبَّ» في البيت الذي يليه، وهو: (قطعتها إذا المها تجوّفت).

(٥) من الوافر، لربيعة بن مقروم، انظره في: المغنى: ٢١٨، وخزانة الأدب: ٢:٢٠١، والنكت الحسان: ١١٣)، برواية (فذى حنق).

٥٢- رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ[١]

أي: رُبَّ رسم دارٍ.

(١٧٣) مسألة:

ويقال: ما حكم التاء؟ وما أصلها؟.

والجواب: أن حكمها أن تدخل على اسم الله خاصةً فقط[٢]، وفيها معنى التعجب، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[٣].

وأما أصلها فإنها منقلبةٌ عن الواو، والواوُ منقلبةٌ عن الباء، فصارت التاء بدلاً من بدل[٤]، فلهذا قَلَّ تَصرُّفُها، وخُصَّتْ بأشهر الأسماء، ونظير ذلك قولهم: زيدٌ من آل فلان، ولا يجوز: من آل المدينة؛ لأن الألف منقلبة عن همزة والهمزةُ منقلبةٌ عن هاء[٥]، فلما كانت بدلاً من بدل قَلَّ تصرفها، وخُصّت بالأعرف الأشهر.

---

(١) من الخفيف، لجميل بن معمر، انظره في: ديوانه: (١٨٧)، والجنى الداني: (٤٢٨)، وابن الناظم: (١٤٦)، والزاهر: (١:٥٤٧)، وشرح ابن عصفور: (١:٢٢٤، ٢٥٦، ٤٢٧، ٤٧٠، ٤٨٣)، والإنصاف: (١:٣٧٨)، وضرائر ابن عصفور: (١٤٤)، وعمدة الحافظ: (٢٧٤)، وغريب الحديث للخطابي: (١:١٧٢)، والحجة لابن خالويه: (١١٩). الرسم: ما بقي لاصقًا بالأرض من آثارها. ومن جلله: من أجله وسببه أو من عظمه في نفسي.

(٢) وحكى الأخفش دخولها على رَبٍّ، قالوا: تَرَبِّ الكعبة، وخص بعضهم دخولها على الرّب بأن يضاف إلى الكعبة، وليس كذلك؛ لأنه قد جاء عنهم: تَرَبِّي، وحكى بعضهم أنهم قالوا: تالرّحمن وتَحَيَاتِكَ، وذلك شاذ. انظر: الجنى الداني: ١١٧.

(٣) الأنبياء ٥٧.

(٤) انظر: الجنى الداني: (١١٧)، وفي البحر المحيط: (٦:٣٢٢): «وأما أن التاء بدل من واو القسم الذي أبدل من باء القسم فشيء قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل، وقد ردّ هذا القولَ السهيليُّ».

(٥) قال الكسائي: «إنما يقال: آل فلان وآل فلانة، ولا يقال في البلدان، لا يقال: هو من آل حِمْص ولا من آل المدينة، وقال الأخفش: إنما يقال في الرئيس الأعظم نحو آل محمد عليه الصلاة والسلام - أهل دينه وأتباعه - وآل فرعون؛ لأنه رئيسهم في الضلالة، قال: وسمعناه في البلدان، قالوا: أهل المدينة وآل المدينة». انظر: إعراب القرآن للنحاس: (١:٢٢٣). =

(١٧٤) مسألة:

ويقال: ما حكم حاشا وعدا وخلا؟.

والجواب: أنهن إذا جُعِلْنَ حروفًا جُرّ ما بعدهن، وإذا جُعِلْنَ أفعالاً نُصِبَ ما بعدهن، إلا أنّ الاختيارَ في حاشا أن تكون حرفًا، وفي خلا وعدا أن تكونا فعلين.

ومما يبيّن ذلك أنه يجوز أن تقول: جاء القوم ما عدا زيدًا، وما خلا عمرًا، ولا يجوز: ما حاشا زيدًا؛ من قِبَلِ أن الحرف لا يكون صلةً بخلاف الفعل، وما قُلْنَاه في حاشا من أنها حرف مذهبُ سيبويهِ، وقد ذكرنا الخلاف في ذلك فيما تقدم من هذا الكتاب(١).

= وإنما كانت الألف بدلاً من بدل؛ لأنه لم يسمع إبدال الهاء ألفًا، وإنما المسموع إبدال الهاء همزة في نحو: ماء، أصله مَوَهٌ، بدليل الجمع على أمواه، وكثر تخفيف الهمزة في نحو فاس وكاس وراس، والحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له، انظر: الممتع لابن عصفور: (١:٣٤٨-٣٥١).

(١) انظر التعليقات في المسألتين (١٥١، ١٥٢).

بابـ مُنْذُ ومُذْ(1)

قال صاحب الكتاب:

«وإنّما يقعان في الزمان، وتَجُرُّ بهما ما أنت فيه، كقولك: ما رأيته مُذِ اليومِ ومُذْ عَامِنا، بالجرّ لا غير. فأمّا ما مضى فالاختيار أن ترفع بـ (مُذْ) وتجر بـ (مُنْذُ) كقولك: ما رأيته مُذْ يَوْمُ(38b) الجمعة، ومُذْ يومان، ومُذْ شهران، ومُنْذُ يَوْمِ الجمعة، ومنذ يومين، ومنذ شهرين، ومنذ عامين - هذا الاختيار، ولو رفعتَ بهما ما مضى لجاز، ولو جررت بهما ما مضى، كما أنت تجرّ بهما ما أنت فيه، جاز».

مسائل هذا البابـ

(١٧٥) مسألة:

ويقال: ما مُذْ ومُنْذُ؟.

والجواب: أنهما إذا جُرّ بهما كانا حرفين، وإذا رُفِعَ ما بعدهما كانا اسمين(2).

وهما لابتداء الغاية في الزمان، كما كانت (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان، ولا تقع

---

(١) في أحكام مذ ومنذ تجد تفصيلاً في:

الجنى الداني: (٣٠٩-٣١٠، ٤٦٤، ٤٦٧)، والمغنى: (٤٤١-٤٤٣)، وابن عصفور: (٢:٥٣-٦٣)، وجمل الزجاجي: (١٣٩-١٤٠)، والتبصرة: (١:٢٨٤)، والكافية الشافية: (٢:٨١٤-٨١٥)، والمقتصد: (٢:٨٥٣-٨٦١)، والمساعد: (١:٥١٢-٥١٥)، وأوضح المسالك: (٣:٤٨-٥٠، ٦٠-٦٤)، والإنصاف (المسألة ٥٦) من (٣٨٢-٣٩٣)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:١٥٨)، وابن عقيل: (٢:٣٠-٣١)، وفاتحة الإعراب: (٥٠)، والحلل: (٢٤٢-٢٤٤)، والنكت الحسان: (١١٤-١١٥)، وابن الناظم: (١٤٤-١٤٥)، وسيبويه: (٥:٣٦٠، ٣٧٤) (الفهارس)، والمقتضب: (٤:١٤٢) (الفهارس)، وابن يعيش: (٤:٩٣-٩٥، ٨:٤٤-٤٧).

(٢) هذا هو مذهب الجمهور، وذهب بعض النحاة إلى أنهما اسمان في كل موضع، فإذا انجرّ ما بعدهما فهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

(مِنْ) موقعهما، فأمّا قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾[1] فعلى الحذف عند النحويين، والتقدير: من تأسيس أول يوم، ومثل ذلك قول زهير[2]:

٥٣- لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ[3]

تقديره: من مَرِّ حِجَجٍ ومن مَرِّ دهر، ومنهم من يرويه: مُذْ حججٍ ومُذْ دهرٍ، ويزعم أنه كان من لغته أن يجرّ بمُذْ على كلِّ حال[4].

(١٧٦) مسألة:

ويقال: فما الاختيار في مُذْ ومُنْذُ؟.

والجواب: أن الاختيار في (مُذْ) أن يُرْفَعَ بها ما مضى، وأن يُجَرَّ بها ما أنت فيه.

وأما (مُنْذُ) فإن الاختيار فيها أن يُجَرّ بها على كل حال.

فإن قيل: فَلِمَ اختير في (مذ) أن يُرْفَع بها ما مضى؟

قيل: لقوة الاسمية فيها، وذلك أنه قد حُذِفَ منها، والحذف إنما يكون في الأسماء

(١) التوبة ١٠٨، وهذا التأويل من مذهب البصريين، يقدرون مضافًا محذوفًا. وأما الكوفيون فيجيزون جرّ مِنْ للزمان وللمكان، قال ابن عطية: ويحسن عندى أن يستغنى عن تقدير، وأن تكون (مِنْ) تجر لفظة أوّل؛ لأنها بمعنى البداءة، كأنه قال: من مبتدأ الأيام، وقد حُكِيَ لى هذا الذي اخترته عن بعض أئمة النحو. (البحر المحيط: ٥:٩٩). واختار مذهب الكوفيين كل من الأخفش والمبرد وابن درستويه (المغنى: ٤١٩).

(٢) من أشهر شعراء الجاهلية، وصاحب الحوليات، توفى سنة ١٣ قبل الهجرة.

(٣) من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، ويزعم بعضهم أنه من موضوعات حماد الراوية، انظره في: ديوان زهير: (٨٦)، والمقتصد: (٢:٨٥٤)، وجمل الزجاجيّ: (١٣٩)، ودرة الغواص: (٦٧). القُنّة: أعلى الجبل. والحِجْر: منازل ثمود عند وادي القرى من ناحية الشام. وأقوين: أقفرن وخَلَوْنَ. والحجج: جمع حِجّة، وهي السَّنة. والأبد: الدهر الممدود، والاستفهام في البيت للتعجب من شدة خراب هذه الديار.

(٤) انظر هذه العبارة نصًا في جمل الزجاجيّ (١٤٠) وممن يروى (مُذْ) بدلاً من (مِنْ) أبو عبيدة، وهو هكذا في مغنى اللبيب، وفي همع الهوامع. وبعض العلماء يُخَرِّجُ البيت على الرأى البصري، فيجعل مِنْ تعليلية لا ابتدائية، أي: من أجل مرور حجج ودهر. ويرى الأخفش أن مِنْ زائدة، فكأنه قال: أقوين حججًا ودهرًا.

والأفعال دون الحروف[1]، ومما يَدُلُّكَ على أنها محذوفة أنك لو سَمَّيْتَ بها وصغَّرت، لقلت: مُنَيْذٌ[2]، فلما قَوِيَتْ فيها الاسميةُ من هذا الوجه اختاروا أن يرفعوا ما بعدها، وليست منذُ كذلك؛ لأنها موفورَةُ الحروف، فَحُكْمُ الحرفيةِ فيها أظهرُ.

وزعم بعض الكوفيين أن الأصل فيها (مِنْ إذ)[3]، إلا أن الهمزة حذفت فصار (مِنْذُ) ثم ضُمَّت الميم؛ للفرق بين حكم مِنْ مفردةً وحكمها مركبةً، ومن قال: مُذ، حذف النون والهمزة جميعًا، قال: واخْتِيرَ الرفعُ لـ (مُذْ) لإجحافك (مِنْ) واختير الجرُّ لـ (مُنْذُ) لوفارة (مِنْ) بإبقائها على حرفين كما كانت، فقوى حُكْمُها. لذلك. وهذا خروجٌ عن الظاهر بغير دليل، ودَعْوَى بلا حجة، والأظهرُ ما بدأنا به.

(١٧٧) مسألة:

ويقال: لم أُسْكِنَتْ مُذْ، وضُمَّتْ مُنْذُ؟.

والجواب: أن (مُذْ) على حرفين، وكلُّ ما كان من الحروف على حرفين فهو ساكنُ الآخر؛ لأنه لم يَعْرِضْ له علةٌ تخرجه عن أصله، والأصلُ في الحروف

---

(١) هذا على رأى من يقول: إن مذ مأخوذة من منذ بحذف النون - وهم الجمهور - وذهب ابن مُلْكُون إلى أن مذ ليست من منذ؛ لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحرف، وقال المالقى: الصحيح أنه إذا كان اسمًا فهو منقطع من منذ، وإذا كان حرفًا فهو لفظ قائم بنفسه. انظر: الجنى الداني: (٣٠٩-٣١٠).

وفي التبصرة: (١:٢٨٤): «والغالب على منذ أن تكون حرفًا خافضًا؛ لأنه في الزمان بمنزلة مِنْ في المكان.. والغالب على مذ أن يكون اسمًا؛ لأنه محذوف من منذ، والحذف حقه أن يكون في الأسماء لتصرفها وتمكنها، فإذا أريد بمذ ما مضى جعلت اسمًا، ولرفع ما بعدها.. وإذا أريد به ما أنت فيه جعلته حرف جر..» اهـ. وانظر: جمل الزجاجي: (١٤٠).

(٢) انظر: سيبويه: (٣:٤٥٠) - (باب ما ذهبت عينه).

(٣) هذا على القول بأن منذُ مركبة، وهو خلاف رأى البصريين في أنها بسيطة، والذين ذهبوا إلى أنها مركبة - وهم الكوفيون - اختلفوا فيما ركبت منه، فقال الفراء: أصلها (مِنْ ذو): من الجارة وذو الطائية، وقال غيره: أصلها (مِنْ إذْ): من الجارة وإذ الظرفية، وقال محمد بن مسعود الغزنوى: أصلها (مِنْ ذا): من الجارة وذا اسم إشارة، انظر: الجنى الداني: (٤٦٤).

السكون، نحو: مِنْ وَقدْ وهَلْ وبَلْ، وما أشبه ذلك، ومن جعلها اسمًا أسكنها لمشابهتها الحرف وتَضَمُّنِهَا معناه(١).

وأما (مُنْذُ) فَتُحَرَّكَتْ لالتقاء الساكنين، وضُمَّتْ إتباعًا (39a)لضمة الميم، هذا مذهب البصريين(٢). فأما الفراء فزعم أنها إنما ضُمَّتْ؛ لأنها تَدُلُّ على معنيين: على معنى مِنْ وعلى معنى إلى، وذلك أنك إذا قلت: ما رأيته مذ يومين، كان معناه: ما رأيته من أول اليومين إلى وقتنا هذا(٣)، وقد جعل الفراء هذا أصلاً مُطَّرِدًا في أشياءَ كثيرة، منها: أنه قال: بُنِيت (نَحْنُ) على الضم؛ لأنها تدل على التثنية والجمع. وبُنِيَ (قَبْلُ وبَعْدُ) على الضم؛ لأنهما يدلان على معناهما وعلى معنى المضاف إليه، وبُنِيَ أَوَّلُ (ضُرِبَ) على الضَّمّ؛ لأنه يدل على الفاعل والمفعول. وأشباه ذلك(٤).

(١٧٨) مسألة:

ويقال: ما حكم مُذْ إذا لقيها ساكن؟.

والجواب: أن للعرب فيها مذهبين(٥):

أحدهما أن تُحَرَّكَ بالضم للإتباع، فيقال: ما رأيته مُذُ اليوم، ومُذُ العام، وهذا هو الاختيار.

والثاني: أن تُكْسَرَ، على أصل الساكنين إذا التقيا، فتقول: مُذِ اليوم، ومُذِ العام،

---

(١) انظر: الإنصاف (المسألة ٥٦) ص٣٩١.

(٢) انظر: الإنصاف (المسألة ٥٦) ص٣٩١.

(٣) وَرَدَ هذا الرأى في الإنصاف: (٣٩١:١) مسندًا إلى البصريين، لا إلى الفراء.

(٤) انظر: همع الهوامع: (٢٠٨:١).

(٥) في المذهب الأول، انظر: سيبويه: (١٤٦:٤، ١٩٤)، وفي المذهبين جميعًا انظر: الجنى الداني: (٣٠٩).

وقد قرأت القُرّاء نظائر ذلك على الوجهين جميعًا، نحو: ﴿قُلِ انظُرُوا﴾ و﴿قُلِ انظُرُوا﴾[1]، و﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ﴾[2].

ومنهم من أخذ بالمذهبين، فَيَضُمُّ بعضًا، ويكسر بعضًا. وكلُّه حَسَنٌ جميلٌ.

(١٧٩) مسألة:

ويقال: إذا رُفِعَ ما بعد مذ ومنذ، ما يكون موضعهُما من الإعراب؟.

والجواب: أن فيهما قولين[3]:

أحدهما: أن يكونا مبتدأين وما بعدهما الخبرُ، والتقدير في قولك (مذ يومان ومنذ يومان): مُدَّةُ فراقه يومان[4].

والثاني: أن يُقَدَّرا تقدير الظرف[5]، ويُرْفَعَ ما بعدهما بالابتداء والتقدير: بيني وبين لقائه يومان.

وكلٌّ واسعٌ.

---

(١) يونس ١٠١ - والقراءة بكسر اللام قراءة حمزة وعاصم ووافقهما يعقوب، وقرأ سائر القراء بالضم، انظر: البحر المحيط: ١٩٤:٥.

(٢) الإسراء ١٠١ - والقراءة بكسر لام قُلْ وواو أَوْ حال الوصل قراءة عاصم وحمزة، وقرأ يعقوب بكسر اللام وضم الواو، وقرأ الباقون بضمهما معًا انظر: المهذب في القراءات العشر: (١٠٥:٢).

(٣) اكتفى برأيين هنا، وبقي في المسألة رأيان آخران:

أحدهما: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، أي: مذ كان يومان، وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، وهذا مذهب الكسائي وبعض الكوفيين، واختاره السهيلي وابن مالك وابن مضاء.

والثاني: أن المرفوع خبر لمبتدأ محذوف - وهو قول لبعض الكوفيين - وتقديره ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، ونقله ابن يعيش عن الفراء. انظر: الجنى الداني: (٤٦٥-٤٦٦)، والنكت الحسان: (١١٤).

(٤) وهذا قول المبرد وابن السراج والفارسيّ، ونقله ابن مالك عن البصريين، وليس هو قَوْل جميعهم. انظر: الجنى الداني: (٤٦٥).

(٥) معنى تقدير الظرف فيهما أن ينصبا على الظرفية وهما في موضع الخبر، وهذا رأى الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين. انظر: الجنى الداني: (٤٦٥).

باب حتى(1)

قال صاحب الكتاب:

«إن شئت عطفت بها، كما عطفت بالواو، فقلت: جاء القومُ حتى زيدٌ، ورأيت القومَ حتى زيدًا، ومررت بالقومِ حتى زيدٍ. وإن شئت جررت في هذه المواضع كما تجرُّ بإلى - ولا تَعْطِفْ - فتقول: جاء القومُ حتى زيدٍ، ورأيت القومَ حتى زيدٍ، ومررت بالقومِ حتى زيد - بالجر -».

مسائل هذا الباب

(١٨٠) مسألة:

ويقال: ما حتى؟.

والجواب: أنها حرف تتصرف على وجوه، فتأتى مَرّةً عاملةً ومَرّةً غيرَ عاملة، وذلك على طريق التَّغَايُر، فالتى تعمل غير التي لا تعمل وإن اتفقا في اللفظ، وقد تقدّم لذلك نظائر.

ومن كلام العرب أن يتفق اللفظان والمعنى مختلفٌ، نحو (الرِّجْل) للجارحة

(١) في أحكامْ (حتى) تجد تفصيلاً في:
الأصول: (١:٤٢٤-٤٢٩)، والجنى الداني: (٤٩-٥٠٩)، والمغنى: (١٦٦-١٧٦)، وابن عصفور: (١:٢٢٨، ٥١٧-٥١٩)، والمقتصد: (٢:٨٤٠-٨٤٤)، والتبصرة: (١:١٣٦، ٤١٩-٤٢٤)، وجمل الزجاجى: (٦٦-٦٩)، وابن الناظم: (٢٠٦)، والمساعد: (٢:٢٧١-٢٧٥)، وأوضح المسالك: (٣:٤٧)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:١٤٥-١٤٦، ٢٠٧)، وفاتحة الإعراب: (٤٤-٤٥)، والحلل: (١٩٧-٢٠١، ٢٥٨-٢٦١)، والإنصاف (المسألة ٨٣) من (٥٩٧-٥٩٨)، وابن عقيل: (٢:١٧-١٨، ٣٤٨-٣٤٩)، والكافية الشافية: (٢:٧٨٩، ٣:١٢٠٩-١٢١١، ٤:١٠٤٢)، والبرهان: (٤:٢٧٢-٢٧٣)، والمقتضب: (٤:١٢٧-١٢٨) (الفهارس)، وسيبويه: (٥:٢٩٩-٣٠٠) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨:١٥-٢٠، ٩٦-٩٧).

والقطعة من الجراد، ونحو (اليد) للجارحة وللنعمة، وأن يختلف اللفظان والمعنى متفقٌ، (39b)نحو (ولَجَ ودَخَلَ) و(ذَهَبَ ومَضَى). وأن يتفق اللفظان؛ لاتفاق المعنيين. وأن يختلفا؛ لاختلافهما.

وعلى هذين النوعين جمهور الكلام، وهما الأصلُ، وما سواهما فَرْعٌ.

(١٨١) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (حتّى)؟.

والجواب: أن لها أربعة مواضع[١]:

أحدها: أن تكون غايةً تجرُّ ما بعدها[٢]، نحو قولك: جاء القومُ حتى زيدٍ، وأكلت السمكة حتى رأسِها[٣]. وفي هذه المسألة تقديران:

---

(١) زاد بعض النحاة موضعًا خامسًا لحتّى، هو أن تكون بمعنى الفاء في إفادة السببية، وذلك إذا رفع المضارع بعدها؛ لكونه حالاً أومؤولاً به، وعند الجمهور تدخل (حتى) هذه في الابتدائية. انظر: الجنى الداني: (٥٠٨).

(٢) هذا مذهب البصريين، وذهب الفراء إلى أنها تجر، لنيابتها عن إلى، وفي معاني القرآن: (١٣٧:١): من ذلك قوله تعالى: ﴿تمتعوا حتى حين﴾ و﴿سلام هي حتى مطلع الفجر﴾ لا يكونان إلا خفضًا؛ لأنه ليس قبلهما اسم يعطف عليه ما بعد حتى، فذهب بحتّى إلى معنى إلى.

(٣) هذا مثال مشهور في كتب النحو، تجده في: المقتضب: (٣٨:٢، ٤٣)، وابن عصفور: (٥١٧:١)، وجمل الزجاجيّ: (٦٨)، والمقتصد: (٨٤١:٤)، والكافية الشافية: (٧٩٠:٢).

وما ذكره المجاشعيّ من تقديرٍ هنا مبنى على أساس هو: هل ما بعد حتى الغائية الجارة يدخل فيما قبلها في الحكم أولاً؟.

والجواب: أنه إذا لم يكن ما بعدها جزءًا مما قبلها لم يجز فيه إلا الجر خاصة، نحو: سِرْتُ حتى الليل، وأما إذا كان ما بعدها جزءًا مما قبلها: فإن اقترنت به قرينة تدل على أنه غير داخل فيما قبلها لم يجز فيه إلا الجر، نحو: صمت الأيام حتى يوم الفطر، على معنى: إلى يوم الفطر، ولا يجوز النصب على العطف؛ لأن ذلك يقتضي أن يكون يوم الفطر مصومًا وليس كذلك. وإن لم تقترن به قرينة على أنه غير داخل جاز في الاسم وجهان: الجر والعطف، نحو: صمت الأيام حتى يوم الخميس، فالجر على أن تكون حتى بمعنى إلى، والنصب على العطف، ويوم الخميس مصوم في الوجهين. (انظر: ابن عصفور: ٥١٧:١-٥١٨). =

أحدهما: أن يكون الرأس غاية ولا يدخل في الأكل. والثاني: أن تجعل حتى بمعنى (مَعَ)، فيدخلُ الرأس حينئذ في الأكل.

والثاني: أن تكون عاطفة[1]، ومعناه التعظيمُ أو التحقيرُ، وذلك نحو قولك: قام القومُ حتى زيدٌ، وأكلتُ السمكةَ حتى رأسَها، والمعنى: وزيدٌ، ورَأسها. وتقول: وصل الحاجُّ حتى المَحَامِلُ، فهذا على التعظيم. ووصل الحاجُّ حتى المشاةُ والصبيانُ، فهذا على التحقير.

والثالث: أن تكون حرفًا من حروف الابتداء بمنزلة الواو[2]، نحو قولك: قام القومُ حتى زيدٌ قائمٌ، وخرج الناس حتى عمرٌو خارجٌ، وفيه معنى التعظيم والتحقير - كما كان في الذي قبله - قال الفرزدق:

٥٤- فَوَاعَجَبِي حَتَّى كُلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعُ[3]

= وتأويل ذلك في مثال السمكة:

إذا جررت الرأس احتمل أن يكون غير داخل في الأكل - على أن يكون غاية - واحتمل أن يكون داخلاً، على أن تكون حتى بمعنى مع.

وإذا نصبت الرأس كان داخلاً في الأكل من حيث إنه معطوف على المأكول وهو السمكة، والعطف يقتضي المشاركة في الحكم، فكأن حتى هنا بمعنى الواو - وإذا رفعت الرأس - كما ذكر هو بعد ذلك - كان الرأس مأكولاً أيضًا، ويعرب مبتدأ محذوف الخبر؛ لدلالة ما سبق عليه، والتقدير: حتى رأسُها مأكولٌ، والكلام من عطف الجمل حينئذٍ.

(١) هذا أيضًا عند البصريين - وهي حينئذ بمعنى الواو العاطفة للمفردات دون الجمل - وخالف الكوفيون فقالوا: حتى ليست بعاطفة، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل - انظر: الجنى الداني: (٥٠١)، والمغنى: (١٧٣).

(٢) وحتّى هذه تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، فتشارك الجارة والعاطفة في معنى الغاية، وتخالفهما في وقوع المفردات بعدهما دونها، وكونها بمعنى الواو - كما ذكر هنا - المقصود منه واو الاستئناف الخاصة بالجمل.

(٣) من الطويل، للفرزدق، انظره في:

ديوانه: (٥١٧)، والأصول: (١:٤٢٥)، والتبصرة: (١:٤٢)، وجمل الخليل: (١٨٦).

فهذا على معنى التحقير، وقال امرؤ القيس:

٥٥- سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَّ مَطِيُّهُمْ وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[١]

فهذا على جهة التعظيم.

والرابع: أن تُضْمَرَ بعدها (أَنْ) وتدخل على الأفعال، ولها موضع[٢] تُشْرَحُ فيه إن شاء الله.

(١٨٢) مسألة:

ويقال: ما الفرق بين حتى وإلى؟.

والجواب: أنَّ (إلى) أَقْعَدُ[٣] في باب الغاية من (حتى)؛ ألا ترى أنك تقول: خرجت حتى بلغتُ إليه، ولا يجوز: حتى بلغت حَتَّاهُ. و(إلى) تدخل على المظهر والمضمر، و(حتى) لا تدخل على المضمر؛ لأنها لم تستحكِمْ في الحروف العوامل، من حيث كانت تختلف مواضعها وأحكامها - على ما قدمناه آنفًا - وهو قول أبي العباس المبرد[٤]، وقد أجاز بعضهم: (حَتَّاه)[٥]، وليس بالوجه؛ لِمَا قَدَّمناه.

---

(١) من الطويل، لامرئ القيس، انظره في:
ديوانه: (٩٣)، والتبصرة: (١:٤٢٠)، وجمل الزجاجي: (١٨٣)، والمقتصد: (٢:٨٤٠، ٨٤٣)، وفاتحة الإعراب: (٤٥). سريت: سِرْت ليلاً. وتكلّ مطيّهم: تتعب إبلهم. والجياد: الخيل. ويُقَدْن بأرسان: بحبال. يعني أن الخيل ذلّت، فلا تحتاج إلى أن تقاد بالحبال.

(٢) في الأصل: مواضع.

(٣) فسر هذا مصحح النسخة في الهامش بقوله: «أقعد، يعني: أقرب وأنسب، و«إلى» هو أصل الغاية» أ.هـ. وقد استدل المجاشعي على أن إلى أقعد في الغاية من حتى بدليلين، وأضاف إليهما العلماء دليلين آخرين:

أحدهما: أن مجرور إلى لا يلزم كونه آخر جزء أو مُلَاقِي آخر جزء، تقول: أكلت السمكة إلى نصفها، بخلاف حتى.

والثاني: أن أكثر المحققين على أن إلى لا يدخل ما بعدها فيما قبلها، بخلاف حتى، انظر: الجنى الداني: ٥٠٠.

(٤) انظر: المقتضب: (٢:٣٨-٣٩).

(٥) المجيزون هم الكوفيون، أما البصريون فيجعلونه ضرورة. (انظر: الجنى الداني: ٤٩٩).

بابـ الإضافة

قال صاحب الكتاب:

«وليس يخلو أن يضاف الاسم إلى غيره، كدار زيدٍ، ومعناه (اللام)، تقديره: دارٌ لزيد، أو يضاف بعضٌ إلى كلٍّ، ومعناه (مِنْ)، كقولك: خَاتَمُ حديدٍ، أي: من حديد، وحَلْقَةُ ذهبٍ، أي: من ذهب، وثوبُ خزٍّ، وكساء صوفٍ، وباب ساجٍ، وحائط آجُرٍّ، معناه: مِنْ كذا، فليس تكون الإضافة إلا على واحد من هذين، فكلُّ مضافٍ إليه مجرورٌ بالإضافة».

مسائل هذا البابـ

(١٨٣) مسألة:

(40a)ويقال: ما أصل الإضافة؟.

والجواب: أن أصلَها الإسنادُ والإلصاقُ يقال: أَضَفْتُ هذا القولَ إلى فلان، أي: أسندته إليه، وألصقته به، وكذلك: أضفت ظهري إلى الحائط، أي: أسندته إليه، وألصقته به، قال امرؤ القيس:

٥٦- فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ[١]

فيسمى النحويون إسناد اسم إلى اسم إضافةً؛ لذلك؛ لأنه إلصاق أحدهما بالآخر؛ لضربٍ من التعريف أو التخصيص.

(١٨٤) مسألة:

ويقال: ما حكم المضاف؟.

والجواب: أن حكم المضاف أن يحذف منه التنوين إن كان منونًا، والنون إن كان

---

(١) من الطويل، لامرئ القيس، انظره في:
ديوانه: ٥٠، ومقاييس اللغة (ضيف)، والمقتصد: (٧٧:١)، وجمهرة اللغة (ضفا). أضفنا: أسندنا. الحاريّ: أي: الرحال المصنوعة في الحيرة. ومشطَّب: مخطط.

مثنى أو مجموعًا جمع السلامة[1] وأن يجرى بوجوه الإعراب على قدر ما يوجبه العامل الذي يدخل عليه.

وأما المضافُ إليه فمجرور أبدًا[2] - إن كان مما ينصرف - فإن كان مما لا ينصرف كان مفتوحًا، ومُحكِمَ على موضعه بالجرّ، كما يجب فيما لا ينصرف.

(١٨٥) مسألة:

ويقال: على كم من وجه تنقسم الإضافة؟.

والجواب: أنها تنقسم على ضربين: إضافة معنوية، وإضافة لفْظية[3]، والإضافة

(١) يحذف التنوين من الإضافة المحضة وغير المحضة؛ لأن التنوين يدل على انفصال الاسم وكماله، والإضافة تدل على اتصال الاسم فتناقض معناهما، وكذلك النون في المثنى وجمع التصحيح؛ لأنها بمنزلة التنوين في المفرد، وجاء قليلاً حذف تاء التأنيث عند الإضافة كقراءة بعضهم: «ولو أرادوا الخروج لأعدّو له عُدَّهُ» أي عدّته، وإنما صح هذا لأمن اللبس، انظر: ابن عصفور: (٢:٧٥)، والمساعد: (٢:٣٣٠).

(٢) يحذف من المضاف إليه ما يكون فيه من لام أو مِنْ؛ إذ الأصل قبل الإضافة في نحو قولنا: هذه رسالتك، هو: رسالة منك أو لك، وإنما تحذف ذلك لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلو بقى العامل لبقى حشوًا بين ما هو كالكلمة الواحدة، والعامل لا يقع حشو كلمة أبدًا.

واختلفوا في جارّ المضاف إليه: فمنهم من زعم أنه مجرور بذلك الحرف المحذوف، وهو ضعيف؛ لأن حذف العامل وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة. ومنهم من زعم أنه مجرور بالمضاف، لنيابته مناب حرف الجر وهو الصحيح، وعليه سيبويه انظر: ابن عصفور: (٢:٧٥).

(٣) الإضافة المعنوية هي التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه التعريف إن كان معرفة، أو التخصيص إن كان نكرة، ويقال لها: الإضافة المحضة؛ أى الخالصة من تقدير الانفصال.

أما الإضافة اللفظية فهي عكس ذلك، ويقال لها: غير المحضة، لأنها في تقدير الانفصال، فقولنا: زيد قارئُ الدرس الآن أو غدًا، في تقدير: قارئٌ الدرسَ - بتنوين قارئٌ ونصب الدرس - وهذه الإضافة اللفظية محصورة في أبواب سيذكرها فيما بعد.

وتقسيم الإضافة إلى قسمين: معنوية ولفظية، أو محضة وغير محضة؛ هو المشهور بين العلماء، وذهب ابن مالك في التسهيل إلى أن هناك ق سمًا ثالثًا أطلق عليه (إضافة شبه محضة) وجعل منه إضافة الموصوف إلى الصفة، والصفة إلى الموصوف، والموصوف إلى القائم مقام الوصف، وإضافة المسمى إلى الاسم، والمؤكد إلى المؤكَّد، والملغى إلى المعتبر، والمعتبر إلى الملغى، انظر تفصيل ذلك في: المساعد: (٢:٣٣٣-٣٣٦).

المعنوية على ضربين: إضافة بمعنى اللام، وإضافة بمعنى مِنْ[1]، فالإضافة التي بمعنى اللام على ضربين: أحدهما أن تكون للمِلْكِ، والثاني أن تكون للاستحقاق، فالأُولَى نحو: دار زيد وثوب أخيك[2]، وقد يكون الملك للأول نحو: رَبُّ الدار ومَلِكُ المدينة: والثانية نحو: جُلُّ الدابة، وجَيْب القميص.

والإضافة التي بمعنى مِنْ على ضربين: جنسية وعددية:

فالجنسية نحو: ثوبُ خَزٍّ، وبابُ ساجٍ، ويجوز: ثوبٌ خزٌّ، وبابٌ ساجٌ - على البدل - ويجوز: ثوبٌ خزًّا وبابٌ ساجًا - على التمييز، وقيل: على الحال[3]-.

وأما العددية فنحو: ثلاثة أَفْلُسٍ، وثلاث حبّاتٍ، وعَشَرَة رجالٍ، وعَشْر نِسْوَةٍ، تُثْبِتُ الهاء في عدد المذكر وتحذفها من عدد المؤنث، والعدد كلُّه مؤنثٌ، فما جاء منه بالهاء فهو بمنزلة مؤنث فيه علامة تأنيث، وما جاء منه بغيرها، فهو بمنزلة مؤنث عدد لا علامة للتأنيث فيه[4].

---

(١) زاد أهل الكوفة قسمًا ثالثًا هو الإضافة بمعنى (عند) واستدلوا على مذهبهم بقول العرب: ناقة رقودُ الحلب، قالوا: معناه رقود عند الحلب، وتأوله البصريون على أنه من اللفظية، من إضافة الصفة المشبهة. انظر: ابن عصفور: (٢:٧٤)، والمساعد: (٢:٣٣٠).

وزاد ابن السراج قسمًا رابعًا هو الإضافة على معنى (في) وجعل منه قوله تعالى: ﴿وهو الد الخصام﴾، وقوله تعالى: ﴿تربص اربعة اشهر﴾. (الخصائص: ٣:٢٦).

وذهب ابن الضائع إلى أنها لا تكون إلا على معنى اللام التي هي للاستحقاق، وأبطل ابن درستويه أن تكون على معنى حرف أصلاً (المساعد: ٢:٣٣٠).

(٢) المالك هنا هو الثاني (المضاف إليه) عكس ما سيذكره بعد ذلك.

(٣) في سيبويه: (٢:٢٣): «لو قلت: له خاتمٌ حديدًا، أو هذا خاتمٌ طينٌ كان قبيحًا، إنما الكلام أن تقول: هذا خاتمُ حديدٍ وصُفَّةُ خزٍّ، وخاتمٌ من حديد وصُفَّةٌ من خزٍّ» أ.هـ.

وقال: (٢:١١٧): باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة، وذلك قولك: هذا راقودٌ خلاًّ، وعليه نِحْيٌ سمنًا، وإن شئت قلت: راقُودُ خَلٍّ، وراقودٌ من خلٍّ» اهـ. فتحصل منه أربعة أوجه: الإتباع على البدلية - وبعضهم يجعله نعتًا - والإضافة على معنى من، والجر بمن ظاهرة، والنصب على الحال عند سيبويه، وعلى التمييز عند المبرد، انظر: المقتضب: ٣:٢٥٩-٢٧٢.

(٤) انظر: جمل الزجاجي: ١٢٥.

والإضافة اللفظية على أربعة ضروب:

أحدها: إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال(١)، نحو قولك: هذا ضاربُ زيدٍ غدًا، وشاتمُ أخيك الساعةَ، قال اللّه تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا﴾(٢)، و﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾(٣)، و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾(٤). والتنوينُ مُرَادٌ في هذه الإضافة وإنما حُذِفَ استخفافًا، وجُرَّ الاسم الثاني لمعاقبةِ التنوين الإضافةَ، ويجوز أن تنوّن على الأصل، (40b)وتنصب الاسم الثاني، كما قال زهير:

٥٧- بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا(٥)

والثاني: إضافةُ الصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: مررت برجلٍ حَسَنِ الوجه، ونظيفِ الثوبِ، وفارهِ العبدِ. وإن شئت قلت: هذا حَسَنُ وجهٍ، ونظيفُ ثوبٍ، وفَارِهُ عبدٍ؛ لأنه قد علم أنه إنما يعني وجهه بعينه وثوبه وعبده. ويجوز: مررت برجل حَسَنٍ الوجهَ - تنصب على التشبيه بالمفعول به - ويجوز: هو حَسَنٌ وَجْهًا - تنصب على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز -، ويجوز: مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ - وهذا هو الأصل -، وإن شئت قلت: مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجهُ، تجعل الوجه بدلاً من الضمير في حسن، أو رفعًا بحسن والعائد محذوف، والتقدير: حَسَنٍ الوجهُ منه. والكوفيون يقولون: الألفُ واللامُ في هذا عَقِيبُ الإضافة(٦).

---

(١) الأَوْلى أن يعبِّر بـ (أو) فيقول: أو الاستقبال؛ لاختلاف الزمانين، فلا يجتمعان.

(٢) الأحقاف (٢٤). (٣) المائدة (٩٥). (٤) آل عمران (١٨٥).

(٥) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، أو صرامة الأنصارى، أو عبد الله بن رواحة. انظره في: ديوان زهير: (٢٨٧)، وفاتحة الإعراب: (٢٧)، وابن عصفور: (٢٨٠)، والكافية الشافية: (١:٤٢٨)، والفرائد: (٤٤، ٧٦٨)، والمطالع السعيدة: (١:٩٢).

(٦) تفصيل هذه الأوجه الجائزة في الصفة المشبهة رفعًا ونصبًا وجرًّا تجده في: الأصول: (١:١٣٢-١٣٦)، والمساعد: (٢:٢١٠-٢٢٥)، والكافية الشافية: (٤:١٠٥٤-١٠٧٤)، والتبصرة: (١:٢٢٩-٢٣٨)، وابن عصفور: (١:٥٦٦-٥٧٥)، والمقتصد: (١:٥٤٠-٥٧٧)، والحلل: (٢٢٣-٢٢٦)، والإيضاح لابن الحاجب: (١:٦٤٤-٦٥٢)، وأوضح المسالك: (٣:٢٤٧-٢٤٩)، وابن الناظم: (١٧٢-١٧٦)، وابن عقيل: (٢:١٤٠-١٤٣)، وسيبويه: (٥:٣١٧-٣١٨) (الفهارس)، والمقتضب: (٤:٨٣) (الفهارس)، وابن يعيش: (٦:٨١-٩٠).

والثالث: إضافة الصفة المشبهة بالمشبهة،، وذلك نحو قولك[١]: أفضل القوم وأشرف الناس، وما أشبه ذلك.

وجميع هذه الإضافة لا تُعَرِّفُ؛ لأن الانفصال مقدَّرٌ فيها.

والرابع: إضافة الشيء إلى ما كان ينبغي أن يكون صفته[٢]، نحو قولك: صَلَاةُ الأُولَى، ومَسْجِدُ الجامعِ، والتقدير: صلاة الفريضة الأولى، ومسجد اليوم الجامعِ، والوقتِ الجامعِ. وإن شئت قلت: الصلاةُ الأُولَى، والمسجدُ الجامعُ، فجعلت الثاني وصفًا للأوّل، وهو الوجهُ.

---

(١) الصفة المشبهة أطلق عليها هذا الاسم؛ لأنها أشبهت اسم الفاعل في أنها صفة كما أنه صفة، وأنها متحملة للضمير كما أنه كذلك، وأنها طالبة للاسم بعدها، وأنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع، كما أن اسم الفاعل؛ كذلك.

والمقصود من تعبير المجاشعيّ بالصفة المشبهة بالمشبهة هو أفعل التفضيل، فهو قد أشبه الصفة السابقة في الدلالة على الوصفية، وتحمل الضمير، وطلب الاسم بعده، ولكن لم يستكمل أوجه الشبه حتى يكون كاسم الفاعل؛ إذ أنه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ولا يعمل إلا في ضمير الاول، انظر: ابن عصفور: (١:٥٦٦)، والتبصرة: (١:٢٣٧)، والأصول: (٢:٦-٧).

والمجاشعيّ هنا يعدُّ إضافة أفعل التفضيل إضافة لفظية (غير محضة) وهو رأى الفارسيّ والكوفيين وابن السراج في أحد قوليه، واختاره الجزولي وابن عصفور. وعن ابن السراج: إن كان على معنى مِنْ فنكرة، وإلا فمعرفة. ووجه الانفصال فيه أنه مضاف إلى ما هو بعضه، فإن لم يقدر الانفصال لزم إضافة الشيء إلى نفسه، ووجه أن إضافته محضة – وهو مذهب سيبويه والأكثرين – ثبوت لوازم التعريف من نعت المعرفة به وعدم جواز جره برُبَّ ونصبه حالاً، وقد نص سيبويه على أن العرب لا تنصبه حالاً، انظر: المساعد: (٢:٣٢٢).

(٢) اختار ابن مالك في التسهيل أن تكون إضافة الموصوف إلى صفته شبيهة بالمحضة، لا محضة ولا غير محضة؛ لأن في هذه الإضافة اتصالاً من جهة أنه لم يُنْوَ معها ضمير، كما نوى في الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها، وانفصالاً من جهة أن المعنى عى التبعية، لكن مع هذا الانفصال لم يحكم بتنكير المضاف، مراعاةً لشبهه بالمتصل لفظًا ونية، وهذا النوع مقصور على السماع، انظر: المساعد: (٢:٣٣٣).

باب التوابع

قال صاحب الكتاب:

«وهي ستةٌ[1]: التكريرُ والتوكيدُ والنعتُ وعطف البيان والبدلُ وعطفُ النسقِ، وهي تتبع في جميع وجوه الرفع الوجوهَ التي قدّمتها، وجميع وجوه النصب، وجميع وجوه الجر؛ ولذلك أفردتها بالذكر على حِيَالِهَا[2]:

فالتكرير كقولهم: اللهَ اللهَ، الطريقَ الطريقَ، الأسدَ الأسدَ، إيّاك إيّاك:

٥٨- أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحِ[3]

وكذلك: جاء زيد، ثم تقدّر أن السامع لم يفهم الاسم فتقول مرة: زَيْدٌ؛ ليفهم عنك، وكذلك: رأيت عمرًا عمرًا، ومررت بيكرٍ بكرٍ، إذا احتجت إلى التكرير؛ لسوء فهم السامع، أو لعارضٍ منعه من الفهم فكررت، أو لغير عارض، فأعرب الثاني كإعراب الأول في الرافع والنصب والجر».

---

(١) المشهور أن التوابع خمسة، هي: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، على ذلك جرى سيبويه والمبرد وابن السراج والصيمرى وابن عصفور وغيرهم، وعدّها بعضهم أربعة، ومنهم الزجاجيّ في الجمل، فلم يعتبر عطف البيان، ولعلّه ألحقه بالبدل، وعدّها الفزارى ستة بإفراد التوكيد اللفظى بقسم خاص أطلق عليه التكرير، وجعل التوكيد خاصًا بالمؤكدات المعنوية، وأما غيره – ممن عدّها خمسة – فيجعل التوكيدين: اللفظى (التكرير) والمعنوى قسمًا واحدًا.

(٢) يريد: مستقلّةً غير مختلطة بغيرها من مسائل النحو.

(٣) من الطويل، لمسكين الدارمى، أو إبراهيم بن هرمة، انظره في: ديوان مسكين: (٢٩)، وابن عصفور: (١:٢٦٢، ٢:٣٦٦)، والخصائص: (٢:٤٨٠)، والمساعد: (٢:٣٩٦)، والكافية الشافية: (٤:١٣٨٠)، وجمل الزجاجيّ: (٥٦).

مسائل هذا الباب

(١٨٦) مسألة:

ويقال: ما التوابع؟.

والجواب: ما يتبع الكلمة في إعرابها وتذكيرها وتأنيثها وإفرادها وتثنيتها وجمعها.

ويختلف حكمها في تعريفها وتنكيرها في بعض التوابع دون بعض، والذي يختلف حكمه فيه شيئان: (41a)البدل والنسق، وفيما سوى ذلك لا يختلف حكمه، تتبع المعرفةُ المعرفةَ والنكرةُ النكرةَ.

ومتى رأيت التابع مذكرًا والمتبوع مؤنثًا، أو التابعَ مؤنثًا والمتبوع مذكرًا، فاعلم أن الكلام محمولٌ على معناه دون لفظه، نحو: امرأةٌ حائضٌ، وناقةٌ ضامزٌ(١)

---

(١) الناقة الضامز: هي التي أمسكت جرتها في فيها ولم تجترّ من الفزع، أو هي التي تضم فاها فلا تسمع لها رغاءً. ويصح أن تكون بالراء (ضامر) على معنى: هزيل البطن.

وللبصريين في مثل هذا تعليل يخالف تعليل الكوفيين، فهم يقولون: إن الصفات على نوعين: نوع أريد به جريانه على فعله في الاتصاف بالحدث في زمن. ونوع لم يرد به ذلك:

فالنوع الأول تلحقه علامة التأنيث؛ لأنها تلحق الفعل الذي أخذ منه، والصفة مع موصوفها تجرى مجرى الفعل مع فاعله، تقول: حاضت المرأة فهى حائضة، وحملت فهى حاملة، وأرضعت فهى مرضعة، وكذلك تقول: هي حائضة غدًا، وحاملة غدًا، كما تقول: هي تحيض غدًا، وتحمل غدًا.

والنوع الثاني الذي لم يرد جريانه على الفعل في الاتصاف بالحدث في زمن، وإنما أريد به الاتصاف المجرد بالحدث، أي: إن الحدث من صفاته ومنتسب إليه على كل حال، وهذا النوع لا تلحقه علامة التأنيث؛ كقولك: امرأة حائض وحامل، أي: ذات حيض وذات حمل، وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

رأيتُ ختونَ العام والعام قبله ... كحائضة يزنى بها غير طاهر

فقد قال: حائضة - بالتاء - لأنه أجراها على الفعل، وقال: طاهر - بغير تاء - لأنه غير جارٍ على الفعل، وإنما أُريد به: غير ذات طهر، على الاتصاف بالحدث والانتساب إليه.

أما الكوفيون فَيَرَوْنَ أن التاء إنما سقطت في نحو حائض وحامل وطامث... لأنها صفات خاصة بالمؤنث ولا تكون للمذكر، وإنما يحتاج إلى علامة التأنيث عند إرادة الفرق بين المذكر والمؤنث، فلما=

ورجلٌ علّامةٌ، وآخرُ نسّابةٌ[1] وغلامٌ رَبْعَةٌ وَيَفَعَةٌ[2]. وما أشبه ذلك.

(١٨٧) مسألة:

ويقال: على كم من وجه يكون التكرير؟.

والجواب: أنه يكون على ضربين:

أحدهما: أن يكون اللفظُ الأوّلُ بدلاً من الفعل، وذلك قولك: اللّه اللّه، الطريقَ الطريقَ، الأسدَ الأسدَ[3]، والمعنى: اتّقِ اللّه، وخَلِّ الطريق، واحذر الأسد، والدليل على أن أحد الاسمين بدلٌ من اللفظ بالفعل أنك متى أفردت أظهرت الفعل، فقلت: اتّقِ اللّه، وخَلِّ الطريق، واحذر الأسد، قال جرير:

٥٩- خلِّ الطَّريقَ لِمَنْ يَبْني الْـمَنَارَ بِهِ ... وَابْرُزْ بِبَرْزَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ[4]

= انفرد المؤنث بهذه الصفات استغنى عن العلامة، وهذه العلّة يضعفها ما ورد عن العرب من صفات مشتركة بين المذكر والمؤنث جاءت بغير العلامة نحو: ناقة ضامز وجمل ضامز، وناقة بازل وجمل بازل، كما يلزم على مذهبهم ألّا تدخل التاء في نحو: حاضت وحملت؛ لأن التاء تدخل في الفعل أيضًا للفرق بين فاعله المذكر والمؤنث. انظر تفصيل ذلك في: التبصرة: (١:٦٢٦-٦٣١).

(١) وجه الحمل على المعنى - في دخول التاء - في هذين اللفظين وما أشبههما أن هذه الصفات ترد في مقام المدح أو الذم مقصودًا بها معنى الغاية في الاتصاف بالحدث، فـ (رجلٌ علّامة) بمعنى: غاية في العلم مدحًا، و(رجل هِلْباجة)، بمعنى: غاية في الحمق جامع لكل صفات الشر ذمًّا، فلما أريد بالصفات هذا المعنى جاءت مؤنثة؛ لأن الغاية مؤنثة، وذهب ثعلب إلى أنهم أرادوا في صفات المدح معنى داهية، وفي صفات الذم معنى بهيمة، وكلاهما مؤنث. انظر: ابن عصفور: (٢:٣٧١).

(٢) الربعة: المربوع الخَلْق، لا هو بالطويل ولا هو بالقصير، واليفعة: شابٌّ شارَفَ الاحتلام، ودخلت التاء في مثل ذلك على إرادة النفس، كأنهم قالوا: نفس ربعة. انظر: ابن عصفور: (٢:٣٧١).

(٣) هذا من أساليب التحذير، وقد قام فيه التكرير مقام الفعل وناب عنه، فلا يصح الجمع بينهما، فلا تقول: اتّقِ الله الله، ولا: خلِّ الطريق الطريق، والإغراء مثل التحذير في هذا.

(٤) من البسيط، لجرير بنُ عطية، انظره في:

ديوانه: (٢٨٤)، وابن الشجري: (١:٣٤٢)، وابن يعيش: (٢:٣٠)، والتبصرة: (١:٢٦٣). المنار: اسم جنس جمعي، واحدة: منارة، وهي أعلام الطريق. وبرزة: أم عمر بن لجأ، أو إحدى جدّاته، وكان جرير يهجوه بهذه القصيدة.

وإنما جُعِلَ الأولُ بدلاً من اللفظ بالفعل، دون الثاني؛ لأن حكم الفعل أن يكون مقدمًا، وهكذا حكم العوامل.

والثاني: أن يكون التكرير للتوكيد، نحو قولك: جاءني زيدٌ زيدٌ، ورأيت عمرًا عمرًا، مررت ببكرٍ بكرٍ، ومعناه: لا أشكّ في ذلك، كأنك توهمت أن السامع شكَّ في ذلك ولم يفهم، فأزلت عنه اللبس وفهّمته، ويجوز مثل هذا في الفعل نحو: اضرب اضرب، واعْجَلْ اعْجَلْ، وقُمْ قُمْ[1]، وهذا كلهُ على التوكيد، ومن التوكيد بالتكرار قول عُرْوَةَ بْنِ أُذَيْنَةَ[2]:

٦٠- وَحَظُّ كُلِّ امْرِئٍ دُونِي سَيَأْخُذُهُ ... لَا بُـدَّ لَا بُـدَّ أَنْ يَـحْـتَـازَهُ دُونِـي[3]

(١٨٨) مسألة:

ويقال: هل يجوز أن تكرر الحروف للتوكيد، كما جاز أن تكرر الأسماء والأفعال؟.

والجواب: أنّ ذلك قد جاء عنهم، وذلك نحو قول الشاعر:

٦١- إِنَّ الْـخَـلِـيـفَـةَ إِنَّ الـلَّـهَ سَرْبَـلَـهُ ... سِرْبَالَ مُـلْـكٍ بِـهِ تُـزْجَى الْخَوَاتِـيـمُ[4]

---

(١) كما يجوز في الحرف أيضًا، كحرفَي الجواب: نَعَمْ نَعَمْ، ولا لا - وسيذكر هو ذلك - وتوكيد الجملة نحو: فهمت كلامك، فهمت كلامك، وكقوله تعالى: ﴿كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون﴾ وانظر تفصيلاً للتوكيد اللفظي في:

المساعد: (٢:٣٩٦-٤٠٠)، وابن عصفور: (١:٥٦٢-٥٦٣)، والأصول: (٢:١٩-٢٠)، وفاتحة الإعراب: (١٩١-١٩٢)، والكافية الشافية: (٣:١١٨٣-١١٨٧)، وسيبويه: (٥:٢٨٧) (الفهارس).

(٢) من شعراء الغزل، توفي سنة ١٣٠هـ.

(٣) من البسيط، انظره في:

ديوانه: (٣٨٦)، وابن الشجرى: (١:٢٤٣، ٢:٣٢٥) - وفي الأصل (يختاره)، بدلاً من (يحتازه).

(٤) من البسيط، لجرير، انظره في: ديوانه: (٥٢٧)، ومجالس العلماء للزجاجي: (٢٩٣)، وخزانة الأدب: (٤:٣٤٤) - وأدب الكتاب للصولي: (١٤٢) -. سربله: ألبسه، تُزْجى: تساق. الخواتيم: جمع خاتام، لغة في الخاتم. يريد: إن سلاطين الآفاق يرسلون إليه خواتمهم؛ خوفًا من بطشه بهم.

وهو قبيح؛ لأن الحروف إنما وضِعَتْ للإيجاز والاختصار، فإذا كُرِّرَتْ انتقض الأصلُ الذي وضعت له، وأكثر ما جاء ذلك على الفصل، فأمّا من دون فصلٍ فلا يجوز[1]؛ لما في ذلك من نقض الأصل الذي وُضِعَتْ له الحروف؛ ولما فيه من التعقيد، بالتباس المعاني، وتقارب الاشتباه.

---

(١) مما جاء من توكيد الحرف مع الفصل قول الشاعر:

لَيتَ وهل ينفع شيئًا لَيْتُ ... ليت شبابًا بُوعَ فاشتريتُ

ومما جاء بلا فصل قوله:

إنّ إنّ الكريم يحلم ما لم ... يَرَيَنْ من أجاره قد ضِيمَا

بابـ التوكيد[1]

قال صاحب الكتاب:

«وهو نوعان:

أحدهما تكريرٌ – مثل ما قَدَّمْتُ – إلاَّ أنه يختلف اللفظ، كقولك: جاءنى زيدٌ نفسُه، (41b) ورأيت زيدًا نفسَه، ومررت بزيدٍ نفسِه، فهذا كقولك: جاءنى زيدٌ زيدٌ، في المعنى، وإن اتفق اللفظ في هذا واختلف في النفس[2].

والنوع الثاني من التوكيد معناه الإِحاطة والعمومُ، كقولك: جاءنى القومُ كلُّهم ورأيت القوم أجمعين، قال اللّه عزّ اسمه: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[3]. وتقول: جاءنى قومك أجمعون أَكْتَعُونَ، فهذه حروف إِتْبَاعٍ، كما يقال: كَثِيرٌ بَثِيرٌ، جائع نائع، وحَسَنٌ بَسَنٌ[4].

ومما يجرى هذا المجرى عُقُودُ العدد، تقول: جاءنى إخوتُك ثلاثَتُهُمْ، ورأيت إخوتك ثلاثَتَهُمْ، ومررت بإخوتِك ثلاثَتِهِمْ – يقع لما قبله بالرفع والنصب والجرّ كالتوكيد – وكذلك أربعتهم وخمستهم، إلى قولك: عَشَرَتَهم، ويجوز في هذه العقود النصب بعد الرفع والجر على المصدر، كأنك قلت: تثليثًا وتربيعًا وتخميسًا، كما تقول: جاءنى وحده، ومرت به وحده، تنصب على المصدر بعد المجرور والمرفوع، وكذلك هذه العقود».

---

(١) قد يطلق عليه «الصفة» كلٌّ من سيبويه والأخفش والمبرد انظر: المساعد: (٣٨٤:٢).

(٢) المعروف أن النفس والعين من ألفاظ التوكيد المعنوى، ولكن الفزارى هنا جعل ذلك من التوكيد بالتكرير (اللفظى) وهو في هذا تابع لابن السراج؛ إذ جعل التوكيد بتكرير الاسم على ضربين: ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه، وضرب فيه إعادة المعنى بلفظ آخر. انظر: الأصول: (١٩:٢–٢٠).

(٣) الحجر ٣٠، ص٧٣.

(٤) في اللسان (بثر): «كثير بثير، إتباعٌ له، وقد يفرد». وفيه (نوع): «جائع نائع، أي: جائع، وقيل: عطشان، وقيل: إتباع، كقولك: حَسَنٌ بَسَنٌ» اهـ وعليه فلو كان بمعنى العطش لم يكن إتباعًا.

مسائل هذا الباب

(١٨٩) مسألة:

ويقال: لِمَ دخل التوكيدُ الكلامَ؟.

والجواب: أنه دخل؛ لإزالة اللَّبْسِ الذي قد يُتَوَهَّم، ولِرَفْعِ المجاز الذي يحتمله الكلام؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيدٌ، احتمل أنك تريد: عَزَمَ على القيام، أو قام صاحبُه ومن يَعْتَمِدُ عليه، فإذا قلت: قام زيدٌ نَفْسُه، زال هذا الاحتمال، وكذلك إذا قلت: جاء إخوتُك كلُّهم، زال الاحتمال الذي كان يحتمله ويبقى مجيء جميعهم.

(١٩٠) مسألة:

ويقال: على كم من وجه يكون التوكيد؟.

والجواب: أنه على وجهين: أحدهما توكيدُ تخصيصٍ، والثاني توكيدُ إحاطةٍ، ولتوكيد التخصيص لفظان مضافان، وهما (النفسُ والعينُ)، ولتوكيد الإحاطة لفظان: (كُلٌّ وأَجْمَعُ) ويأتي (كِلَا وكِلْتَا) في التثنية، وهما بمنزلة (كلّ) في الجمع، ويأتي (أَكْتَعُ أَبْصَعُ) إتباعًا لأجْمَعَ[١]، وكَتْعَاءُ بَصْعَاءُ بَتْعَاءُ إتباعًا لجَمْعَاءَ، وأجمعون يتبعه أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَبْتَعُونَ، وجُمَعُ يتبعه كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ، ولا يثنَّى أَجْمَعُ ولا جَمْعاءَ؛ استغناءً عن ذلك بكلا وكلتا[٢].

(١٩١) مسألة:

ويقال: كيف ترتيب هذه الألفاظ؟.

والجواب: أن (النفس) تُتْبَعُ ولا تَتْبَعُ؛ لأنها قد تكون اسمًا غير توكيد في قولك:

---

(١) إتباع أكتع بأبصع من زيادات أهل الكوفة، وزاد أهل بغداد: أبتع، وتثنية هذه الزيادات وجمعها وتأنيثها تجرى على وَفْق المؤكد عند هؤلاء. انظر: ابن عصفور: (١:٢٦٤-٢٦٥).

(٢) أهل الكوفة وبغداد يثنون ذلك قياسًا. انظر: ابن عصفور: (١:٢٦٥).

زَيْدٌ بِنَفْسِ الجَبَلِ[١]. و(العين) تَتْبَعُ النفسَ؛ لأنها أَقْعَدُ في التوكيد. و(كُلٌّ) يتبع العين؛ لأنه أَمْكَنُ منهما في التوكيد. و(أجمع) يَتْبَعُ كلاًّ؛ لأنه لا يكون إلا توكيدًا، ولا يليه العامل كما يلي كُلًّا، وإن جاز ذلك فيه على استكراه[٢]. و(أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ) يَتْبَعْنَ أجمع ولا يَقَعْنَ إلا بعده[٣]، ويجوز تقديم بعضهن على بعض، لأنهن مساويات في الإتباع.

وقد قيل: إن أكتع مشتق من: (كَتَعَ الجلدُ في النار) إذا انضمّ واجتمع. وأبصع من: (بَصَعَ العَرَقُ) إذا (42a)تحدَّر شيئًا بعد شيء. وأَبْتَعَ من: (البَتَعَ) وهو الامتداد، فجعلت إتباعًا لأجمع؛ لأن معناها يقارب معناه[٤].

---

(١) هذا المثال من حكاية سيبويه عن العرب: (٢:٣٧٩)، وانظر لسان العرب (نفس)، وانظر هذا التعليل في التبصرة: (١:١٦٦).

(٢) انظر هذا التعليل في التبصرة: (١:١٦٦)، ثم هل هناك فرق بين: قام القوم كلهم، وقام القوم أجمعون (عند من يجيز الثاني)؟.

ذهب بعض النحاة إلى التفريق بينهما، فقال: قام القوم كلهم، يحتمل أن يكون القوم في وقت القيام مجتمعين أو متفرقين، أما: قام القوم أجمعون، فإنه يفيد اجتماعهم وقت القيام.

ويرى ابن عصفور: (١:٢٧٢)، أنه لا فرق بينهما بدليل قوله تعالى: ﴿لاملأن جهنم من الجنة والناس اجمعين﴾ ومعلوم أنهم ليسوا مجتمعين في جهنم، بل منهم من هو في الدرك الأسفل منها، ومنهم من هو بخلاف ذلك.

(٣) والسر في هذا أن أجمع مأخوذ من الاجتماع المعروف، وليس لأكتع ولا أبصع ولا أبتع اشتقاقٌ معروف، فكان تقديم ما عُلِمَ وعُرِفَ أَوْلَى مما لم يُعْلَم، انظر: التبصرة: (١:١٦٦).

(٤) انظر: لسان العرب: بتع - بصع - كتع، وفي (بصع) من اللسان: «وإنما جاءوا بأبصع وأكتع وأبتع، إتباعًا لأجمع؛ لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف أجمع إلى إعادة بعضها وهو العين، تحاميًا من الإطالة بتكرير الحروف كلها. فإن قيل: فلم اقتصروا على إعادة العين وحدها دون سائر حروف الكلمة؟ قيل: لأنها أقوى في السجعة من الحرفين اللذين قبلها؛ وذلك لأنها لام الكلمة، وهي قافية؛ لأنها آخر حروف الأصل، فجيء بها؛ لأنها مقطع الأصول، والعمل في المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع لا على المبدأ ولا على المحشأ..».

(١٩٢) مسألة:

ويقال: لِمَ خُصَّت المعرفةُ بالتوكيد دون النكرة؟.

والجواب: أن النكرة لم يثبت لها عَيْنٌ فلا يصح توكيدها[(١)]؛ لأن التوكيد إنما هو تثبيتٌ للعين، وإزالة للَّبس عنها؛ ولأن هذه الأسماءَ معارفُ فلا تَتْبع النكراتِ توكيدًا لها؛ لاختلاف ما بينهما، وذلك أن النكرة تدل على العموم والمعرفة تدل على الخصوص.

(١٩٣) مسألة:

ويقال: هل يجوز أن يُعْطَفَ بعضُ التوكيد على بعض؛؟.

والجواب: أنه لا يجوز؛ لأن الشيء إنما يُعْطَفُ على نفسه[(٢)]، ولكن يجوز أن تكرر بغير حرف عطف، كما قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[(٣)]، وعلى

---

(١) لا خلاف في توكيد النكرة توكيدًا لفظيًا (التكرير)، وأما توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي فمنعه البصريون، وأجاز الكوفيون والأخفش توكيد النكرة بشرط الإفادة التي تتحقق بأن تكون النكرة متبعضة ويكون التوكيد بكلٍّ وما في معناها، واختار ذلك ابن مالك، فأجاز هؤلاء أن يقال: أكلت رغيفًا كلَّه، وعليه قول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ... يا ليت عدة حولٍ كلِّه رجب

ويرى بعض الكوفيين جواز توكيد النكرة بلا شرط.

ويضاف إلى ما ذكره المجاشعيّ في تعليل المنع دليل آخر، هو: أن التوكيد يشبه النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف، ومن غير أن ينوى بالأول الطرح، وكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة فكذلك لا تؤكد بشيء من هذه الأسماء، وما جاء منه فشاذ. وانظر في توكيد النكرة تفصيلاً:
ابن عصفور: (١: ٢٦٧-٢٦٩)، والأصول: (٢: ٢٣)، والتبصرة: (١: ١٦٥)، والمساعد: (٢: ٣٩٢)، والكافية الشافية: (٣: ١١٧٥-١١٧٧)، وأوضح المسالك: (٣: ٣٣٢-٣٣٥)، وجمل الزجاجيّ: (٢٢)، وفاتحة الإعراب: (١٩٣-١٩٤)، وابن الناظم: (١٩٨)، وابن عقيل: (٢: ٢١١)، والإنصاف (المسألة ٦٣) من (٤٥١-٤٥٦)، والرضي: (١: ٣١٠)، والصبان: (٣: ٦٧)، والتصريح: (٢: ١٥٦)، وشذور الذهب: (٤٢٩-٤٣١)، وسيبويه: (٥: ٢٨٧) (الفهارس)، وابن يعيش: (٣: ٤٤-٤٥).

(٢) أي: لأن المؤكَّد هو نفسه المؤكِّد، والعطف يقتضي المغايرة، فيلزم مع العطف إما أن يكون الثاني غير الأول وهو فاسد، وإما أن يكون الثاني هو الأول، فلا فائدة من العطف. وانظر ما ذكره المجاشعيّ هنا في: جمل الزجاجيّ: (٢٢).

(٣) الحجر (٣٠).

هذا تقول: قبضت المالَ كلَّه أجمعَ أكتعَ أبصعَ أبتعَ، وجاء القومُ كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون.

(١٩٤) مسألة:

ويقال: بِمَ تَعَرَّفَ أجمع؟.

والجواب: أنه تَعَرَّفَ بالإِضافة المنويّة؛ لأنك إذا قلت: قبضت المالَ أجمعَ، كان معناه: أَجْمَعَهُ، إلا أن هذا الأصل رُفِضَ؛ لما يُوهِمَ من اللَّبْس، وذلك أن (أَفْعَلَ) إنما يضافُ إلى ما هو بعضُه، فلو أظهرت هذه الإِضافة لتُوُهِّمَ أن (أجمع) بعضُ المال، وليس كذلك؛ لأن المراد بأجمع (العمومُ والإِحاطة)[1]، على ما تقدّم.

(١٩٥) مسألة:

ويقال: ما حكم ثلاثتهم وأربعتهم وخمستهم؟.

والجواب: أنه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يجرى على ما قبله مجرى (كُلِّهِمْ).

والثاني: أن ينصب على المصدر، كأنك قلت: اختصصتهم بمروري ثَلاثَتَهُمْ[2]؛

---

(١) انظر هذا في: البصرة: (١:١٦٧)، وفي ابن عصفور: (١:٢٧٢)، وزاد ابن عصفور رأيًا آخر هو أن تعريفه بالعلمية، كأنه عُلِّق على معنى الإحاطة لما يتبعه.

(٢) هذان الوجهان يرجعان إلى لغات العرب، ففي سيبويه - باب ما جعل من الأسماء مصدرًا: (١:٣٧٣-٣٧٤): «وذلك قولك: مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم، ومررت برجل وحده، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم، وكذلك إلى العشرة. وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول: مررت بهؤلاء فقط، لم أُجاوزْ هؤلاء، كما أنه إذا قال: وحده، فإنما يريد: مررت به فقط لم أُجاوِزْهُ.

وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الاول: إن كان جرًا فجرًا، وإن كان نصبًا فنصبًا، وإن كان رفعًا فرفعًا. وزعم الخليل أن الذين يجرونه فكأنهم يريدون أن يعمّوا، كقولك: مررت بهم كلهم، أي: لم أَدَعْ منهم أحدًا» اهـ. وانظر: التبصرة: (١:١٦٨)، والأصول: (٢:٢٢).

لأنك لما عقدت المرور بعدَّةٍ محصَّلة اقتضى ذلك اختصاصَ المرور بهم، كما كان في قولك: مررت بهم وَحْدَهُمْ، وأما الإتباع فيجرى مجرى (كلُّهم) في العموم دون الاختصاص، فإذا أَتْبَعْتَ جاز أن تكون مررت بغيرهم، كما تقول: مررت بهم كلُّهم، مع أنك مررت بغيرهم؛ لأنك قد اختصصتهم، فلو مررت بغيرهم لكنت قد أبطلت اختصاصهم بالمرور[1].

(١٩٦) مسألة:

ويقال: ما يجوز في: مررت به وَحْدَهُ؟.

والجواب: أنه منصوبٌ في جميع حالاته على المصدر، كأنك قلت: أَفْرَدْتُهُ بمروري وحده، أو اختصصته. هذا قول الخليل[2].

أما يونس فقال: أَنْصِبُهُ نَصْبَ الظروف[3]، فهو على مذهبه؛ كقولك: هو عِنْدَهُ، قال: والمعنى: مررت به على حِيَالِهِ، وإنما حمله على ذلك أنه رآه ناقصَ التمكن، كنقصان تمكن عِنْدَهُ ووَرَاءَهُ، منصوبًا كما أن ذاك منصوبٌ، وتلزمه الإضافة كما

---

(١) انظر: جمل الزجاجي: ١٨٩-١٩٠، وابن عصفور: ٢:١٦١-١٦٢. ويظهر الفرق بين إرادة الاختصاص نصبًا على المصدر وإرادة العموم توكيدًا بأن الاختصاص ينافي المشاركة في الفعل بخلاف العموم، فالنصب يقتضي أن المراد: مررت بهم فقط منفردين دون أن أمرّ بغيرهم، فلو قلت مع ذلك: مررت بهم ثَلَاثَتَهُمْ ومحمدًا لكان من فساد القول. أما التوكيد فيقتضي أن مرورك شملهم جميعًا، وهذا لا يمنع أن يجاوزهم إلى غيرهم، وعليه يصح أن تقول: مررت بهم ثَلَاثَتِهِمْ ومحمدٍ.

(٢) انظر التعليقة (١) من (المسألة ١٩٥).

(٣) في سيبويه: (١:٣٧٧): «وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده» اهـ وفي: (١:٣٧٨): «وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت برجل على حياله، فطرحت (على) فمن ثَمَّ قال: هو مثل عنده، وهو عند الخليل كقولك: مررت به خصوصًا» اهـ.

وزعم بعض العلماء أنه مصدر لا فعل له كالأُبُوَّة وضع موضع الحال، وزعم آخرون أنه مصدر له فعل من لفظه، ولكنه نقص عن حروفه، وفعله: أَوْحَدَ، والمصدر القياسيّ منه هو الإيحاد، يقول ابن عصفور: (٢:١٥٩-١٦٠): «وهذان المذهبان فاسدان، وكذلك مذهب يونس، والصحيح مذهب سيبويه».

تلزمه، وفيه معنى (على حِيَاله)،(42b) فحمله على الظرف.

وقول الخليل أقوى[1]؛ لأن وَحْدَهُ أشبهُ بالمصدر في معناه، ولا يجوز فيه الإتباع بإجماع - كما جاز في (خمستهم) وأخواتها -؛ لأنه أقرب إلى المصدر.

(١٩٧) مسألة:

ويقال: هل يجوز تثنيته وجمعه وتأنيثه؟.

والجواب: أنه لا يجوز في اللغة المشهورة، إلا أن أبا زيدٍ حكى عن الكِلَابِيِّينَ أنهم يقولون: وَحْدَيْنا ووَحْدَيْهما[2]، وهذا يدل على أنهم يجعلونه في موضع الحال ويضارعون به اسم الفاعل، ويؤكد هذا أنهم قد أضافوا إليه في قولهم: نسيجُ وَحْدِهِ، وجُحَيْشُ وَحْدِهِ، وعُيَيْرُ وَحْدِهِ[3]، كما قالوا: خادمُ نَفْسِهِ، وهذا تقويةٌ لقول الخليل.

---

(١) هذا هو رأي الرماني نصًا، وانظر هامش الصفحة: (٣٧٨:١) من سيبويه.

(٢) في اللسان (وحد): «وأما ابن الأعرابي فجعل وَحْدَهُ اسمًا ومكّنه فقال: جلس وحده وعلى وحده، وجلسا على وَحْدَيْهِمَا وعلى وَحْدِهِما، وجلسوا على وَحْدِهم» أ.هـ. وانظر ابن عصفور: (١٥٩:٢).

(٣) ورد وَحْدَهُ في اللغة منصوبًا أبدًا، إلا في هذه الثلاثة كما: في جمل الزجاجي: (١٨٩)، وابن عصفور: (١٦٣:٢)، والمقتضب: (٢٤٢:٣)، وابن يعيش: (٦٣:٢).

وفي ابن عصفور: عُوَيْرِ وَحْدِه، ولعلّه محرف عن عُيَيْر، وزاد ابن منظور في اللسان عن الليث: قُرَيْعُ وَحْدِه، وكذلك صِرْفُه، وهو الذي لا يقارعه في الفضل أحد.

ونسيج وَحْدِه يستعمل في المدح كقُرَيْعِ وَحْدِه وصِرْفُ وحده، وأصله الثوب الذي لا يُسْدَى على سداه؛ لرقّة غيره من الثياب، والمقصود أنه لا شبيه له في رأيه وجميع أموره، أما عُيَيْر وَحْدِه وجُحَيْش وَحْدِه، فيستعملان في الذم، وهما اللذان لا يشاوران أحدًا ولا يخالطان، وفيهما مع ذلك مهانة وضعف، انظر: لسان العرب: وحد.

باب النعت[1]

قال صاحب الكتاب:

«تُنْعَتُ النكرةُ بالنكرة: جاءني رجلٌ مسلمٌ، ورأيت رجلاً مسلمًا، ونظرت إلى رجلٍ مسلمٍ. وتُنْعَتُ المعرفةُ بالمعرفة - وهو ما فيه الألف واللام، - كقولك: زيدٌ المسلمُ، أو إضافةٌ كقولك: زيدٌ صاحبُك، أو رفيقُك، أو جارُك، أو صديقُك، وما أشبه ذلك. وكذلك المنسوب: رجلٌ يهوديٌّ، وزيدٌ اليهوديٌّ، ورجلٌ كوفيٌّ، وزيد الكوفيٌّ، ورجلٌ عربيٌّ، وزيد العربيٌّ، ورجل بَزّازٌ، وزيدٌ البزّازُ. تحذف الألف واللام من نعت النكرة وتثبتهما في نعت المعرفة.

ولا تُنْعَتُ النكرةُ إلا بنكرة، ولا المعرفةُ إلا بمعرفة، وتنعت بكلِّ اسمٍ مشتق: للفاعل؛ كقائم وقاعد وذاهب وراجع. وللمفعول، كمأكول ومشروب وملبوس. ومعنى التفضيل: الأكبر والأصغر والأطول والأجود. وبالإضافة - على ما قَدَّمْتُ -. وبالنسب إلى بلدٍ أو صناعةٍ.

فأما المضمرُ فلا يُنْعَتُ بظاهر، ولا ينعت الظاهرُ بمضمر، ولا ينعت الظاهرُ إلا بظاهرٍ، - مثل ما قَدَّمْتُ - ولا ينعت المضمر إلا بمضمر هو ضمير الرفع؛ كقولك: قمتَ أنت، ورأيتُك أنت، ومررت بك أنت، فتنعت ضمير الرفع والنصب والجر بضمير الرفع».

---

(١) يقال له: الوصف والصفة. والنعت عبارة الكوفيون، وربما استعملها البصريون. انظر: المساعد: (٢:٤٠١).

مسائل هذا الباب

(١٩٨) مسألة:

ويقال: لِمَ دخل النعتُ الكلامَ؟.

والجواب: أنه دخل ليفصل بين المُتَشَابِهَيْنِ في التَّسْمِيَة[1]؛ لأنك إذا قلت: جاءني زيدٌ الطويلُ، فقد فَصَلْتَهُ من زيد القصير، هذا أصلُه، ثم قد يدخل للمدح والذم؛ كقولك: آمنت بالنَّبيّ الصادقِ، وكفرتُ بالشيطان الغَوِيّ؛ ألا ترى أنه لا يكون النبيُّ إلا صادقًا، ولا الشيطانُ إلا غَوِيًّا، وفي التنزيل: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾[2]. فهذا نعت على جهة المدح؛ لأنه ليس هناك نبيٌّ غَيْرُ مسلم فيفصل بينه وبين النبي المسلم. وعلى المدح تأتي صفات الله عزّ وجلّ كُلُّها.

---

(١) جعل الفصل بين المتشابهين في التسمية هو الغَرَضَ الأصليَّ للنعت، ويقصد به ما عبّر غيره عنه بأنه المتمم لمتبوعه، أي: الموضح له إذا كان معرفة، والمخصص له إذا كان نكرة، ثم ذكر غرضين ينضمان إلى هذا الأصل، وهما المدح والذم، وهو في هذا على سَنَنِ القدماء، فبعضهم ذكر هذه الأغراض صراحة، كالصيمريّ في التبصرة: (١٦٩:١)، وبعضهم يفهم ذلك من كلامه؛ كسيبويه والمبرد وابن السراج، وتوسع المتأخرون في أغراض النعت، فجعلوا منها ما دَلَّ على تَرَحُّم نحو: اللهم إني عبدك المسكين، أو تعميم نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، أو الإبهام نحو: تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة، أو توكيد نحو قوله تعالى: ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾.

وقد يفسر اقتصار القدماء على الأغراض الثلاثة بأنها أشهر ما يَرِدُ له النعت، أو بأن غيرها يرجع إليها على نحو ما. (انظر: أوضح المسالك: (٣٠٠:٣-٣٠٢) تعليقة الشيخ محيي الدين، والمساعد: (٤٠١:٢-٤٠٢)، وابن عصفور: (١٩٣:١-١٩٦)، والكافية الشافية: (١١٦٤:٣)، وابن عقيل: (١٩١:٢-١٩٢)، والمقتصد: (٩٠٢:٢-٩٠٩)، وشذور الذهب: (٤٣٢).

(٢) المائدة (٤٤).

(١٩٩) مسألة:

(43a)ويقال: لِمَ لا تنعت النكرةُ بالمعرفة، والمعرفةُ بالنكرة[١]؟.

والجواب: أن النكرة عامة يدلّ واحدها على أكثر منه، والمعرفة خاصة لا تَدُلُّ إلا على نفسها، فلو نَعَتَّ المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة، لكنت قد نَعَتَّ القليلَ بالكثير، والكثيرَ بالقليل[٢]، وهذا لا يجوز؛ ولأن النعت مُتَمِّمٌ لبيان الاسم فلا ينبغي أن يخالفه في تعريفه وتنكيره؛ لأن النكرة مجهولةٌ فلا يصح أن تبَيِن المعروف، والمعرفةُ ثابتةُ العين فلا يصح أن تتبع ما لم يثبت له عَيْنٌ وهو النكرةُ.

(٢٠٠) مسألة:

ويقال: فما المعرفة؟ وما النكرة؟.

والجواب: أن المعرفة ما عُرِف، والنكرة ما كان بخلافه.

والمعارفُ محصورة، وهي خمسة[٣]: (مضمر) نحو: أنا وأنت وهو، وما كان في

---

(١) أجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة إذا كان النعت لمدح أو ذم، وجعلوا منه (الذي جمع) في قوله تعالى: ﴿ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالاً وعدّده﴾ فهو صفة للنكرة «هُمَزَة» وأجاز الأخفش ذلك إذا خصصت النكرة قبل ذلك بوصف، وجعل منه (الأَوْلَيَان) صفة الآخران في قوله تعالى: ﴿فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهما الأوْلَيَان﴾ [المائدة ١٠٧]، وأجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة، وعليه ابن خروف، وشرط ابن الطراوة كون الوصف لا يوصف به إلا ذلك الموصوف، وجعل منه قول النابغة:

فَبِتُّ كأني ساورتني ضئيلة ... من الرُّقْشِ في أنيابها السمُّ ناقعُ

فجعل ناقع النكرة صفة للسم المعرفة. انظر: المساعد: (٢:٤٠٢).

(٢) انظر كلام أبي عليّ الفارسيّ في هذا، وشرح الإمام عبد القاهر له في: المقتصد: (٢:٩٠٠-٩٠١).

(٣) حصر المعارف في خمسة؛ جريًا على نهج من سبقه؛ كسيبويه الذي قال: (٢:٥): «فالمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى معرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار» اهـ ومثله المبرد في المقتضب: (٤:٢٧٦)، والصيمرى في التبصرة: (١:٩٥)، والزجاجيّ في الجمل: (١٧٨)، وابن السراج في الأصول: (١:١٤٩). =

معناهن -. و(عَلَمٌ) نحو: زيد وعمرو وعبد الله. و(مشار إليه) نحو: هذا وذاك وذلك وهذىٰ وتِيكَ. و(معهود) نحو: الرجل والغلام. و(مضاف إلى واحد من هذه الأربعة) نحو: أخيك، وأخي زيد، وغلام هذا، وصاحب الرجل. وما عدا ما ذكرناه نكرةٌ.

ويُسْتَدَلُّ على النكرة بأن (رُبّ) يَحْسُنُ دخولُها عليها، وكذلك الألف واللام نحو: رجل، ثم تقول: رُبَّ رجلٍ، وقد جاءني الرجلُ.

(٢٠١) مسألة:

ويقال: كيف أحكام المعارف في النعت؟.

والجواب: أن المضمر لا يُنْعَتُ؛ لأنه لم يُضمر إلا بعد أن عُرِف[١]، فقد استغنى عن النعت، ولا يُنْعتَ به؛ لأن النعت تَحْلِيَةٌ، وليس في المضمر شيءٌ من معنى التحلية[٢]، فأما قولهم: قُمْتَ أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت. فهو توكيد وليس بنعت على الحقيقة، وربما تسامح سيبويه في اللفظ فسمّاه نعتًا[٣]، وعلى ذلك أجراه صاحب الكتاب.

= ومن المتأخرين من جعل المعارف سبعًا، فزاد: المنادى والموصول، انظر: المساعد: (١:٧٧)، والكافية الشافية: (١:٢٢٢)، وأوضح المسالك: (١:٨٣)، وربما عدّ المجاشعيّ الموصول من المعرف بأل العهدية إذا كانت فيه (أل) فأدخله فيه، أما ما ليس فيه (أل) مثل (مَنْ) فألحقها بما هي فيه. وأما المنادى فربما يعده من المعرف بـ (أل) محذوفة، وربما كانت هذه أيضًا وجهة من سبق المجاشعيّ؛ كسيبويه والمبرد.

(١) انظر: سيبويه: (٢:١١)، والمقتضب: (٤:٢٨١)، وأجاز الكسائي أن يُنعت المضمر بنعت مدح أو ذم أو تَرَحُّم، انظر: المغني: (٥٩٣).

(٢) في المقتضب: (٤:٢٨٤): «والمضمر لا يوصف به؛ لأنه ليس بتحلية ولا نسب»، وانظر: سيبويه: (٢:١١).

(٣) وذلك قوله (٢:٣٨٥): «باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن... وصفًا، اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفًا للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك: مررت بك أنت، ورأيتك أنت، وانطلقت أنت، وليس وصفًا بمنزلة الطويل إذا قلت: مررت بزيد الطويل، ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت: مررت به نفسه، وأتاني هو نفسه، ورأيته هو نفسه...».

وأما العَلَمُ فينعت بثلاثة أشياء[1]: بالمضاف إلى مثله نحو: مررت بزيد أخي عمرو، ورأيت عَبْدَ الله صاحبَ بشْرٍ. وبالمشار إليه نحو: مررتُ بزيد هذا، وجاءني عبد الله ذلك. وبما فيه الألف واللام نحو: قام زيدٌ العاقلُ ورأيت بِشْرًا الكريم.

وأما المشار إليه فَيُنْعَتُ بالأجناس التي فيها الألف واللام، نحو: مررتُ بهذا الرجل، ورأيتُ ذلك الغلام[2].

وأمّا ما فيه الألف واللام فينعت بمثله، وذلك نحو: مررت بالرجلِ العاقلِ، وجاءني الغلامُ الحسنُ[3].

وأما المضاف فينعت بمثله، نحو: مررت بغلامك ذي الجُمّة، وجاءني أخوك صديقُ عمرو، وبما فيه الألف واللام[4] نحو: جاءني أخوك العاقلُ، ورأيت غلامكَ الطويلَ[5].

---

(١) انظر: سيبويه: (٢:٦)، والمقتضب: (٤:٢٨١-٢٨٢).

(٢) انظر: سيبويه: (٢:٧-٨)، والمقتضب: (٤:٢١٦)، والأصول: (٢:٣٢)، وكون اسم الإشارة ينعت وينعت به هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون: لا ينعت ولا ينعت به ويُخَرِّجُ ما ظاهره ذلك على البدل أو عطف البيان، ووافقهم السهيلي ونقل عن الزجاج، انظر: المساعد: (٢:٤١٩).

(٣) وينعت كذلك بما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: مررت بالرجل ذي الخلق، انظر: سيبويه: (٢:٧)، والمقتضب: (٤:٢٨٣-٢٨٤)، والأصول: (٢:٣٢).

(٤) وينعت بثالث هو المبهم، نحو: مررت بصاحبك هذا، انظر: سيبويه: (٢:٧)، والمقتضب: (٤:٢٨٢)، والأصول: (٢:٣٢).

(٥) ذكر في هذه المسألة ما تنعت به أنواع المعارف الخمسة، ولم يذكر صلاحها؛ لأن تقع هي نعتًا سوى المضمر الذي ذكر أنه لا ينعت به، وتلخيص ذلك:

- أن الأعلام لا ينعت بها؛ لأنها ليست بحلية ولا نسب.
- وأن المبهم (اسم الإشارة) لا يقع نعتًا لما فيه الألف واللام؛ لأن المبهم أخص منه، وذلك أن تعريف المبهم يتعلق بالعين والقلب، وتعريف ما فيه الألف واللام يتعلق بالقلب وحده، وما تعرف بشيئين أخص مما تعرف بشيء واحد.
- وأن المضاف إلى ما فيه الألف واللام لا يقع نعتًا للمبهم، حتى لا يحصل في اسم واحد تعريفان من وجهين مختلفين.

انظر في ذلك: المقتضب: (٤:٢٢٢، ٢٨٤)، والتبصرة: (١:١٧٢-١٧٣)، وابن عصفور: (١:٢٠٦).

(٢٠٢) مسألة:

ويقال: بِكَمْ من شيء توصف النكرة؟.

والجواب: أنها توصف بخمسة أشياء(١):

أحدها: ما كان حِلْيَةً في الموصوف، أو في شيءٍ من سببه، نحو: (43b)مررت برجل أَحْمَرَ، وبآخرَ أَبيَض الثوبِ، وبغلامٍ كريمٍ أبوه.

والثاني: ما كان من فِعْلٍ له، أو لشيء من سببه، نحو: رجلٌ قائمٌ، وغلام مُقْبِلٌ، وامرأةٌ ذاهبٌ أبوها.

والثالث: ما كان فيه كالغريزة، نحو: رجل حليمٌ وعاقلٌ وفَهِمٌ.

والرابع: ما كان نسبًا إلى أبٍ أو أمٍّ أو بلدٍ أو صناعة أو جنس نحو: هاشميّ وفاطميّ ومصريّ وبزّاز وزَنْجيّ، وأما أشبه ذلك.

والخامس: ذو كذا، نحو: مررت برجلٍ ذى مالٍ، وبآخرَ ذى صَنْعَةٍ.

فإن عَرَّفْتَ شيئًا من هذا بالألف واللام صَلَحَ أن يكون صفةً للمعرفة.

---

(١) انظر هذه الخمسة وتفصيل شرحها في: الأصول: (٢:٢٣-٢٧)، والمقتصد: (٢:٩٠١-٩١٠).

باب عطف البيان

قال صاحب الكتاب:

«وهو عَكْسُ الكلام الذي هو الاسم والنعت، فَتُقَدِّمُ النعتَ وتؤخرُ الاسمَ؛ كقولك: جاءني المسلم زيدٌ، وصاحبُك عمرٌو، وصديقُك بكرٌ، والبزّازُ عَبْدُ الله. فَتُقِيمُ النعتَ مُقَامَ الاسم، وترفعه بالعامل، وتنصبه، وتجرّه، وتقيم الاسم العَلَمَ مُقَامَ النعت، تُبَيِّنُ الأولَ به، وتُدْخِلُهُ في إعرابه، كما تدخل النعت في إعراب الاسم، كأنه أحد حروفه، فإذا كان كذلك سمّاه البصريون عطفَ البيان»[1].

مسائل هذا الباب

(٢٠٣) مسألة:

ويقال: ما عطف البيان؟.

والجواب: أنه كالنعت والتوكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مُبَيِّنٌ لما تُجْريه عليه، كما يُبيِّنان ما يجريان عليه من الأسماء.

وإنما سُمِّي عطف بيان ولم يُقَلْ: إنه نعت؛ لأنه اسمٌ غير مشتق من فعل، ولا هو حِلْيَةٌ، ولا ضَرْبٌ من ضروب الصفات، فَعَدَلَ النحويون عن تسميته نعتًا، وسَمَّوْه عطف البيان؛ لأنه للبيان جيء به، وهو فارقٌ بين الاسم الذي يجرى عليه وبين ما له مِثْلُ اسْمِهِ[2].

---

(١) ويسميه الكوفيون الترجمة، انظر: المساعد: (١٢٣:٢).

(٢) من قوله: «وإنما سمى عطف بيان» إلى هنا هو نص كلام ابن السراج في الأصول: (٤٥:٢).

(٢٠٤) مسألة:

ويقال: ما الفرق بين عطف البيان والنعت[١]؟.

والجواب: أن عطف البيان يكون جنسًا ولقبًا وكنيةً[٢]، والنعت لا يكون إلا مشتقًّا، أو في معنى ما هو مشتق. وعطف البيان لا يتبع إلا معرفة[٣]، والنعت يتبع المعرفة والنكرة، وأصلُه في النكرة، وإنما جاء في المعرفة حين كثرت المُسَمَّيَاتُ وجاوزت قَدْرَ الأسماءِ[٤]، إلا أنهما مشتركان في البيان عن الاسم الأول الذي يجريان عليه، ويشاركهما في ذلك التوكيد[٥].

---

(١) بقي من الفروق بين النعت وعطف البيان – غير ما ذكره هنا –:

– أن النعت يكون مساويًا للمنعوت في التعريف، أو أقلّ منه تعريفًا، وعطف البيان لا يكون إلا أعرف من المعطوف عليه (ابن عصفور: ١:٢٩٤).

– وأن النعت معنًى: كلّ من كان فيه وجب أن يتصف به، مثل قولك: زيد العاقل، فكل من حصل فيه العقل فقد استحق الصفة بعاقل، وليس كذلك عطف البيان؛ لأنه ليس كل أحد يجب أن يسمى بزيد، فقد بان أن عطف البيان لو شاركه غيره في كل شيء لم يجب له مثل اسمه العلم (التبصرة: ١٨٣:١)، وانظر تفصيلاً في: الحلل في إصلاح الخلل: (١٠٨-١٠٩).

(٢) أي يكون بالجوامد.

(٣) أجاز الفارسيّ أن يتبع النكرة، ففي قوله تعالى: ﴿من شجرة مباركة زيتونة﴾ أعرب «زيتونة» عطف بيان على شجرة، انظر: ابن عصفور: (١:٢٩٤)، وفي المساعد أن مذهب الكوفيين أنه يكون في المعارف والنكرات، ونقل هذا عن الفراء والزمخشري، وأجازه ابن عصفور، انظر: المساعد: (٢:٤٢٤).

(٤) انظر: الأصول: (٢:٢٣).

(٥) والفرق بينه وبين التوكيد أن التوكيد قد وضع له العرب ألفاظًا مختصة به لا يجوز أن يكون بغيرها. انظر: ابن عصفور: (١:٢٩٤).

(٢٠٥) مسألة:

ويقال: ما الفرق بين عطف البيان والبدل(١)؟.

والجواب: أن عطف البيان مع ما يجرى عليه كالاسم الواحد ومن جملة واحدة، كما كان النعت كذلك، وليس كذلك البدل؛ لأنه والمبدلَ منه من جملتين، ولأن العامل يعملُ في عطف البيان وهو في مكانه والبدل يقدَّر أنه في موضع المبدل منه.

ويُبَيِّنُ لك هذا أنك تقول: يا أخانا زيدًا – فتنصبُ وتنوّنُ إذا أردت عطف البيان –؛ لأنه غير منادًى، (44a)فإن أردت البدلَ قلت: يا أخانا زَيْدُ، تَضُمُّ من غير تنوين؛ لأنه في تقدير: يا زيدُ.

---

(١) ذكر هنا أمرين للفرق بين البيان والبدل، والأمر الثاني هنا ذكره ابن السراج في الأصول: (٢:٤٦)، والصَّيْمري في التبصرة: (١:١٨٣)، وهو المفهوم من كلام سيبويه: (٢:١٨٤، ١٨٥)، والمبرد في المقتضب: (٤:٢٢١، ٢٢٢)، وزاد ابن عصفور فرقًا ثالثًا هو أن عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف، والبدل يكون بالمعارف والنكرات على حدٍّ سواء، انظر شرح الجمل: (١:٢٩٤)، والحلل في إصلاح الخلل: (١٠٩–١١٠).

باب البدل[1]

قال صاحب الكتاب:

«وهو الذي قدّمتُه من عطف البيان، إلا أنه تقدّر له إعادة العامل؛ كقولك: جاءني أخوك زيدٌ، تريد: جاءني أخوك جاءني زيدٌ، فإذا قدرته على هذا فهو بدلٌ، وإن قدّرته جزءًا من الأخ كما تقول: جاءني أخوك التاجرُ، فهو عطفُ بيانٍ، فإن قلت: جاءني زَيْدٌ أخوك، فالأخ نعتٌ لزيد إن قدّرته كالجزء منه، فإنْ قدّرته تقدير: جاءني أخوك، فهو بدل.

وكلُّ ما ذكرتُ في النعت أنه يمتنع من الأوجه الأربعة – نعت النكرة أنه لا يكون معرفة، ونعت المضمر أنه[2] لا يكون إلا مضمرًا، ونعت المظهر أنه لا يكون إلا مظهرًا، ونعت المعرفة أنه لا يكون إلا معرفة – فإنه يجوز في البدل، فتُبْدِلُ المعرفة من المعرفة والنكرة، وتُبدل النكرة من النكرة والمعرفة، وتُبدلُ المضمر من المضمر والمظهر، وتُبدلُ المظهر من المظهر والمضمر، وليس شيءٌ يمتنع من ذلك في باب البدل خصوصًا؛ كقولك: مررت برجلٍ زيدٍ، فهذا بدل معرفة من نكرة، ومررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ، فهذا بدل نكرة من معرفة، ومررت بزيدٍ أخيك وبأخيك زيدٍ، فهذا بدل معرفة من معرفة، ومررت به زيدٍ، فهذا بدل ظاهر من مضمر، وجاءني زيدٌ هو، فهذا بَدَلُ مضمر من مظهر، ورأيته إياه، فهذا بدلُ مضمر من مضمر، وقول الله عزّ وجلّ: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[3] هو بدل معرفة من معرفة وظاهر من ظاهر، وقوله عزّ اسمه: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[4] هو بدل نكرة

---

(١) هذه تسمية بصرية، أما الكوفيون فنقل عنهم ابن كيسان تسميته (تكريرًا)، ونقل الأخفش أنهم يسمونه (الترجمة) أو (التبيين) انظر: المساعد: (٢:٤٢٧).

(٢) زيادة على الأصل يقتضيها السياق.

(٣) الفاتحة ٦، ٧.

(٤) العلق ١٥، ١٦.

من معرفة، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي﴾[(1)]، هو بدل معرفة من نكرة.

والبدل على أربعة أوجه[(2)]:

تُبْدَلُ الشيءَ من الشيء وهُوَ هُوَ[(3)]، مثل جميع ما تقدم، ومثل: مررتُ بصاحِبِك زيدٍ وأبيك عَبْدِ الله، فالأبُ هو عَبْدُ اللَّه.

وتُبْدِلُ الشيءَ من الشيءِ وهو بعضُه، مثل: مررت بقومك ناسٍ منهم، وبإخوتك بَعْضِهِمْ، ومثل: ضربت زيدًا رَأْسَهُ أو يَدَهُ أو وَجْهَهُ أو ظَهْرَهُ أو بَطْنَهُ، أبدلت بعضًا من كلٍّ؛ لتبيّن موضع الضرب.

وبدلٌ ثالث ليس هو الأوّل ولا بعضَه، ولكن المعنى يصحّ عليه[(4)]، كقولك: سُلِبَ

---

(1) الشورى ٥٢، ٥٣.

(2) انظر هذه الأوجه الأربعة في: المقتضب: (١:٢٦-٢٨، ٤:٢٩٥-٢٩٨)، والكامل المبرد: (٦:١٢٢-١٢٤)، والتبصرة: (١:١٥٦-١٥٩)، والمقتصد: (٢:٩٣٠-٩٣٥)، وفاتحة الإعراب: (١٨٩-١٩٠)، وهي متناثرة في كلام سيبويه، انظر: (٥:٢٧٢) (الفهارس).

وجعل ابن عصفور وابن مالك وابن عقيل البدل على ستة أقسام: ثلاثة اتفق النحاة على جوازها، وورد بها السماع، وهي: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وواحد ورد به السماع إلا أن النحاة اختلفوا فيه وهو بدل البَدَاء وهو أن تبدل اسمًا من اسم بشرط أن يكون الأول قد بدا لك في ذكره نحو: أكلت سمكًا لحمًا تمرًا، وبعضهم يجعله من العطف بعاطف محذوف. أما الاثنان الجائزان قياسًا ولم يرد بهما سماع فهما بدل الغلط وبدل النسيان، والأحسن فيهما أن يؤتى ببَلْ حتى لا تتوهم الوصفية، انظر تفصيلاً في: شرح ابن عصفور: (١:٢٨١-٢٨٤)، والمساعد: (٢:٤٣٠-٤٣٦)، والكافية الشافية: (٣:١٢٧٤-١٢٧٨).

(3) هو ما عبر عنه الجمهور ببدل الكل من الكل، واختار ابن عقيل أن يطلق عليه: بدل موافق من موافق، وبعض المغاربة يقول: بدل الشيء من الشيء، وأطلق عليه ابن مالك: البدل المطابق، وذكر المطابقة عنده أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، انظر: المساعد: (٢:٤٣٠)، والكافية الشافية: (٣:١٢٧٦).

(4) هو ما عبّر عنه الجمهور ببدل الاشتمال، وضابطه عند الزجاج: أن تبدل اسمًا من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول، وبعضهم يرى أن الشرط هو أن يكون الثاني مشتملاً على الأول ومحيطًا به، واختار ابن عصفور في ضبطه أن يكون الأول مشتملاً على الثاني. انظر تفصيلاً في: ابن عصفور: (١:٢٨١-٢٨٢)، والمساعد: (٢:٤٣٣-٤٣٤).

زيدٌ ثوبُه، تبدل الثوب من زيد؛ لأن السلب على الثوب وقع، وكذلك سألتُ عن زيدٍ أمرِه، وعن عمرٍو خَبَرِهِ، وعن عبد الله تَصَرُّفِهِ؛ لأن السؤال عن هذه الأمور وقع، قال الله جلّ ذكره: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فيه﴾[1]؛ لأن المسألة إنما وقعت عن القتال (44b)في الشهر الحرام، وكذلك: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ﴾[2]؛ لأنهم أصحاب النار، كما أنهم أصحاب الأخدود.

وبدلٌ رابع لا يقع في قرآن ولا شعر إنما يقع في كَلَام غالطٍ، أو ساهٍ، أو من سبقه لسانُه بغير ما يريد، مثل أن يقول: جاءنى زيدٌ، وإنما أراد أن يقول: جاءنى عمرٌو، فسبقه لسانه بزيدٍ، أو غَلِطَ، أو سَهَا، فسبيلُ هذا أن تقول: بَلْ عَمْرٌو، وإن حَذَفَ بَلْ وقال: جاءنى زيدٌ عمرٌو - على ما ذكرت من التقدير - جاز.

مسائل هذا الباب

(٢٠٦) مسألة:

ويقال: ما البدل؟.

والجواب: وَضْعُ شيء مكان شيء، كوضع الدرهم الجيّد موضع الدرهم الزائف، أو وضع ثوب موضع ثوب آخر؛ لغرضٍ من الأغراض، فسمّى النحويون هذا القبيل بدلاً؛ لأن الثانىَ يُقَدَّرُ فيه فى موضع الأول، كقولك: قام أخوك زيدٌ، فإذا أردت عِبْرَتَه قلت: قام زيدٌ، وهذا قول أبى العباس المبرّد[3]. ومن النحويين من لا يقدّر

---

(١) البقرة (٢١٧). (٢) البروج (٤، ٥).

(٣) انظر: المقتضب: ٣٩٥:٤، وتقدير الثاني في موضع الأول في هذا الباب ليس المراد منه إلغاء الأول وإزالة فائدته، بل المراد أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبيين النعت للمنعوت؛ إذ لو كان على الإلغاء لكان قولنا: زيد رأيت أباه عمرًا، في تقدير: زيد رأيت عمرًا، وهذا فاسد محال، انظر: سيبويه: (١٥٠:١)، (تعليق الرماني بالهامش) وانظر أيضًا: المقتضب: (٣٩٥:٤، ٣٩٩)، والتبصرة: (١٥٦:١). =

حذف الأول، ويحتج بأن يقال: قام الذى رأيتُهُ زيدًا، وزيدٌ بدلٌ من الهاء التى فى رأيته، ولا يجوز: قام الذى رأيتُ زيدًا؛ لأنه يبقى (الذى) بلا عائد، وهذا محال.

(٢٠٧) مسألة:

ويقال: ما الدليل على أنَّ البدل والمبدل منه من جملتين؟.

والجواب: أنه لو لم يكن من جملتين لما جاز بَدَلُ المعرفة من النكرة، وبدَلُ النكرة من المعرفة[1]، وبَدَلُ المظهر من المضمر، وبَدَلُ المضمر من المظهر[2]، كما لم يَجُزْ

= وعلى هذا فمن الممكن أن يُرَدَّ إلى هذا الرأى ما ذكره المجاشعيّ بعد ذلك من أن بعض النحويين لا يقدر حذف الأول؛ إذ ليس المقصود هنا الحذف اللفظى، حتى يستقيم لهم ما استدلوا به، وإنما المقصود الحذف المعنوى الذي ذكرته من قبل. انظر: ابن عصفور: (١: ٢٨٠).

وهذا كله مبنيّ على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه، ومن العلماء من ذهب إلى أن العامل في البدل مقدر من جنس العامل في المبدل منه، ولذا اشتهر عنهم أن البدل على نية تكرار العامل، وقد ظهر هذا العامل في نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف ٧٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ. مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ..﴾ [الروم ٣١، ٣٢] وكلام المجاشعيّ في المسألة التالية يشير إلى هذا الرأى، حيث ذكر أن البدل والمبدل منه من جملتين، واستدل على ذلك.

(١) إبدال النكرة من المعرفة والعكس لا يحتاج إلى شرط عند البصريين، ونقل عن الكوفيين والبغداديين أنهم لا يبدلون النكرة من المعرفة إلا إذا كانت من لفظ الأول، ونقل عنهم أيضًا أنهم لا يفعلون ذلك وعكسه إلا بالشرط المذكور، ونقل عنهم كذلك اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة، كما نقل عنهم في إبدال النكرة من النكرة اشتراط وصف المبدلة. (انظر: المساعد: ٢: ٤٢٨- ٤٢٩، وابن عصفور: ١: ٢٨٦).

(٢) إبدال المضمر من المظهر جائز عند سيبويه، وإبدال المظهر من المضمر قبيح عنده (٢: ٣٨٦- ٣٨٧) وأجاز الإبدالين معًا كذلك المبرد في المقتضب: (٤: ٢٩٦)، وابن السراج في الأصول: (٢: ٤٦)، والصيمرى في التبصرة: (١: ١٥٧).

وهي إجازة مبناها الاقتياس، فنحو قولنا: رأيت زيدًا إيّاه ورأيتك زيدًا، لم يسمع في كلام العرب نثره ونظمه، قال ابن عقيل: ولو استعمل كان توكيدًا (المساعد: ٢: ٤٣٠).

وذهب ابن مالك إلى أن الظاهر لا يبدل من الضمير للحاضر إلا إذا أفاد توكيدًا أو كان بعضًا، أو كبعض، وَعَنَيْتُ به بدل الاشتمال. وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك البدل بلا شرط (الكافية الشافية: ٣: ١٢٨١-١٢٨٥). وذهب الشيخ عبد القاهر إلى أنه يجوز البدل من المضمرات كلها إلا اثنين:=

ذلك في النعت لمّا كان من جملة واحدة، ويؤكدّ هذا أن العاملَ قد جاء مظهرًا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[1] فقوله: ﴿لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ بلا خلاف وقد ظهر الجارّ في البدل[2]، وحكم الرافع والناصب في هذا حُكْمُ الجارّ، ومثله قول الشاعر:

٦٢- نَـهِـلَ الزَّمـانُ وَعَـلَّ غَـيْـرَ مُـصَـرِّدِ   مِـنْ آلِ عَـتَّـابٍ وَآلِ الأَسْـوَدِ

مِـنْ كُـلِّ فَـيَّـاضِ الـيَـدَيْـنِ إِذَا غَـدَتْ   نَـكْـبَـاءُ تُـلْـوِي بِـالْـكَـنِـيـفِ المُوصَـدِ[3]

فأبدل قوله: (من كل فيّاض اليدين) من قوله: (من آل عتّاب وآل الأسود)، وأعاد الجارّ، كما أُعيد في الآية.

(٢٠٨) مسألة:

ويقال: إذا قلنا: مررت بزيدٍ رجلٍ صالحٍ، علام تجرُّ (رَجُلًا)؟.

= أحدهما ضمير المخاطب، والثاني ضمير المتكلم، لا يجوز أن تقول: مررت بك زيدٍ، ولا: مررتَ بي زيدٍ (المقتصد: ٢:٩٣٠) وما بعدها. وانظر بعض خلاف في الإبدال من الضمير في: ابن عصفور: (٢٨٩:١-٢٩١).

(١) الأعراف ٧٥.

(٢) ظهور العامل في البدل معه كثير متفق عليه إذا كان حرف جر، وقد يجب في نحو: مررت بزيدٍ به، ولكنهم اختلفوا في إظهار الرافع والناصب، فالأكثرون على المنع وقيل: يجوز، واختاره ابن عصفور، وهو قليل في الكلام وشرطه قيام قرينة تؤمن من اللبس. اهـ. (المساعد: ٢:٤٢٨)، فقول المجاشعيّ هنا إذن ليس من المتفق عليه.

(٣) البيتان من الكامل، وهما لرجل من خثعم (المبهج، لابن جنى ٣٩) ذكر ذلك المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (١:٨٠٥). والنَّهَل: الشرب الأول. والعَلَل: الشرب الثاني. والتصدير: تقليل الشرب. وقَصَدَ الشاعر إلى بيان تأثير الزمان في الذين ذكرهم حالاً بعد حال، ووقتًا بعد وقت، وأنه استوفى منهم ما أراد دَفْعَة بعد أخرى، وثانيةً بعد أولَى، غير مُقَلِّل ولا مطفِّف. والفيّاض: الكثير السيلان. والنكباء: ريح تنكبت عن مهابّ الرياح الأربع. وتُلْوِي: تذهب به. والكنيف: الحظيرة من الشجر. والمؤصَد: الذي جُعِلَ له إصاد؛ إحكامًا له، والإصاد: عتبة الباب. والمعنى: أن الزمان ألحّ عليهم، وتناول منهم الأفضل فالأفضل تناولاً لا تقليل فيه، فذهب بكل رجل سخيّ واسع المعروف.

والجواب: على البدل من زيد.

فإن قيل: فهل يجوز فيه النصب؟

قيل: يجوز من وجهين:

أحدهما: أن تجعل رجلاً تَوْطِئَةً للحال، وصالحاً.

والثاني: أن تجعل رجلاً وصالحاً حالاً بعد حالٍ، كأنك تريد: مررت بزيدٍ كاملاً وغَيْرَ طِفْلٍ.

فإن قيل: فهل يجوز فيه الرفع؟

قيل: يجوز على الجواب، كأن قائلاً قال لك: مَنْ زيدٌ؟ وما زيدٌ؟ فقلت: رجلٌ صالح، أي: هو رجلٌ صالحٌ.

(45a)وعلى هذا قوله تعالى: ﴿بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُم النَّارُ﴾(1)، و﴿مَآ أَدْرَاكَ مَاهِيَهْ. نارٌ حامِيَةٌ﴾(2) ويجوز في غير القرآن: لَنَسْفَعًا بالناصية ناصيةً كاذبة(3) وناصيةٌ كاذبةٌ – على ما قدّمناه – وهذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه وهو قول كُثَيِّر(4):

٦٣ – وَكُنْتُ كَذِي رِجْلَيْنِ رِجْلٍ صَحِيحَة وَرِجْلٍ رَمَى فيهَا الزَّمَانُ فَشلَّتِ(5)

ينشد: رجلٌ صحيحةٌ، ورجلٍ صحيحةٍ، ورجلاً صحيحةً.

(٢٠٩) مسألة:

ويقال: ما يجوز في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ﴾(6)؟.

---

(1) الحج ٧٢ – والقراءة بالرفع للجمهور، وبالنصب قراءة ابن أبي عبلة وإبراهيم بن يوسف عن الأعمش وزيد بن عليّ، وبالجر قراءة ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح عن قتيبة، انظر: البحر المحيط: (٦:٣٨٩).

(2) القارعة: ١٠، ١١.

(3) العلق: ١٥، ١٦.

(4) هو: كُثَيِّر بن عبد الرحمن الخزاعي، صاحب عَزّة، شاعر، توفي سنة ١٠٥هـ.

(5) من الطويل، لكثير عزة، انظره في: ديوانه: (١:٤٦)، والمساعد: (٢:٤٣١)، وابن عصفور: (١:٢٨٦، ٢:٣٧٦)، وجمل الزجاجي: (٢٤).

(6) الشورى ٥٢، ٥٣ – والمأثور هو القراءة بالجر، على البدلية، وجواز الرفع أو النصب إنما هو على مجرى القواعد النحوية، ولم تُؤْثَر به قراءة.

والجواب: أنه يجوز فيه الجر على البدل - وبذلك قرئ - والنصب على المدح، والرفع عليه أيضًا، إلا أنك تضمر في النصب (أعني) وفي الرفع (هو)، والعَرَبُ تقطعُ الثاني من الأول إذا أرادت المدح والتعظيم أو الذم أو الشتم.

وعلى المدح حملوا قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾[1]. وعلى الذم حملوا قراءة من قرأ: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[2]

(٢١٠) مسألة:

ويقال: ما يجوز في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ..﴾[3]؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا فيه:

فذهب جُمهور البصريين إلى أن (قتالاً) بدلاً من الشهر الحرام؛ لأن سؤالهم عن الشهر الحرام إنما كان من أجل القتال فيه[4]، وهذا هو الظاهر.

وذهب أبو عبيدة[5] إلى أنه جُرّ على الجوار[6]، كما قالوا: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ. وهذا من أغلاط العرب، ولا يجوز أن تُحْمَلَ عليه كتابُ الله عزّ وجلّ؛ والدليل على

---

(١) النساء ١٦٢ - والقراءة برفع المقيمين، لابن جبير وعاصم الجحدري وابن مسعود، وبنصبها قراءة أُبَيّ. وانظر أعاريب أخرى في: إعراب القرآن للنحاس: (١:٥٠٥-٥٠٦).

(٢) المسد ٤ - وقراءة النصب (ذمًا) هي قراءة ابن محيصن وعاصم وغيرهما، وقراءة الرفع للجمهور، انظر: البحر المحيط: (٨:٥٢٦).

(٣) البقرة ٢١٧ - وتوجيهه هنا منصبٌّ على قراءة الجمهور بجرّ (قتال) وقد قرئ برفعه على تقدير همزة الاستفهام، ويكون (قتال) مبتدأ، والتقدير: أقتالٌ فيه؟ وتكون الجملة بدلاً من الشهر الحرام، انظر: البحر المحيط: (٢:١٤٥).

(٤) انظر: سيبويه: (١:١٥١)، وإعراب القرآن للنحاس: (١:٣٠٧).

(٥) هو: معمر بن المثنى، صاحب (مجاز القرآن) توفى سنة ٢٠٩هـ.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس: (١:٣٠٧)، والبحر المحيط: (٢:١٤٥).

أنه من أغلاطهم أنهم متى ثَنَّوا أَعْرَبُوا؛ لأن الالتباسَ حينئذٍ قد ارتفع، وهذا قول الخليل[1].

وذهب الفراء إلى أنه جُرَّ على التكرير[2].

وهذه العبارة يُحْتَمَلُ أن يكون أراد بها البدل، ويُحْتَمَلُ أن يكون أراد إضمار (عَنْ)؛ لأن الأولى تدل عليها، وهذا كأنه من قول الكسائيِّ؛ لأنه قال: هو على إضمار (عَنْ)[3]

(٢١١) مسألة:

ويقال: هل يجوز: سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ – بالنصب – ؟.

والجواب: أنه يجوز على أنه مفعول ثانٍ لـ (سُلِبَ)[4].

---

(١) في سيبويه: (٤٣٧:١): «وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا: هذان جحرًا ضبٍّ خربان، من قِبَلِ أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدّة الأول وكان مذكرًا مثله أو مؤنثًا» اهـ.

وقول أبي عبيدة: (بالجر على الجوار)، يحتمل أنه أراد الجر على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة، وذلك خطأ منه، ووجه ذلك أن يكون تابعًا لما قبله في الرفع أو النصب من حيث اللفظ والمعنى، فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الجر؛ لمجاورته لمجرور لا يكون تابعًا له من حيث المعنى، وهنا لم يتقدم مرفوع ولا منصوب فيكون (قتال) تابعًا له، فيعدل به عن إعرابه إلى الجر على الجوار. ويحتمل أنه أراد بالجر على الجوار أنه تابع لمجرور، فجرّه؛ لكونه مجاورًا هذا المجرور، أي: صار تابعًا له دون إرادة المصطلح المعروف، جاز ذلك ولم يكن خطأ وكان موافقًا قول الجمهور، إلا أنه أغمض في العبارة، وألبس في المصطلح. انظر: البحر المحيط: (١٤٥:٢).

وقولهم: هذا جحر ضبٍّ خربٍ، مثال مشهور وارد عن العرب، جار مجرى المثل. وهو يثير مشكلة نحوية، هي: هل يخطىء العربي في كلامه؟ انظر تفصيل ذلك في مقدمة كتابنا (اللحن في اللغة: مظاهره ومقاييسه) الطبعة الثانية.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: (١٤١:١)، وإعراب القرآن للنحاس: (٣٠٧:١)، والبحر المحيط: (١٤٥:٢)، وفي الأخيرين أن الذي يقول: جُرّ على التكرير، هو الكسائي لا الفراء، أما الفراء فيقول صراحة: مخفوض بـ (عَنْ) مضمرة.

(٣) انظر التعليقة السابقة.

(٤) لأن الفعل (سلب) ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فَحَلَّ المفعول الأول محل الفاعل بعد حذفه، وبقي الثاني على نصبه بالفعل (سلب) قبل بنائه لما لم يُسَمَّ فاعله، قال ابن عصفور: «وهذا المذهب فاسد؛ لأن العالم إذا ذهب لفظًا وتقديرًا لم يجز إبقاء عمله، وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير؛ ألا ترى أن المعنى ليس إلا على إسناد الفعل للمفعول؟» انظر: شرح الجمل: (٥٤٤:١).

والكوفيون يقولون: هو خَبَرُ ما لم يُسَمَّ فاعله(١).

وسيبويهِ يقول: هو مفعولُ مفعولٍ بمنزلة الفاعل(٢).

وهذا كُلُّه يرجع إلى أنه مفعول ثان لـ (سُلِبَ)؛ لأن سَلَبَ تتعدى إلى مفعولين بمنزلة أَعْطَيْتُ، تقول: سَلَبْتُ زيدًا ثوبَهُ، كما تقول: أعطيت زيدًا ثوبَهُ، ومن قال: سَلَبْتُ زيدًا ثَوْبَهُ - وجعل ثَوْبَهُ بدلاً من زيد - قال إذا بَنَى الفعلَ للمفعول: سُلِبَ زيدٌ ثوبُهُ، وإنما يجوز هذا فيما اشتمل عليه المعنى(٣).

ولو قلت: ضُرِبَ زيدٌ أبوه، لم يَجُزْ؛ لأنه غَيْرُهُ وليس ملتبسًا به، وأهل الكوفة يجيزونه(٤).

---

(١) حجة هذا المذهب أن بعض النحاة يُسَمّون المنصوب إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبرًا؛ نحو: ما زيد قائمًا، فقائمًا منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل، فسماه خبرًا لذلك، وسمى المرفوع قبله اسم ما لم يسمّ فاعله وهو رأي الزجاجيّ، ويقول: «إنه ليس من ألفاظ البصريين، ولكنه تقريب على المبتدأ» اهـ. انظر: جمل الزجاجيّ: (٧٨).

ويرى ابن عصفور أن هذا قياس فاسد؛ لأن قائمًا في: ما زيد قائمًا، خبر عملت فيه ما، وكان في أصله خبر المبتدأ، ولا يتصور هذا هنا. انظر: شرح الجمل: (١:٥٤٤).

(٢) انظر: سيبويه: (١:٤١-٤٢).

(٣) أي فيما كان أحد المنصوبين مشتملاً على الآخر، وكان في الثاني ضمير يعود على الأوّل، فلو قلت: أُعْطِي زيدٌ درهمه، لا يصح الرفع في درهمه؛ لعدم اشتمال أحدهما على الآخر، ولو قلت: أعطي زيد ثوبًا، لا يصح الرفع بدلاً كذلك؛ لعدم الضمير الرابط.

(٤) في المساعد: (٢:٤٣٤): «وحكى البصريون عن الكوفيين إجازة: مررت بزيد ابنه، كما جاز: سُلِبَ زيد ثوبُه، وخَطَّؤوهم في ذلك؛ للفرق بأن في سلب دلالة على المسلوب» اهـ.

وإنما منعوا في: ضُرِبَ زيد أبوه، أن يكون بدل اشتمال؛ لأن ضابط هذا النوع من البدل هو أن يكون الثاني غير الأول ويصح الاستغناء به عنه وليس بعضه، والمثال المذكور لا يصح فيه الاستغناء بالثاني عن الأول، وإذا منع أن يكون من بدل الاشتمال فلا مانع أن يكون بدل غلط أو نسيان؛ لأن الشرط فيه أن يباين الثاني الأول مطلقًا وقصدًا.

(٢١٢) مسألة:

ويقال: على كم من وجه (45b) يجوز: ضُرِبَ زيدٌ رَأْسُهُ؟.

والجواب: أن سيبويه(١) قال: يجيء هذا على وجهين: على أنه أراد: ضُرِبَ رَأْسُ زَيْدٍ، ولكنه ثَنّى الاسمَ توكيدًا.

أو على أنه تكلّم فقال: ضُرِبَ زيدٌ، ثم بَدَا لَهُ أن يُعَيِّنَ الموضع الذى وقع فيه الضرب.

وعلى الوجه الأول يُتَأَوَّلُ قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾(٢). وهذا مذهب البصريين.

فأما الكسائى(٣)، فأجاز أن يكون هذا شرطًا والجزاءُ محذوفًا، والتقدير عنده: من استطاع إليه سبيلاً فَلْيَحُجَّ، أو: فَعَلَيْهِ الحجُّ.

---

(١) انظر: سيبويه: (١٥٠:١-١٥١)، وقول سيبويه «ثَنّى الاسم توكيدًا» لا يقصد به التوكيد المعروف بين التوابع، ولكنه يقصد أعاده مرة ثانية لتوكيده في النفس؛ ذلك لأنه إذا قال: ضُرِبَ زيدٌ، فهم السامع أن أحد أعضاء زيد قد ضُرِبَ، وفي جملتها الرأس، فإذا ذكر الرأس بعد ذلك فكأنه ذكر مرتين: مرة في جملة زيد، وأخرى على سبيل الاستقلال، أو يقال: إن المتكلم حين قال: ضُرِبَ زيد، أراد في نفسه: رأس زيد، من باب إطلاق الكلّ وإرادة الجزء، ثم يذكره لفظًا بعد أن ذكره نيةً.

(٢) آل عمران ٩٧، فكأن المراد بالناس أولاً هم المستطيعون، من باب المجاز بإطلاق الكل وإرادة البعض، ثم ذكرهم بعد ذلك لفظًا بعد أن ذكرهم نية، وفي ذلك توكيد بالتكرير.

ولا يصح جعل (مَنْ) في الآية فاعلاً بالمصدر (حِجُّ)؛ لفساد المعنى؛ إذ يكون المعنى عليه: ولله على الناس أن يحج مستطيعهم، فيلزم عليه تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع، وانظر: المغنى: (٦٩٤-٦٩٥).

(٣) أخرج الكسائي هذه الآية من باب البدل؛ إذ يشترط في بدل البعض وبدل الاشتمال وجود ضمير يعود على المبدل منه، وما هنا ليس كذلك، وجوّز كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، أو شرطية فالمحلوف جوابها، ورأى أن حذف جواب الشرط أو الخبر - لفهم المعنى - أحسن من حذف الضمير من البدل، يقول ابن عصفور: (٢٨٥:١): «وهذا الذي ذهب إليه حسن جدًا» اهـ. وانظر: المغنى: ٦٩٥.

(٢١٣) مسألة:

ويقال: هل يجوز أن يُبْدَلَ الفعلُ من الفعل؟.

والجواب: أنه يجوز إذا كان المعنى مشتملاً عليه(١)، وأكثر ما يجيء ذلك في الشرط والجزاء.

فممّا جاء منه في الشرط قول الشاعر:

٦٤- مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا(٢)

فأبدل تُلْمِمْ من تَأْتِنَا.

ومما جاء منه الجزاء قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿وَمَنْ يَفْعَل ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾(٣).

---

(١) يشير كلامه هذا إلى أن إبدال الفعل من الفعل يكون من بدل الاشتمال، وهو ما أشار إليه ابن السراج في الأصول: (٢:٤٩)، بقوله: «إذا كان ضربًا منه» والصَّيْمري في التبصرة: (١:١٦١-١٦٢)، بقوله: «وإذا كان في معناه ولا يجوز فيه شيء من أقسام البدل غير هذا» اهـ.

ويفهم من كلام سيبويه أنه أجاز في الفعل نوعين من البدل هما: بدل الكل وبدل الغلط، قال في: (٣:٨٦): «وسألت الخليل عن قوله: متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا..».

قال: تلمم بدل من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء: مررت برجل عبد الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام، كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر» اهـ. وهذا يشير إلى بدل الكل، بدلالة التنظير بقوله: مررت برجل عبد الله، فعبد الله لا يصح إلا على بدل الكل.

ثم قال في: (٣:٨٧): «وسألته: هل يكون: إن تأتنا تسألنا نعطك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول؛ لأن الأولَ الفعلُ الآخرُ تفسير له وهُوَ هُوَ، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه. ونظير ذلك في الأسماء: مررت برجل حمارٍ، كأنه نسي ثم تدارك كلامه» اهـ. وكلام المبرد في المقتضب في: (٢:٦٢-٦٣)، يشمل النوعين مثل سيبويه. وفي المساعد: (٢:٤٣٨-٤٣٩): «وفي البسيط: اتفقوا على بدل الشيء، وأما الاشتمال فقيل: ممتنع والفعل لا يشتمل على الفعل، وقيل: جائز، ومنه «يضاعف له العذاب» وبدل الغلط أجازه سيبويه وجماعة القياس يقتضيه، وبدل البعض ممتنع، فالفعل لا يتبعض».

(٢) من الطويل، لعبيد الله بن الحر، أو الراعي، انظره في: الفرائد: (٢:٧٣٦)، وابن عصفور: (١:٢٧٩، ٢:٢٠٣)، والتبصرة: (١:١٦٢)، وفاتحة الإعراب: (٢٧)، والكافية الشافية: (٤:١٦٠٨)، والزاهر: (٢:١٠٩)، وجمل الخليل: (١٤٣، ١٩٧)، والمطالع السعيدة: (٢:٢٢٩).

(٣) الفرقان ٦٨، ٦٩، والقراءة بالجزم لنافع وابن عامر وحمزة الكسائي، وقرأ أبو بكر عن عاصم بضم الفاء من «يضاعف»، وفي الضم قولان: أحدهما أن يقطعه عما قبله، والآخر أن يكون محمولاً على المعنى، كأن قائلاً قال: ما لُقِيُّ الآثام؟ فقيل: يضاعف له العذاب، والجزم أَوْلَى. انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٣:١٦٨)، وفي الآية قراءات أخرى انظرها في: البحر المحيط: (٦:٥١٥).

وقد جاء في غير ذلك، قال:

٦٥ - إنَّ عَلَـيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَـايِـعَـا

تُـؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا[١]

(٢١٤) مسألة:

ويقال: لَمَ جاز بدل الغلط في الكلام، ولم يَجُزْ في القرآن، ولا في الشعر[٢]؟.

والجواب: أن القرآن مُنَزَّهٌ عن الغلط والسهو والنسيان؛ لأن الله تعالى لا يجوز عليه شيء من ذلك.

وأما الشعر فإن الشاعر يُحْكِمُهُ ويُعيد فيه نظره ويُثَقِّفُهُ من جميع جهاته، فلم يَجُزْ فيه ذلك.

وجاز في الكلام؛ لأن لسان المرء في المنثور قد يسبق إلى ما لا يريد فيتداركه ويرجع إلى ما أراد[٣]. والأَجْوَدُ أن يأتي بحرف الاستدراك فيقول: بَلْ كذا[٤].

وفي بدل الغلط نكتةٌ ينبغي أن يُوَقَّفَ عليها، وذلك أن ينظر المتكلم: فإن كان قد تَبَيَّنَ له الغلطُ بعد أن نَوَّنَ الاسم أتى بالاسمِ الثاني ووقف عليه، أو أعرب إن اتصل بشيء بعده، وإن كان إنما تبيّن له الغلطُ قبل أن يُتِمَّ الاسمَ الأوّلَ فإنه يقف عليه، ولا يجوز أن يُعْرِبَهُ؛ لأنه يصير معتمدًا للغلط، وذلك لا يجوز.

---

(١) من الرجز، من الأبيات الخمسين. انظره في: سيبويه: (٦٥:١)، والتبصرة: (١٦٢:١)، والمقتضب: (١٦٣:٢)، وعمدة الحافظ: (٥٩١).

(٢) أما عدم جوازه في القرآن فمسلَّم من الجميع؛ لما ذكره، وأما عدم جوازه في الشعر، فعلى هذا جمهور العلماء - وهو المشهور - وذهب البطليوسي في الحلل في إصلاح الخلل (١٢٩) إلى أنه تأمل هذا فوجده غير صحيح على إطلاقه، ووجد أن الغلط على قسمين: أحدهما يقع من غير إرادة المتكلم، والآخر يقع بتعمد المتكلم وقصده، يريد بذلك المبالغة، قال: وهذا النوع كثير في الشعر، وذكر منه أمثلة وشواهد، انظرها في: الحلل: (١٢٩-١٣١).

(٣) انظر ما جاء به من تعليل في التبصرة: (١٥٩:١-١٦٠).

(٤) انظر: سيبويه: (٤٣٩:١-٤٤٠)، والمقتضب: (٢٩٨:٤)، وجمل الزجاجي: (٢٦).

باب النسق[1]

قال صاحب الكتاب:

«ويسميه البصريون العطف بالحروف، وحروفه عشرة[2]: (الواو) للاجتماع، (الفاء) للإتباع، و(ثُمّ) للتراخي، و(أَوْ) لأحد الشيئين اللَّذَيْنِ يقع (أَوْ) بينهما، و(لا) تنفي عن الثاني ما دخل فيه الأول، و(أَمْ) تقع بعد ألف الاستفهام عديلةً لها بمعنى أَيّ، و(بَلْ) للاستدراك بعد الإثبات والنفي، و(لكِنْ) للتدارك بعد النفي خاصة، و(إمَّا) بمنزلة أَوْ في الشك والتخيير، و(حَتَّى) كالواو، إلا أن ما بعد حَتَّى مُحَقَّرٌ عما قبلها، أو مُعَظَّمٌ.

وهذه الحروف العشرة (46a)تُدْخِلُ ما بعدها في إعراب ما قبلها، رفعًا كان أو نصبًا أو جرًّا، تقول: جاءني رجلٌ وامرأةٌ، ورأيت رجلاً وامرأةً، ومررت برجلٍ وامرأةٍ. وكذلك قام زيدٌ وعمرٌو، وضربت زيدًا وعمرًا، ومررت بزيدٍ وعمرٍو. وكذلك إن جعلت موضع الواو فاءً أو ثُمَّ أو أَوْ أو لا أو بل أو لَكِنْ، فالإعراب بحاله، وإن تغيرت المعاني.

والاختيارُ - إذا عَطَفْتَ بالواو - أن تُخْرِجَ الخبرَ والضميرَ على عدد الأسماء، كقولك: زيدٌ وعمرٌو قائمان، وزيدٌ وعمرٌو قاما، وزيدٌ وعمرٌو مررتُ بهما.

---

(١) تسمية كوفية، وأكثر ما يقول سيبويه: باب الشركة، انظر: المساعد: (٢:٤٤١).

(٢) هذه هي عدة الحروف العاطفة المشهورة عند العلماء، وفي بعضها خلاف سنعرض له في حينه، وزاد البغداديون والكوفيون على هذه الحروف (ليس) في نحو قوله: [إنما يجزى الفتى ليس الجمل]. كما زاد الكوفيون (كيف وأين وهلاّ) في نحو قول العرب: ما أكلت لحمًا فكيف شحمًا، ولقيت زيدًا فأين عمرًا، وضربت زيدًا فهلاً عمرًا. وزاد الأخفش والفراء (إلّا) في نحو قوله تعالى: ﴿إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم﴾ وزاد صاحب المستوفى والكوفيون (أَيْ) في نحو: هذا الغضنفر، أيْ: الأسد، وأثبت الكسائي (لولا) عاطفة، وكذلك (متى) في نحو: مررت بزيدٍ فلولا عمرٍو، أو: فمتى عمرو. انظر: ابن عصفور: (١:٢٥٥-٢٥٦)، والمساعد: (٢:٤٤٢-٤٤٣).

ويجوز التوحيد في جميع ذلك، فتقول: زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، حذفت خبر الأول ودَلَلْتَ عليه بخبر الثاني، وكذا: زيدٌ وعمرٌو قام، وكان زيد وعمرو ضربته، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[1]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[2]، فَوَحَّدَ الضمير، ولو ثنّاه خرج على عدّة ما تقدم من الأسماء.

وتقول: زيدٌ فعمرٌو قائمٌ - تُوَحِّدُ -، ولو ثَنَّيْتَ فقلت: قائمان جاز، وكذلك: زيدٌ ثم عمرٌو قائمٌ، ويجوز: قائمان، فأمّا: زيد أَوْ عمرو قائمٌ، فالتوحيدُ لا غَيْرُ، وكذلك: إمّا زَيْدٌ وإمّا عمروٌ قائمٌ - التوحيدُ لا غَيْرُ - وكذلك: زيدٌ بَلْ عمرٌو قائمٌ - التوحيدُ لا غَيْرُ - وكذلك: ما زيد وَلَكِنْ عمرٌو قائمٌ - التوحيدُ لا غَيْرُ - وأمّا: القومُ حَتَّى زيدٌ خارجون، فَجمْعُ الخبر الوجهُ، ولو قلت: حتى زيدٌ خارجٌ - فَحَذَفْتَ خَبَرَ الأول وجعلتَ الخَبَرَ عن الثاني - جاز».

مسائل هذا الباب

(٢١٥) مسألة:

ويقال: ما المُوَاخاةُ[3] بين حروف العطف؟ وكيف ترتيبها؟.

والجواب: أن الواو والفاء وثُمّ مُتَوَاخِيَاتٌ؛ لأنهن يُدْخِلْنَ ما بعدهن في حكم ما قبلهن وفي إعرابه، إلاّ ما بينهن من التفاوت في الاجتماع والتعقيب والتراخي. وأَوْ وأَمْ وإمّا متواخياتٌ؛ لأنهن لأحد الشيئين فقط. وبَلْ ولَكِنْ متواخيان؛ لأنهما مُوجِبَانِ للثاني دون الأوّل. ولا وحَتَّى مفردتان؛ لأن (لا) تُخْرِجُ الثاني مما دخل فيه الأول،

(١) التوبة ٦٢.

(٢) التوبة ٣٤.

(٣) انظر التعليقة (١) من (المسألة ١٠٥).

و(حتّى) تُدْخِلُهُ فيما دخل فيه الأولُ، إلا أن فيها معنى التعظيم أو التحقير؛ فلذلك خالفت الْوَاوَ وأُخْتيها، وصارت مفردة على حِدَتِهَا.

(٢١٦) مسألة:

ويقال: كم للواو من موضع[١]؟.

والجواب: أن لها ستّةَ مواضع:

أحدها: أن تكون جامعةً عاطفةً، ولا دلالةَ فيها على الأول منهما[٢]، نحو قولك: قام زيد وعمرو. ومما يَدُلُّكَ على أنها لا تُرَتِّبُ: السَّمَاعُ والقياسُ والاستعمالُ:

فمن السماع: قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِى وَنُذُرِ﴾[٣]، والعذاب بعد

---

(١) انظر مواضع الواو، واستعمالها تفصيلاً في:

الأصول: (٢:٥٥)، والتبصرة: (١:١٣١)، وجمل الزجاجي: (١٧)، وابن عصفور: (١:٢٢٦-٢٢٨)، والمغني: (٤٦٣-٤٨٢)، والجنى الداني: (١٨٥-٢٠٠)، والمساعد: (٢:٤٤٤-٤٤٧)، والمقتصد: (٢:٩٣٧-٩٤٠)، والكافية الشافية: (٣:١٢٠٣-١٢٠٤، ١٢٦٨-١٢٧٠)، وابن عقيل: (٢:٢٢٥-٢٤٢)، وأوضح المسالك: (٣:٣٥٦-٣٦٠) بتعليق الشيخ محيي الدين، وفاتحة الإعراب: (١٦٨)، والحلل: (٢٠٤-٢٥٧)، والإنصاف (المسألة ٦٤) من: (٤٥٦-٤٦٢)، (والمسألة ٧٥) من (٥٥٥-٥٥٧)، والرضي: (٢:٣٤٢)، وجمل الخليل: (٢٨٤-٢٩٥)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:٢٠٤-٢٠٦)، والبرهان: (٤:٤٣٥-٤٤٢)، وسيبويه: (٥:٣٨٧-٣٨٩) (الفهارس)، والمقتضب: (٤:١٤٤-١٤٥) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨:٩٠-٩٤، ١١٤).

(٢) وهذا رأي سيبويه والبصريين عامة، وفي الكتاب: (١:٤٣٨): «وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء؛ لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيدًا، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة» اهـ.

وذهب هشام وقطرب وثعلب والربعي والفراء والزاهد وأبو جعفر الدينوري والشافعي إلى أن الواو تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان، وانظر دليلهم وردّه في: المساعد: (٢:٤٤٤)، وابن عصفور: (١:٢٢٧)، والمغني: (٤٦٣-٤٦٤)، والجنى الداني: (١٨٨).

(٣) القمر ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠ وفي الأصل: وكيف. وهو خطأ.

النذر؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً﴾(١)، وقال: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾(٢)، وفي آية أخرى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾(٣)، والقصة واحدة، ومنه قول حسان: (46b)

٦٦- بَهَالِيلُ مِنْهُمْ جَعْفَرٌ وَابْنُ أُمِّهِ عَلِيٌّ وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمُتَخَيَّرُ(٤)

ومثله:

٦٧- فَمِلَّتُنَا أَنَّنَا مُسْلِمُونَ عَلَى دِينِ صِدِّيقِنَا وَالنَّبِي(٥)

فهذا كلامٌ غيرُ مُرَتَّبٍ.

وأما القياسُ: فإن الواو فيما اختلف لفظُهُ بمنزلة التثنية والجمع فيما اتفق لفظه، تقول: قام زيدٌ وعمرٌو، وقام الزيدان، فكما أن التثنية لا ترتيب فيها فكذلك نظيرها، ومن ذلك أنهم يقولون: اختصم زيدٌ وعمرٌو، ولو كانت الواو مُرَتِّبةً لم يَجُزْ كما لا يجوز: اختصم زيدٌ فعمرٌو، و ثُمَّ عمرٌو.

وأما الاستعمال: فإنك لو قلت: اشْتَرِ لي ثوبًا ورِدَاءً، فاشترى الرداءَ ثم الثوبَ، لم يكن عاصيًا. ولو قال: اشْتَرِ لي ثوبًا فرداءً أو: ثم رداءً، فبدأ بشراء الرداء لكان عاصيًا. ووجدناهم يقولون: زُرْ زيدًا وعمرًا بَعْدَهُ، ولا يقولون: زُرْ زيدًا فَعَمْرًا بَعْدَهُ، ولا: ثُمَّ عَمْرًا بَعْدَهُ؛ لأن الفاء وثم للترتيب، وقد كَفَى ذلك عن ذكر بَعْد، وهذا دليلٌ قاطعٌ.

---

(١) الإسراء ١٥. (٢) البقرة ٥٨. (٣) الأعراف ١٦١.

(٤) من الطويل، لحسان بن ثابت، وقد بدأ اللفظ بجعفر ثم بعليّ ثم بالنبي صلى الله عيه وسلم وهو المقدم على الحقيقة. انظر البيت في: ديوان حسان: (١٨٠)، وإعراب القرآن للنحاس: (٥:٣١٧)، وابن عصفور: (١:٢٢٧)، ومجالس ثعلب: (٣٨٦)، والكامل: (٢:١٨، ٣:١٨٥). والبهاليل: جمع بُهلول: وهو السيد الشريف ذو الكرم والإنعام على غيره. وجعفر: هو جعفر بن أبي طالب، رضي الله عنه.

(٥) من المتقارب، لأميمة بن أبي الصلت، أو للصلتان العبدي. وقد بدأ بالصديق أبي بكر ثم بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو المقدم على الحقيقة. انظره في: الكافية الشافية: (٣:١٢٠٥)، وابن عصفور: (١:٢٢٧)، والكامل: (٣:١٨٣). وملّتنا: عقيدتنا ومذهبنا. وصدّيقنا: يريد أبا بكرٍ الصديق، رضي الله عنه.

والثاني: أن تكون جامعةً غَيْرَ عاطفةٍ، وهي التي تسمى واو (مَعَ)، وقد فسرّناها فيما تقدم[1].

والثالث: أن تكون بدلاً من باء القسم[2].

والرابع: أن تكون خَلَفًا من رُبَّ، وقد فسّرناها فيما سلف[3].

والخامس: أن تكون حرفًا من حروف الابتداء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِّنكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[4]، وسيبويه يقدّرها بإذْ[5].

والسادس: أن تكون زائدة، نحو قولك: كُنْتُ ولا شَيْءَ. وعلى هذا حَمَلَ بعض النحويين قولَه تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ونَادَيْنَاهُ﴾[6] وكذلك: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[7] ومثله:

٦٨ - فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الحَيِّ وَانْتَحى بِنا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفافٍ عَقَنْقَلِ[8]

---

(١) انظر: باب المفعول معه من هذا الكتاب. وهذا (الثاني) قسيم قوله من قبل: (أحدها: أن تكون جامعة عاطفة)، فهو معطوف عليه.

(٢) انظر: حروف الجر، والتعليقة (٤) من المسألة (١٧١).

(٣) انظر: حروف الجر، والتعليقتين (٢، ٣) من المسألة (١٧٢).

(٤) آل عمران ١٥٤.

(٥) سيبويه: (١:٩٠) قال: «فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفة منكم، وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتًا ولم يُرِدْ أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء».

(٦) الصافات ١٠٣، ١٠٤.

(٧) الزمر ٧٣.

(٨) من الطويل، لامرئ القيس، انظره في: شرح القصائد العشر: ٥٤، والخزانة: (٤:٤١٣)، والإنصاف: (٢:٤٥٧)، وجمل الخليل: (٢٨٨)، والمنصف: (٣:٤١) أجزنا: قطعنا ومررنا. ساحة الحيّ: المكان الرحب الفسيح فيه. انتحي: مال واعترض. بطن حقف: اسم مكان. قفاف: ما ارتفع من الأرض وغليظ. عقنقل: رمل متعقّد داخل بعضه في بعض. وجواب «لما» في البيت بعده، وهو: (هصرت بفَوْدَيْ رأسها).

(٢١٧) مسألة:

ويقال: كم من موضع (للفاء)[١]؟.

والجواب: أن لها موضعين:

أحدهما: أن تكون عاطفةً مُرَتِّبَةً تدلّ على أن الثاني يَقْرُو[٢] الأوّلَ من غير مُهْلَةٍ بينهما[٣]، نحو قولك: ضربت زيدًا فعمرًا، ولهذا جُعِلَتْ في الجواب[٤].

والثاني: أن تكون جوابًا[٥]. وهي في الجواب على ضربين:

أحدهما: أن يكون ما بعدها مستأنفًا، وذلك في الشرط.

والثاني: أن يكون ما بعدها منصوبًا بإضمار أَنْ[٦]، وهذا له موضع يُفسَّرُ فيه إن شاء الله تعالى.

---

(١) انظر مواضع الفاء واستعمالها تفصيلاً في: الجنى الداني: (١٢١-١٣١)، والمغنى: (٢١٣-٢٢٣)، وابن عصفور: (١: ٢٢٨-٢٣١)، والمساعد: (٢: ٤٤٧-٤٤٩)، والأصول: (٢: ٥٥)، والكافية الشافية: (٣: ١٢٠٤-١٢٠٧)، وأوضح المسالك: (٣: ٣٦١-٣٦٢)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢: ٢٠٦)، وابن عقيل: (٢: ٢٢٧-٢٢٨)، والحلل: (٢٦٢-٢٦٤)، والنكت الحسان: (١٢٧)، والمقتصد: (٢: ٩٤١)، وابن الناظم: (٢٠٥-٢٠٦)، وجمل الخليل: (٣١١-٣١٣)، والبرهان: (٤: ٢٩٤-٣٠١)، وسيبويه: (٥: ٣٣٤-٣٣٦) (الفهارس)، والمقتضب: (٤: ١٢٩-١٣٠) (الفهارس)، وابن يعيش: (٩: ٩٤-٩٥).

(٢) أي: يتبعه.

(٣) أي: للترتيب والتعقيب، وهذا هو المشهور، وهو مذهب البصريين، والتعقيب في كل شيء بحسبه. وذهب قوم - منهم ابن مالك - إلى أن الفاء قد تكون للمهلة بمعنى ثم. وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقًا إذا دلّ دليل. وذهب الجرمي إلى أنها تأتي لمطلق الجمع؛ كالواو في الأماكن والمطر خاصة، وأطلق ذلك آخرون، انظر: الجنى الداني: (١٢١-١٢٢).

(٤) أي: ولكون الفاء مفيدة للترتيب والتعقيب مطلقًا - عاطفة كانت أم غير عاطفة - دخلت في جواب الشرط، لما يقتضيه من الترتيب والتعقيب.

(٥) وهي حينئذ غير عاطفة، وتفيد السببية والربط، وإنما تدخل على الجواب إذا لم يكن يصلح أن يقع شرطًا، وذلك في مواضع محصورة. انظر: المغنى (٢١٧-٢١٨)، ومعنى الاستئناف فيها حينئذ عدم تأثر ما بعدها لفظًا بالجوازم قبلها؛ إذ يكون ما بعدها جملة مجزومة محلاً.

(٦) هذه هي فاء السببية، وما ذكره من أن النصب بأن مضمرة بعدها هو مذهب البصريين. أما الكوفيون فيرون أن النصب على (الخلاف). وأما أبو عمر الجرمي فذهب إلى أن النصب بالفاء نفسها، انظر: الإنصاف: (المسألة ٧٦) من: (٥٥٧-٥٥٩).

(٢١٨) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (ثُمَّ)[١]؟.

والجواب: أن لها موضعًا واحدًا، وهو أن تكون عاطفة مُرَتِّبَةً إلاّ أن فيها تراخيًا، بخلاف الفاء[٢]، وذلك نحو قولك: دخلتُ مكة ثم المدينة.

وزعم بعض (47a)النحويين أنها تكون في معنى الواو[٣] نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾[٤]. وخَلْقُنا وتَصْوِيْرُنا كان بعد القول للملائكة: اسجدوا لآدم.

وهذا عند حُذّاق النحويين على خلاف ما ذهب إليه، ولهم فيه ثلاثة أقوال[٥]:

أحدها: أنه ترتيب في الإخبار، لا في حقيقة المعنى، كما تقول: أنا مسافرٌ غدًا، ثم إني اليوم قاصدٌ إلى زيد.

والثاني: أن المعنى: ولقد خلقنا أباكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم.

---

(١) تفصيل الكلام عن (ثُمَّ) انظره في: الجنى الداني: (٤٠٦-٤٠٩)، والمغني: (١٥٨-١٦١)، وابن عصفور: (١:٢٣١-٢٣٢)، والأصول: (٢:٥٥)، والمساعد: (٢:٤٤٧-٤٥١)، والمقتصد: (٢:٩٤١)، والنكت الحسان: (١٢٨)، وأوضح المسالك: (٣:٣٦٣)، وابن عقيل: (٢:٢٢٧)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:٢٠٦-٢٠٧)، والكافية الشافية: (٣:١٢٠٨)، وابن الناظم: (٢٠٥-٢٠٧)، والبرهان: (٤:٢٦٦-٢٧٠)، وسيبويه: (١:٤٣٥، ٤٣٨، ٥:٢٨٨) (الفهارس)، والمقتضب: (٤:١٢٧) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨:٩٥).

(٢) هذا مذهب الجمهور، وما جاء على خلاف ذلك تأولوه. وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنها قد تكون زائدة غير عاطفة، كما زعم بعض النحاة أنها تقع موقع الفاء، وإليه ذهب ابن مالك ونقل عن الفراء، انظر: الجنى الداني: (٤٠٦)، والمغني: (١٥٨).

(٣) زاعمو ذلك هم الفراء - فيما حكاه عنه السيرافي - والأخفش، وقطرب - فيما حكاه عنه ابن الغرس.

(٤) الأعراف ١١.

(٥) انظر هذه الأقوال وأخرى غيرها في: البحر المحيط: (٤:٢٧٢).

والثالث: أن الخطاب لنا والمرادُ أبونا آدم عليه السلام، على حدّ قول العرب: نحن هزمناكم يوم كذا، وقتلناكم يوم حَلِيمَة[1]، أى: آباؤنا هَزَمُوا آباءكم وقتلوهم.

(٢١٩) مسألة:

ويقال: كم لـ (أو) من موضع[2]؟.

والجواب: أن لها أربعةَ مواضع:

أحدها: أن تكون شكًّا، نحو قولك: أكلت خبزًا أو تمرًا. أنت شاكٌّ فى أيِّهما أكلتَ، ومُتيَقنٌ أنك أكلت أحدهما.

والثانى: أن تكون تخييرًا، كقولك: تَزَوَّجْ هندًا أو ابنتها، أى: أنت مُخَيَّرٌ فى إحداهما. وليس لك الجمع بينهما.

والثالث: أن تكون إباحة، كقولك: جالِسْ الحَسَنَ أو ابن سِيرِين[3]، أى: مباحٌ لك مجالستهُما ومجالسَةُ أحدهما.

---

(١) هى حليمة بنت الحارث بن أبى شَمِرٍ، وَجّه أبوها جيشًا إلى المنذر بن ماء السماء، فأخرجت لهم طِيبًا فى مِرْكَنٍ، وطَيبتهم، ومنه ورد المثل. «ما يوم حليمة بسرّ» يضرب لكل أمرٍ متعالم مشهور. انظر: مجمع الأمثال للميدانى (٢٧٢:٢). ولسان العرب (حلم).

(٢) انظر مواضع (أو) واستعمالها تفصيلاً فى.

الجنى الدانى: (٢٤٥-٢٤٩)، والمغنى: (٨٧-٩٥)، والأصول: (٥٥:٢-٥٦)، وابن عصفور: (٢٣٣:١-٢٣٦)، والمساعد: (٤٥٧:٢-٤٥٩)، والنكت الحسان: (١٢٨)، وأوضح المسالك: (٣٧٧:٣-٣٧٩)، وابن عقيل: (٢٣١:٢-٢٣٣)، والكافية الشافية: (١٢٢٠:٣-١٢٢١)، وابن الناظم: (٢٠٨-٢٠٩)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢٠٧:٢-٢١٢)، والمقتصد: (٩٤٢:٢-٩٤٣)، وجمل الخليل: (٣١٩)، والتبصرة: (١٣١:١-١٣٤)، والبرهان: (٢٠٩:٤-٢١٤)، والمقتضب: (١٢٤:٤) (الفهارس)، وسيبويه: (٢٦٩:٥) (الفهارس)، وابن يعيش: (٩٧:٨-١٠٢)، ولسان العرب (أوى).

(٣) الحسن: هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري؛ من أشهر الزهّاد والوعّاظ، توفى سنة ١١٠هـ. وابن سيرين: هو محمد بن سيرين البصري، أشهر مفسرى الرؤيا، وله في ذلك كتاب مشهور، توفى سنة ١١٠هـ.

والفرق بين التّخيير والإباحة أنك إن فعلت أَحَدَ الأمرين فى التّخيير كنت مطيعًا، وإن فعلتهما جميعًا كنت عاصيًا.

وفي الإِباحة أنك مطيعٌ، فَعَلْتَهُمَا جميعًا، أو أَحَدَهُمَا.

والرابع: أن يُضْمَرَ بعدها (أَنْ)، وتكون فى معنى (إلاّ أَنْ)، ولها موضع تُشْرَحُ فيه[1].

(٢٢٠) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (لا)[2]؟.

والجواب: أن لها أربعة مواضع:

أحدها: أن تكون نفيًا، وإذا كانت كذلك كانت عاملةً وغيْرَ عاملةٍ، نحو: لا رَجُلَ عندك، وقد شرحنا ذلك فيما تقدم[3].

---

(١) زاد بعضهم أن تكون (أَوْ) للإِبهام، كقول توبة بن الْحُمَيِّر:

وقد زعمتْ ليلى بأنى فاجر لنفسى تُقاها أو عليها فجورها

والفرق بين الشك والإِبهام: أن الشك من المتكلم، والإِبهام من السامع. وزاد بعضهم أن تكون للتقسيم، نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف. وزاد الفراء أن تكون للإِضراب، بمعنى بل - وعليه الفارسيّ وابن برهان وابن جنى - وزاد الأخفش والجرمى وجماعة من الكوفيين أن تكون (أو) بمعنى الواو. وزاد جماعة كونها بمعنى إلى - وهذه ينصب المضارع بعدها -. وزاد الحريري وغيره أن تكون بمعنى التقريب نحو: ما أدرى أسلّم أو ودّع. وزاد ابن الشجرى أن تكون شرطية نحو: لأضربنه عاش أو مات. ونقل عن الكوفيين أنها قد تكون للتبعيض. انظر: الجنى الداني: ٢٤٥-٢٤٧، والمغنى: ٩٤-٩٥.

(٢) انظر مواضع (لا) واستعمالها تفصيلاً في:
الجنى الداني: (٣٠٠-٣٠٨)، والمغنى: (٣١٣-٣٣٤)، وابن عصفور: (١:٢٣٩-٢٤٠)، والتبصرة: (١:١٣٧)، والمقتصد: (١:٩٤٥، ٩٤٦)، والأصول: (٢:٥٦)، والكافية الشافية: (٣:١٢٣١-١٣٢٢)، وابن الناظم: (٢١٠)، وأوضح المسالك: (٣:٣٨٨)، وابن عقيل: (٢:٢٣٥)، والنكت الحسان: (١٢٩)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:٢١٣-٢١٧)، والحلل: (٢٩٨)، والبرهان: (٤:٣٥١-٣٦١)، والمساعد: (٢:٤٦٧-٤٦٨)، والمقتضب: (٤:١٣٥-١٣٨)، وسيبويه: (٥:٣٤٨-٣٤٩) (الفهارس).

(٣) انظر باب لا.

والثاني: أن تكون نَهْيًا، نحو: لا تَقُمْ، ولا يَخْرُجْ زيدٌ، ولها موضع تُشْرَحُ فيه.

والثالث: أن تكون عاطفة(١)، نحو قولك: قام زيدٌ لا عمرٌو. ولا يُعْطَفُ الماضي على مثله إلا مع التكرير، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾(٢).

أي: لم يُصَدِّقْ ولم يُصَلِّ.

والرابع: أن تكون زائدة، وذلك نحو قولك: ما قام زيدٌ ولا عمرٌو. ومن زيادتها قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾(٣) والمعنى: أن تسجد ومثله:

٦٩ - وَمَا أَلُومُ الْبِيضَ أَلَّا تَسْخَرا(٤)

ومن ذلك: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾(٥).

---

(١) وهي تشرك في الإعراب دون المعنى، وتعطف بعد الإيجاب وبعد الأمر وبعد النداء - نص عليه سيبويه - ولا يعطف بها بعد نفي ولا نهي، ولا تقترن بعاطف، وأن يتعاند متعاطفاها، انظر: الجنى الداني: (٣٠٢)، والمغني: (٣١٨).

(٢) القيامة ٣١ - وربما توهم المجاشعيّ هنا أن العاطف هو لا، ولا وجه له؛ وذلك لما تقدم من أن من شروط العطف بلا ألا تسبق بنفي، وألا تقترن بعاطف، والشرطان مفقودان، وإذن فالعطف هنا بالواو لا بلا، وجاءت (لا) لتأكيد النفي، وبيان أن المراد هو الإخبار لا الدعاء. وقوله هنا: «ولا يعطف الماضي على مثله إلا مع التكرير» فيه نظر؛ لأن المشهور بين العلماء هو أنه لا تدخل (لا) النافية غير العاطفة على الماضي إلا مع التكرير، حتى لا يلتبس النفي بالدعاء، فلو قلت: لا أكل زيد، كان ظاهره الدعاء عليه بألا يقدر على ذلك، أما لو قلت: لا أكل زيد ولا شرب، كان إخبارًا عن حالتيه هاتين، والعطف هنا بالواو، لا بـ (لا).

(٣) الأعراف ١٢ - وإنما حملها على الزيادة هنا حملاً على الآية الثانية، وهي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ - ص٧٥ - وقد قال قوم بعدم زيادة (لا) في الآية، على أن يقدر محذوف يصح معه النفي، أي: ما منعك من أمرك، ومَنْ قال لك ألا تسجد. انظر: البحر المحيط: (٤:٢٧٣).

(٤) رجز، لأبي النجم العجلي، وتكملته: (إذا رأين الشمط المنوّرا)، ونسب في جمل الخليل إلى العجاج، وتكملته هناك: (من شمط الشيخ وألّا تلعرا) انظر: الجنى الداني: (٣٠٧)، والمقتضب: (١:٤٧)، وجمل الخليل: (٣٠٢)، والخصائص: (٢:١٨٣).

(٥) الحديد ٢٩.

والمعنى: ليعلم، وإنما تُزَاد للتوكيد ولتحسين الكلام(١).

(٢٢١) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (أَمْ)؟.

والجواب: أن لها موضعين(٢):

أحدهما: أن تكون مُعَادِلَةً لألف الاستفهام(٣)، وتكون معها بمنزلة (أيّ)، وذلك نحو قولك: أَزَيْدٌ عندك أَمْ عمرو؟ والمعنى: أيُّهما عندك؟ كأنك تَدَّعِي (47b)كَوْنَ أحدهما عنده، والجواب أن تُعَيِّنَ الذى عندك بِاسْمِهِ، فإن قال: أَزَيْدٌ عندك أو عمرو؟(٤) كان جوابه: نَعَمْ، أو: لا؛ لأن معناه: أَأَحَدُ هَذَيْنِ عندك؟

(١) قد تكون زيادة (لا) في اللفظ والمعنى، وهو الكثير، وقد تكون زيادتها في اللفظ فقط دون المعنى، نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، فهي هنا زائدة في اللفظ، بدليل عمل ما قبلها الجر فيما بعدها، وغير زائدة في المعنى؛ لأن المقصود النفي وهي أداته هنا، ويزعم الكوفيون اسميتها في مثل هذا، وهو مردود عليه. انظر: الجنى الداني: (٣٠٦)، ولم أَدْرِ - أنا - وجه كون زيادة (لا) لتحسين الكلام الذي نص عليه هنا.

(٢) ذكر هنا موضعين أساسين، وموضعًا هو لغة لقبيلة، وقد زاد غيره أن أَمْ تأتي زائدة، وإليه ذهب أبو زيد، وذكر الحريري في (درة الغواص) أن بعض أهل اليمن يزيد (أَمْ) في الكلام، فيقولون: أم نحن نضرب الهام، أي: نحن نضرب.

وانظر مواضع (أم) واستعمالها تفصيلاً في: الجنى الداني: (٢٢٥-٢٢٧)، والمغنى: (٦١-٧١)، وابن عصفور: (١:٢٣٦-٢٣٨)، والتبصرة: (١:١٣٥-١٣٦)، والأصول: (٢:٥٧-٥٩)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:٢٠٧-٢١١)، وأوضح المسالك: (٣:٣٦٨-٣٧٦)، وابن عقيل: (٢:٢٢٩-٢٣١)، والنكت الحسان: (١٢٨)، وفاتحة الإعراب: (١٦٩-١٧٠)، والمساعد: (٢:٤٥٥-٤٥٧)، والكافية الشافية: (٣:١٢١١-١٢١٨)، وابن الناظم: (٢٠٦-٢٠٨)، والمقتصد: (٢:٩٤٨-٩٥٦)، والبرهان: (٤:١٨٠-١٨٦)، والمقتضب: (٤:١١٩-١٢١) (الفهارس)، وسيبويه: (٥:٢٦٢) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨:٩٨).

(٣) أو معادلة لهمزة التسوية (الواقعة بعد سواء) وهذه هي أم المتصلة، وسميت كذلك؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغني بأحدهما عن الآخر، ويقال لها: المعادلة، لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية أو الاستفهام، واختلفوا في عدّها من حروف العطف، والجمهور على أنها عاطفة. وذهب أبو عبيدة إلى أنها بمعنى همزة الاستفهام، فإذا قال: أقام زيد أم عمرو؟ فالمعنى عنده: أعمرٌو قام؟. انظر: الجنى الداني: (٢٢٥).

(٤) في الأصل: أم - وهو خطأ بقرينة الجواب.

والثانى: أن تكون منقطعة[١]، وذلك على ضربين: أحدهما فى الاستفهام والثانى فى الخبر، فمثال الأول: أزيدٌ عندك أمْ عندك عمرٌو؟ وكأنك استفهمت أولاً عن زيد، ثم بَدَا لَكَ فاستفهمت عن عمرو، والنحويون يقدّرونه على معنى: بَلْ أَعِنْدَكَ عَمْرٌو[٢]. ومثاله فى الثانى قولُ العرب: إِنَّها لَإِبِلٌ أَمْ شاءٌ[٣]، كأنه قال: إنها لإِبلٌ – متحققًا – ثم اعترضه شكٌّ فقال: أمْ شاءٌ، والمعنى: بَلْ أشاءٌ.

وقد تأتى أمْ فى معنى (ألْ) للتعريف[٤]، نحو قوله:

٧٠ – ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي يَرْمِي وَرَائِي بامْسَهْمِ وَامْسَلِمَةْ[٥]

وفى الحديث: «لَيْسَ من امْبِرِّ امْصِيَامُ فى امْسَفَرِ»[٦] أى: ليس من البرّ الصيامُ

---

(١) وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين، واختلفوا في عدها من حروف العطف، فذهب المغاربة إلى أنها غير عاطفة، لا في المفرد ولا في الجملة، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد.

(٢) تقديرها بـ (بل) والهمزة هو رأى البصريين، وذهب قوم إلى أنها تقدر بـ (بل) فقط، وذكر بن مالك أن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام، وقد تدل على الإضراب فقط، ولذلك دخلت على أدوات الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أم هل تستوى الظلمات والنور﴾ وقوله تعالى: ﴿أم ماذا كنتم تعملون﴾. وذهب بعضهم إلى أنها قد تدل على الاستفهام فقط، كما في قوله تعالى: ﴿أم اتخذوا من دونه اولياء..﴾. انظر: الجنى الداني: (٢٢٦).

(٣) مثال مشهور محكيٌّ عن العرب قديمًا. انظره في: لسان العرب (أم)، وسيبويه: (٣:١٧٢، ١٧٤)، والتبصرة: (١:١٣٥)، والجنى الداني: (٢٢٦)، والمغنى: (٦٨، ٦٩)، (ورواية أخرى في المغنى هي: إن هناك لإبلًا أم شاءً)، والإيضاح لابن حاجب: (٢:٢٠٨)، والكافية الشافية: (٣:١٢١٩)، وابن الناظم: .(٢٠٨)، والمقتصد: (٢:٩٥٢-٩٥٣)، وفاتحة الإعراب: (١٦٩)، والمساعد: (٢:٤٥٦)، وأوضح المسالك: (٣:٣٧٥)، وابن عقيل: (٢:٢٣١).

(٤) هي لغة طيىء، أو حِمْير، أو أهل اليمن، أو أزد شنوءة، انظر: الجنى الداني: (١٧٢)، ومجالس ثعلب: (١:٥٨)، والمغنى: (٧٠)، والرضى: (٢:١٣١)، واللسان: أم.

(٥) من المنسرح، لبجير بن عثمة الطائى، انظره في: عمدة الحافظ: (١٢١)، والجنى الداني: (١٧٢)، وابن يعيش: (١:٢٢٠)، والزاهر: (٢:١٧٨)، والنكت الحسان: (٢٥٩، ٢٩٠).

(٦) روى الحديث عن النمر بن تولب – كما هنا – كما روى عن جابر بن عبد الله، وعن كعب بن مالك من أهل السقيفة. أخرجه: البخاري في كتاب الصوم، والإمام أحمد في مسنده (باب الصوم في السفر)، والجامع الصغير: (٢٧٥)، ومجمع الزوائد: (٣:١٦).

في السـفر، رواه النَّمِرُ بْنُ تَوْلَـبٍ العُكْلِيّ[1]، ويُذْكَرُ أنه لم يَرْوِ عن النبى عليه السلام إلّا هذا الحديثَ وَحْدَهُ، ويُرْوى عن أبي هريرة[2] أنه قال حين حُوصِرَ عثمان[3] رضى الله عنه: طَابَ امْضَرْبُ وَحَلَّ امْقِتَالُ، يريد: طاب الضربُ وحَلَّ القتال[4].

(٢٢٢) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (بَلْ)؟.

والجواب: أن لها موضعين[5]:

أحدهما: أن تكون استدراكًا بعد غلطٍ أو سَهْوٍ أو نِسْيَانٍ، كقولك: جاءني زيدٌ فأكرمته، بَلْ أجلستُه في مجلسي، وخَلَعْتُ عليه.

والإِضراب يجمع هذين المعنيين[6]؛ لأنك تُضْرِبُ عن الأول وتُوجِبُ للثاني،

---

(١) شاعر مخضرم، توفى سنة ١٤هـ.

(٢) هو: عبد الرحمن بن صخر، أحد رواة الحديث، توفى سنة ٥٩هـ.

(٣) هو: عثمان بن عفان، ثالث الخلفاء الراشدين، توفى سنة ٣٥هـ.

(٤) من كلام أبي هريرة في حصار عثمان رضى الله عنه، انظره في: لسان العرب (طيب)، وتاريخ الطبرى: (٣٨٩:٤)، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، وهو فيه: «هذا يوم طاب امْضَرْبُ - يعنى أنه حلّ القتال وطاب، وهذه لغة حِمْيَرَ».

(٥) انظر مواضع (بل) واستعمالها تفصيلاً في: الجنى الداني: (٢٥٣-٢٥٥)، والمغنى: (١٥١-١٥٣)، والتبصرة: (١٣٦:١)، والمقتصد: (٩٤٦:٢-٩٤٧)، والأصول: (٥٧:٢)، وابن عصفور: (٢٣٩:١-٢٤٠)، والكافية الشافية: (١٢٣٣:٣-١٢٣٤)، والنكت الحسان: (١٢٨)، وابن الناظم: (٢١٠-٢١١)، والمساعد: (٤٦٣:٢-٤٦٦)، وفاتحة الإعراب: (١٧٠)، وأوضح المسالك: (٣٨٦:٣-٣٨٨)، وابن عقيل: (٢٣٥:٢-٢٣٦)، والبرهان: (٢٥٨:٤-٢٦٠)، والمقتضب: (١٢٦:٤) (الفهارس)، وسيبويه: (٢٧٣:٥) (الفهارس)، وابن يعيش: (١٠٤:٨-١٠٧).

(٦) يظهر من أمثلته أنه يجعل (بل) للاستدراك إذا وقع بعدها مفرد، وللترك إلى ما هو أهم إذا وقع بعدها جملة، ويفصِّل غير المجاشعيّ استعمال (بل) على غير هذا، ففي المغنى أنه إذا وقع بعدها جملة كانت للإضراب الإبطالي أو الانتقالي، وهي حرف ابتداء، وليست عاطفة. وإن وقع بعدها مفرد فهى عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كان ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء، وأثبتت الحكم لما بعدها، وإن تقدمها نفى أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعدها، وأجاز المبرد أن تكون ناقلة معنى النفى أو النهى إلى ما بعدها. انظر: المغنى: (١٥١-١٥٢)، والجنى الداني: (٢٥٣-٢٥٤).

سَوَاءٌ فى ذلك الإثباتُ والنفيُ عند البصريين[1]، فأما الكوفيون فلا يُوقِعُونها إلّا بعد نفي[2]، نحو قولك: ما قام زيدٌ بَلْ عمرٌو.

والقرآن جاء بخلاف ذلك؛ لأنها جاءت فيه بعد الإثبات وبعد النفى، وذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرُ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾[3] وقال تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[4]

(٢٢٣) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (لَكِنْ)[5]؟.

---

(١) انظر: الإنصاف (المسألة ٦٨) ص٤٨٤.

(٢) اضطرب النقل عن الكوفيين في العطف بـ (بل) بعد الإيجاب، ففي الصاحبي: (١٢٥-١٢٦): «والكوفيون لا يَنْسِقُونَ ببل إلا بعد نفي، قال هشام: محالٌ: ضربت زيدًا بل إياك، ومثله ما جاء في المغنى: ١٥٣)، والجنى الداني: (٢٥٤)، والمساعد: (٢:٤٦٤). وذكر ابن الأنبارى في الإنصاف: (٢:٤٨٤)، أن الكوفيين يجيزون العطف ببل بعد الإيجاب، ويعدُّ الرضيّ في شرح الكافية: (٢:٣٧٨)، أن النقل عنهم بعدم الجواز وَهَمٌ، فإنهم يجوّزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملاً على بل، كما نقل عنهم ابن الأنبارى والأندلسي، فكيف يمنعون هذا؟ ويرجح محقق الجنى الداني أن يكون النقل بعدم الجواز لهشام فقط دون سائر الكوفيين، انظر: الجنى الداني: (٢٥٤).

(٣) الأنبياء ٢٤. (٤) المطففين ١٤.

(٥) لم يعرض المجاشعيّ هنا للخلاف في عدّ (لكن) من حروف العطف، وقد فَصَّلَ العلماء ذلك وملخصه: أنه إن وليها كلام (جملة) فهي حرف ابتداء يفيد الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو، وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين: أحدهما أن يتقدمها نفي أو نهي، والثاني ألاّ تقترن بالواو، وخالف الكوفيون في الشرط الأول، وخالف آخرون في الشرط الثاني، وزعموا أنها لا تستعمل إلا بالواو، وهي واو زائدة والعطف بلكن، ولم يرد عن العرب عطف مفرد بها بغير الواو، وزعم يونس أن العطف بالواو، لا بها. انظر: المغنى: (٣٨٥-٣٨٦)، والجنى الداني: (٥٣٣-٥٣٤)، وانظر ما قبل في (لكن) تفصيلاً في: المساعد: (٢:٤٦٦-٤٦٧)، والمقتصد: (٢:٩٤٧-٩٤٨)، والتبصرة: (١:١٣٦-١٣٧)، وأوضح المسالك: (٣:٣٨٣-٣٨٦)، وابن عقيل: (٢:٢٣٥)، وابن الناظم: (٢١٠)، والنكت الحسان: (١٢٨)، والكافية الشافية: (٣:١٢٣٠-١٢٣١)، وابن عصفور: (١:٢٤٠-٢٤١)، والأصول: (٢:٥٧)، وفاتحة الإعراب: (١٧٠-١٧١)، والإنصاف (المسألة ٦٨ من (٤٨٤-٤٨٨)، والبرهان: (٤:٣٨٩-٣٩١)، وسيبويه: (٥:٣٥١) (الفهارس)، والمقتضب: (٤:١٣٨) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨:١٠٤-١٠٧).

والجواب: أن لها موضعًا واحدًا، وهو أن تكون استدراكًا بعد نفي، نحو قولك: ما قام زيدٌ لكنْ عمرو، فإن كان ما بعدها جملةً منفيةً جاز أن تقع بعد الإثبات[١]، نحو قولك: قام زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يَقُمْ، فالنفيُ لازم لـ (لكن)، إمّا متقدّمًا أو متأخرًا، وقد أجاز بعض الكوفيين[٢]، أن تقع بعد إثبات مع المفرد نحو: قام زيدٌ لكنْ عمرٌو – على معنى: بَلْ عَمْرٌو – وهذا بعيدٌ لا يُعْرف في كلام العرب.

(٢٢٤) مسألة:

ويقال: كم من موضعٍ لـ (إمّا)؟.

والجواب: (48a)أن لها موضعين[٣]:

أحدهما: أن تكون شكًّا، كقولك: أكلتُ إمّا خبزًا وإمّا تَمْرًا.

والفرق بينهما وبين (أوْ) أنك مع أو إنما شككت بعد أن مَرّ أوّلُ كلامك على

---

(١) في المقتضب: (١:١٢): «ومنها لكن، وهي للاستدراك بعد النفي، ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة، نحو قولك: جاءني زيد لكن عبد الله لم يأت» اهـ. وانظر سيبويه: (١:٤٣٥).

(٢) انظر: المغني: (٣٨٥)، والمساعد: (٢:٤٦٦)، والإنصاف: (١:٤٨٤).

(٣) زادوا على هذين الموضعين: بعضهم زاد الإبهام، نحو قوله تعالى: ﴿وآخرون مرجون لامر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم﴾ والإباحة نحو: جالس إما الحسن وإما ابن سيرين، والتفصيل نحو قوله تعالى: ﴿إما شاكرًا وإما كفورًا﴾، وإيجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت، نحو قولك للشجاع: إنما أنت إمّا طعن وإمّا ضرب. وانظر في مواضع (إمّا) واستعمالها تفصيلاً:
الجنى الداني: (٤٨٧–٤٩١)، والمغني: (٨٤–٨٧)، والمقتصد: (٢:٩٤٣–٩٤٥)، والمساعد: (٢:٤٦٠–٤٦٣)، وأوضح المسالك: (٣:٣٨٠–٣٨٢)، وابن عقيل: (٢:٢٣٤)، وابن عصفور: (١:٢٣٢–٢٣٤)، وفاتحة الإعراب: (١٦٩)، والكافية الشافية: (٣:١٢٢٦–١٢٣٠)، وابن الناظم: (٢٠٩)، والتبصرة: (١:١٣٤–١٣٥)، والأصول: (٢:٥٦)، والبرهان: (٤:٢٤٥–٢٤٦)، وسيبويه: (٥:٢٦٣) (الفهارس)، والمقتضب: (٤:١٢٢) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨:٩٧–١٠٤).

اليقين، ومع (إمّا) بَنَيْتَ كلامَكَ على الشكّ[1]، ونظير ذلك: ظننتُ زيدًا قائمًا، وزيدًا ظننتُ قائمًا[2] فالأولُ بمنزلة إمّا، والثاني بمنزلة أَوْ.

والثاني من مَوْضِعَيْ إمّا: أن تكون للتخيير، كقولك: كُلْ إمّا خبزًا وإمّا تمرًا.

وليست إمّا في الحقيقة من حروف العطف؛ ألا ترى أنه لا يخلو أن يُرادَ الأولى أو الثانية، ولا يجوز أن تكون الأولى عاطفةً؛ لأن حرف العطف لا يُبْتَدَأ به، ولا يجوز أن تكون الثانية عاطفة؛ لأن معها الواو، ولا يُجْمَعُ بين حَرْفَيْ عطف، ولكِنْ النحويُّون لمّا رَأَوْا إعرابَ ما بعدها كإعراب ما قبلها أدخلوها في جملة حروف العطف، على جهة التقريب والمسامحة[3].

---

(١) في المقتضب: (٢٨:٣): «وزعم الخليل أن الفصل بين إمّا وأَوْ: أنك إذا قلت: ضربت زيدًا أو عمرًا، فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقن عند السامع ثم حدث الشك بأو، فإذا قلت: ضربت إما زيدًا وإما عمرًا، فقد بنيت كلامك على الشك» اهـ. وانظر سيبويه: (١:٤٤٠).

(٢) كذا - بنصب زيد وقائم وتوسط ظننت - ولكي يستقيم التنظير لا بدّ أن يكون المثال برفع زيد وقائم وإلغاء ظننت، أو برفع زيد ونصب قائم مع ضمير في ظننت يعود إلى زيد هو المفعول الأول، فكان عليه أن يقول إمّا: زيدٌ قائمٌ، أو: زيدٌ ظننته قائمًا.

ووجه التنظير أنك إذا قلت: ظننت زيدًا قائمًا، فقد بنيت كلامك على الظن من أوّله، وإذا قلت: زيدٌ ظننت قائمٌ، فقد بنيت كلامك على اليقين في الخبر، ثم عرض الشك بالظن بعد ذلك؛ لأن فعل الظن لم يتسلط على المعمول حينئذ فلا عمل له.

أما وجه فساد المثال الذي أتى به وهو: زيدًا ظننت قائمًا، فلأن الظن مع توسطه قد تسلط بالعمل على زيد فوقع في حيّزه معنى مع تقدمه لفظًا، فلا فرق بينه وبين: ظننت زيدًا قائمًا، إلا في التقديم والتأخير فقط.

(٣) ما ذكره من أن (إمّا) الثانية ليست من حروف العطف هو رأى يونس وأبي على وابن كيسان، ونقل ابن مالك عن أكثرِ النحاة أنها عاطفة، ونقل ابن عصفور اتفاق النحاة على أنها ليست بعاطفة، وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها الواو، وقد عدّ سيبويه (وإمّا) بالواو من حروف العطف (٨:٢) فحمل بعضهم كلامه على ظاهره وجعل الواو رابطة بين إما الأولى وإما الثانية، ورجحه الرماني؛ لأن الواو معها ليست للجمع؛ إذ الكلام لأحد الشيئين. انظر: الجنى الداني: (٤٨٧).

(٢٢٥) مسألة:

ويقال: ما حكم حَتَّى؟.

والجواب: أن حكمها أن تقع بعد جَمْع؛ لأنها لإخراج شيء من جملةٍ يَعْظُمُ عنها أو يَصْغُرُ، وأصلها الغايةُ في جميع وجوهها، إلا أن الغاية تنقسم إلى معان:

منها أن يكون إلى وقتٍ من الزمان.

ومنها أن يكون إلى حدٍّ من المكان.

ومنها أن تكون إلى العِظَمِ أو الحقارة، وما أشبه ذلك.

وقد ذكرنا مواضعها فيما سلف من الكتاب(١).

(٢٢٦) مسألة:

ويقال: عَلَامَ يجوز: زَيْدٌ وعَمْرٌو قائم؟.

والجواب: أنه عند سيبويه على حذف خبر الأول، والتقدير: زيدٌ قائمٌ وعَمْرٌو قائمٌ. وأمّا أبو العباس فَيَرَى أنه على التقديم والتأخير، كأنه قيل: زيدٌ قائمٌ وعَمْرٌو(٢).

---

(١) انظر المسألة (١٨١).

(٢) الخلاف بين سيبويه والمبرد في مثل هذا الحذف إنما يكون عند التردد، أو عند صحة حمل المذكور على كل منهما، وإنما قدر سيبويه الحذف من الأول لدلالة الثاني؛ لسلامته من الفصل، ولأن فيه إعطاء الحكم للمجاور، وانظر قوله: (٧٦:١): «ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر؛ لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك» اهـ.

أما إذا لم يصلح الحمل على كل منهما، فهو لصاحبه الموافق له نوعًا أو عددًا، فالكلام على الثاني عند الجميع في قول الشاعر:

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأيُ مختلف

قال المبرد ٧٣:٤: «أي: نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راضٍ، فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع، وإنما اختاروا إعمال الآخر؛ لأنه أقرب من الأول» اهـ.

والكلام على الأول في قوله تعالى: ﴿قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله﴾؛ إذ لو كان الجواب للثاني لجزم. وانظر: المغنى: (٨٠٩-٨١٠)، وإعراب القرآن للنحاس: (٢٢٤:٢).

وهذا أَقْيَسُ؛ لأنك إذا جعلت قائمًا خبرًا عن الأوّل وحذفت خبر الثاني كنت قد حذفت ما في الكلام عليه دليلٌ ثابتٌ قد استقر، وليس كذلك حَذْفُ خبر الأوّل؛ لأنك قد حذفت من قَبْل أن يتقدم الدليل.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[1] وتقديره عند سيبويه: واللّه أحقُّ أن يرضوه ورسولهُ أحقُّ أن يرضوه، وتقديره عند أبي العباس: واللّهُ أحقُّ أن يرضوه ورسولُه، ومثل ذلك:

٧١ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[2]

وهذا يقوّي مذهب سيبويه؛ لإفراد الخبر.

وقال:

٧٢ - رَمَانِي بِأَمْرٍ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا وَمِنْ جُولِ الطَّوِيِّ رَمَانِي[3]

وهذا لا دليل فيه لأحد الرجلين دون الآخر، فأمّا قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾[4] ففيه أقوال:

أحدها: أن تكون (48b) على ما قدّمناه من الاكتفاء بأحد الضميرين، كما اكْتُفِيَ هنالك بأحد الخبرين.

والثاني: أن الضمير يعود على ما يدل عليه الذهب والفضة؛ لأنهما يدلان على الأموال، وهي مؤنثة.

---

(١) التوبة ٩٢ - وانظر فيما ذكر من الإعراب: إعراب القرآن للنحاس: ٢:٢٤٢.

(٢) من المنسرح، لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري، أو لقيس بن الخطيم، انظره في: المغني: ٨١٠، والمقتضب: (٣:١١٢، ٤:٧٣)، وإعراب القرآن للنحاس: (٢:٢١٢)، وملحقات ديوان قيس بن الخطيم: (١٧٣).

(٣) من الطويل، للأزرق بن طرفة الباهلي، أو عمرو بن أحمر، انظره في: ابن عصفور: (١:٤٢٠)، ومجاز القرآن: (٢:١٦١)، ومعاني القرآن للفراء: (١:٤٥٨)، واللسان (جول). الجُول: جدار البئر. والمعنى: رماني بأمرٍ عاد عليّ قبحه؛ لأن الذي يَرمي من جول البئر يعود ما رمى به عليه. ويُرْوَى: (ومن أجْل الطويّ). قالوا: «وهو الصحيح؛ لأن الشاعر كان بينه وبين خصمه حكومة في بئر فقال خصمه: إنه لصّ ابن لصّ». فقال هذه القصيدة.

(٤) التوبة ٣٤، وانظر هذه الأقوال وغيرها في: البحر المحيط: (٥:٣٥).

والثالثُ: أن يعود إلى ما يدلّ عليه ﴿يكنزون﴾؛ لأنه يدل على الكنوز، والكنوز مؤنثة.

والرابعُ: أن الذهب والفضة جنسٌ واحدٌ؛ بدلالة أن أحدهما يُؤْخَذُ عن الآخر في الزكاة، وكلاهما مؤنثٌ؛ لأن الذهب جمع ذَهَبَة، وكُلُّ جمع ليس بينه وبين واحدة إلا الهاء فتأنيثه[1] سائغٌ، وكذلك تذكيرهُ، فلما ضُمّ مؤنث إلى مؤنثٍ أُنِّثَ الضميرُ العائد؛ حملاً على معنى الجمع؛ لأن التثنية جمْعٌ في المعنى، وعلى هذا حُمِلَ قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾[2] يعني: دَاوُدَ وسُلَيْمَانَ عليهما السلام، ورُوِي عن ابن عباس[3] في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾[4] أنهم اثنان فصاعدًا؛ لأن المقصود معهن أحدُ الاسمين، فأما قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[5] فمحمولٌ على المعنى؛ لأن القصد إليهما جميعًا في الحقيقة.

---

(١) سمّاه هنا جمعًا، وهو تسامح في العبارة؛ إذ يطلق عليه النحاة (اسم جمع) أو (اسم جنس جمعيّ)، اللهم إلا عند الأخفش الذي يعدّه جمعًا على الحقيقة.

(٢) الأنبياء ٧٨.

(٣) هو: عبد الله بن عباس، صحابي جليل، من رواة الحديث، توفي سنة ٦٨هـ.

(٤) النساء ١١، وانظر قول ابن عباس في: البحر المحيط: (٣:١٨٥).

(٥) النساء ١٣٥، قال الأخفش: أوْ هنا بمعنى الواو: أو يكون التقدير: إن يكن من تخاصم غنيين أو فقيرين، فقال: غنيًا، فحمله على لفظ مَنْ، مثل: «ومنهم من يستمع إليك» والمعنى يستمعون، وقال أبو جعفر النحاس: إنما قال بهما؛ لأنه قد تقدم ذكرهما، كما قال: «وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس» اهـ. انظر: إعراب القرآن للنحاس: (١:٤٩٥).

باب النداء

قال صاحب الكتاب:

«والمفردُ مَبْنِيٌّ على الضمّ بلا تنوين، كقولك: يا زيدُ، ويا عمرُو، ويا بكرُ.

والمضاف نَصْبٌ، كقولك: يا عَبْدَ الله، ويا أبا زيد، ويا أخا عَمْرٍو ويا راكبَ الفرسِ ويا راحمَ المساكين. ونَعْتُ المضافِ نَصْبٌ: يا أخا زيدٍ الظَّريفَ - تنصب الظريف إذا جعلته نعتًا للأخ، وتجرّه إذا جعلته نعتًا لزيد - فأمّا: يا زيدُ الكريمُ، فلك في (الكريم) الرفع على لفظ زيد والنصب على موضعه؛ لأن موضعه نصب، وكلُّ منادًى مفعولٌ به، وتقول: يا رجلاً أَقْبِلْ - تنصب النكرة كما نصبت المضاف - وكذلك نعتُها، نحو: يا رجلاً واقفًا أَقْبِلْ. فإن أَشَرْتَ إلى رجلٍ بعينه فَعَرَّفْتَهُ بالإشارة والخطاب قلت: يا رجلُ - بالضم - قال الأعشى:

٧٣ - قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... وَيْلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَارَجُلُ[١]

فإن نَعَتَّهُ أدخلت الألف واللام على النعت فقلت: يا رجلُ الواقفُ (بالرفع) والواقفَ (بالنصب)، مثل نعت زيد سواء. وتقول: يأيُّها الرجلُ أَقْبِلْ، فتبنى (أىّ) على الضم وهو المنادى فى تقدير الإعراب، وترفع الرجلَ على لفظ أىّ، ولا يجوز نصبه على موضع أىّ؛ لأن الوقوف على أىّ دون الرجل لا يستقيم، كما يصلح ذلك فى نعت زيد. وتقول: يا هذا الرجلُ (بالرفع) والرجلَ (بالنصب)؛ لأن هذا يوقف عليه فنعتهُ كنعت زيد، (49a)فلا خلاف. وتقول: يأيُّها الرجلُ زيدٌ، ترفع زيدًا وتنوّنه - إذا جعلته عطف بيان - وكذلك: يأيُّها الرجلُ عبدُالله، ترفع عبدالله؛ لأنه عطفُ بيانِ المرفوعِ فى اللفظ والموضع.

---

(١) من البسيط، للأعشى، انظره في:

ديوانه: (٥٧)، والتبصرة: (٣٣٨:١)، وجمل الزجاجى: (١٥٣)، وجمل الخليل: (٥٣).

وتقول: يا زيدُ وعمرُو - تبنيهما على الضمّ - ويا زيدُ وعبدَ الله، ويا عبدَ الله وزيدُ - تضم وتنصب المضاف - ولا تعتبر التقديم والتأخير في ذلك. وتقول: يا غلامُ - بالضمّ - على تقدير: يأيُّها الغلامُ.

وإن نويت إضافته إلى يائك قلت: يا غُلَامى - بياءٍ ساكنةٍ - وإن شئت: يا غلامِىَ - بفتح الياء - وإن شئت ألحقتها بالهاء في الوقف، قلت: يا غلامِيَهْ، وإن شئت أبدلت من الكسرة التى قبل الياء فتحةً وأبدلت من الياء ألفًا. وإن وقفت عليه ألحقته الهاء فقلت: يا غُلَامَاه، وإن وصلته حذفت الهاء، وإن أثبتَّها: فإن شئت كسرتها كنون الاثنين، وإن شئت ضممتها، كآخر المنادى المفرد، وإن شئت قلت: يا غلامِ - تحذف الياء وتترك الكسرة، كما تحذف التنوين من: يا زيدُ - وقالوا: يا بْنَ أُمَّ أَقْبِلْ - ففتحوهما جميعًا - وكذا: ابْنَ عَمَّ؛ لأنه كَثُرَ استعمالُ هذين اللفظين - يقوله كلُّ أحدٍ لمن يلقاه - فَبَنَوْهُما على أخفّ الحركات، وإن شئت كسرت أحدهما على تقدير الإضافة وحذفت الياء، وإن شئت لم تحذف الياء فقلت: يابْنَ أُمّى ويابْنَ عمّى ويَابْنَ أبى، وإن شئت أبدلت الياء ألفًا فقلت: يا بْنَ أُمَّاه ويَابْنَ عمّاه، وقال:

٧٤ - يَابْنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِى وَاهْجَعِى[(١)]

وقالوا: يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ، فزادوا التاء في هذين الاسمين للنداء خاصةً، وأكثر الكلام أن تزاد هذه التاء في الوقف وتحذف التاء وتبقى الكسرة.

وقالوا: يا لَزَيْدٍ، ففتحوا اللام؛ لأنها لام الاستغاثة، وقالوا: يا زيداه، فألحقوا الألف، وإذا وقفوا عليه ألحقوه الهاء، ويسمى النُّدْبَة، وإنما يُفْعَلُ ذلك إذا دَعَوْا نائيًا أو هالكًا.

وقالوا: يا حارِ - يريدون الحارث، فحذفوا الثاء - ويسمى الترخيم، وكذا: يا عَامِ -

---

(١) رجز، لأبي النجم، تمامه: وانْمَىْ كما ينمى خضاب الأشجع. انظره في: جمل الزجاجي: (١٦٠)، والأصول: (١:٤١٧، ٤٣٢)، والتبصرة: (١:٣٥٢)، والمساعد: (٢:٥٢١)، والكافية الشافية: (٤:١٣٢٦)، وفاتحة الإعراب: (١٢٥)، والبغداديات: (٥٠٦)، والحجة لابن خالويه: (١٦٥).

يريدون عامرًا[١] - وكذلك: يا مالِ - يريدون مالكًا - وكذا: يا صاح - يريدون صاحبً - ويجوز ذلك في كلّ اسم زاد على ثلاثة أحرف، وأكثر ما اسْتُعْمِلَ في هذه الأسماء الأربعة، وفيما فيه الهاء، نحو: يا طَلْحَ أَقْبِلْ - يريدون: يا طلحةُ - ولك في آخره الضمُّ كآخر المنادى المفرد، ولك أن تتركه على ما كان عليه قبل الحذف، نحو: يا حارُ - بالضم - و: يا حارِ - بالكسر - وكذا: يا طلحُ - بالضم - و: يا طَلْحَ - بالفتح - في طلحة».

مسائل هذا الباب

(٢٢٧) مسألة:

ويقال: ما المنادى؟.

والجواب: أنه المَدْعُوُّ على طريقة (يا فلانُ) وهو مفعولٌ في الحقيقة[٢].

وفي تقدير العامل فيه اختلافٌ:

فسيبويهِ[٣] يرى أن العاملَ فيه فعلٌ مضمر متروكٌ إظهاره، (49b)تقديره، يا أَدْعُو زَيْدًا، ويا أُنَادِي زيدًا، وما أشبه ذلك.

---

(١) في الأصل: يا عامرًا، وهو خطأ.

(٢) كونه مفعولاً به أو مشبهًا بالمفعول به موقوف على فهم العلماء للعامل فيه، كما سيأتي.

(٣) في سيبويه: (١:٢٩١): «ومما ينتصب في غير الأمر والنهى على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله.. حذفوا الفعل؛ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبد الله، فحذف أريد، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل» اهـ. وهو كذلك رأى المبرد في المقتضب: ٤:٢٠٢، ورأى جمهور البصريين، وعليه فالعامل فعل لازم الإضمار مقصود منه الإنشاء - وإن كان بلفظ الخبر - نحو: بعت وأعتقت. وجعلت يا عوضًا منه، والمنادى لذلك منصوب أو في محل نصب مفعولاً به لهذا الفعل المحذوف.

وذهب ابن السرّاج إلى أنه لا يجوز(1)؛ لأنه يوجب أن يكون النداء خبرًا، وليس الأمر كذلك بإجماع، قال: فإن قيل: ما تقدير العامل فيه؟ قيل: المصدر أَصْلُ الأفعال يُؤخذ منه فعلٌ على جهة الخبر، وفِعْلٌ ليس بخبر كفعل الأمر، وكذلك يمكن أن يؤخذ منه فِعْلٌ يدلّ على النداء وليس بخبر ويكون على بعض أبنية الأفعال، كأنه في التمثيل – وإن لم يُتَكَلَّمْ به – على هذا المعنى: يا أراد عبد الله، فيكون (أراد) يدل على النداء كما يدل أَرِدْ على الأمر، وإن لم يُسْتَعْمَلْ ذلك الفعل على هذا المعنى، ولكنه مدلولٌ عليه.

وفي هذا القول تَعَسُّفٌ وليس تحته طائلٌ، وللمحتجّ لسيبويهِ أن يقول: الفعل المحذوفُ إذا لزم حذفُه صار بمنزلة ما يدلّ على المعنى دلالَةَ الضِّمين؛ لأنه يدل عليه من غير ذكر لفظ موضوع له، وإذا كان كذلك خرج عن معنى الخبر، وإذا قُدِّرَ بالذكر له رجع إلى معنى الخبر للتصريح الذى وقع به.

واحتج سيبويه بقولهم: (يا إيّاكَ أَعْني)(2)، من جهة أنه في معنى المنادى وإن ظهر عاملُه، مع أن تقديره: يا إنسانُ إيّاكَ أَعْني، فالمعنى يؤول إلى شيء واحد(3).

---

(1) أي: لا يجوز أن يكون تقدير العامل فعلاً خبريًّا نحو: أدعو أو أنادى، بل يقدر فعل عامل يوافق المعنى الإنشائي المفهوم بالنداء، ومعنى هذا أن ابن السراج على مذهب سيبويه والجمهور في أن العامل فعل محذوف، ولكنه لا يرضى بنوع المقدر في رأي سيبويه – كما يدل عليه كلامه بعد – ولم أَهْتَدِ إلى هذا النقل عن ابن السراج في الأصول.

(2) في الأصل: إياك أَعْني (من دون يا) وما أثبته هو ما في سيبويه (1:291)، وهو الصواب.

(3) في عامل النصب في المنادى آراء غير هذا، منها: أن العامل هو (يا) أو أخواتها، على أنها حرف ناب عن الفعل العامل فأخذ حكمه في العمل. ومنها: أن العامل هو هذه الأداة على أنها ليست حرفًا نائبًا، وإنما لأنها اسم فعل مضارع بمعنى أدعو. ومنها أن العامل هو هذه الأداة على أنها فعل. ومنها: أن العامل أمر معنوى وهو المقصود. انظر تفصيلاً لعامل النصب في المنادى في:

سيبويه: (1:291)، وأوضح المسالك: (4:3-4)، وفاتحة الإعراب: (120)، والإيضاح لابن الحاجب: (1:249-252)، والمقتصد: (2:753-754)، والمساعد: (2:480)، والمقتضب: (2:318، 4:202)، وابن يعيش: (1:127)، والرضى: (1:119)، والأشمونى: (2:359)، والإنصاف (المسألة 45) من (323-335).

(٢٢٨) مسألة:

ويقال: فإذا كان المنادى مفعولاً - كما قدّمت - فَلِمَ غُيِّرَ المفرد المعرفة؟.

والجواب: أنه أشبه المضمر من ثلاثة أوجه[1]:

أحدها: أنه مخاطب، والمخاطب حقُّهُ أن يكون مضمرًا، تاءً أو كافًا.

والثاني: أنه معرفةٌ، كما أن المضمر لا يكون إلاّ معرفةً.

والثالث: أنه غَيْرُ مضافٍ، كما أن المضمر لا يضاف.

ولا يُبْنَى المنادى حتى تجتمع فيه هذه الأَوْجُهُ، فإن سقط منها واحد رجع إلى الإعراب الذى هو الأصل، فلما أشبه المضمر بُنِيَ المضمرُ، وحُرِّكَ؛ لأنه كان له فى الأصل تَمَكُّنٌ، فحرّكوه ليُشْعِرُوا بهذا المعنى، كما حَرَّكُوا قَبْلُ وبَعْدُ[2].

(٢٢٩) مسألة:

ويقال: فَلِمَ خَصُّوهُ بالضمّ؟.

والجواب: أن للعلماء عن هذا أَجْوِبَةً:

أحدُها: أن الضمة أقوى الحركات، فلما أرادوا أن يُشْعِرُوا بتمكنّه فى الأصل أَعْطَوْهُ أقوى الحركات[3]؛ إيذَانًا بذلك وإعلامًا بأنه على خلاف (كَمْ وإِذْ وأَيْنَ وكَيْفَ وهؤلاءِ وأَمْسِ) وما أشبه ذلك.

---

(١) انظر في هذه الأوجه: المقتضب: (٤:٢٠٤)، والأصول: (١:٣٣٣)، والتبصرة: (١:٣٣٨)، والإيضاح لابن الحاجب: (١:٢٥٣)، والإنصاف: (٢:٣٢٤) .

والقول ببناء المفرد العلم هو رأى البصريين، وأما الكوفيون - غير الفراء - فذهبوا إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين، وأما الفراء فذهب إلى أنه مبنى على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول. انظر تفصيلاً في المسألة (٤٥) من الإنصاف.

وجاء في سيبويه: (٢:١٨٥)، أنه بنى لأنه أشبه حرف الصوت قال: «فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين؛ وذلك لأنه كثر في كلامهم، فحذفوه، وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حَوْب وما أشبهه» اهـ. [وحَوْب: مثلث الباء صوت لزجر الذكور من الإبل، لسان العرب: حوب].

(٢) انظر: الأصول: (١:٣٣٣)، والتبصرة: (١:٣٣٨)، وابن عصفور: (٢:٧٨).

(٣) انظر: فاتحة الإعراب: ١٢١.

والثاني: أن الضم كان أَوْلى به من الفتح والكسر؛ لأن الفتح قد كان له قبل البناء، فتجنَّبوه؛ لئلاّ يُشْبهَ حالُه في حال إعرابه، وتجنَّبوا الكسر كَرَاهَةَ أن يُشْبِهَ المضافَ إلى المتكلم(١).

والثالث: أنه جُعِلَ غايةً لقطعه من الإضافة في التقدير، وهذا قولُ الفراء(٢).

والوجه ما بدأنا به.

(٢٣٠) مسألة:

ويقال: على كم مِنْ قِسْمٍ ينقسم المنادى؟.

والجواب: (50a)أنه ينقسم على ثلاثة أقسام: مفرد، ومضاف، ومضارع للمضاف. فـ (المفرد) على ضربين: نكرة ومعرفة.

فالنكرة منصوب على الأصل، نحو: يا رَجُلاً أَغِثْني - إذا لم تُقْبِلْ على واحدٍ بعينه(٣).

---

(١) انظر: المقتضب: (٤:٢٠٥)، والإنصاف: (٢:٣٢٦).

(٢) توضيح وجهة الفراء في بنائه على الضم: أن الأصل في النداء عنده أن يقال: يا زيداه - كالندبة - فيكون الاسم بين صوتين مديدين وهما (يا) في أوله والألف في آخره، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول - وهو (يا) - في أوله عن الثاني - وهو الألف في آخره - فحذفوها وبنوا الاسم على الضم تشبيهًا بقبلُ وبعدُ؛ لأن الألف لما حذفت - وهي مرادة معه والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقًا بها - أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه، انظر: الإنصاف: (٢:٣٢٣).

ووجهة الفراء هذه يشير إليها قول سيبويه: (٢:٨٣) «ورفعوا آخر المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدٌ ويا عمرٌو، وتركوا التنوين في المفرد، كما تركوه في قبل».

(٣) هذا هو ما يعرف بالنكرة غير المقصودة، ومن العلماء من أنكر نداء مثل ذلك، وزعم أنه لا يتصورُ نداء إلا مع إقبال، وتأول جميع ما استشهد به النحاة على ذلك. انظر تفصيلاً في: ابن عصفور: (٢:٨٦).

والمعرفة على ضربين: أحدهما ما كان معرفة قبل النداء، نحو: يا زَيْدُ.

والثاني: ما تَعرَّفَ بالنداء، وهو على ضربين:

أحدهما: ما لا حَرْفَ تعريف فيه نحو: يا رَجُلُ،[1] و﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ﴾[2].

والثاني ما فيه لام المعرفة فهذا ينادى بـ ﴿يأيُّها﴾ نحو قولك: يأيُّها الرجلُ، وإنما جاءوا بأيّ لتكون وُصْلَةً إلى نداء ما فيه الألف واللام؛ لأنهما لا يليان (يا)؛ لأنها تُخَصِّصُ، وهما يُخَصِّصان، ولا يُجْمَعُ بين حرفين لمعنى واحد ولا يُعَرَّفُ الاسمُ من وجهين[3]، فأما قولهم: يا عبد الله، فإنما جاز لبُعْدِ ما بين المُعَرِّفَيْنِ، ودخلت (ها) لتكون عِوَضًا عن قطع أيّ عن الإِضافة، وجُعِلَتْ أيّ مضمومةً؛ لأنها هي المنادى في اللغة العربية، فَبُنِيتْ كما يُبْنَى المنادى المفردُ، وجُعِلَ الرجل نعتًا لازمًا لـ (أيّ) – هذا مذهب سيبويه –[4] وقال الأخفش: أن تكون صلةً لـ (أيّ) أَقْيَسُ[5]. ولا يجوز فيه إلا الرفع.

---

(١) هذا هو هو ما يعرف بالنكرة المقصودة، والنداء فيها نائب مناب الألف واللام؛ لأن الخطاب وحده لا يكفي لتعريف منكر؛ ألا ترى أنك لو قلت: أنت رجل مؤدب، فخاطبت، بقي الرجل منكرًا كما هو قبل الخطاب، وعليه فأصل (يا رجل) هو: يأيها الرجل، فلذلك لم تحذف حرف النداء منه؛ لأنه عوض من الألف واللام، ولئلا يكثر الحذف، انظر: ابن عصفور: (٢:٨٩).

(٢) سبأ ١٠.

(٣) انظر: المقتضب: (٤:٢٣٩)، والتبصرة: (١:٣٤٣))، وجمل الزجاجيّ: (١٥١).

(٤) انظر: سيبويه: (٢:١٨٨).

(٥) فالرجل في – يأيها الرجل – يعرب عند الأخفش خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة. ويَرِدُ عليه بأن هذا المحذوف لم يظهر أبدًا، فلا يقال: يأيها هو الرجل، وبأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجمل الفعلية كغيرها.

ولابن السِّيد رأيٌ في مثل هذا هو التفرقة بين الجامد والوصف، ففي نحو: يأيها الكاتب، يعرب صفة، وفي نحو: يأيها الرجل، يعرب بدلاً أو عطف بيان؛ لجموده، انظر: المساعد: (٢:٥٠٥-٥٠٦).

(٦) انظر: المساعد: (٢:٥٠٧)، وحجة المازني – ومعه الزجاجيّ – في النصب: أنه أعرب صفة لـ (أيّ) فصار كالصفة في نحو: يا زيد الظريف. وضعف هذا المذهب بعدم سماع النصب فيه، وبأن القياس يرفضه من حيث إنه هو المنادى في المعنى وهو مفرد فلا ينصب، وأمّا ما نظّر به من نحو: يا زيد الظريف، فهناك فرق بين الوصفين ذكره المجاشعيّ، وانظره في: سيبويه: (٢:١٤٩)، والمقتضب: (٤:٢١٦)، والرضى: (١:١٢٩)، والكافية الشافية: (٣:١٣١٨).

هذا قول جميع النحويين إلا المازنيّ[1] فإنه أجاز فيه النصب قياسًا على : يا زَيْدُ الظريفَ، ولا يُشْبِهُهُ؛ لأن هذا نعتٌ يُسْتَغْنَى عنه، وذلك نعتٌ لا يُستغنى عنه وهو المنادى في المعنى.

و(المضاف) على ضربين:

أحدُهما: ما كان عَلَمًا نحو: يا عَبْدَ الله، والكُنْيَة تجرى مجرى العلم نحو: يا أبا زيد، ومما يدُلك على ذلك قول الفرزدق:

٧٥ - مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا ... حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرِو بْنِ عَمَّارِ[1]

فحذف التنوين كما يحذف من العلم.

والثاني: ما كان غير عَلَم نحو: يا أخا زيدٍ، ويا راكبَ الفرسِ، ويا راحم المساكين.

و(المضارع للمضاف) ما اتَّصَلَ به كلامٌ حتى طال[2]، نحو: يا خيرًا من زيد، ويا راكبًا فرسًا.

والمضافُ ومضارعُهُ منصوبان على الأصل.

(٢٣١) مسألة:

ويقال: ما حكم النعت مع المعرب والمبنى؟.

والجواب: أن نعت المعرب تابعٌ له؛ لأنه ليس له موضع يخالف لفظه، فَعَلَى هذا تقول: يا رجلاً عاقلاً أَقْبِلْ، ويا عبدَ الله العاقل تَعَالَ، ويا خيرًا من زيدٍ صالحًا قِفْ[4].

---

(١) من البسيط، للفرزدق، انظره في: ديوانه: (٨٣٢)، وسيبويه: (٤:٦٣، ٦٥)، وابن يعيش: (١:٢٧)، والتبصرة: (٢:٧٢٧)، وإعراب القرآن للنحاس: (٢:٣٢١)، واللسان: غلق.

(٢) ويطلق عليه (المطوّل) لأنه قد طال بمعموله ابن عصفور: (٢:٨٢) كما يطلق عليه (الممطول)، أي: الممدود ابن عقيل: (١:٣٩٦)، و(الموصول)، التبصرة: (١:٣٣٩)، ويعنى بها كلها أن يتصل بالاسم المنادى شيء يتمم معناه، مرفوعًا نحو: يا حسنًا خلقُه، أو منصوبًا نحو: يا طالعًا جبلاً، أو مجرورًا نحو: يا ساعيًا في الخير، أو معطوفًا عليه ما يكمله نحو: يا ثلاثةً وثلاثين. وأدخل بعض النحاة فيه النكرة إذا وصفت؛ لأنها طالت بصفتها وهو باطل؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لزم ألاّ تبنى المعرفة إذا وصفت ابن عصفور: (٢:٨٢).

(٣) انظر: سيبويه: (٢:١٨٣-١٨٤)، والمقتضب: (٤:٢٠٩).

وأما المبنيُّ فيجوز في نعته الرفعُ والنصبُ، فالرفعُ من وجهين[١]:

أحدهما: أن تجعله تابعًا لِلَّفْظِ؛ لأن الضم قد اطَّرَدَ في المنادى المفرد، فأشبه الفاعل، فَأُتبع نَعْتُهُ لَفْظَهُ، هذا قول الخليل.

والثاني: أن تضمر مبتدأً، وذلك قولك: يا زيدُ العاقلُ.

والنصب على وجهين[٢]:

أحدهما: أن تجعله تابعًا على الموضع؛ لأن موضع المنادى نَصْبٌ، كما تقدم.

والثاني: أن تضمر فعلاً، وتقطعه مما قبله، وذلك قولك: يا زيدُ العاقلَ.

وعلى هذين الوجهين حُمِلَ قول جرير:

٧٦ – (50b)فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى ... بِـأَجْـوَدَ مِـنْـكَ يَـا عُـمَـرُ الجَوَادَا[٣]

فإن كان النعت مضافًا نصبته، ليس إلاَّ؛ لأن المضاف في باب النداء نَصْب[٤].

(٢٣٢) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز: يا هذا الرجلُ، ويا هذا الرجلَ[٥]؟

---

(١) انظر: سيبويه: (١٨٣:٢)، وهو أيضًا رأى المبرد في المقتضب: (٢٠٧:٤)، والصيمرى في التبصرة: (٣٤٠:١) – وليس في كلامهم ما يشير إلى التوجيه الثاني الذي ذكره – وهو إعرابه خبرًا لمبتدأ مضمر – ولعلّ هذا التوجيه من المجاشعيّ مَبْنِيّ على توجيه النصب بتقدير فعل، كما سيأتي.

(٢) انظر: سيبويه: (١٨٣:٢)، والمقتضب: (٢٠٨:٤)، والتبصرة: (٣٤٠:١)، ولم يذكر كل من المبرد والصيمرى الوجه الثاني وهو تقدير: أعني.

(٣) من الوافر، لجرير، انظره في: ديوانه: (١٣٥)، والمقتضب: (٢٠٨:٤)، والتبصرة: (٣٤٠:١)، وجمل الزجاجيّ: (١٥٤)، والمقتصد: (٧٧٠:٢)، وتوجيه إعراب الأبيات: ١٠١، وجمل الخليل: (٨٣)، وعملة الحافظ: (٢٩١).

(٤) انظر: سيبويه: (١٨٣:٢–١٨٤)، والمقتضب: (٢٠٩:٤)، والتبصرة: (٣٤١:١)، والأصول: (٣٣٤:١).

(٥) يقصد بالأسماء المبهمة – في كلامه بَعْدُ – أسماء الإشارة إذا وصفت بما فيه الألف واللام، وهو يريد أن يوازن هنا بين: يأيها الرجل و: يا هذا الرجل، فكل من (أيّ) و(هذا) مبهم في حاجة إلى تفسير، ولكن الفرق أن أيًّا إذا نوديت لا تكون كلامًا تامًّا يصح السكوت عليه، فمن ثم كانت هي والرجل بمنزلة اسم واحد؛ لأن الرجل هو المنادى في المعنى. أما اسم الإشارة إذا نودى فإنه كلام تام يصح السكوت عليه، كأنك قلت: يا زيد ويا عمرو، فصار الرجل بعده كأنه وصف بعد زيد وعمرو، انظر: سيبويه: (١٨٩:٢).

والجواب: أن هذا اسْمٌ تامٌّ بمنزلة زيد وعمرو، فيجوز في نعته ما جاز في نعت زيد وعمرو (من الرفع والنصب)، وليس بمنزلة أيٍّ - وإن كان مبهمًا - لأنه يصلح عليه السكوت، ولا يصلح على (يَأَيُّها). وكذلك إن قلت: يا هذا الطويلُ أو الطويلَ، والطويل في الحقيقة وصفٌ لمحذوف، وإنما يحذف إذا عُرِفَ المعنى، وذلك أن يكون بحضرتك إنسانان يَصْلُحُ خطابُ كلِّ واحد منهما، إلا أن أحدهما طويل والآخر قصير، فإن وقع لَبْسٌ لم يَجُزْ حذفُ الموصوف.

(٢٣٣) مسألة:

ويقال: ما حكم: يأيُّها الرجلُ زيدٌ؟.

والجواب: أن يقال: إذا جَعَلْتَ زيدًا عطفَ بيان رفعته ونَوَّنْتَهُ؛ لأن العامل يعمل فيه وهو في موضعه، وقد يجوز نصبهُ على الموضع، والرفعُ أكْثَرُ. فإن جعلته بدلاً ضممتَ - ليس إلاّ - لأنك تقدّره في موضع المبدل منه، حتى كأنك قلت: يا زيدُ[1]، وكذلك: يأيُّها الرجلُ عَبْدُ الله، ترفع إذا جعلته عطف بيان، وتنصب إذا جعلته بدلاً[2].

(٢٣٤) مسألة:

ويقال: ما حكم المعطوف والمعطوف عليه إذا قلت: يا زيدُ وعمرو، ويا زيدُ وعبد الله، ويا عبَد الله وزيد؟.

والجواب: أن حكمه أن يُعْطَى كلُّ واحد من الاسمين ما كان يستحقه في النداء

---

(١) انظر: سيبويه: (٢: ١٩٣)، والمقتضب: (٤: ٢٢٠-٢٢٢)، والتبصرة: (١: ٣٣٤) - وفيها كلها الرفع من غير تنوين عَطْفَ بيان وبتنوين بدلاً، وليس فيها جواز النصب في جعله عطف بيان، ولم أهتد إلى مصدر المجاشعيّ في هذا، ولعلّه رَأْيٌ انفرد به.

(٢) من حيث كان عطف البيان جاريًا على لفظ ما قبله كالنعت، وليس على نية تكرار العامل، بخلاف البدل فإنه على نية تكرار العامل، فكأنه قيل: يا عبد الله، فينصب.

قبل العطف، فما كان حقُّهُ الضمُّ ضُمَّ، وما كان حقه النصبُ نُصِبَ: إن شئت كان معطوفًا، وإن شئت كان على نداءين[1]، وكلٌّ حَسَنٌ جميلٌ.

(٢٣٥) مسألة:

ويقال: كم من وجهٍ في قول القائل: يا غلام[2]؟.

والجواب: أن فيه خمسة أوجه[3]:

أحدُها: أن تقول: يا غلامِ، وهذا هو الوجه - وبه جاء القرآن - تحذف الياء، وتترك الكسرة تدل عليها.

والثاني: أن تقول: يا غلامِيَ - وهو الأصلُ - تفتح الياء، كما تفتح الكاف في غلامكَ.

والثالثُ: أن تقول: يا غلامِيْ - فتسكِّن الياء؛ استثقالاً للكسرة عليها - فخالفت الكاف من هذا الوجه؛ لأن الكاف ليست من الحروف التي تُستثقل عليها الحركاتُ.

---

(١) وحكى الخليل عن العرب النصب في المعطوف المفرد ذي الألف واللام، وجعل الكثير والقياس هو الرفع، وفي سيبويه: (٢: ١٨٦-١٨٧): «وقال الخليل رحمه الله: من قال: يا زيد والنضرَ - فنصب - فإنما نصب لأن هذا من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ، وقرأ الأعرج «يا جبال أوّبي معه والطيرُ» فرفع، ويقولون: يا عمرُو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارث» اهـ. وممن قال بالنصب أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرميّ واختاره المبرد وقال: «إنه عندى حَسَنٌ على قراءة الناس» انظر: المقتضب: (٤: ٢١١).

(٢) أشار بالمثال إلى أن هذه الأوجه الخمسة إنما تجوز في الاسم الصحيح الآخر غير المشبه للفعل، أما المعتل الآخر فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح نحو: يا فتايَ ويا قاضِيَّ، وأما المشبه للفعل فإن ياءه تثبت لا غير مع إسكانها أو فتحها نحو: يا مكرمى ويا ضاربى. انظر: سيبويه: (٣: ٤١٤-٤١٥)، والمقتضب: (٤: ٢٤٨-٢٤٩)، وأوضح المسالك: (٤: ٣٦).

(٣) انظر هذه الأوجه الخمسة في: جمل الزجاجيّ: (١٥٩-١٦٠)، وقد ذكر سيبويه أربعة منها - ليس من بينها الثاني هنا - في باب إضافة المنادى إلى نفسك (٢: ٢٠٩-٢١١) وكذلك ابن السراج في الأصول: (١: ٣٤٠-٣٤١)، وذكر المبرد أربعة منها - ليس من بينها الخامس هنا - في المقتضب: (٤: ٢٤٥-٢٤٩)، وكذلك الصيمرى في التبصرة: (١: ٣٥٠)، وزاد الأخفش وجهًا سادسًا هو: يا غلامَ - بالفتحة - اجتزأ بها عن الألف في غلاما، انظر: ابن عصفور: (٢: ١٠٠).

والرابعُ: أن تقول: يا غُلَامَا أَقْبِلْ - تبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفًا - لأن الألف أخفُّ من الياء، وزعم المازنِّى أنه مُطَّرِدٌ فى النداء[1] وغيره.

والخامسُ أن تقول: يا غلامُ، فتجْريه مُجْرَى الأسماء المفردة، وقد قرأ بعض القراء: ﴿يا قَوْمُ﴾[2] بالضم، والأَجْوَدُ: يا قَوْمِ - كما قدّمناه.

(٢٣٦) مسألة:

ويقال: علام يجوز إثبات الهاء وضمها أو كسرها فى نحو: يا غلاماهُ، ويا غلاماهِ؟.

والجواب: (51b)أن هذا مذهبٌ يراه الكوفيون[3]، ويُنْشِدُونَ:

٧٧ - يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ عَفْرا[4]

ومثله:

٧٨ - يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَة[5]

---

(١) انظر: الأصول: (١: ٣٤١)، وفيه سؤال المبرد لأبي عثمان المازني، قال: «قلت: فَلِمَ جاز في الوجه الأول قلب الياء ألفًا؟ فقال: يجوز في النداء والخبر وهو في النداء أجود... قلت: فتجيزه في الخبر والشعر؟ فقال: في الشعر وفي الكلام جيد بالغ، أقول: هذا غلامًا قد جاء، فأقلبها ألفًا؛ لأن الألف أخف من الياء..» ا.هـ.

(٢) آيات كثيرة منها: البقرة ٥٤، والمائدة ٢٠، ٢١.

(٣) الهاء في نحو: يا غلاماه، هي هاء السكت، جيء بها محافظة على الألف، وفي سيبويه - باب إضافة المنادى إلى نفسك: (٢: ٢١٠): «وقد يبدلون مكان الياء ألفًا؛ لأنها أخف... وذلك قولك: يا ربَّا تَجَاوَزْ عنا، ويا غلاما لا تفعل، فإذا وقفت قلت: يا غلاماه، وإنما ألحقت الهاء؛ ليكون أوضح للألف؛ لأنها خفية، وعلى هذا النحو لا يجوز: يا أباهْ ويا أمّاهْ» ا.هـ. وهاء السكت يؤتي بها عند الوقف فقط وهي ساكنة، وتحذف عند الوصل، وهذا مذهب البصريين، ولكن الكوفيين يجيزون تحريكها عند الوصل بالفتحة أو بالكسرة ويرون ذلك قياسًا.

(٤) من الرجز، لعروة بن حزام، انظره في: المشوف المعلم: (٢: ٧٩٧)، وضرائر ابن عصفور: (٥١، ٥٢)، وإصلاح المنطق: (٩٢)، والمفصل: (٣٣٢)، وما يجوز للشاعر في الضرورة: (٣١)، والخزانة: (٤: ٥٩٢).

(٥) رجز، تكملته قوله: (إذا دَنا قَرَبْتُهُ للسانية) وهو لمنظور بن مرثد الأسدى، انظره في: ضرائر ابن عصفور: ٥١، واللسان: سناء، والممتع لابن عصفور: (١: ٤٠١)، والخصائص: (٢: ٣٥٨)، وشرح الجمل لابن عصفور: (٢: ١٠٥، ٥٥٤)، والنوادر: (٥٣)، ومجالس ثعلب: (٦٠٣، ٦٠٤)، والمحتسب: (١: ١٠٢، ١٣٧)، وما يجوز للشاعر في الضرورة: (٦٥) يا مرحباه: المنادي محذوف، و«مرحبا» مصدر منصوب بعامل محذوف، أى: صادِف رُحْبًا وسعة، حذف تنوينه نية الوقف، ثم بعد أن وصل به هاء السكت عَنَّ له الوصل فوصل. عمار ناجية: مضاف ومضاف إليه. وناجية: اسم شخص..

ويُنْشِدُون للمجنون[1]:

٧٩ - فَقُلْتُ: أَيَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سَالَتِي   لِنَفْسِيَ لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُها[2]

ويُنْشِدُون له أيضًا:

٨٠ - به عُذْتُ يا رَبَّاهُ مِنْ شَرِّ مُؤْذِنٍ   بِبَيْنِ الْهَوَى مِنْ عَنْ يَمِينِيَ يَشْحَجُ[3]

وأصحابنا لا يعرفون هذا، ولا يجيزونه، وأرى أن القاضى[4] - رحمه الله - اقتدى فيه بأبى زيد[5]؛ لأنه أنشد فى نوادره:

٨١ - وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَا   هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرِّ[6]

ثم قال: هذه الهاء للوقف، إلا أنه شَبَّهَها بحرف الإعراب، فضمّها، وما علمتُ أحدًا من أصحابنا وافقه على هذا، وهذه الهاء التى فى (هَنَاهُ) عندهم بدلٌ من الواو فى: هَنُوكَ وهَنَواتٍ؛ لعلّةٍ معروفة عند أصحاب التصريف يطول شرحها، وليست من غرض هذا الكتاب.

(٢٣٧) مسألة:

ويقال: كم من لغةٍ للعرب فى: يابْنَ عمّ؟.

---

(١) هو: قيس بن الملوّح، شاعر غَزِلٌ، صاحب ليلى بنت سعد، توفى سنة ٦٨هـ.

(٢) من الطويل، لمجنون ليلى، انظره في: ديوانه: (٦٧)، والشعر والشعراء: (٥٦٩)، ومصارع العشاق: (٢٥١)، والدرر: (٢١٩:٢)، وهمع الهوامع: (١٥٧:٢)، واللسان: ها (برواية: فناديت يا رباه...).

(٣) من الطويل، لمجنون ليلى، ولم أهتد إليه في ديوانه، ولا في مظانه الأخرى عُذْتُ: الْتجأت واعتصمت. مؤذن: مُعْلِم بالخبر. بَيْنَ الهوى: بُعْده وفراق الأحبة. يشحج: الشحاج: صوت البغل وبعض أصوات الحمير، والكلام على التشبيه؛ للاستفظاع وجلب مزيد الكراهية لمن أعلمه برحيل الحبيب.

(٤) هو عبيد الله بن أحمد الفزارى، مؤلف الكتاب المشروح (عيون الإعراب).

(٥) هو: أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى، وهو صاحب (النوادر في اللغة)، (ت ٢١٥هـ).

(٦) من المتقارب، لامرئ القيس، انظره في: ديوانه: (١٦٠)، وابن الشجرى: (١٠١:٢)، وجمل الزجاجى: (١٦٣)، وشرح المفصل: (٤٨:١، ٤٢:١٠، ٤٣)، ورصف المبانى: (٤٠٠)، والمقتصد: (٧٦٢:٢)، واللسان: هنو، وغريب الحديث للحربى: (٣٢٥) رابنى: أوقع الريبة - الشك - في نفسى. يا هناه: معناه: يا فلان، كناية عن اسم الشخص، وهى لفظة مختصة بالنداء. ويحك: كلمة ترحم. ألحقت شرًّا بشرٍّ: كنا متهمين فحققت الأمر.

والجواب: أن لهم في ذلك خَمْسَ لغاتٍ(1):

إحداها: يابْنَ أمَّ، ويابْنَ عَمَّ - بالفتح - وفي هذه اللغة وجهان:

أحدهما: أن يكونوا جعلوا الاسمين بمنزلة اسم واحد، كخمسة عَشَرَ؛ لكثرة الاستعمال.

والثاني: أن يكونوا أرادوا: يا بْنَ أُمَّا، ويابْنَ عَمَّا، فحذفوا الألف، وتركوا الفتحة تدل عليها، كما قرأ بعضهم: ﴿يَا أَبَتَ﴾(2) ، ولا يمتنع أن يكون على الإتباع(3)، نحو: يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو،

و: 82 - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ(4)

والثانية: يا بْنَ أُمِّيَ، وهو الأصلُ.

والثالثةُ: يابْنَ أُمِّي - بإسكان الياء - كما قال:

83 - يَابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيِّقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لِدَهْرٍ كَنُودِ(5)

---

(1) لم يذكر هذه اللغات الخمس إلا الصيمرى في التبصرة: (1:351)، أما سيبويه والمبرد وابن السراج فقد ذكروا أربع لغات فقط، ليس من بينها إثبات الياء مفتوحة. انظر: سيبويه: (2:213-214)، والمقتضب: (4:250-253)، والأصول: (1:340-343).

(2) قرأ بفتح التاء أبو جعفر والأعرج وابن عامر، وقرأ بالكسر عاصم ونافع وحمزة والكسائي والأعمش، انظر: إعراب القرآن للنحاس: (3:310). واللفظة وردت في آيات كثيرة منها: يوسف: (4، 100).

(3) يقصد بالإتباع هنا المشاكلة اللفظية، يعني أن الميم في (أمّ) فتحت مشاكلة لفتح النون في ابن في قولنا: يابْنَ أمَّ، ويا بْنَ عَمَّ، ولا يقصد الإتباع المعروف عند النحاة فهو غير ممكن هنا، ومن ثم كان تنظيره بنحو: يا زيد بن عمرو، ويا تيم تيم عديّ - في اللفظ فقط، لا في الوجهة الإعرابية.

(4) جزء بيت من البسيط لجرير، وتمامه:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لَكُمُ لا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ

انظره في: ديوانه جرير: (212)، وجمل الزجاجي: (157)، والخصائص: (1:345)، والتبصرة: (1:342)، وفاتحة الإعراب:(123، 234)، والمساعد: (2:519)، والإيضاح لابن الحاجب: (1:278)، والفرائد: (351)، والمطالع السعيدة: (1:377).

(5) من الخفيف، لزبيد الطائي، أو لحرملة بن المنذر، انظره في: التبصرة: 1:352، والكافية الشافية: (3:1325)، والمساعد: (2:521)، وجمل الزجاجي: (161).شُقَيِّق نفسي: مصغر شقيق، والتصغير فيه للشفقة. خلّيتني: تركتني وحدي في الدنيا. كنود: كفور بالنعمة، والمقصود الذين يعيشون معه. يرثي أخاه ويتحسر على حاله.

والرابعةُ: يا بْنَ أُمَّا، ويابْنَ عَمَّا، قال أبو النجم[1]:

٨٤ – يا بْنَةَ عَمَّا لاَ تَلُومِي واهْجَعِي[2]:

– أَبْدَلَ من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألِفًا – على ما تقدم.

والخامسةُ: يا بْنَ أُمَّ، ويابْنَ عمَّ – على نية الإِضافةِ وحذف الياء استخفافًا – على التشبيه بقولهم: يا غلامِ، وكأنهم جعلوا الاسمين بمنزلة اسم واحد؛ لكثرة اصطحابهما.

(٢٣٨) مسألة:

ويقال: لِمَ زيدت التاء في قولهم: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ؟.

والجواب: أنهم جعلوها بدلاً من ياء الإِضافة – هذا قول الخليل وسيبويه[3] – ولهم في هذا القبيل مذهبان:

أحدهما: أن يَكْسِرُوا التاء في الوصل، فيقولون: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ، ورُبَّما أثبتوا الياء[4] – على الجمع بين العوض والمعوَّض منه – وليس بالوجه.

والثاني: أن يقال: يا أَبَتَ، ويا أُمَّتَ – كأنهم أبدلوا من الياء ألِفًا، ثم حذفوها، وتركوا الفتحة تدل عليها[5] – وقد قرئ بذلك كُلِّه[6]، والأجود: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ

---

(١) هو: الفضل بن قُدَامة العجليّ، من الرُّجّاز، توفي سنة ١٣٠هـ.

(٢) انظر التعليقة (١) من الشاهد (٧٤).

(٣) في سيبويه: (٢:٢١١): «وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضًا من حذف الياء».

(٤) إثبات الياء مع التاء (يا أبتي ويا أمّتي) لم ترد إلا في ضرورة شعرية عند البصريين، كقوله:

أيا أبتي لا زلت فينا فإنما ... لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

وأجاز ذلك في الكلام كثير من الكوفيين، انظر: المساعد: (٢:٥٢١–٥٢٢).

(٥) وفي سيبويه وجه ثالث هو ضم التاء، قال (٢:٢١١): «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول: يا أُمَّةُ لا تفعلي» – بالضم – وعلى إجازة هذا الوجه الفراءُ والنحاس ومنعه الزجاج. انظر: المساعد: (٢:٥٢٢).

(٦) يقصد القراءة بكسر التاء دون الياء، وبفتحها دون الألف، انظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣:٣١٠، وما بعدها، والبحر المحيط: (٥:٢٧٩).

- بالكسر من غير ياء - وإن وقفتَ قلت: يا أَبَهْ ويا أُمَّهْ[1].

(٢٣٩) مسألة:

ويقال: لِمَ فتحوا لام المستغاث به؟.

والجواب: أنهم أرادوا أن يفرّقوا (51b)بينها وبين لام المستغاث من أَجْلِهِ؛ لأن لام المستغاث من أجله مكسورة[2]، كما قال:

٨٥ - تَكَنَّفَنِي الْوُشَاةُ وَأَزْعَجُونِي ... فَيَا لَلنَّاسِ لِلْوَاشِي الْمُطَاعِ[3]

ووجهٌ ثانٍ: وهو أن المنادى واقعٌ موقع المضمر، واللام مع المضمر مفتوحة، ففتحت مع المنادى؛ حملاً على فتحها مع المضمر[4]، فإن بَعُدَتْ رجعت إلى الكسر[5]، نحو قولك: يا لَزَيْدٍ ولِعَمْرٍو ولِلعَجَب، قال الشاعر:

٨٦- يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ ... يَالَلْكُهُولِ ولِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[6]

(١) الوقف بالسكون مذهب سيبويه والخليل سيبويه: (٢١٠:٢) وهو كذلك مذهب سائر البصريين، أما الفراء فيخالفهم في هذا، ويختار الوقف عليه بالتاء؛ لأنها عوض من ياء الإضافة جمل الزجاجي: (١٦٥)، وفي المساعد: (٥٢٢:٢): «وجعلها هاء في الخط وفي الوقف جائز، ولم تكتب في المصحف إلا بالتاء، وكَتْبُها هاءً دون ذلك، وبالتاء وقف عليها في السبعة وبعضهم بالهاء وكلاهما فصيح صحيح، وقول المغاربة: إن الوقف بالهاء للبصريين وبالتاء للفراء ضعيف، ووقف أبو عمرو بالتاء، وهو من رؤوس البصريين».

(٢) انظر في هذا التعليل: المقتضب: (٢٥٤:٤)، والتبصرة: (٣٥٩:١)، والأصول: (٣٥١:١).

(٣) من الوافر، لقيس بن ذريح، انظره في: الجنى الداني: (١٤٨)، والأصول: (٣٥٢:١)، والكافية الشافية: (١٣٣٦:٣)، وجمل الزجاجي:(١٦٦)، وابن عصفور: (١١٢:٢). تكنّفني: أحاطوابي.

الوشاة: جمع «واشٍ» وهو الساعي بالإيذاء..

(٤) انظر في هذا التعليل: سيبويه: (٢١٩:٢)، والأصول: (٣٥١:١).

(٥) في سيبويه: (٢٢٠:٢): «وتقول: يالَزَيْدٍ ولِعَمْرٍو، وإذا لم تجيء بـ (يا) إلى جنب اللام كسرت ورددت إلى الأصل»، وفي المقتضب: (٢٥٥:٤): «وتقول: يا للرجالِ وللنساء، وتكسر اللام في النساء؛ لأنك إنما فتحتها في الأولَ فرارًا من اللبس، فلما عطفت عليه الثاني عُلِمَ أنه يراد به ما أريد بما قبله فأجريتها مجراها في الظاهر».

(٥) من البسيط، ينسب إلى أبي الأسود، أو أبي زبيد الطائي، انظر: الأصول: (٣٥٣:١)، وابن عصفور: (١١٠:٢)، والجمل: (١٦٧)، والتبصرة: (٣٥٩:١)، والكافية الشافية: (١٣٣٥:٢)، والمساعد: (٥٢٦:٢)، والمقتصد: (٧٨٨:٢)، والفرائد: (٣٥٨).

(٢٤٠) مسألة:

ويقال: لِمَ ألحقوا الألف في آخر المندوب؟.

والجواب: أنهم أرادوا مدَّ الصوت؛ لأنه موضع تَفَجُّعٍ وبكاءٍ - وهذان النوعان من مواطن المدِّ - ومن العرب من يُجْرِي المندوب مُجْرَى المنادى[١] فلا يُلْحِقُ الألف، لكن يقول: يا زَيْدُ، يا عَبْدَ الله، والوَجْهُ الأولُ أَقْيَسُ[٢].

وتلحق الهاء بعد الألف في الوقف؛ لِتُبَيِّنَهَا؛ لأنها خَفِيَّةٌ[٣].

ولا يُذْكَرُ المندوبُ إلاّ بأشهر أسمائه؛ ليكون عُذْرًا للتفجّع عليه[٤].

ولا يُنْدَبُ نكرةٌ[٥]؛ لأن أصل الندبة من النَّدَبِ، وهو أثر الجُرْح، فكأن النادب إذا نَدَبَ إنما يشكو ما بقلبه من ألم، ومن لا يَعْرِفُهُ لا يَجِدُ في قلبه شيئًا.

(٢٤١) مسألة:

ويقال: ما الترخيم؟.

والجواب: أن الأصمعيّ[٦] قال: أخذ عني الخليلُ الترخيمَ، وذلك أنه سألني: ما

---

(١) انظر في الوجهين معًا: سيبويه: (٢:٢٢٠)، والمقتضب: (٤:٢٦٨)، وجمل الزجاجيّ: (١٧٦)، والأصول: (١:٣٥٥).

(٢) وإنما كان إلحاق الألف في آخر المندوب أَقْيَسَ، لأن المدعوّ في هذا الباب بحيث لا يسمع، فاحتيج إلى نهاية ما يمدّ به الصوت؛ ليكون ذلك دلالة على حزن الفاقد، والألف أَبْعَدُ للصوت، وأَمْكَنُ للمدّ، انظر: تعليق السيرافي على سيبويه: (٢:٢٢٠)، والتبصرة: (١:٣٦٢).

(٣) انظر: سيبويه: (٢:٢٢١)، والمقتضب: (٤:٢٦٨)، والأصول: (١:٣٥٥).

(٤) انظر: سيبويه: (٢:٢٢٧)، والمقتضب: (٤:٢٦٨)، والأصول: (١:٣٥٨).

(٥) والمبهم (اسم الإشارة) مثل النكرة في عدم جواز ندبه، وكذلك الوصف مجردًا من موصوفه إذا لم يكن مشتهرًا، فإن كان مشتهرًا جاز ندبه نحو: وَامَنْ حَفَرَ زمزماه، لأنه معروف بعينه، وكُلُّها يجمعها أنها لا تبين شيئًا من صفات المتفجع عليه، ومقام الندبة مقام إظهار لصفات المندوب، وتعداد مآثره وفضائله، وبيان ما نالهم بفقده من أمر عظيم وخطب جسيم، ولا فائدة إذا لم يكن المتصف بهذه الصفات معروفًا لمن يسمع.

(٦) هو: عبد الملك بن قُرَيْب، لغوى، توفى سنة ٢١٦هـ.

يُسَمِّي العربُ الكلامَ السهلَ؟ فقلت: العرب تقول: جاريةٌ رخيمة - إذا كانت سهلةَ الكلام لَيِّنَتَهُ - فوضع باب الترخيم[1]، وأصل الكلمة اللِّينُ، ومنه اشتقاق الرَّخَمَةِ؛ لِلِينِ مفاصلها، ويقال: ألقى عليه رَخَمَتَهُ، أي: عطفه ولِينَهُ.

(٢٤٢) مسألة:

ويقال: كم من مذهب للعرب في الترخيم؟.

والجواب: أن لهم في ذلك مذهبين[2]:

أحدُهما: أن تحذف آخر الاسم، وتترك ما بقي على حاله، نحو قول زهير:

٨٧ - يَا حَارِ لَا أُرْمَيَنْ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ تَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ[3]

وقرأ بعضهم: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[4]

والثاني: أن يُحذف الآخِرُ، ويُجعل ما بقي اسمًا على حِيَالِهِ، كأنه لم يحذف منه شيء، ويجرى مجرى المنادى المفرد، فيقال: يا حارُ، ويا مالُ، ويا عامُ[5]. وعلى هذا الوجه يجوز الترخيمُ في غير النداء عند أبي العباس إذا اضطُرَّ إلى ذلك شاعرًا[6]، فأما سيبويه فيجيزه على الوجهين جميعًا[7].

---

(١) انظر: لسان العرب (رخم).

(٢) المذهب الأول معروف بين النحاة بـ (لغة من ينتظر)، أو (من نوى)، والثاني بـ (لغة من لا ينتظر)، أو (من لم ينْوِ) وانظر المذهبين معًا في: سيبويه: (٢:٢٤١-٢٤٥)، وما بعدها، وجمل الزجاجي: (١٦٨-١٧٠)، والتبصرة: (١:٣٦٦-٣٦٧)، والأصول: (١:٣٥٩).

(٣) من البسيط، لزهير بن أبي سُلْمَى، انظر:
ديوانه: ١٨٠، والتبصرة: (١:٣٦٧)، وجمل الزجاجي: (١٦٩)، والزاهر: (١:٦٢٤)، وإعراب القرآن للنحاس: (٤:١٢١)، والفرائد: (٢:٥٦٢)، والمطالع السعيدة: (٢:٧٣).

(٤) الزخرف: (٧٧)، والقراءة على لغة من ينتظر هي قراءة عبد الله وعلي وابن وثاب والأعمش، وقرأ أبو السرار الغنوى (يا مالُ) بالبناء على الضم، جعله اسمًا على حياله، والقراءة (يا مالك) هي قراءة الجمهور، البحر المحيط: (٨:٢٨).

(٥) في ترخيم: حارث، ومالك، وعامر (أعلامًا). (٦) انظر: المقتضب: (٤:٢٥١-٢٥٢).

(٧) أي: يجيزه عند الاضطرار، على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر، وأما أبو العباس فيجيزه في غير النداء عند الاضطرار على لغة من لا ينتظر فقط، انظر: سيبويه: (٢:٢٤٦-٢٤٧).

(٢٤٣) مسألة:

ويقال: لِمَ لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف؟.

والجواب: أن الثلاثة أَعْدَلُ الأصول، فكرهوا أن يحذفوا منها شيئًا، فيُجْحفوا بها[١] وكان أبو عُمَرَ الجَرْمِيّ[٢] يجيز ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الأوسط[٣]، وكذلك الفراء، ولم يُسْمع ذلك من العرب، وإنما قاساه من قِبَلِ أنهما رَأَيَا (52a)حركة العين تمنع الصرف، كما يمنعه الحرف الرابع من زينب وسعاد، فاعْتَدُّوا بها، وأقاموها مُقام الرابع، وهو تشبيه بعيد.

(٢٤٤) مسألة:

ويقال: ما حكم الاسم إذا كانت فيه زيادة؟.

والجواب: أنه يُنْظَرْ: فإن كان الزائد ثالثًا لم يُحذف، نحو سعيد وزياد وثمود، ولكن يُحذَفُ الآخِرُ، فيقال: يا سَعِي، ويا زِيَا، ويا ثمُو[٤]. وإن كان رابعًا حذف مع

---

(١) انظر: سيبويه: (٢:٢٥٥)، والأصول: (١:٣٦٥)، وجمل الزجاجي: (١٦٨)، والتبصرة: (١:٣٦٦).

(٢) هو: صالح بن إسحاق، لغوى نحوى، توفى سنة ٢٢٥هـ.

(٣) ترخيم الثلاثي محرك الوسط منسوب جوازه إلى الفراء دون الجرمي في: ابن عصفور: (٢:١١٤)، وفي الأصول: (١:٣٦٥)، وفي الإنصاف أنه رأى الكوفيين جميعًا ما عدا الكسائي (انظر: المسألة ٥٠) ومثله ما جاء في المساعد: (٢:٥٥٢): وفيه: «وفي شرح الجمل لابن بابشاذ: نقل ذلك عن الكوفيين، وحكاه ابن هشام عن الفراء وجماعة، ونقله ابن العِلْج عن الفراء وأكثر النحويين، وقال الجرجاني: «لم ينكره أصحابنا؛ لأنه قياس، ينزلون الحركة منزلة الحرف» ا.هـ.

أما ترخيم الثلاثي ساكن الوسط - كهند وعمرو - فنقل ابن عصفور وابن مالك الاتفاق على منع ترخيمه، وقال ابن هشام: «أجاز ترخيمه أبو الحسن وحده فيما حكى عنه، والمشهور عنه مذهب الفراء، وحكى أبو البقاء جواز ذلك عن بعض الكوفيين» ا.هـ. انظر: المساعد: (٢:٥٥٢)، والكافية الشافية: (٣:١٣٥٧).

(٤) خالف الفراء في نحو: ثمود، لعدم النظير بعد الترخيم؛ إذ لا يوجد في العربية اسم معرب آخره واوًا قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضمة كسرة، وذلك هنا يؤدي إلى تغيير بنية الاسم المرخم، وفي الأصول: (١:٣٦٥): ويجيز الفراء في حمار: يا حما أقبل - يصير مثل رضا - وفي سعيد: =

ما بعده، وسواء كان بعده أصليٌّ أو زائدٌ، كقولهم في منصور: يا مَنْصُ، وفي مسكين: يا مِسْكُ، وفي عثمان: يا عُثْمُ، وفي مروان: يا مَرْوُ، قال الفرزدق:

٨٨- يَا مَرْوُ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْأَسِ[١]

فإن كان في آخر الاسم هاءٌ حذفتها وحدها - قَلَّتْ حروف الاسم أو كثرت - نحو: يا ثُبَ، في ثُبةٍ[٢] - إذا كانت اسمًا - و: يا طَلْحَ، ويا فاطمَ، ويا دِرْحَايَ، في دِرْحَايةٍ[٣].

(٢٤٥) مسألة:

ويقال: كم حروف النداء[٤]؟.

والجواب: أنها ستةٌ: (يا) وهي أُمُّ حروف النداء، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾[٥]، و(أَيْ) قال الشاعر:

= يا سَعِي - يصير مثل عَمِي - ولا يجيز: يا ثمو، في ثمود؛ لأنه ليس له في الأسماء نظير» اهـ. وفي المساعد أن خلاف الفراء إنما هو في كل رباعي قبل آخره مدٌّ قبله حرفان مطلقًا، فيدخل فيه عماد وسعيد وثمود، انظر: المساعد: (٢:٥٥١).

(١) من الكامل، للفرزدق، انظر:
ديوانه: (١:٣٨٤)، والتبصرة: (١:٣٦٩)، والمساعد: (٢:٥٥٠)، وجمل الزجاجيّ: (١٧٢)، والزاهر: (٢:٣٧٥) مطيتي: دابتي. والحباء: العطاء. وربُّها: صاحبها،يريد نفسه.

(٢) الثُّبَةُ في أصلها: العصبة من الفرسان، وجمعها ثُبَاتٌ وثُبون، والهاء في آخرها بدل من حرف ذاهب من آخره، هو الواو، أو الياء، وأصله ثُبَوٌ أو ثُبَيٌ. (اللسان: ثبا).

(٣) رجل دِرْحَايَةٌ: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لئيم الخلقة، وهو من الأوزان الملحقة (اللسان: درح).

(٤) عدّ المجاشعيّ أحرف النداء ستة جريًا على المشهور، وزاد بعضهم عليها حرفين هما: آ - همزة ممدودة - وآيْ - همزة ممدودة بعدها ياء ساكنة - الأولى ذكرها الأخفش، والثانية ذكرها الكسائي، انظر: المساعد: (٢:٤٨٢)، وابن عصفور: (٢:٨٢).

(٥) الزمر ١٦.

٨٩- أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدُ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى بُكَـاءَ حَـمَـامَـاتٍ لَـهُـنَّ هَـدِيـرُ(١)

و (أيا) قال ذو الرُّمَّة:

٩٠- أَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَـيْنَ الـنَّـقَـا آأَنْـتِ أَمْ أُمُّ سَـالِمِ(٢)

و(هَيَا) قال عَبْدُ يَغُوثَ(٣):

٩١- هَـيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ نَـدَامَـايَ مِـنْ نَجْـرَانَ أَلَّا تَـلَاقِـيَـا(٤)

و(الهمزة) نحو قول الآخر:

٩٢- أَزَيْـدُ أَخَـا وَرْقَـاءَ إِنْ كُـنْـتَ ثَـائِرًا فَإِنْ عَـرَضَـتْ أَحْـنَـاءُ حَـقٍّ فَـخَـاصِـمِ(٥)

و(وا) وهي مختصة بالنُّدْبة – نحو قولك: وازَيْدَاه، واعَمْراه.

وقد يُحذف حرفُ النداء، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾(٦) ولا يجوز حذفه من المبهم، ولا مما عرّفه النداءُ، نحو: يا هذا، ويا رجلُ، ولو قلت: هذا، ورجلُ، لم يَجُز(٧).

---

(١) من الطويل، لكثير عزة، انظر: ديوانه: (١:٢٣١)، وجمل الزجاجي: (١٥٥) والهدير: صوت الحمام.

(٢) من الطويل، لذى الرمة، انظر:
ديوانه: (٦١٢)، والتبصرة: (١:٤٤١)، والجنى الداني: (٢٠٢)، وابن عصفور: (١:٢٣٥) الوعساء: رمال لينة. والنقا: الكثيف من الرمل. وجلاجل – أو حُلَاحل – مكان. وأم سالم: حبيبته. يقصد تفضيل أم سالم على الظبية في الجمال.

(٣) شاعر جاهلي، من سادات قحطان.

(٤) من الطويل، لعبد يغوث الحارثي، انظر: جمل الخليل: (٥٢)، والتبصرة: (١:٣٣٩)، وابن عصفور: (٢:٨٤)، وجمل الزجاجي: (١٤٨)، وفاتحة الإعراب: (١٢١) ندامای: جلسائي على الشراب في أوقات المسرّة. ونجران: موضع بين الحجاز والشام واليمن..

(٥) من الطويل، لا يعرف قائله، انظر: المساعد: (٢:٤٨١)، والمقتصد: (٢:٧٧١)، وابن يعيش: (٢:٤)، والتبصرة: (١:٣٤١) ورقاء: حيّ بن قيس. الثائر: طالب الثأر. وأحناء الحق: أطرافه؛ أي: إن كنت طالبًا لثارك فقد أمكنك ذلك الآن.

(٦) يوسف ٢٩.

(٧) انظر: سيبويه: (٢:٢٣٠)، والمقتضب: (٤:٢٥٨-٢٦١)، وجمل الزجاجي: (١٥٦)، والأصول: (١:٣٢٩)، والتبصرة: (١:٣٥٧-٣٥٨).

بابـ الإغراء

قال صاحب الكتاب:

«تقول: عَلَيْكَ زيدًا – تريد: خذ زيدًا – وكذلك: دُونَكَ زيدًا، وأمامك ووراءك – تجعل الظروف[1] بدلاً من الأفعال – تريد: احذر واتَّقِ، فتحذف الفعل وتقيم الظرف[1] مقامه، وكذلك: رُوَيْدَ زيدًا – تريد: أَمْهِلْهُ – وكذلك – حَيَّ على الثَّرِيد – تريد: تَنَاوَلْ – وحَيَّ على الصلاة – تريد: إيتِ الصلاة – وإذا دلَّت الحال على الفعل جاز حذفه، تقول للمعترض في طريق: الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ – تريد: خَلِّ الطريق – وتقول للراكب وبين يديه صبيّ: الصَّبِيَّ، ولا تلفظ بالفعل؛ لأن الحال والمشاهدة تُغْنِي عن ذلك، وكذلك قومٌ ينتظرون الهلالَ ورأسَ الشهر فيكبّرون فيقول السامعُ: الهلالَ وربِّ الكعبةِ – أي: رأَوْا الهلالَ – وكذلك ترى رَجُلاً.............
(٢)..

(52b)نحو قولك: أَلَمْ أُحْسِنْ إليك؟ ألم أكرمك؟ والجواب: بَلَىٰ، وكذلك إن جئت بحرف العطف نحو: أَوَ لَم أحسن إليك؟ أَفَلَم أُكرمْك؟ ولا يجوز أن تقول في جواب هذا: نعم، ولا: لا. ولكن: بَلَىٰ، أَوْ: لم تفعل، وهذا قول الجماعة. اهـ.

---

(١) في الأصل: الظروف، والأحسن ما أثبتّه.

(٢) هذا هو آخر الصفحة [أ] من اللوحة رقم (٥٢) من المخطوطة الأصل، وواضح أن ما بعدها قد سقط، وفي جملة هذا الساقط تكملة وشرح لباب الإغراء والتحذير ونوصب المضارع والاستفهام وأحرف الجواب التي انتهت بأسطر في الصفحة [ب] من اللوحة رقم (٥٢) من المخطوطة ولم يكن بوسعي تكملة هذا النقص؛ إذ لم أظفر حتى الآن بنسخة أخرى في مكتبةٍ ما. وقد عَنْونَ المحقق الأول لهذا الكتاب بعنوان «باب الإعراب» دون أن ينتبه إلى ما جاء تحته من كلام.

باب الجزاء

قال صاحب الكتاب:

«تقول: إن تأتني آتك، تجزم الفعل الأول؛ لأنه شرط، وتجزم الفعل الثاني؛ لأنه جوابه، وإن كانا جميعًا ماضيين، كقولك: إن أتيتني أَتَيْتُكَ، لم يعمل الحرف في لفظ واحد منهما؛ لأنه لا يُعرَبُ إلا المضارع، ولك أن تجعل أيَّهما شئت ماضيًا والآخر مضارعًا، كقولك: إِن تَأْتِنِي أَتَيْتُكَ، وإن أتيتني آتِكَ، تجزم المضارع أيَّهما كان، وتترك الماضي على بنائه لا تغيّره، ويجوز أن ترفع الثاني؛ كقولك: إن أتيتني آتيكَ، فرفعه على وجهين: أحدهما على نية التقديم، كأنك قلت: آتيك إن أتيتني. والوجه الثاني على نية الفاء، تقديره: فآتيك، أي: فأنا آتيك؛ لأن الفاء إذا وقعت جواب الجزاء فإنه يُبْتَدَأُ كلُّ ما وقع بعدها فَيُرْفَعُ، كقول الله جلّ اسمه: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾(1) وكذا: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا ولا رَهَقًا﴾(2).

وتقول: إن تأتني وتكرمْني آتِكَ، تجزم كلَّ فعلٍ تعطفه على الشرط، وكذا: فتكرمْني، وكذا: ثم تكرمْني، لا تُبالِ أيَّ حروف العطف كان. فإن لم تأتِ بحرف عطف بينهما فقلت: إن تأتني تكرمُني آتِك، رفعت الفعل المتوسط الواقع بين الشرط والجواب على الحال، كأنك قلتَ: مُكْرِمًا؛ لأن الحال إذا كانت بلفظ المضارع ترتفع، كقولك: مررت به يأكلُ، أو يصلِّي، أو ينظرُ في حسابه، يرتفع جميعُ ذلك؛ لأنه في موضع اسم منصوب على الحال، وكذلك الفعل الواقع بين الشرط والجواب.

فإن كان معنى الفعل الثاني كمعنى الفعل الأول جاز فيه الجزم، على أن تُبدل

---

(1) المائدة ٩٥. والجملة بعد الفاء في «فينتقم» في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، والجملة كلها في محل جزم جواب من الشرطية، والتقدير: فهو ينتقم الله منه، ويصح جعل من موصولة مبتدأ وينتقم هو الخبر، ودخلت الفاء لشبه الموصول هنا بالشرط في العموم.

(2) الجن ١٣.

الثانى من الأول، كقولك: إن تأتنى تَمْشِ إلَىَّ آتِكَ، أُبْدِلَ (تَمْشِ) من (تَأْتِ)؛ لأنهما فى معنى واحد، وجزمت آتِكَ على الجواب.

فإن قلت: إن تأتنى آتِكَ أُحْسِنُ إليك، رفعت (أُحْسنُ إليك)؛ لأنه حال، تريد: مُحْسِنًا، فإن تقدم قبله حرف عطف؛ كقولك: إن تأتنى آتِكَ وأُحْسنُ إليك، كان لك فى (أُحْسِن) الجزم على اللفظ، والرفع على الاستئناف، أى: أنا أحسنُ إليك، والنصب على إضمار أَنْ، لأن أول الكلام ليس بإثباتٍ، إنما هو على شرط، فجرى مجرى ما قدّمنا من غير الواجب، كالنفى والاستفهام إذا نَصَبْتَ الفعل بعده بالفاء على الجواب وما أُضْمِرَ فيه على معنى الاجتماع.

وجميع ما يُنْصَبُ بالفاء على معنى الجواب إذا حُذِفَتْ منه الفاء على تقدير الجزاء، كقولك: قُمْ أكرمك، و: لا تذهبْ أَضْرِبْك، و: أين بَيْتُكَ أَزُرْكَ، و: أتأتينى أُكْرِمْكَ؟ (53a)و: ألا تنزل عندنا تُصِبْ خيرًا.

فأما النفى فلا تحذف منه الفاء، إذا قلت: ما عندى شيء فَأُعْطِيكَ، لا تحذف الفاء من قولك (فأعطيك) وتجزم الفعل كما فعلت فى سائر أخواته، فإن حذفت الفاء رفعت، فقلت: ما عندى ثوبٌ يَسَعُكَ، وما عندى كساءٌ يصلح لك، تجعل الفعل صفة النّكرة وترفعه، وكذا: ﴿فَهَبْ لِى مِنْ لَّدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى﴾[1]، و﴿أَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِى﴾[2]، و﴿أَنْزِلْ علينا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[3].

فإن كان الاسم الذى قبل الفعل معرفة فإن الفعل بعده يرتفع وهو حال، كقولك: أَعِرْنِى دَابَّتَكَ أَرْكَبُها، وأعطنى ثوبك أَلْبَسُهُ، وكذا ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[4] بالرفع؛ لأنه حال، كأنه قال: لا تمنن مستكثرًا، أى: فى حال غِنًى واستكثار، وكذا: ﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[5] كأنه قال: لاعبين.

---

(١) مريم ٥، ٦. (٢) القصص ٣٤. (٣) المائدة ١١٤.

(٤) المدثر ٦. (٥) الأنعام ٩١، وفي الأصل: فذرهم – بالفاء – وهو خطأ.

فإن لم ترد الحال بعد المعرفة، ولا الوصف بعد النكرة، وأردت جواب الأمر فإنك تجزم في جميع ذلك، وإن زدت فى الفعل الفاء نصبته، على ما قدّمته.

وقد شُبّه بـ (إنْ) فى باب الجزاء أسماءُ الاستفهام وهى: مَنْ وما وأىّ وأين وأنّى ومتىٰ ومهما، فيجزم بها[1] الفعلان: الشرطُ والجزاءُ؛ كقولك: مَنْ يأْتِنِى آتِهِ، وما تَصْنَعْ أَصْنَع، وأىّ يَكْرِمْنى أُكْرِمْه، وأنّىٰ تَكُنْ أَكُنْ، ومهما تخرجْ أخرجْ، وكذلك: حيثما تكنْ أكنْ، وإذْ مَا تأْتِنِى آتِكَ، ويجوز فى الجميع زيادة (ما) مرّةً وحذفها أخرى، إلا فى حَيْثُمَا وإذْما، فإنه لا يجوز حذف (ما) منهما. فأمّا (إذا) مع زيادة ما وترك زيادتها فالاختيار تَرْكُ الجزاء بها، ورَفْعُ الفعلين بعدها، كقولك: إذا تقومُ يقومُ معك، وإن شئت جزمت على الجزاء، قال الله جلّ اسمه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾[2] فرفع، والجزمُ جائزٌ فى العربية، وإن لم يُقْرَأْ به.

وتكون مَنْ وما وأىّ بمعنى الاستفهام، فيرتفع الفعل بعدهن، كقولك: مَنْ يقوم؟ وما تصنع؟ وأىّ يكرمُك؟ وتكون هذه الثلاثة أيضًا بمعنى الذى خبرًا، كقولك:جاءنى من يكرمك، ورأيت مَنْ يعجبك، واضرِبْ أيّهم يشتمُك، ترفع الفعل بعدهن لأنه خبرٌ، وليس بجزاء.

(١) في الأصل: بهما.

(٢) المنافقون ٤.

مسائل هذا الباب

(٢٤٦) مسألة:

ويقال: لِمَ جُزِمَ الفعل في الشرط[١]؟.

والجواب: أن الشرط والجزاء يقتضيان جملتين، كقولك: إن تضربْ أضربْ، فـ (تَضْرِبْ) جملة و(أَضْرِبْ) جملة، فلما طال الكلامُ بهما اخْتِيرَ لهما الجزمُ؛ لأنه حذفٌ وتخفيف، وهو قول أبي سعيد السيرافي[٢]، وأبي الحسن بن الوراق[٣]، وقال غيرهما: جُزِمَ؛ لأن حرفهما ينقل الفعل نقلين، وهذه علّة العمل، لا علّة الاختصاص بالجزم[٤].

---

(١) اتفقوا على أن عامل الجزم في فعل الشرط هو أداته، واختلفوا في عامل الجزم في الجواب: فمنهم من ذهب إلى أن العامل فيه هو الأداة أيضًا - وهو قول المحققين من البصريين وعزاه السيرافي إلى سيبويه، واختاره الجزولي وابن عصفور والأُبَّدى. ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه هو فعل الشرط - وهو رأى الأخفش. ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه هو أداة الشرط وفعله معًا - وهو رأى المبرد وينسب إلى سيبويه والخليل وإلى الأخفش أيضًا. ومنهم من ذهب إلى أنه مجزوم على الجوار - وهم الكوفيون. ومنهم من ذهب إلى أنه مبنى لفقد العامل - وهو المازني. انظر تفصيلاً لذلك في: المساعد: (١٥٢:٣-١٥٣)، والإنصاف المسألة (٨٤) من: (٦٠٢-٦١٥)، والرضى: (٢٣٦:٢)، وما بعدها، وفاتحة الإعراب: (٢٤-٢٥)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢٤٦:٢-٢٤٧)، وابن يعيش: (٤١:٧-٤٢).

(٢) هو: الحسن بن عبد الله، شارح كتاب سيبويه، توفى سنة ٣٦٨هـ.

(٣) انظر: علل النحو: ١٩٨.

(٤) أدوات الشرط تنقل الفعل نقلين: أحدهما من المضيّ أو الحال إلى الاستقبال، والثاني من الإطلاق إلى القيد بالشرط. وقد ردّ المجاشعيّ هذا؛ لأن أدوات الشرط غير الجازمة تنقل الفعل هذين النقلين أيضًا، بل إن لَمْ تقلبه كذلك نقلين: إلى المضيّ وإلى النفي، بل إن النواصب لها مثل هذا التأثير أيضًا، ولذلك قال المجاشعيّ: «وهذه علة العمل لا علة الاختصاص بالجزم»، وانظر: ابن يعيش: (٤٠:٧-٤١).

(٢٤٧) مسألة:

ويقال: فَلِمَ لم يُؤَثِّرْ حرفُ الشرط في لفظ الماضي؟.

والجواب: أن الفعل الماضي مَبْنِيٌّ؛ لبعده من مضارعة الأسماء، والجزمُ(53b) إعراب، والإعرابُ إنما يدخل في الأسماء، وما ضارع الأسماء (وهو الفعل المحتمل الزمانين)[١]، وليس الماضي من ذلك في شيء. فلما كان كذلك أُقِرَّ على حاله، وحُكِمَ على موضعه بالجزم، كما يُفْعَلُ بسائر المبنيات، نحو: جاءني هذا، ورأيت هذا، ومررت بهذا، فتحكم على موضع هذا بوجوه الإعراب وهو على حالة واحدة، كما حكمت على موضع الماضي بالجزم وهو على بنائه.

(٢٤٨) مسألة:

ويقال: ما الاختيار في الشرط والجزاء من الأفعال؟.

والجواب: أن الاختيار[٢] أن يكون الفعلان مضارعين فتجزمهما، نحو قولك: إن تقُم أَقُمْ معك، وإن تخرجْ أخرجْ عليك. ويليه في الجودة أن يكونا ماضيين نحو قولك: إن قمتُ قمتُ معك، وإن خرجت خرجتُ معك. ويلي ذلك أن يكون الأول ماضيًا والثاني مستقبلاً مجزومًا، نحو قولك: إن أتيتني أُكْرِمْكَ، وإن خرجتَ معي أُحْسِنْ إليك، ودون هذا كلِّه أن يكون الأول مستقبلاً مجزومًا والثاني ماضيًا، نحو

---

(١) هو الفعل المضارع، فهو بأصل وضعه صالح للحال والاستقبال، فإذا اقترن به ما يفيد الاستقبال – كالسين وسوف أو ظرف يفيده مثل غدًا ونحو – تعين للاستقبال.

(٢) انظر هذا الترتيب جودة واختيارًا في: جمل الزجاجيّ: (٢١٢)، والتبصرة: (١:٤١٣–٤١٤)، والمقتضب: (٢:٥٩–٦٠)، وجعل المبرد كون الفعلين مضارعين وجه الكلام، وكونهما ماضيين أعدل الكلام، وفي التبصرة جعل اتفاق الفعلين أحسن الكلام، وفي جمل الزجاجيّ أجود الكلام، وقد جعل ابن عصفور الوجه الأخير هنا من الضرورات (شرح الجمل: ٢:١٩٨).

قولك: إن تَقُمْ خرجتُ معك، وإنما يقبح ذلك؛ لجعلك الماضى علّة للمستقبل(١)، وهذا عكس ما وُضِعَ عليه الكلام.

(٢٤٩) مسألة:

ويقال: عَلَامَ يجوز أن يكون الثاني مرفوعًا؟.

والجواب: أنه يجوز على وجهين:

أحدهما: أن يكون على إضمار الفاء، كأنك قلت: إن أتيتنى فآتيك(٢)،

والثاني: على التقديم والتأخير، كأنك قلت: آتيك إن أتيتنى(٣)، وهذا لا يجوز فى سعة الكلام، وإنما يأتى فى الشعر، كما قال زهير:

٩٣ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ ... يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِى وَلَا حَرِمُ(٤)

وأقبح منه: إن تأتنى آتيك، وقد جاء في الشعر، قال حُصَيْنُ بن القعقاع:

---

(١) لا وجه عندى لهذه العلّة في القبح؛ إذ الماضى في حيّز أداة الشرط أصبح في زمن الاستقبال، فهو ماضٍ في اللفظ، لا في المعنى، وإنما الوجه في قبح ذلك ما ذكره الصيمرى في التبصرة: (١:٤١٤)، وهو: «لأن إنْ إذا عملت في الشرط اقتضت جوابًا تعمل فيه، ولذلك حسن التقديم إذا لم تعمل في لفظ الشرط، ولم يحسن إذا عملت في لفظه».

(٢) فتكون جملة المضارع المرفوع خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة الاسمية كلها في محل جزم جواب الشرط.

(٣) فيكون المضارع المرفوع دليل الجواب، وليس بجواب، وإنما جواب الشرط محذوف، وفيه من القبح ما فيه، من حيث ادّعاء الحذف مع صلوح الموجود لعمل الأداة فيه، ولذا قال: «وهذا لا يجوز في سعة الكلام، وإنما يأتي في الشعر».

(٤) من البسيط، لزهير بن أبي سلمى، انظر:
ديوانه: (١٥٤)، والمساعد: (٣:١٥٠)، والمقتصد: (٢:١١٠٤)، والكافية الشافية: (٤:١٥٨٩)، والتبصرة: (١:٤١٣)، وفاتحة الإعراب: (٢٥)، وجمل الخليل: (٢٠٢)، والمشوف المعلم: (١:١٨٦)، وعمدة الحافظ: (٣٥٣)، والفرائد: (٢:٦٠٦)، والمطالع السعيدة: (٢:١١٠)، وغريب الحديث للخطابي: (١:١٤١) والمسغبة: المجاعة. وحَرِم: ليس من عادتى حرمان أحد من معروفى وكرمى.

٩٤- يَا أَقْـرَعَ بْـنَ حَـابِسٍ يَا أَقْرَعُ
إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[(١)]

ومثل ذلك: زيدٌ إن تأْتِهِ كريمٌ، تريد: زَيْدٌ كريمٌ إن تَأْتِه[(٢)]، كما قال:

٩٥ - هَـذَا سُـرَاقَـةُ لِـلْـقُـرآن يَـدْرُسُـهُ وَالْمَرْءُ عِـنْـدَ الرُّشَـا إِنْ يَـلْـقَـهَـا ذِيـبُ[(٣)]

ومثل ذلك قول ذى الرُّمَّةِ:

٩٦ - وَأَنِّى مَتَى أُشْرِفْ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِى بِـهِ أَنْـتَ مِـنْ بَـيْنِ الْجَوَانِـبِ نَـاظِـرُ[(٤)]

وهو كثير فى الشعر.

(٢٥٠) مسألة:

ويقال: لِمَ وجب أن يرتفع الفعل فى جواب الشرط بعد الفاء؟.

والجواب: أن ما بعد الفاء مقطوعٌ مما قبلها، مستأنفٌ؛ لأنها إنما دخلت ليُجْعَلَ

---

(١) من الرجز: لحصين بن القعقاع، أو جرير بن عبد الله البجلى، أو عمر بن خثارم البجلى أو المجاشعى، انظر: جمل الخليل: (١٩٨)، وعمدة الحافظ: ٣٥٤، والمقتصد: (٢:١١٠٣)، والفرائد: (٦٠٧)، والبغداديات: (٤٥٤)، والمساعد: (٣:١٤٨)، والتبصرة: (١:٤١٣).

وإنما كان هذا أقبح مما قبله؛ لأن فيه قطع العامل عن العمل مع عدم ما يمنعه، ويخرجه سيبويه على التقديم والتأخير، فيجعله خبرًا لأن، ويجعل الجواب محذوفًا لدلالة هذا الخبر عليه، والتقدير: إنك تُصْرع إن يُصْرع أخوك سيبويه: (٣:٦٧) ويخرجه المبرد على تقدير الفاء، مع إجازة كلام سيبويه (المقتضب: ٢:٧٢).

(٢) هذا التخريج على رأى سيبويه، وللمبرد فيه مع هذا تخريج آخر على تقدير الفاء، وهو: زيد إن تأته فهو كريم.

(٣) من البسيط، لا يُدرى قائله، وصدره يروى: (يُقطِّع الليلَ تسبيحًا وقرآنا). انظر: سيبويه: (٣:٦٧)، وابن الشجرى: (١:٣٣٩)، والكافية الشافية: (٤:١٦١٢)، والمغنى: (٢٨٨) وسراقة: رجل من القرّاء، نسب إليه الرياء وقبول الرشا، وحرصه عليها حرص الذئب على فريسته.

(٤) من الطويل، لذى الرمة، انظر:

ديوانه: (٢٤١)، وسيبويه: (٣:٦٨)، والمقتضب: (٢:٧١)، والخزانة: (٣:٦٤٥).

الجوابُ مبتدأ وخبرًا، وإذا كان كذلك كان الفعل بعدها خَبَرَ مبتدأ محذوفٍ، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾(١)، وهو قول سيبويه(٢).

(٢٥١) مسألة:

ويقال: فَلِمَ خُصّت الفاء بذلك؟.

والجواب: أن الفاء تدلُّ على التعقيب، وحقُّ الجزاء أن يكون بِعَقِبِ الشرط، يليه من غير تراخٍ، ولا يجوز أن تقع الواو وثُمَّ ها هنا؛ ألا ترى أن الرجل يقول: افْعَلْ كذا وكذا، فتقول أنت: (54a)فإذَنْ يكون كذا وكذا، وتقول: لَمْ أُغَثْ أَمْسِ، فيقول المجيب: فقد أتاك الغَوْثُ، ولو أدخلت الواو وثم في هذا الموضع تريد الجواب لم يَجُزْ(٣)؛ لما قَدَّمْنا.

(٢٥٢) مسألة:

ويقال: فَلِمَ جاز الجواب بإذا(٤) في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٥)؟.

---

(١) الجن ١٣.

(٢) في سيبويه: (٣:٦٩): «وقال: إن تأتني فأكرمُك، أي: فأنا أكرمك، فلا بد من رفع فأكرمك إذا سكتَّ عليه؛ لأنه جواب، وإنما ارتفع؛ لأنه مبني على مبتدأ».

(٣) انظر: سيبويه (٣:٦٣).

(٤) اشترط الجمهور لوقوع (إذا) في الجواب موقع الفاء أن تكون للمفاجأة، وأن تكون الأداة إنْ، وأن يكون الجواب جملة اسمية مثبتة غير طلبية وغير مصدرة بإنَّ الناسخة، وقد جاءت إذا التي للمفاجأة في جواب إذا الشرطية في قوله تعالى: ﴿فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون﴾، وكون الربط بإذا مع توفر الشروط السابقة هو رأي الخليل وسيبويه، وقال الأخفش: هو على تقدير الفاء، وتقدير الآية عنده: فإذا هم يقنطون، انظر: المساعد: (٣:١٦١-١٦٣).

(٥) الروم ٣٦.

والجواب: أن الخليل[1] قال: هذا مُعَلَّقٌ بالكلام الأول، كانت الفاء مُعَلَّقَةً بالكلام الأول، وهذا ها هنا فى موضع يقنطوا، كما كان الجواب بالفاء فى موضع الفعل، قال: ونظير ذلك: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[2].

لأنه بمنزلة: أَمْ صَمَتُّم[3].

(٢٥٣) مسألة:

ويقال: كم يجوز فى قولنا: إن تأتنى وتكرمنى آتك، من وجهٍ[4]؟.

والجواب: أنه يجوز فيه ثلاثةُ أوجه:

أحدُها: الجزم على العطف، كأنك قلت: إن تأتنى وإن تكرمنى.

والثاني: النصب على الصَّرْف.

والثالث: الرفع على القطع، كأنك قلت: وأنت تكرمُنى، أى: وأنت فى هذه الحال، وهذا كلُّهُ قول الخليل[5].

---

(١) انظر: سيبويه: (٣:٦٣-٦٤) بتغيير بعض الألفاظ، ومفهومه أن إذا تكون في الجواب بمنزلة الفاء؛ لأنها في معناها؛ لأن الفاء تُصْحب الثاني الأول وتُتبعه إياه، وإذا كذلك تُصحب ما بعدها ما قبلها، ومما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأ، كما أن الفاء لا تجيء مبتدأة.

(٢) الأعراف ١٩٣ - وفي الأصل: سواء عليهم، وهو خطأ.

(٣) وجه التنظير بهذه الآية أن فيها إحلال الجملة الاسمية محل الجملة الفعلية، لما كانت في معناها؛ ذلك لأن ظاهر الآية عطف جملة (أنتم صامتون) - وهي اسمية - على جملة (دعوتموهم) وهي فعلية بأَمْ المتصلة؛ لأنها في تأويلها، وإنما جيء بالجملة الاسمية، لمراعاة رؤوس الآى، أو يقال: إن كلا الجملتين: الفعلية والاسمية هنا في تأويل المفرد؛ لأن أم المتصلة الواقعة بعد همزة التسوية تقع بين جملتين في تأويل المصدر، فالتقدير هنا: دَعْوَتُكُم إيّاهم أَمْ صَمْتُكُم سواء.

(٤) يشير بالمثال إلى مسألة العطف على فعل الشرط بالواو قبل مجيء الجواب.

(٥) انظر سيبويه: (٣:٨٧-٨٩): وليس في كلام الخليل في الكتاب ما يشير إلى جواز الرفع على القطع، وإنما فيه الجزم على العطف - وهو الوجه - والنصب على تقدير أَنْ مضمرة بعد الواو أو الفاء، وإنما كان الجزم هو الوجه؛ لأن العطف يقتضى المشاركة في المعنى وفي العمل، فعامل المعطوف هو عامل المعطوف عليه، فالجزم أَوْلَى به، وإنما جاز النصب عطفًا على المعنى، وذلك على التأويل بالاسم، كأنه قيل: إن يكن منك إتيانٌ وإكرامٌ آتك، وفي سيبويه: (٣:٨٨) «ووجه نصبه على أنه حمل الآخر=

وحكم ما عطفت على الجواب كحُكم ما عطفت على الشرط[1].

والفاء في هذا بمنزلة الواو، فأمّا (ثُمّ) فلا تنصب بعدها، ولكنها تشرك ويُبْتَدَأُ بها[2].

والجزم في هذا كلُّه هو الوجهُ، وقد قرأت القُرّاء بالأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[3] وكذلك: ﴿وَيُعَذِّبُ﴾.

= على الاسم، كأنه أراد إن يكن إتيان فحديثٌ أحدثك، فلما قبح أن يُرَدَّ الفعلُ على الاسم نوى أَنْ؛ لأن الفعل معها اسم» ا.هـ. وهذا ما عبّر عنه المجاشعيّ هنا بالصَّرْف، وهو مصطلح كوفي (انظر المغنى: ٤٧٢، والحلل: (٢٥٤)، ومعنى ذلك عندهم أنها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها فينتصب لمخالفة الأول.

أما الوجه الثالث الذي ذكره المجاشعيّ هنا - وهو الرفع على القطع - فلا يعني بالقطع هنا الاستئناف؛ إذ لا محل له؛ لأن الكلام لم يتم، ولا استئناف قبل التمام، وإنما يعني به أن يكون ما بعد الواو جملة في محل الحال مما قبلها، فالواو للحال، لا للاستئناف؛ بدليل تقديره هو بعد ذلك، وقد أجاز المبرد هذا في المقتضب: (٢:٦٦).

(١) الأوجه الثلاثة عند العطف على الجواب بالواو هو رأى الخليل وسيبويه: (٣:٨٩) وما بعدها، وهو محل اتفاق، بخلاف العطف على الشرط قبل الجواب - كما سبق -.

(٢) انظر: سيبويه: (٣:٨٩-٩٠)، والمقتضب: (٢:٦٦-٦٧)، وخالف الكوفيون فجعلوا الفعل الواقع بعد ثم كالواقع بعد الواو أو الفاء في جواز نصبه، انظر: الكافية الشافية: (٣:١٦٠٧).

(٣) البقرة ٢٨٤ - والقراءة بالرفع على القطع في (فيغفر) هي قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب وسهل والحسن ويزيد بن القعقاع وابن محيصن، وتوجيهها على أحد وجهين: أن يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف، أو يعطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدم. والقراءة بالجزم عطفًا على لفظ الجواب هي قراءة باقي السبعة. والقراءة بالنصب هي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة، وهي على إضمار أَنْ، فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم مما قبله. انظر: البحر المحيط: (٢:٣٦٠)، وإعراب القرآن للنحاس: (١:٣٥٠).

(٢٥٤) مسألة:

ويقال: ما يجوز في الفعل الواقع بين الفعلين المجزومين؟.

والجواب[1]: أنه إن كان في معنى الحال، أو في معنى الخبر رُفِع، كما قال:

٩٧ - وَمَن لَا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نَفْسَهُ ... وَلاَ يُغْنِهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُسْأَمِ[2]

فهذا على تقدير: من لا يزل مستحملاً يكن من أمره ذاك، لو رفع (يُغْنِها) جاز، وكان حسنًا، كأنه قال: ومن لا يزل لا مُغْنِيًا لنفسه، ومما جاء مرتفعًا قول الحطيئة[3]:

٩٨ - مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ[4]

وإن كان الثاني في معنى الأول جُزِمَ على البدل، كما قال:

٩٩- إِنْ يَبْخَلُوا أَوْ يَجْبُنُوا ... أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَحْفِلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِيـ ... ـنَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا[5]

فقوله: (يَغْدُوا) بدل من (لا يحفلوا)، ومثله:

١٠٠ - مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا ... تَجِدْ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأَجَّجَا[6]

---

(١) انظر الوجهين في سيبويه - باب ما يرتفع بين الجزءين وينجزم بينهما (٣:٨٥-٨٧)، والمقتضب: (٢:٦٥-٦٦)، والتبصرة: (١:٤١٦-٤١٧).

(٢) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، انظر: شرح ديوانه: ٣٢، وابن الشجرى: (١:٣٦٢)، والمساعد: (٣:١٧٩)، وإعراب القرآن للنحاس: (٤:٦٢) يستحمل الناس: يطلب منهم أن يحملوه ويساعدوه. ويُسْأَم: يملّ ويُكره.. (٣) هو: جرول بن أوس، له ديوان مطبوع، توفي سنة ٤٥هـ.

(٤) من الطويل، للحطيئة، انظر:

ديوانه: (٢٥)، وجمل الزجاجيّ: (٢١٤)، وابن عصفور: (٢:٢٠٣)، والتبصرة: (١:٤١٧)، ومعاني الفراء: (٢:٢٧٣)، وإعراب القرآن للنحاس: (١:٣٥١)، والكافية الشافية: (٣:١٦٠٨)، والمساعد: (٣:١٣٥)، وجمل الخليل: (١٤٣، ١٩٨)، والمشوف المعلم: (١:٥٣٧)، وغريب الحديث للحربي: (٥٧٦)، وعمدة الحافظ: (٣٦٣). والضمير في «تأته» للممدوح. وتعشو إلى النار تأتيها ظلامًا في العشاء ترجو عند أصحابها خيرًا.

(٥) من مجزوء الكامل، لبعض بني أسد، انظر: ابن يعيش: (١:٣٦)، والإنصاف: (٢:٥٨٤) لا يحفلوا لا يبالوا. مرجّلين: اسم مفعول من (الترجيل) وهو مشط الشعر وتليينه بالدهن ونحوه.

(٦) انظر التعليقة (٢) في المسألة (٢١٣).

وقد فسّرنا هذا فى باب البدل بما أغنى عن إعادته ها هنا.

(٢٥٥) مسألة(١):

ويقال: كم من وجه يجوز فى قوله تعالى: ﴿هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِى﴾(٢) و﴿فأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾(٣)؟

والجواب: أنه يجوز فيه وجهان(٤):

أحدُهما: الجزم على جواب الدعاء؛ لأن فيه معنى الشرط، والتقدير: إنْ تَهَبْ لى يَرِثْنى، وإن تُرسلْه معى يصدقْنى(٥).

والثانى: الرفعُ على الصفة لما قبله – وهو الوجه(٦) – والتقدير: هَبْ لى من لدنك

---

(١) هي مسألة الجزم في جواب الطلب، وذلك أن يتقدم ما يدل على طلب ويقع بعده مضارع صالح لأن يكون جوابًا عنه.

(٢) مريم ٥، ٦ – وقد قرأ بالجزم في (يرثني ويرث) يحيى بن يعمر ويحيى بن وثاب والأعمش والكسائي. وقرأ برفعهما أهل الحرمين والحسن وعاصم وحمزة – قال أبو جعفر: القراءة بالرفع أولى في العربية وأحسن. والحجة في ذلك ما قاله أبو عبيد فإن حجته حسنة، قال: المعنى: فهب لي من لدنك الوليّ الذي هذه حاله وصفته؛ لأن الأولياء منهم من لا يرث، فقال: هب لى الذي يكون وارثى، وردّ الجزم؛ لأن معناه: إن وهبته لى ورثنى، فكيف يُخْبِرُ الله جلّ وعز بهذا، وهو أعلم به منه؟ وهذه حجة مقتضاةٌ؛ لأن جواب الأمر عند النحويين فيه معنى الشرط والمجازاة، تقول: أَطِعْ الله يدخلك الجنة، والمعنى: إن تطعه يدخلك الجنة ا.هـ. انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٣:٦).

(٣) القصص ٣٤ – وفي الأصل: أرسله، من غير فاء العطف، والقراءة برفع (يصدقنى) قراءة عاصم وحمزة، وبالإسكان قراءة باقى السبعة. انظر: البحر المحيط: (٧:١١٨).

(٤) انظر الوجهين في: سيبويه: (٣:٩٨-٩٩)، والمقتضب: (٣:٨٤) – وجواز الوجهين مرجعه إلى قصد المتكلم واعتباره، فإن قصد المجازاة، أي: جعل الثاني مُسببًا عن الأول جزم، وإن قصد غير ذلك رفع.

(٥) قدر هنا: (إن تهب وإن ترسله) للإشارة إلى أن عامل الجزم أداة محذوفة – وهذا مذهب سيبويه – وجعل الخليل الجزم بالطلب نفسه لَمّا قام مقام الشرط، وفي سيبويه: ٣:٩٣-٩٤: «وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب «إن تأتنى» بإن؛ لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن: إنْ تأتنى غير مستغنية عن آتك، وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: ائتنى، فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتك..» ا.هـ. وقد حكى أبو حيان في البحر المحيط: (١:١٧٥) أن الجزم بالطلب نفسه وليس بإنْ مقدرة هو مذهب الخليل وسيبويه معًا.

(٦) انظر التعليقة (٢) في المسألة (٢٥٥).

وارثًا، وأرسله (54b)معى رداءًا مصدِّقًا - والرِّدْءُ: المُعِينُ - وقد تقدم القول على مسائل الجواب بالفاء فيما كان فى معناه معنى الشرط بما أغنى عن إعادته ها هنا.

(٢٥٦) مسألة:

ويقال: على كم من قسم تنقسم أدوات الشرط[١]؟.

والجواب: أنها تنقسم على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما كان اسمًا غير ظرف، وذلك نحو: مَنْ وما وأيّهم ومهما، والأصل فيها - على قول الخليل[٢] - (ماما) فكرهوا اجتماع حرفين من جنس واحد، وأبدلوا من ألف (ما) الأولى هاءً. وأجاز سيبويه[٣] أن تكون مركبةً من (مَهْ) التى للكفّ و(ما) التى للشرط.

والثانى: ما كان ظرفًا نحو: أين ومتى وأنَّى وأىَّ حِينٍ وحيثما.

والثالث: ما كان حرفًا نحو: إِنْ وإِذْما[٤]، وليست إذْما هذه التى فى قولك: جِئْتُكَ

---

(١) جرى في حصر أدوات الشرط هنا مجري سيبويه والجمهور، وزاد بعض العلماء على هذه الأدوات: زاد قطرب (كيف)، ونسب إلى الكوفيين المجازاة بها معنى وعملاً، والجمهور على أن فيها معنى الجزاء، لا عمل الجزم. وزاد الزجاجيّ وابن عصفور (أيّانَ) - بفتح الهمزة وكسرها، وقال عنها ابن عقيل في المساعد: «وقلّما يُجَازَى بها» وانظر في حصر هذه الأدوات وبيان الاسم منها وغيره: سيبويه: ٣:٥٦-٦٢، والمقتضب: (٢:٤٦)، وما بعدها وابن عصفور: (٢:١٩٥-١٩٧)، وجمل الزجاجيّ: (٢١١، والتبصرة: ١:٤٠٨-٤٠٩)، والكافية الشافية: (٣:١٥٨٠-١٥٨٣)، والمقتصد: (٢:١٠٩٥)، وما بعدها، والمساعد: (٣:١٣٢-١٤٣)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢:٣٥)، والأصول: (٢:١٥٩-١٦٠)، وأوضح المسالك: (٤:٢٠٤-٢٠٥)، وابن عقيل: (٢:٣٦٥-٣٦٩)، وابن الناظم: (٢٧٠-٢٧٣)، وابن يعيش: (٧:٤٠-٤٧)، وانظر في اسمية هذه الأدوات أو حرفيتها - غير ما سبق - الجنى الداني والمغنى.

(٢) انظر: سيبويه: (٣:٥٩-٦٠).

(٣) في سيبويه: (٣:٦٠)، وقد يجوز أن يكون مَهْ كإذْ، ضُمَّ إليها ما.

(٤) هذا مذهب سيبويه، وذهب ابن السراج والفارسيّ إلى أنها اسم ظرف زمان، إلا أنها كانت لما مضى، فزيدت عليها ما وجوبًا، فصارت للاستقبال. انظر: المساعد: (٣:١٤١)، والهمع: (٢:٨٥)، وفيه نسب هذا أيضًا إلى المبرد، ولكن جاء في المقتضب أنها حرف كرأى سيبويه. انظر: المقتضب: (٢:٤٦).

إذْ عبدُ اللّه قائمٌ؛ لأن تلك معناها للاستقبال وهذه للماضى؛ ومما يدلّك على أنها حرف قولُ سيبويه(١): ومن غيرهما إنْ وإذْما - يعنى من غير الأسماء والظروف:

فممّا جاء من الشرط بـ (مَنْ) قول زهير:

١٠١- وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَعْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرضِهِ يَفِرْهُ وَمَنْ لَا يَشْتُمِ النَّاسَ يُشْتَمِ(٢)

ومما جاء من الشرط بـ (ما) قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾(٣).

ومما جاء بـ (أيّ) قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾(٤).

ومما جاء بـ (أين) قول الشاعر:

١٠٢ - أَيْنَ تَضْرِبْ بِنَا الْغَدَاةَ تَجِدْنَا نَصْرِفُ الْعِيسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي(٥)

ومما جاء بـ (أنَّى) قوله:

١٠٣ - فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَشْتَجِرْ بِهَا كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ(٦)

ومما جاء بـ (متى) قوله:

---

(١) سيبويه: (٣:٥٦).

(٢) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، انظر: ديوانه: ٣٠ برواية: (ومن لا يتق الشتم يشتم) يفره: يحفظه ويصونه. والعِرْض: موضع الذم أو المدح من الإنسان.

(٣) البقرة ١١٠. (٤) الإسراء ١١٠.

(٥) من الخفيف، لعبد الله بن همام السلولى، ويروى (العداة) بدلاً من (الغداة) انظر: المساعد: (٣:١٤٠)، وابن يعيش: (٤:١٠٥، ٧:٤٥)، وجمل الخليل: (٢٠١) العيس: الإبل أغلب ألوانها الأصفر، واحدها: أعْيَسُ وعيساء.

(٦) من الطويل، للبيد بن ربيعة، انظر:
ديوانه: (٢٢٠)، وابن يعيش: (٤:١٠٩، ١١٠، ٧:٤٥)، وابن عصفور: (٢:٢٠٤)، والمقتصد: (٢:١١١٣)، وجمل الزجاجى: (٢١٦)، والكافية الشافية: (٣:١٥٨٢)، وفاتحة الإعراب: (٢٨)، وعمدة الحافظ: (٣٦٤). والضمير في «تأتها» يعود إلى «الفاقرة والداهية» في بيت سابق أو للناقة. والشاجر: المضطرب. يقول: لقد ركبتَ مركبًا صعبًا، وتلبّست بداهية عظيمة تضطرب بقدميك من أى ناحية جئتها.

١٠٤ - وَلَستُ بِحَلَّالِ التّلال مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرفِدِ القَوْمَ أَرْفِدِ[١]

وبما جاء من الشرط بـ (مهما) قوله:

١٠٥ - أَلَا مَا لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلَّلٍ عَلَى النَّاسِ مَهْمَا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعلِ[٢]

وبما جاء بـ (أيّ) مضافًا قوله:

١٠٦ - لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمُ فِي أيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِلِ[٣]

وبما جاء بـ (إذْمَا) قوله:

١٠٧ - إِذْ مَا أَتَيتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ المَجْلِسُ[٤]

(٢٥٧) مسألة:

ويقال: ما حكم إذا؟.

والجواب: أنها لا تجزم، وإن كان فيها معنى الشرط؛ لأنها مُوَقَّتَةٌ، فخالفت (إنْ)؛

---

(١) من الطويل، لطرفة بن العبد. انظر:

ديوانه: ٢٩، والكافية الشافية: (١٥٨١:٣)، والمساعد: (١٦٨:٣)، وابن عصفور: (٢٠٢:٢)، والنكت الحسان: (٧٩)، والفرائد: (٦٠٥:٢). التلال: جمع تلّ، وهو الكثيف من الرمل. ويروى: «التلاع» مفرده: تلعة، وهي الأرض المرتفعة كثيرة الماء. يسترفد القوم: يطلب رفدهم، أي: عطاءهم..

(٢) من الطويل، للأسود بن يعفر النهشلي؛ انظر: المخصص: (١٩٥:١٤)، وجمل الخليل: (٢٠١)، والتبصرة: (٣٧٣:١)، وجمل الزجاجيّ: (١٧٤)، وابن الشجري: (١٢٧:١)، والمقرب: (١٨٨:١) المتعلل: مصدر ميميّ من التعلل، وهو اللهو. يقول: إن هذا الدهر يذهب بهجة الإنسان وشبابه، ويتعلل في فعله ذلك تعلل المتجني على غيره.

(٣) من البسيط، لعبد الله بن همام السلولي، انظر:

التبصرة: (٤١٦:١)، وسيبويه: (٨٠:٣)، والأشموني: (١٠:٤)، واللسان (مكن).

(٤) من الكامل، للعباس بن مرداس، انظر:

ديوانه: (٧٢)، والخصائص: (١٣١:١) وابن يعيش: (٩٧:٤، ٤٦:٧)، والكافية الشافية: (١٥٨١:٣)، والتبصرة: (٤٠٨:١)، والمقتصد: (١١١٣:٢))، وجمل الزجاجيّ: (٢١٦)، وابن عصفور: (٢٠٤:٢)، والمساعد: (١٣٩:٣)، والفرائد: (٦٠٤:٢).

لأن حكم الشرط أن يكون مبهمًا؛ ومما يَدُلُّكَ على الفرق بينهما أنك تقول: آتيك إذا احْمَرَّ البُسْرُ، ولو قلت: آتيك إنْ احْمَرَّ البُسْرُ، كان قبيحًا[١]

وربَّما جُزِمَ بها في الشعر[٢]، كما قال:

١٠٨- إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دارٍ عَرَفْتَهَا ... لَهَا واكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنَيْكَ يَسْجُمِ[٣]

وأَجْوَدُ من هذا قول ذي الرُّمَّة:

١٠٩- تُصْغِي إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً ... حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي غَرْزِها تَثِبِ[٤]

ولو جزم لجاز مع (ما)، كما قال الفرزدق:

١١٠- تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي ... نَارًا إِذَا مَا خَبَتْ نِيرَانُهُمْ تَقِدِ[٥]

وأكثر ما يأتي هذا في الضرورة، والأجودُ الرفعُ - (55a)وبذلك جاء القرآن - وعليه قول ذي الرمة الذي تقدَّم، ونظيره قول الآخر:

---

(١) انظر: سيبويه: (٣:٦٠)، والمقتضب: (٢:٥٥-٥٦).

(٢) هذا رأي الخليل وسيبويه وجمهور النحاة، وذهب بعضهم إلى جواز الجزم بها في النثر على قلّة؛ وهو مفهوم كلام ابن مالك في التسهيل، قال: «وإنّما جزموا بها مضطرين في رأي سيبويه، تشبيهًا لها بإنْ، حيث رأوها لما يستقبل، وأنه لا بد لها من جواب، وذهب بعض النحاة إلى أنها إذا زيدت عليها (ما) جاز أن يجازى بها في الكلام. انظر: المساعد: (٣:١٥٣-١٥٥).

(٣) من الطويل، لبعض بني سلول. انظر: شرح السيرافي: (٥٣١)، والضرورة للقزاز: (١٨٠)، وجاء في السيرافي «وفي بعض نسخ الكتاب (عينيك يسكب)». الواكف: العين الجارية بالدموع. ويسجم: يسيل بكثرة.

(٤) من البسيط، لذي الرمّة؛ انظر: ديوانه: (٩)، وابن يعيش: (٤:٩٧)، (٧:٤٧). الغرز: ركاب الرحل من جلود مخروزة. وتُصْغِي: تهدأ وتسكت. وجانحة: مائلة. وتثب: تقفز. يصف فرسًا.

(٥) من البسيط، للفرزدق، انظر:

ملحقات ديوانه: (٢١٦)، وابن الشجري: (١:٢٣٣)، وابن يعيش: (٧:٢٤٧)، وإعراب القرآن للنحاس: (٣:٤٣٢)، والمقتصد: (٢:١١١٧). خندف: أم مدركة وطابخة - ابني إلياس بن مضر. وخبت النار: كادت تنطفيء. يقول: إذا قعدت بغيرى قبيلته، فإن قبيلتى ترفع لى من الشرف ما هو كالنار الموقدة.

١١١- وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَثُ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطًا مَذْعُورَا[1]

وقد أجاز صاحب الكتاب الجزم بـ (إذا) في حال السعة[2]، وما قدّمناه قولُ سيبويه وغيره من النحويين. ووجه القول الآخر أنّ (إذا) تشبه إنْ في الجزاء، فَجُزِمَ بها، كما جزم بإنْ، فإن عَضَدَ ذلك سماعٌ في منثور الكلام حُمِلَ على هذا، وإلّا فالوجهُ الرفع؛ لما ذكرناه.

(١) من الخفيف، لكعب بن زهير؛ انظر:
ديوانه: (١٦١)، وابن يعيش: (٨:١٣٤)، والتبصرة: (١:٤٠٩)، والمقتصد: (٢:١١١٧). والناشط: الثور يخرج من بلد إلى بلد؛ فذلك أوحش له. والمذعور: الخائف وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سير النهار كله، فشبهها بهذا الثور.

(٢) هو رأي لبعض النحاة، ونسب في الجنى الداني: (٣٦٠)، إلى الكوفيين.

تمّ الكتابُ

والحمد لله ربّ العالمين،

والصلاة على محمد وآله الطيبين،

واتفق الفراغ من كتابته على يد أضعف

عباد الله وَأحْوَجِهِم إلى غفرانه

(محمد بن علي النساخ)،

يوم الخميس: العشرين من رمضان

- عمّت مَيامِنُه -

من شهور سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة [٥٨٢هـ].

بُورِكَ لصاحبه.

كُتِبت هذه النسخة مِن نسخةٍ كُتبت

من النسخة التي قُرِئَتْ على مُصَنِّفِها

(ابن فَضّال)، وعُورِضَتْ،

وصُحِّحت بقدر الوُسْع والإِمكان.

الفهارس الفنية

أولاً - الآيات القرآنية والقراءات

ثانيًا - الحديث الشريف

ثالثًا - الأمثلة المأثورة

رابعًا - الشعر

صدر البيت	عجزه	بحره	الصفحة
ترفع	تَقِدِ	البسيط	٣١٩
ألم يأتيك	زياد	الوافر	٧٠-٢٠٥
ثم نادى	يزيد	الخفيف	٧٠
قالت	فقَدِ	البسيط	١٠٣
أمست	لُبَدِ	البسيط	١٠٩
ولا أرى	أحدِ	البسيط	١٩٢
نهل	الأسود	الكامل	٢٥٥
من كل	الموصد	الكامل	٢٥٥
من كلّ	الموصد	الكامل	٢٥٥
يا ابن أمّى	كنود	الخفيف	٢٩٥
متى	مُوقِد	الطويل	٣١٤
ولستُ	أَرْفِدِ	الطويل	٣١٨
	«الراء»		
بحسبك	مضرّ	المتقارب	٢٠٦
وقد رابنى	بشَرّ	المتقارب	٢٩٤
حراجيج	قفرا	الطويل	١٠٩
وإذا ما نشاء	مذعورا	الخفيف	٣٢٠
فأصبحوا	بَشَرُ	البسيط	١١٣
تُبَكِّيَ	أقدرُ	الطويل	١٤٤-١٥١
فإن تكن	وأظهر	الطويل	١٥١
خَلِّ	القَدرُ	البسيط	٢٣٢
بهاليل	المتخير	الطويل	٢٦٦
ألم تسمعى	هدير	الطويل	٣٠٢
وإنى	ناظر	الطويل	٣١٠
فأصبحت	شاجر	الطويل	٣١٧
ألا طِعانَ	التنانير	البسيط	١٣١
لمن الديار	دهر	الكامل	٢١٧
ما زِلْتَ	عمّار	البسيط	٢٨٩

صدر البيت	عجزه	بحره	الصفحة
	«الياء»		
فملّتنا	والنبى	المتقارب	٢٦٦
بدا لى	جائيا	الطويل	٢٢٨
عميره	ناهيا	الطويل	٨٣
هيا راكبًا	تلاقيا	الطويل	٣٠٢
«أجزاء الأبيات»			
لدوا للموت وابْنُوا للخرابِ		الوافر	٢٠٧
يا تَيْمَ تَيْمَ عدىّ		البسيط	٢٩٥
وعلا الخيل دماء كالشقر		الرمل	٢٠٩

خامسًا - الرجز

سادسًا - الأعلام

سابعًا - أسماء الكتب

ثامنًا - القبائل والجماعات

مراجع التحقيق والتعليق

* الاستغناء في أحكام الاستثناء - أحمد بن إدريس القرافي - تحقيق محمد عبد القادر - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٦م.

* أسرار العربية - كمال الدين الأنبارى - تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقى - دمشق ١٩٥٧م.

* الأشباه والنظائر - جلال الدين السيوطي - تحقيق طه عبد الرؤوف - مكتبة الكليات الأزهرية - مصر ١٩٧٥م.

* إصلاح المنطق - ابن السكيت - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف - مصر - الطبعة الثالثة.

* الأصول في النحو - ابن السراج - تحقيق الدكتور عبد الحسين القتلى - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥م.

* إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس - تحقيق الدكتور زهير زاهد - عالم الكتب - الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

* الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني - داو الكتب المصرية.

* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب - البطليوسى - دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م.

* الأمالي الشجرية - ابن الشجرى - دار المعرفة - بيروت.

* الجنى الداني في حروف المعاني - المرادى - تحقيق طه محسن - مؤسسة الكتب للطباعة والنشر - بغداد ١٩٧٦م.

* الحجة في القراءات السبع - ابن خالويه - تحقيق الدكتور عبد العالم سالم مكرم - دار الشروق - القاهرة ١٩٧٩م.

* خزانة الأدب - البغدادي - مطبعة بولاق ١٢٩٩هـ.

* الخصائص - ابن جنى - تحقيق الشيخ محمد علي النجار - دار الكتب المصرية ١٣٧٦هـ.

* ديوان الأعشى - شرح الدكتور محمد حسين - القاهرة ١٩٥٠م.

* ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر ١٩٥٨م.

* ديوان جرير - تحقيق نعمان طه - دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

* ديوان حاتم الطائي – تحقيق دكتور عادل سليمان – مطبعة المدني بمصر.
* ديوان حسان بن ثابت – تحقيق سيد حنفى – الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٤م.
* ديوان الحطيئة – تحقيق نعمان طه – القاهرة ١٩٥٨م.
* ديوان ذي الرمة – تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح – دمشق ١٩٧٢م.
* ديوان رؤبة – نشر وليم بن الورد – طبع ليبزج ١٩٣٠م.
* ديوان زهير – دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـ.
* ديوان طرفة بن العبد – تحقيق الدكتور علي الجندي – القاهرة ١٣٧٨هـ.
* ديوان العباس بن مرداس – تحقيق الدكتور يحيى الجبورى – بغداد ١٩٦٨م.
* ديوان عروة بن الورد – المطبعة الأهلية – بيروت.
* ديوان الفرزدق – دار صادر – بيروت، وطبعة الصاوى ١٣٥٤هـ.
* ديوان القطامي – تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب – بيروت ١٩٦٠م.
* ديوان كثير عزة – تحقيق الدكتور إحسان عباس – بيروت ١٩٧١م.
* ديوان كعب بن زهير – دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
* ديوان لبيد بن أبي ربيعة – تحقيق الدكتور إحسان عباس – الكويت ١٩٦٢م.
* ديوان مجنون ليلى – تحقيق عبد الستار فراج – مكتبة مصر.
* ديوان مسكين الدارمي – تحقيق عبد الله الجبورى وخليل العطية – بغداد ١٩٧٠م.
* ديوان النابغة الذبياني – تحقيق الدكتور شكرى فيصل – بيروت ١٩٦٨م.
* ديوان نصيب بن رباح – تحقيق داود سلوم – بغداد ١٩٦٨م.
* رصف المباني في شرح حروف المعاني – المالقى – تحقيق أحمد الخراط – دمشق ١٩٧٥م.
* الزاهر في معاني كلمات الناس للأنبارى – تحقيق دكتور حاتم صالح الضامن – دار الرشيد ١٩٧٩م.
* سر صناعة الإعراب – ابن جنى – تحقيق السقا وجماعة – مصر ١٩٥٤م، الجزء الأول.
* سر الفصاحة – ابن سنان الخفاجي – دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٨٢م.
* شرح ابـن عقيل على ألفـية ابن مالك – تحقيق الشيخ محمد محيي الـدين عبد الحميد.

* شرح الأبيات المشكلة الإعراب - الفارقي - تحقيق سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٨م.
* شرح أدب الكاتب - الجواليقي - مكتبة القدس ١٣٥٠هـ.
* شرح الأشمونى على الألفية - مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.
* شرح ألفية ابن مالك - ابن الناظم - نشر ناصر خسرو - طهران بإيران.
* شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى - مطبعة عيسى الحلبي بمصر.
* شرح الجمل - ابن عصفور - تحقيق دكتور صاحب أبو جناح.
* شرح الرضى على الكافية - الأستراباذى - الآستانة ١٢٧٥هـ.
* شرح شذور الذهب - ابن هشام الأنصارى - دار الفكر ببيروت.
* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ - ابن مالك - تحقيق دكتور عدنان الدورى - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧هـ.
* شرح الكافية الشافية - ابن مالك - تحقيق دكتور عبد المنعم هريدي - دار المأمون للتراث - نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
* شرح المفصل - ابن يعيش - عالم الكتب - بيروت ومكتبة المتنبي بالقاهرة.
* ضرائر الشعر - ابن عصفور - تحقيق السيد إبراهيم محمد - مطبعة الأندلس ١٩٨٠م.
* العقد الفريد - ابن عبد ربه - تحقيق دكتور مفيد محمد قميحة - دار الكتب العلمية ببيروت ١٩٨٣م.
* غريب الحديث - الحربي - المجلدة الخامسة - تحقيق دكتور سليمان العايد - دار المدني - نشر مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
* غريب الحديث - الخطابي - تحقيق عبد الكريم العزباوى - دار الفكر بدمشق - نشر مركز تحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
* علل النحو - أبو الحسن محمد الوراق - تحقيق محمود جاسم - مكتبة الرشد بالرياض - ١٩٩٩م.
* فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة - الأسفرايينى - تحقيق دكتور عفيف عبد الرحمن - نشر جامعة اليرموك ١٩٨١م.
* كتاب سيبويه - تحقيق عبد السلام هارون - دار القلم، دار الكاتب العربي، الهيئة المصرية للكتاب.

* **كتاب الجمل** - الخليل بن أحمد - تحقيق دكتور فخر الدين قباوة - مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م.
* **كتاب الجمل** - الزجاجي - تحقيق دكتور علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة ١٩٨٤م.
* **كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل** - البطليوسي - تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي - دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م.
* **لسان العرب** - ابن منظور - دار صادر بيروت.
* **ما يجوز للشاعر في الضرورة** - القزاز القيرواني - تحقيق المنجى الكعبي - الدار التونسية ١٩٧١م.
* **مجاز القرآن** - أبو عبيدة معمر بن المثنى - تحقيق دكتور محمود فؤاد سزكين - القاهرة ١٩٧٠م.
* **مجالس ثعلب** - أحمد بن يحيى - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر.
* **المحتسب** - ابن جنى - تحقيق علي النجدى ناصف وجماعة - القاهرة ١٩٦٦-١٩٦٩م.
* **المخصص** - ابن سيده - تحقيق الشنقيطى - بولاق ١٣١٨هـ.
* **المرتجل في شرح الجمل** - ابن الخشاب - تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢م.
* **المسائل الخلافية في النحو** - العكبرى - تحقيق دكتور عبد الفتاح سليم - مكتبة الأزهر للطباعة والنشر ١٩٨٣م.
* **المساعد على تسهيل الفوائد** - ابن عقيل - تحقيق دكتور محمد كامل بركات - دار المدني - نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
* **المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم** - العكبرى - تحقيق ياسين محمد السواس - دار الفكر بدمشق - نشر مركز تحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
* **المطالع السعيدة في شرح الفريدة** - السيوطى - تحقيق نبهان ياسين - بغداد ١٩٧٧م.
* **معاني القرآن** - الفراء - تحقيق محمد علي النجار وجماعة - المؤسسة المصرية للكتاب ١٩٨٠م.
* **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** - محمد فؤاد عبد الباقي - مطابع الشعب ١٣٨٨هـ.

* **مغني اللبيب** – ابن هشام الأنصارى – تحقيق دكتور مازن المبارك ومحمد علي أحمد – دار الفكر ببيروت – الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.
* **المقتصد في شرح الإيضاح** – عبد القاهر الجرجاني – تحقيق دكتور كاظم بحر المرجان.
* **المقتضب** – المبرد – تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة – عالم الكتب ببيروت.
* **المقرب** – ابن عصفور – تحقيق دكتور أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى – بغداد ١٩٧٢م.
* **الممتع** – ابن عصفور – تحقيق دكتور فخر الدين قباوة – دار الآفاق ببيروت – الطبعة الرابعة ١٩٧٩م.
* **النكت الحِسان في شرح غاية الإحسان** – أبو حيان – تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م.
* **همع الهوامع** – السيوطي – تحقيق دكتور عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية بالكويت.

↕ ↕ ↕

فهرس الموضوعات

رقم الإيداع: ٢٣٠٠ لسنة ٢٠٠٥

الترقيم الدولى: I.S.B.N.: 977-241- 631 - X